



التقرير السنوي

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة نصره الله

الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

المجلس

السيد الوالي، رئيس المجلس

السيد عبد الرحيم بوعزة، المدير العام

السيدة فوزية زعبول، مديرة الخزينة والمالية الخارجية

السيدة منى الشرقاوي

السيد محمد الدايري

السيدة نجاتي الكاوي

السيد لعربي الجعايدي

السيد مصطفى موساوي

السيد فتح الله وعلو

مندوب الحكومة

زهير الشرفي

تقرير السنة المالية 2019

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتم. طبقا للمادة 50 من القانون رقم 17.40 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.82 في 17 شوال 1440 (21 نونبر 2019). التقرير الخاص بسنة 2019، وهي السنة الواحد والستون لمعهد الإصدار.

فهرس

المقدمة.....xi-i

الجزء 1: الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي
26	2.1 الإنتاج والطلب
40	3.1 سوق الشغل
53	4.1 التضخم
66	5.1 المالية العمومية
83	6.1 ميزان الأداءات
99	7.1 الأوضاع النقدية
114	8.1 أسواق الأصول
129	9.1 تمويل الاقتصاد

الجزء 2: إنجازات البنك في إطار مهامه

139	أبرز أحداث السنة
142	1.2 الحكامة والاستراتيجية
158	2.2 مهام البنك
179	3.2 التواصل والانفتاح
181	4.2 الموارد

الجزء 3: التقرير المالي

187	1.3 نظرة على الوضعية المالية لسنة 2019
189	2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة
226	3.3 الالتزامات تجاه الصناديق الاجتماعية
228	4.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
230	5.3 مصادقة مجلس البنك

الملحقات الإحصائية.....231

المحتويات.....279

مولاي.

تطور الاقتصاد العالمي سنة 2019 في محيط اتسم بتنامي الشكوك، مما أثر بشكل كبير على أدائه. فقد كان للخلافات التجارية والضغوط الجيوسياسية وتداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الصعوبات الخصوصية التي تعيشها بعض البلدان، وقعٌ كبيرٌ على الاستثمار والتجارة والنمو. حيث تراجع هذا الأخير من 3,6% إلى 2,9% من سنة لأخرى. مسجلا أدنى نسبة له منذ الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008. بالرغم من ذلك، ظلت وضعية الشغل ملائمة، خاصة في البلدان المتقدمة، إذ بلغت البطالة مستويات دنيا استثنائية في الولايات المتحدة الأمريكية وتراجعت في منطقة الأورو.

في أسواق السلع الأولية، انخفضت أسعار المواد الطاقية بعد سنتين من الارتفاع، ارتباطا على الأساس بتباطؤ الطلب العالمي. وقد همّ هذا التراجع أيضا أسعار المواد الفلاحية والمعادن. في هذه الظروف، شهد التضخم ارتفاعا طفيفا في البلدان الصاعدة والنامية، فيما تقلص في أبرز الاقتصادات المتقدمة، إذ ظلت نسبته في مستويات أدنى من الأهداف التي حددتها بنوكها المركزية.

ولقد لجأت هذه الأخيرة، أمام التخوفات المرتبطة بتغير النمو والتضخم، إلى تعليق عملية إعادة سياساتها النقدية إلى مسارها الطبيعي، وأطلقت دورة جديدة لتليينها، وهكذا، استأنف البنك المركزي الأوروبي برنامجه المتعلق بشراء الأصول، في حين قام البنك الفدرالي الأمريكي بخفض النطاق المستهدف لأسعار الفائدة ثلاث مرات، كما عمل على خفض وتيرة تقليص حصيلته.

وقد ساهمت هذه التوجهات في تراجع أسعار الفائدة السيادية، وبالتالي تشجيع المستثمرين الباحثين عن المردودية على التوجه نحو أسواق البورصة التي أفرزت أداء استثنائيا بالرغم من الشكوك المحيطة بالآفاق الاقتصادية، خاصة في البلدان المتقدمة.

وفي نهاية المطاف، وبينما كان من المرتقب أن تكون سنة 2020 سنة انتعاش بعد مرور عقد من مواجهة تداعيات الأزمة، حلت جائحة كوفيد-19، التي أسوء في البداية تقدير آثارها، لتضع الاقتصاد العالمي في وضعٍ أصبح يتأكد، يوما عن يوم، أنه ركود غير مسبوق منذ الكساد الكبير لثلاثينيات القرن الماضي.

على الصعيد الوطني، كانت سنة 2019 سنة صعبةً اقتصاديا، فقد كان للمحيط الخارجي غير الملائم عموما، إلى جانب الظروف المناخية السيئة، تأثير كبير على الإنتاج الفلاحي، مما أدى إلى تغير النمو في مستويات ضعيفة، إذ انتقلت نسبته من 3,1% إلى 2,5%. وهي من أدنى النسب المسجلة في السنوات العشرين الأخيرة، في المقابل، تعززت الأنشطة غير الفلاحية، مدعومة أساسا بتنامي القيمة المضافة لفرع "الإدارة العمومية العامة والضمان

الاجتماعي" على إثر إعادة تقييم الأجور. وكذا بالارتفاع الاستثنائي لإنتاج الكهرباء. من جهة أخرى. شهدت الصناعات التحويلية تباطؤًا قويًا. بينما ظل نشاط البناء والأشغال العمومية. بالرغم من تحسنه من سنة لأخرى. في ركود. موازاة مع ذلك. عرف الطلب الداخلي. الذي يعتبر المحرك التقليدي للنمو. تباطؤًا نسبيًا. حيث تراجعت وتيرة استهلاك الأسر من 3,3% إلى 2,8%.

في سوق الشغل. عرف المجال الحضري إحداث عدد مهم من مناصب الشغل. مع ارتفاع نسبة النشاط لأول مرة منذ سنة 2008. أما في المناطق القروية. فقد سُجِّل من جديد فقدان مناصب شغل. ليبلغ بذلك عدد المناصب التي أحدثها الاقتصاد الوطني ما قدره 165 ألف منصب. أهمها في قطاع الخدمات. في ظل هذه الأوضاع. تراجعت نسبة البطالة بواقع 0,3 نقطة لتصل إلى 9,2%. مع بقائها مرتفعة لدى بعض فئات السكان. خاصة الشباب. إذ تصل نسبة المعطلين منهم إلى 1 من 4 عمومًا و 4 من 10 في المدن. ويسجل أيضًا تفاوت في البطالة بين الجهات على نطاق واسع ينسب تتراوح بين 5,4% و 16,3%.

من جهة أخرى. تواصلت مجهودات تعزيز المالية العمومية في سياق صعب اتسم بتباطؤ النمو وإعادة تقييم الأجور والتعويضات العائلية. علاوة على ذلك. ولدعم النشاط الاقتصادي. حافظت الحكومة على وتيرة استثمار مرتفعة وواصلت سياستها الرامية إلى سداد متأخرات أداء الضريبة على القيمة المضافة من أجل تخفيف العبء على خزينة المقاولات. وبالرغم من أن الخزينة قد لجأت إلى آليات محددة للتمويل مكّنت من تعبئة موارد تبلغ قيمتها 9,4 مليار درهم. تفاقم عجز الميزانية ليصل إلى 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 3,8% سنة 2018. وأخذًا في الاعتبار مداخيل الخوصصة بمقدار 5,3 مليار درهم. فإن استنادة الخزينة قد تراجعت بواقع 0,2 نقطة إلى 65% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وعلى صعيد الحسابات الخارجية. شهدت سنة 2019 تباطؤًا واضحًا للمبادلات التجارية. نتيجة للضعف شبه العام للصادرات. خاصة مع تراجع مبيعات الفوسفات ومشتقاته وتباطؤ مبيعات قطاع السيارات. ومن حيث الواردات. يعزى هذا التباطؤ إلى الانخفاض القوي لفاتورة الطاقة على إثر تراجع الأسعار الدولية وارتفاع الإنتاج الوطني للكهرباء.

من ناحية أخرى. انتعشت مداخيل الأسفار بنسبة 7,8%. في حين ظلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج شبه مستقرة بعد تقلصها بشكل طفيف سنة 2018. نتيجة لذلك. بلغ عجز الحساب الجاري 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. متراجعا بواقع 1,2 نقطة من سنة لأخرى. أما المداخيل المحققة برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فقد انخفضت إلى 33,5 مليار درهم. في حين ارتفعت القروض بشكل ملحوظ. ارتباطًا بإصدار الخزينة لسندات في السوق الدولية. كما ارتفعت الموجودات الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بنسبة 8,4% لتبلغ 253,4 مليار درهم. أي ما يعادل 6 أشهر و 8 أيام من واردات السلع والخدمات.

فيما يتعلق بالتضخم، عرف نمو الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك تباطؤًا قويا من 1,6% سنة 2018 إلى 0,2%، وهي أدنى نسبة له منذ 1968. نتيجة بالأساس لتراجع أسعار المواد الغذائية والمحروقات. في هذا السياق، وإذ يتوقع بنك المغرب ارتفاعا معتدلا للأسعار على المدى المتوسط وانتعاشا تدريجيا للنمو. فقد واصل خلال سنة 2019 سياسته النقدية التيسيرية وأبقى على سعر الفائدة الرئيسي في 2,25%. مع توسيع نطاق التدابير غير التقليدية لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، وأمام بقاء الحاجة إلى السيولة البنكية في مستوى مرتفع بفعل تنامي التداول النقدي، لجأ البنك إلى تقليص الاحتياطي النقدي من 4% إلى 2%. وإلى الرفع من حجم تدخلاته بشكل كبير.

في ظل هذه الأوضاع، عرف الائتمان البنكي تحسنا واضحا، لا سيما في القروض الموجهة للمقاولات غير المالية الخاصة، التي تزايدت بنسبة 7,3% عوض 0,5% سنة من قبل.

وقد تميزت سنة 2019 بشكل خاص بالدفعة القوية التي أعطاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه يوم 11 أكتوبر 2019. حيث دعا إلى توفير المزيد من الدعم للشباب حاملي المشاريع وللمقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل ولوجهم إلى القروض. واستجابة لهذا النداء، عملت الحكومة وبنك المغرب، بتعاون مع النظام البنكي، على إعداد برنامج طموح يركز على جوانب عدة، منها إنشاء صناديق ضمان جديدة. ولدعم هذا البرنامج، قام البنك، إلى جانب تليين القواعد الاحترازية، بإرساء آلية للتمويل اللامحدود بسعر فائدة تفضيلي قدره 1,25% لفائدة الفئات المستهدفة في خطاب جلالته.

وهذه الفئات، خاصة النساء والشباب وسكان القرى، هي التي حظى بالأولوية في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، التي شرع في تنفيذها في بداية سنة 2019. ويرتكز تفعيل هذه الاستراتيجية على التكنولوجيات الحديثة بشكل كبير، التي يعتبر الأداء عبر الهاتف النقال من أهم أسسها. ولتسريع العمل بهذه التقنية، قام بنك المغرب، بتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى، بإرساء مجموعة ذات نفع اقتصادي تضم كافة البنوك ومؤسسات الأداء. وقد بلغ عدد هذه المؤسسات اليوم 18 عضوا، بعد أن منح بنك المغرب أربع تراخيص جديدة سنة 2019.

في سوق الصرف، مرت المرحلة الأولى من إصلاح نظام الصرف، التي انطلقت في يناير 2018، في ظروف جيدة. كما كان مسطرا لها، وبفضل جهود التوعية والمواكبة عن قرب، تمكّن الفاعلون الاقتصاديون من التكيف تدريجيا مع المرحلة، وتزايد لجوؤهم إلى عمليات التغطية، إلى جانب ذلك، تقلب سعر صرف الدرهم داخل الهامش المحدد دون أي تدخل من البنك المركزي، ما يوحي بمواءمته مع أسس الاقتصاد.

وقد مكنت هذه التغييرات من تبديد المخاوف، خاصة في ما يتعلق بتأثير هذه العملية على الأسعار وعلى القدرة الشرائية، مما ساهم في تعزيز الانخراط في هذا الإصلاح، الذي لقي ترحيبا كبيرا من طرف المؤسسات الدولية وهيئات التصنيف، الأمر الذي ساهم في تحسين شروط تمويل بلادنا في الأسواق المالية الدولية.

وعلى إثر الحصيلة الإيجابية للمرحلة الأولى من هذه العملية، قررت السلطات النقدية إطلاق المرحلة الثانية ابتداء من 9 مارس 2020، بتوسيع هامش تقلب الدرهم مرة أخرى من $2,5 \pm$ إلى $5 \pm$ %، مع الإبقاء على نفس السلة المرجعية. ويستدعي استكمال هذا الإصلاح تلبية بعض الشروط المسبقة، منها استعادة التوازنات الماكرواقتصادية. كما يبقى أثره على المدى المتوسط والطويل رهينا بتطبيق إصلاحات هيكلية أخرى ترمي إلى تحسين الإنتاجية وتطوير عرض قابل للتصدير يتسم بالوفرة والتنافسية وبقيمة مضافة عليا.

أما القطاع البنكي، فقد عمل على ترسيخ قاعدته المالية من خلال تعزيز ملاءته والحفاظ على مردوديته. في هذا الصدد، واصل بنك المغرب جهوده الرامية إلى الحفاظ على متانة القطاع وتعزيز ممارسات الحكامة الجيدة وتدبير المخاطر، بما يتماشى مع المعايير الدولية، وطبقا للمعايير الجديدة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (GAFIMOAN). رفع البنك من مستوى متطلباته المتعلقة بحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل مؤسسات الائتمان، مع الاستمرار في مواكبتها. كما واصل البنك جهوده من أجل حماية الزبناء وأصدر في هذا السياق مجموعة من القواعد الجديدة التي تهدف إلى تسهيل الحركة البنكية وتسليم شهادات رفع اليد على الضمانات.

على المستوى الاحترازي الكلي، عملت لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية على توسيع نطاق آلية المراقبة الخاصة بها لتشمل بالخصوص المخاطر الناشئة المرتبطة بالابتكارات التكنولوجية. على نفس المنهج، استمر البنك في تطوير إطاره التحليلي إذ عمل بشكل خاص على توسيعه ليشمل التفاعلات بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة المالية.

وفي بورصة الدار البيضاء، عادت الأسعار إلى الارتفاع، بعد تراجعها بنسبة 8,3% سنة 2018، إذ تزايد المؤشر المرجعي بنسبة 7,1%. كما تنامي حجم المعاملات بواقع 43,1%. مدعومة على الخصوص بتفويت 8% من أسهم الدولة في اتصالات المغرب، من جهة أخرى، ظل معامل السيولة ضعيفا مقارنة بالأسواق "الحدودية" و"الصاعدة"، كما بقي مستوى تقييمه مرتفعا على العموم.

في سياق آخر، وعلى إثر اعتماد تقرير التقييم المتبادل، وجوبا على إخضاع المغرب لعملية التتبع المعزز من طرف GAFIMOAN، انخرطت السلطات في برنامج عمل يرمي إلى استدراك مكامن العجز المسجلة على مستوى محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لذا، وتناديا لذكر المغرب في البيان العام لمجموعة العمل المالي، أصبحت السلطات ملزمة بمواصلة تعبئتها وجهودها لإجراح الإصلاحات التشريعية والقانونية المرتقبة والسهر على فعاليتها. وفيما يتعلق بمحاربة الغش والتهرب الضريبي والممارسات المرتبطة بتآكل الوعاء الضريبي، فإن المغرب مطالب باستكمال إرساء منظومة تبادل المعلومات حول الحسابات المالية، طبقا لمعايير المنتدى العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وختاماً، شهدت السنة اعتماد القانون الأساسي الجديد لبنك المغرب، الذي يرسخ مبادئ الاستقلالية والشفافية والحكامة الجيدة، تماشياً مع أفضل المعايير الدولية. كما ينص هذا القانون على توسيع نطاق تدخل البنك ليشمل مساهمته في الاستقرار والشمول الماليين. ومن شأن هذا التقدم المحرز على صعيد التشريع أن يعزز مكانة المغرب، خاصة تجاه المؤسسات الدولية وشركائه الاقتصاديين.

مولاي.

باستعراضنا لأهم ما ميز سنة 2019، نستكمل حصيلة عقد كامل جاء عقب الصدمة التي أحدثتها الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، مما يتيح لنا، بغض النظر عن والتغيرات الظرفية، استنباط التوجهات الكبرى التي تشهدها بلادنا على الصعيد الاقتصادي والنقدي والمالي.

فخلال السنوات العشر الأخيرة، اتسم المحيط الخارجي بتنامي الشكوك وبإعادة مساءلة الأنماط السائدة في العلاقات الدولية. فقد تزايدت النزعة الحمائية، وأصبحت تعددية الأطراف أمراً يعاد فيه النظر. واستمرت النزاعات الجيوسياسية، كما تزايدت حدة الضغوط الاجتماعية في العديد من البلدان، المتقدمة منها والصاعدة. علاوة على ذلك، أضحت الإشكاليات المرتبطة بالتفاوتات الاجتماعية والإقليمية والتمييز على أساس النوع وتغير المناخ وكذا حالة الترقُّب المقترنة بالثورة الرقمية من بين أولويات الخططات الدولية والوطنية.

إلا أن هذه الأوضاع الصعبة لم تُعقِ المغرب من تعزيز موقعه على الصعيد الدولي، وذلك بفضل الاستقرار الذي ينعم به واختياره للانفتاح ولتنويع شراكاته، خاصة مع بلدان الجنوب والبلدان الإفريقية بشكل خاص. وكذا بفضل جهود الإصلاح التي يبذلها. فقد استطاع المغرب الانخراط في سلاسل القيم العالمية وفرض مكانته في قطاعات متطلبة كقطاع السيارات وصناعة الطائرات والطاقت المتجددة. ويبقى المغرب من الدول القلائل على الصعيد القاري التي لا تزال تحافظ على تنقيط سيادي من فئة "الاستثمار"، مما يجعله من أكثر البلدان استقطاباً للاستثمارات الأجنبية.

في المقابل، وعلى الصعيد الداخلي، يبرز تحليل المعطيات الخاصة بالعقد الأخير أن النتائج تبقى متباينة. فبالرغم من الإنجازات التي تم تحقيقها في العديد من المجالات كمحاربة الفقر أو تعميم التمدرس، لا يزال الأداء غير كافٍ عموماً لتحسين مستوى العيش بشكل ملموس وشامل. وأخذنا في الاعتبار أن متوسط الارتفاع السنوي للناج الداخلي الإجمالي الفردي قد بلغ 2,3% خلال هذا العقد مقابل 3,4% في العقد الذي سبق. فإن المغرب يظل مصنفاً ضمن الشريحة الدنيا لفئة البلدان ذات الدخل المتوسط. في حين استطاعت عدة بلدان أخرى كانت تنتمي لنفس الشريحة أن ترتقي إلى فئات عليا في السنوات العشرين الأخيرة.

وهكذا، فإن نُدرّة فُرص العمل الكرم يدفع الآلاف من الساكنة النشيطة، خاصة الشباب، إلى التوجه نحو وظائف غير مهيكلة وهشة. كما يُبين الطلب القوي للحصول على المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، أن أكثر من خمس ملايين أسرة، أي ما يفوق نصف سكان المغرب، يعيشون من أنشطة غير مهيكلة وأن جزءا كبيرا منهم يفتقر إلى الحماية الاجتماعية.

وهذه الخلاصات هي التي دفعت جلالتم إلى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء هذا الأداء السلبي وإعطاء تعليماتكم بإحداث اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. ومن شأن تنوع كفاءات أعضائها، إلى جانب المقاربة المعتمدة التي تتوخى الاستماع والتشاور، أن يمكّن هذه اللجنة من الإحاطة بانتظارات مختلف المكونات المجتمعية والاقتصادية للبلد.

إلى جانب ذلك، أصبحت اللجنة، في ظل الأوضاع الحالية، مطالبة بأخذ آثار وتداعيات جائحة كوفيد في الاعتبار، خاصة أن الأمر لم يعد يتعلق بمجرد ظاهرة مؤقتة، بل بأزمة ستُفضي حتما إلى تحولات عميقة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وبفضل توجيهات جلالتم، استطاع بلدنا تدبير هذه الأزمة والتخفيف من آثارها على الأسر وعلى الاقتصاد. فقد أبان المغرب مرة أخرى أنه قادر، في آجال قصيرة، على توفير حلول ملائمة لمواجهة صدمات عنيفة. وقد كان الشغل الشاغل لبلدنا الحفاظ على صحة المواطن، واتخاذ تدابير مستهدفة لدعم السكان والبنيات الاقتصادية، خاصة الأكثر تضررا منها.

وإذا كان من اللازم أن تُشكّل تدابير حماية الاقتصاد وإنعاشه، في القريب العاجل، أولوية السلطات العمومية، فينبغي، على المدى والمتوسط والطويل، إرساء سياسة فعلية للاستثمار في الصمود الاجتماعي والاقتصادي، أخذا في الاعتبار كافة التحولات المرتقبة على إثر هذه الجائحة، على الصعيدين الدولي والوطني.

وبالنسبة للمغرب، يستند تحقيق هذا الصمود بالأساس على الحماية الاجتماعية واثمين الرأسمال البشري، التي تعتبر من أبرز التحديات التي تواجهها بلدنا، وقد جاءت الوضعية الحالية لتُسطر أهمية توفير عروض كافية في مجال خدمات الصحة، وإتاحتها للمواطنين، خاصة المهمشين منهم. ويستدعي تحقيق هذا الهدف المزدوج استثمارا كبيرا في البنيات التحتية وموارد النظام الصحي، إلى جانب تسريع إصلاح السياسة الاجتماعية، إلا أن تحقيق هذا الإصلاح يظل رهينا بإرساء السّجل الاجتماعي الموحد الذي أصبحت السلطات، أكثر من أي وقت مضى، مطالبة بتنفيذه في أقرب الآجال بغية تحسين استهداف المستفيدين واستدراك التفاوت الناجم عن تعدد البرامج الاجتماعية. ومن شأن هذه التدابير إفراز هوامش كبرى وتعبئتها لفائدة الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي.

في الجانب المتعلق بالتربية والتعليم، قطع المغرب أشواطاً كبيراً باعتماده للقانون الإطار للرؤية الاستراتيجية 2015-2030. إلا أن تحقيق الأهداف الطموحة التي سطرها هذا القانون داخل الأجل المحددة، يعتبر تحدياً كبيراً يتطلب توفير موارد بشرية ومادية مهمة. كما يستدعي الأمر بذل جهود كثيفة من أجل توحيد وتعبئة كافة الأطراف المعنية وتحفيزها على الوفاء بالتزاماتها. في ظل هذا الوضع، وبالرغم من إحداث لجنة رفيعة المستوى لتتبع تنفيذ هذا القانون، ينبغي تكثيف الوعي بأهمية الرهان الذي يمثل هذا الإصلاح بالنسبة لمستقبل بلادنا، حتى نستطيع إنجاحه، ونحافظ بالتالي على الأمل بأن تصبح المدرسة المغربية في المستقبل القريب مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء.

أما الركيزة الثانية لهذا الصمود، فتتجلى في رفع مستوى تنافسية الاقتصاد وتسريع نموه مع تعزيز جانبه الشمولي. فخلال السنوات العشر الأخيرة، استطاع المغرب تطوير عرض قابل للتصدير يتمحور حول المهن العالمية، إلا أنه يبقى محدوداً من حيث المحتوى ورهينا بالواردات، مما يقلص من تأثيره على الاقتصاد وعلى خلق فرص الشغل. لذلك، فإن العجز التجاري يستمر في التفاقم، لتتزايد بالتالي حدة هشاشة التوازن الخارجي للمغرب.

وفي هذا السياق، فإن الجدل الذي أثارته مؤخراً تطبيق بعض اتفاقيات التبادل الحر والمحاولات الرامية إلى إرساء تدابير حمائية من شأنه أن يمس بصورة وجاذبية بلدنا في محيط تهيمن عليه التنافسية القوية من أجل الاستمرار في جذب الاستثمارات. في المقابل، فإن هذا الجدل يطرح السؤال حول عملية اتخاذ القرار لتوقيع اتفاقيات من هذا النوع، كونها تستدعي المزيد من الترقب وتحليل الميزات والتكاليف على المدى الطويل.

ومع حلول آجال استكمال الاستراتيجيات القطاعية، تُذكر هذه الخلاصات مرة أخرى بضرورة إعداد حصيلة موضوعية لاستنباط الدروس واستغلال أقصى الفرص لنجاح الجيل الجديد من هذه المخططات الذي دعا إليه صاحب الجلالة في خطاب العرش في يوليو 2019. وكما أكد على ذلك جلالته، فإن تحضير هذا الجيل يتطلب توفير بعض المعايير التي تقوم على التكامل والانسجام لتشكيل عمادا للنموذج التنموي في صيغته الجديدة.

موازاة مع ذلك، يستدعي تحقيق المتانة الاقتصادية ضمان استدامة المالية العمومية والحفاظ على توازنها. صحيح أن السنوات العشر الأخيرة شهدت بذل جهود كبير في هذا الصدد، إلا أنه اتضح أن عملية دعم الميزانية أصعب وأطول مما كان متوقعا، فإذا كان واضحا أن تمويل التدابير المتخذة للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19 سيؤدي إلى تفاقم الميزانية، فإن السلطات أصبحت مطالبة أيضا بالسهر على استعادة توازن الميزانية واستدامتها في أجل متوسط. في هذا الإطار، تشكل الوضعية الحالية، أكثر من أي وقت مضى، فرصة لتفعيل مراجعة أمثل للنفقات العمومية بالاستفادة من التغييرات الجاري تنفيذها حاليا في إطار التصدي للأزمة. في نفس السياق، يتعين على السلطات تسريع اعتماد القانون الإطار الخاص بتنفيذ توصيات المناظرة الوطنية الأخيرة للجبايات، التي تفرز هوامش كبرى من خلال توسيع الوعاء الضريبي وعقلنة النفقات الجبائية.

علاوة على ذلك، يتطلب تحسين التنافسية وتسريع النمو مواصلة مجموعة من الإصلاحات ذات الطابع الشامل. فعلى مستوى تحسين مناخ الأعمال، الذي شهد تحقيق العديد من المكتسبات، سُجِّل تأخّر في العديد من الأوراش. لاسيما الورش المتعلق بالميثاق الجديد للاستثمار، والذي كان من المنتظر أن يَبْتَّ نفسا جديدة في قطاع الاستثمار الخاص. بعد أن عرف نوعا من الركود في السنوات الأخيرة، إلى جانب ذلك، فمن شأن الدعم الذي من المرتقب أن يقدمه هذا الميثاق للجهات، إلى جانب مساهمة الإطار الجديد للشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، الذي امتدّ ليشمل الجماعات الترابية، أن يُوَاكِب مشروع الجهوية الموسعة.

على مستوى هذا الأخير، شكّل اعتماد ميثاق اللامركزية الإدارية في متم سنة 2018 خطوة كبرى. إلا أن امتداد آجال نقل الكفاءات إلى الصعيد المحلي، قد يؤدي إلى إضعاف التعبئة التي تم حشدها من أجل تنفيذه، خاصة مع اقتراب حلول انتخابات سنة 2021. وكما سبق وأشرنا، فإن التحدي الكبير الذي تواجهه بلادنا يتجلى في بروز نخبة محلية تتوفر على الكفاءات اللازمة للتدبير الإداري والمالي ولصياغة سياسات تنموية ملائمة.

في نفس السياق، لا يزال إصلاح الوظيفة العمومية قيد التنفيذ منذ سنوات عديدة، في الوقت الذي يُنتظر استكمالها من أجل تعزيز فعالية الإدارة وجودة الخدمات العمومية. من جهة أخرى، ينبغي أيضا إتمام إصلاح أنظمة التقاعد في أقرب الآجال، خاصة أن الإجراءات التي اتخذت في سنة 2016 على مستوى الصندوق المغربي للتقاعد لم توفر سوى مهلة مؤقتة، وأن توازن هذا النظام يستمر في التدهور.

إلى جانب ذلك، يستدعي تعزيز المتانة أخذ التغير المناخي في الاعتبار والعمل على التخفيف من آثاره، لاسيما وأن هذه الأخيرة باتت تتضح يوما عن يوم وتهدد الأرض بشعوبها واقتصاداتها. وليس المغرب بمنأى من هذا التأثير، خاصة بالنظر إلى موقعه الجغرافي. ذلك أن بعض الدراسات تشير إلى احتمال تعرضه، في أفق سنة 2050، إلى نقص حاد في الموارد المائية قد تنتج عنه عواقب وخيمة، أصبحت ملموسة بالفعل في بعض المناطق. ووعيا منه بهذا الرهان، انخرط المغرب فعليا في محاربة هذه الظاهرة على الصعيد الدولي والوطني، إذ أطلق برنامجا طموحا للتحويل الطاقوي، غالبا ما يشار إليه كمثال، وأعد مخططات على المدى المتوسط والطويل للتصدي لمشكل الضغط على الموارد المائية. ويجب أن تُوَاكِب هذه الجهود بمقاربة أكثر شمولية تركز على إدراج البعد البيئي، بشكل منهج وجامع، في صياغة السياسات العمومية المركزية والمحلية. في هذا الصدد، يتعين تسريع إرساء الإطار القانوني والتشريعي من أجل تفعيل التوجهات التي حددها ميثاق البيئة، خاصة اعتماد القانون المتعلق بالتقييم البيئي ونصوصه التطبيقية، فوق كل هذا، يتجلى التحدي الفعلي في توفير سُبُل التوعية والتكوين لضمان فعالية النصوص وتشجيع الوعي العام بالرهان الذي تمثله حماية البيئة، وذلك بغية ضمن انخراط أكبر للسكان والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني.

وختاماً، شكّلت الأزمة مناسبة لتقييم الفرص التي توفرها التكنولوجيات الحديثة. إذ لعبت هذه الأخيرة دوراً رئيسياً في استمرارية النشاط، واستمرار توفير الخدمات العمومية الأساسية كالتعليم، وكذا في تسهيل تطبيق إجراءات الدعم التي اتخذتها السلطات. لقد عمد المغرب إلى إحداث وكالة مختصة، وألغى الطابع المادي عن مجموعة من العمليات الخاصة بالإدارة العمومية وحقّق تقدماً ملحوظاً في العديد من المجالات، لا سيما في القطاع المالي. إلا أن هذه التطورات الأخيرة أصبحت تستدعي تسريع تنفيذ استراتيجية رقمية شاملة تأخذ في الاعتبار الانسجام والتكامل بين مختلف جوانب هذا التحول بغية تعزيز انخراط الأطراف المشاركة.

مولاي،

يُرِّ العالم اليوم بأزمة صحية وإنسانية واقتصادية ذات حدة استثنائية، يكتنف تداعياتها وآثارها غموضاً كبيراً. وبفضل بصيرة جلالتكم التي سبق ومكنت البلاد سنة 2011 من تجاوز محنة اجتماعية واقتصادية ضربت العالم العربي، بل ولا زالت بعض البلدان تواجه عواقبها. استطاع المغرب اليوم احتواء الجائحة والتخفيف من آثارها على الساكنة وعلى الاقتصاد.

غير أن الأوضاع بعد الأزمة تستدعي صياغة رؤية جديدة على المدى المتوسط والطويل أخذاً في الاعتبار التحولات والتغيرات التي باتت تظهر على الأقطار على الصعيد الوطني والدولي.

في هذا السياق، من المنتظر أن تساهم خلاصات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، التي أحدثتها جلالتكم، في صياغة هذه الرؤية. وبالنظر إلى الوضع الحالي ومع اقتراب انتخابات سنة 2021، أصبح الأمر يستدعي أكثر من أي وقت مضى وضع المصلحة العامة للبلد فوق كل مزايدات سياسية أو حزبية. كما أصبحت كافة القوى الحية مدعوة إلى التّجَنُّدِ التام وراء جلالتكم، غايتها القصوى الحفاظ على مكتسبات بلادنا وتعزيزها حتى يخرج المغرب من هذه الأزمة أكثر متانة وأشدّ إصراراً على إتمام كفاحه الطويل الأمد لتحقيق نمو متسارع ومستدام وشمولي.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2020

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية



1.1 المحيط الدولي

نظرا لاستمرار النزاعات التجارية لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والضغط الجيوسياسية والشكوك المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، عرف الاقتصاد العالمي تباطؤًا ملموسًا خلال سنة 2019، وانتقلت نسبة النمو المسجلة من 3,6% إلى 2,9%. وهو أدنى مستوى منذ الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008.

ولم تسلم التجارة العالمية من هذه الظرفية غير المواتية، حيث سجلت أضعف نسبة نمو لها في غضون السنوات العشر الأخيرة، أي 0,9% بعد 3,8% سنة 2018. كذلك، واصل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضه لاسيما لدى الاقتصادات المتقدمة.

وعلى الرغم من هذه التطورات، ظلت وضعية سوق الشغل مواتية في الدول المتقدمة، حيث بلغت البطالة مستويات متدنية قياسية في الولايات المتحدة وتراجعت بمنطقة الأورو.

وفيما يخص السلع الأساسية، تراجعت أسعار المنتجات الطاقية ارتباطًا على الخصوص بتباطؤ الطلب العالمي، وذلك بعد سنتين من الارتفاع. وقد همّ الانخفاض أيضا أسعار المواد الفلاحية والمعادن والخامات.

في ظل هذه الظروف، شهد التضخم تباطؤًا ملموسًا في أبرز الاقتصادات المتقدمة، وظل في مستويات أقل من الأهداف المسطرة من طرف البنوك المركزية، في حين تسارع بشكل طفيف في البلدان الصاعدة والنامية.

ونظرا للتخوفات المرتبطة بأفاق النمو والتضخم، أقدمت العديد من البنوك المركزية على وقف عملية إعادة سياستها النقدية إلى مسارها الطبيعي وشرعت في دورة جديدة من السياسة النقدية التيسيرية. وهكذا، قام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بخفض النطاق المستهدف لأسعار فائده الرئيسية ثلاث مرات وأبطأ وتيرة تقليص حصيلته. أما البنك المركزي الأوروبي، فقد حافظ على توجهه التيسيري، مع تخفيض طفيف لسعر الفائدة المطبق على تسهيلة الإيداع واستئناف عمليات شراء الأصول.

وساهمت هذه التوجهات في تخفيض أسعار الفائدة السيادية، مما شجع المستثمرين الباحثين عن الربح على التوجه نحو أسواق البورصة. لذلك، سجلت هذه الأخيرة، بالرغم من الشكوك القوية السائدة وتباطؤ النشاط الاقتصادي، أداء استثنائيًا لاسيما في الدول المتقدمة. كذلك، استفاد الائتمان البنكي من الأوضاع النقدية الملائمة، حيث تسارع نموه بكل من منطقة الأورو والولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت بالخصوص ارتفاع قروض الاستهلاك. وعرفت أسواق الصرف، إلى جانب ارتفاع الدولار الذي يعتبر ملاذًا آمنًا في الفترات الحرجة، ارتفاع قيمة الجنيه الاسترليني بعد تلاشي إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق خلال الفصل الرابع.

وإلى جانب هذه التطورات الاقتصادية والسياسات المذكورة، تميزت السنة بإدراج السلطات العمومية والفاعلين الخواص لإشكالتين رئيسيتين ضمن أولوياتهم وهما الثورة الرقمية والتغيرات المناخية. وعلى مستوى القطاع المالي بالخصوص، يطرح بروز التكنولوجيات المالية، وإن كانت تمنح فرصا هائلة، تحديات معقدة في ما يخص الأمن والتأطير القانوني، في حين أضحى التأثير على البيئة يشكل تدريجيا أحد الاهتمامات الرئيسية لأصحاب القرارات.

1.1.1 النمو الاقتصادي

بعد أن تراجع إلى 3,6% في 2018، تباطأ النمو العالمي بشكل ملموس إلى 2,9% سنة 2019. نتيجة لانخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي من 2,2% إلى 1,7% في الدول المتقدمة ومن 4,5% إلى 3,7% في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

جدول 1.1.1: النمو الاقتصادي في العالم (%)

2019	2018	2017	2016	2015	
2,9	3,6	3,9	3,4	3,4	العالم
1,7	2,2	2,5	1,7	2,3	الاقتصادات المتقدمة
2,3	2,9	2,4	1,6	2,9	الولايات المتحدة
1,2	1,9	2,5	1,9	2,1	منطقة الأورو
0,6	1,5	2,5	2,2	1,5	ألمانيا
1,3	1,7	2,2	1,2	1,1	فرنسا
0,3	0,8	1,6	1,1	0,9	إيطاليا
2,0	2,4	3,0	3,2	3,6	إسبانيا
1,4	1,3	1,9	1,8	2,3	المملكة المتحدة
0,7	0,3	2,2	0,5	1,2	اليابان
3,7	4,5	4,8	4,6	4,3	الاقتصادات الصاعدة والنامية
5,5	6,3	6,7	6,8	6,8	البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية
6,1	6,7	6,9	6,8	6,9	الصين
4,2	6,1	7,0	8,3	8,0	الهند
0,1	1,1	1,3	-0,6	0,3	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
1,1	1,3	1,3	-3,3	-3,6	البرازيل
-0,1	2,1	2,1	2,9	3,3	المكسيك
2,1	3,2	4,0	1,8	0,9	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا وآسيا الوسطى
1,3	2,5	1,8	0,3	-2,0	روسيا
0,9	2,8	7,5	3,2	6,1	تركيا
3,1	3,3	3,0	1,4	3,2	إفريقيا جنوب الصحراء
0,2	0,8	1,4	0,4	1,2	جنوب إفريقيا
1,2	1,8	2,3	5,0	2,6	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد سنتين من الارتفاع، تباطأت وتيرة النشاط الاقتصادي من 2,9% إلى 2,3%. نتيجة بالخصوص لتصاعد النزاع التجاري مع الصين وتلاشي تأثير السياسة المالية التوسعية المعتمدة من قبل الإدارة الفدرالية سنة 2018.

وتراجع النمو أيضا من 1,9% إلى 1,2% بمنطقة الأورو. متأثرا على الخصوص بالتباطؤ القوي الذي شهده الاقتصاد الألماني. فقد سجل الناتج الداخلي الإجمالي الألماني نموا محدودا في 0,6% بعد 1,5%. نظرا لضعف الطلب الخارجي والصعوبات التي تواجهها صناعة السيارات. وبموازاة ذلك. تباطأ النشاط من 1,7% إلى 1,3% في فرنسا. مما يعكس بالخصوص تقلص الصادرات. وفي إسبانيا وإيطاليا. تراجع النشاط الاقتصادي على التوالي من 2,4% إلى 2% ومن 0,8% إلى 0,3% نتيجة. من بين عوامل أخرى. لعدم الاستقرار السياسي الذي أثر على الاستثمار.

وبالمقابل. وبفضل الطلب الداخلي القوي. تسارع النمو بالملكة المتحدة من 1,3% إلى 1,4%. وذلك بالرغم من الشكوك المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفي اليابان من 0,3% إلى 0,7% رغم ضعف الصادرات.

وفي الدول الصاعدة الرئيسية. سجل الاقتصاد الصيني تباطؤا جديدا مع نمو الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 6,1% بعد 6,7%. نتيجة بالخصوص للتوترات التجارية مع الولايات المتحدة وتشديد قوانين القطاع المالي. وفي الهند. تراجعت وتيرة النشاط الاقتصادي بشكل ملموس من 6,1% إلى 4,2% ارتباطا على الخصوص بالشكوك المتعلقة بتقنين المقاولات والنظام البيئي وكذا نظرا للمخاوف بشأن صلابة المؤسسات المالية غير البنكية. كذلك. تباطأ النمو في البرازيل من 1,3% إلى 1,1% وفي روسيا من 2,5% إلى 1,3%. مما يعكس من بين عوامل أخرى ضعف الصادرات.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء. تراجع النمو بشكل طفيف من 3,3% إلى 3,1%. حيث تباطأ بشكل ملموس بالخصوص في جنوب إفريقيا من 0,8% إلى 0,2%. نتيجة بالأساس للانقطاع المتكرر للكهرباء الذي أثر بقوة على نشاط المقاولات.

وفي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. لا يزال الاقتصاد متأثرا بالتوترات الجيوسياسية والصراعات العسكرية وكذا بتدني وتيرة النشاط لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين. خاصة أوروبا والصين. وعلى العموم. تراجع النمو من 1,8% إلى 1,2%. نتيجة بالخصوص لتقلص الناتج الداخلي الإجمالي مجددا بنسبة 7,6% بعد 5,4% في إيران والتباطؤ القوي المسجل في المملكة العربية السعودية من 2,4% إلى 0,3%.

2.1.1 سوق الشغل

رغم تباطؤ النشاط الاقتصادي وتزايد الشكوك على الصعيد العالمي. واصلت أوضاع سوق الشغل تحسنها في أبرز الدول المتقدمة. أما في كبرى الاقتصادات الصاعدة. فقد شهدت تطورات متباينة من بلد لآخر.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية. تواصلت حيوية إحداث مناصب الشغل سنة 2019. حيث ارتفع عدد المناصب المحدثه بما قدره 2,1 مليون بعد 2,7 مليون سنة من قبل. وواصلت نسبة البطالة انخفاضها إذ انتقلت من 3,9% سنة

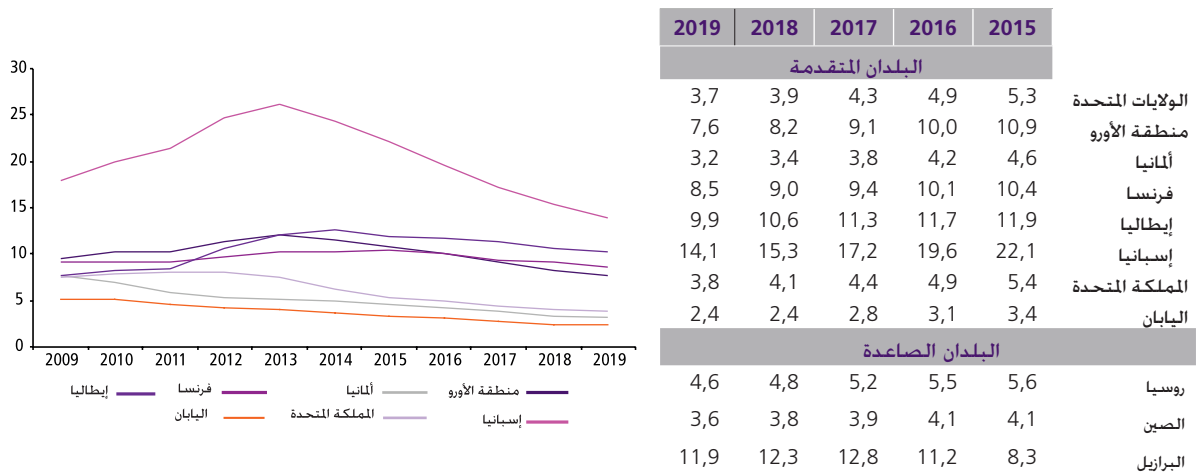
2018 إلى 3,7% سنة 2019. وهو أدنى مستوى وصله منذ ما يناهز نصف قرن. وفي ظل هذه الظروف. سجلت الأجور ارتفاعا ملموسا بنسبة 2,9% بعد 1,1% سنة 2018.

كما استمر تراجع نسبة البطالة بمنطقة الأورو للسنة السادسة على التوالي. حيث انتقلت من سنة إلى أخرى من 8,2% إلى 7,6%. وهو أدنى مستوى تسجله منذ 2008. وصاحب هذا الانخفاض ارتفاع في الأجور بنسبة 2,5% بعد 2,3% سنة من قبل. وهم تحسن التشغيل مجموع البلدان الرئيسية بالمنطقة. فقد تراجعت نسبة البطالة من 9,0% إلى 8,5% في فرنسا. ومن 10,6% إلى 9,9% في إيطاليا. ومن 15,3% إلى 14,1% في إسبانيا ومن 3,4% إلى 3,2% في ألمانيا.

رسم بياني 1.1.1: تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة

جدول 2.1.1: تطور نسبة البطالة (%)

(%)



المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي المملكة المتحدة. ظلت أوضاع سوق الشغل مواتية وتدنت نسبة البطالة من 4,1% إلى 3,8%. وهو أدنى مستوى لها منذ 1974. كذلك في اليابان. استقرت هذه النسبة في أضعف مستوياتها منذ 1992. أي 2,4%.

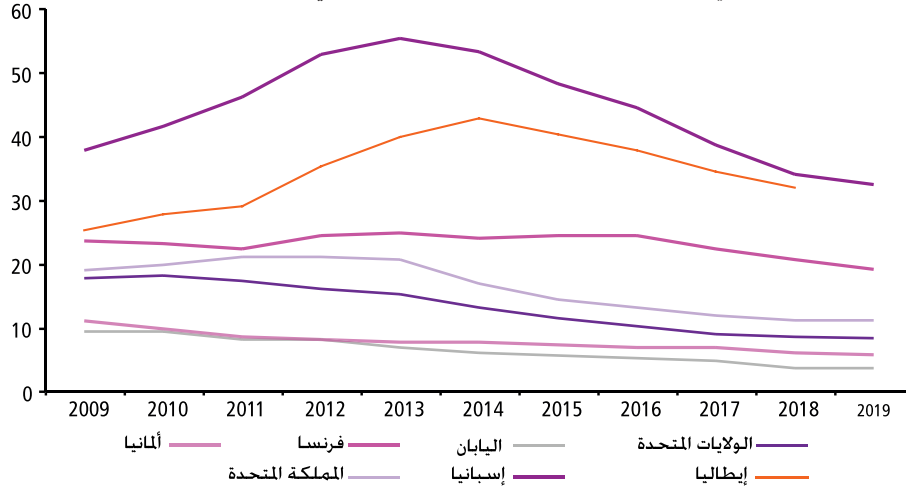
وفي أبرز البلدان الصاعدة. تراجعت نسبة البطالة من 3,8% إلى 3,6% في الصين. ومن 12,3% إلى 11,9% في البرازيل ومن 4,8% إلى 4,6% في روسيا. وفي سياق هذا التوجه. تراجعت هذه النسبة في إفريقيا الشمالية حيث انتقلت من 10,9% إلى 8,6% في مصر. ومن 15,4% إلى 14,9% في تونس ومن 11,7% إلى 11,4% في الجزائر. وعلى العكس. بلغت 28,7% في جنوب إفريقيا بعد 27,1% سنة من قبل.

أما وسط الشباب¹ بالخصوص. تشير المعطيات المتاحة الخاصة بالدول المتقدمة إلى أن البطالة واصلت منحها التنازلي. مع بقائها في مستويات مرتفعة في بعض دول منطقة الأورو. وانتقلت نسبتها بالتالي من 20,8% إلى 19,6% في فرنسا. ومن 32,2% إلى 29,2% في إيطاليا. ومن 34,3% إلى 32,5% في إسبانيا.

¹ الأشخاص البالغون أقل من 25 سنة.

ومن 39,9% إلى 35,5% في اليونان ومن 6,2% إلى 5,8% في ألمانيا. وتراجعت هذه النسبة أيضا في الولايات المتحدة من 8,6% إلى 8,4% وفي المملكة المتحدة من 11,3% إلى 11,2% بينما عرفت شبه استقرار في 3,8% في اليابان.

رسم بياني 2.1.1: تطور نسبة بطالة الشباب في الدول المتقدمة (%)



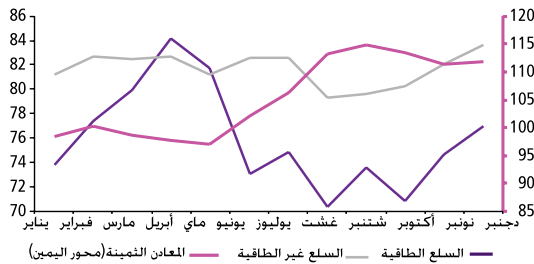
المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي EUROSTAT.

3.1.1 أسواق السلع الأساسية

في سياق تباطؤ الطلب العالمي، وباستثناء المعادن الثمينة التي تزايدت أسعارها بنسبة 8,5%. تراجعت على العموم أسعار جميع السلع الأساسية خلال سنة 2019. فبعد سنتين متتاليتين من الارتفاع، انخفضت أسعار المنتجات الطاقية بنسبة 12,7% والمنتجات غير الطاقية بنسبة 4,2%.

رسم بياني 4.1.1: التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع

الأساسية في 2019 (100=2010)



رسم بياني 3.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع

الأساسية (100=2010)



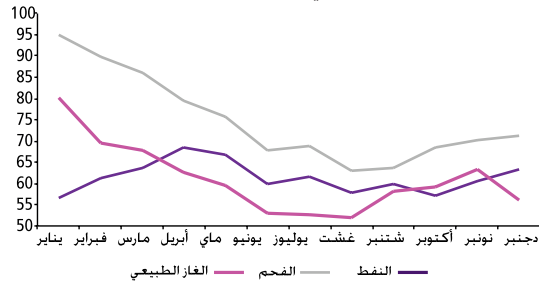
المصدر: البنك الدولي

وفي سوق النفط، تراجعت الأسعار¹ بنسبة 10,2% لتصل إلى 61,4 دولار للبرميل في المتوسط. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى تباطؤ الطلب العالمي الذي لم يتجاوز ارتفاعه من سنة إلى أخرى 0,83 مليون برميل لليوم¹ متوسط أسعار البرنت ونفط غرب تكساس الوسيط الأمريكي ودبي الفأخ.

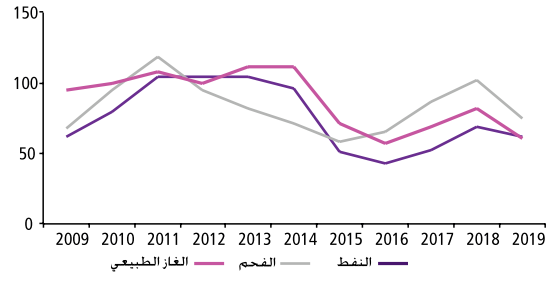
الواحد مقابل 1,57 مليون برميل لليوم الواحد في المتوسط خلال السنتين السابقتين. وبموازاة ذلك، ورغم الاتفاقية الخاصة بتقليص الإنتاج المبرمة بين الدول المنتمة وأخرى غير منتمة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEP)¹ والعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران وفنزويلا، ارتفع الإنتاج. وإن بوتيرة أقل من السنة الماضية. أي 2,02 مليون برميل في اليوم مقابل 3,09 مليون برميل في اليوم.

وتبعاً لنفس هذا المنحى، تراجع سعر الغاز الطبيعي بنسبة 25,5%. مع انخفاض كبير في الأسعار بنسبة 37,5% في السوق الأوروبية، نتيجة بالأساس لوفرة العرض. وقد أثر هذا الانخفاض، إلى جانب الجهود المبذولة لتقليص إصدار الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، على سعر الفحم² الذي تراجع بنسبة 26,8%.

رسم بياني 6.1.1: التطور الشهري لأسعار السلع الطاقة في 2019



رسم بياني 5.1.1: التطور السنوي لأسعار السلع الطاقة

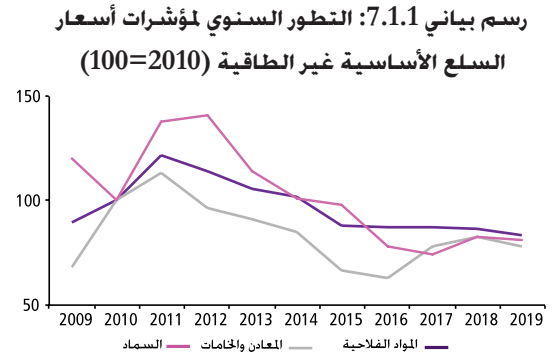
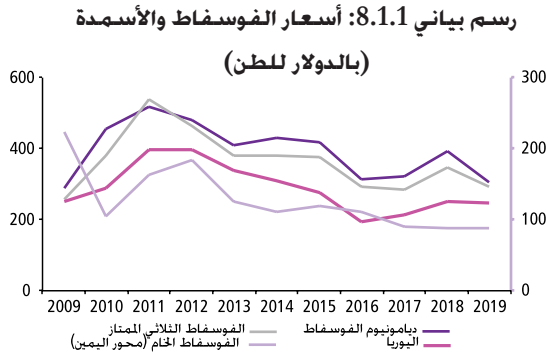


المصدر: البنك الدولي

أما أسعار المعادن والخامات، فقد انخفضت بنسبة 4,1% نتيجة بالخصوص لتباطؤ نشاط الصناعات التحويلية على الصعيد العالمي ونظراً للصعوبات المواجهة للوصول إلى اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين. وبالخصوص، تراجعت أسعار الألمنيوم والنحاس والزنك بنسب 14,9% و 8% و 12,7% على التوالي. وبالمقابل، تم تسجيل ارتفاعات بلغت 34,5% بالنسبة للحديد نتيجة بالخصوص لانقطاع التموين من البرازيل وأستراليا. و 6,1% بالنسبة للنيكل ارتباطاً بارتفاع الطلب على البطاريات الكهربائية وإعلان أندونيسيا، أول منتج لهذا المعدن على الصعيد العالمي، على وقف تصديره سنة 2020.

ومن جهة أخرى، واصلت أسعار المنتجات الفلاحية انخفاضها حيث تدنت بنسبة 3,9%. وبشكل خاص، عرفت أسعار الحبوب تطورات متباينة، حيث تزايدت أسعار الذرة بنسبة 3,4%. والشعير بنسبة 1,7% والقمح الطري بنسبة 3,6%. بموازاة انخفاض أسعار بعض المواد الأخرى، لاسيما القمح الصلب الذي تراجع ثمنه بنسبة 3,9%. وفي ظل هذه الظروف، وبعد ارتفاع بنسبة 11,1% سنة 2018، تراجعت أسعار السماد بنسبة 1,4% على العموم، مع تراجع متوسط سعر الطن الواحد من الفوسفات ثنائي الأمونيوم بنسبة 22,1% إلى 306,4 دولار والفوسفات الثلاثي الممتاز بنسبة 15% إلى 294,6 دولار واليوريا بنسبة 1,7% إلى 245,3 دولار. وعلى العكس، ظل سعر الفوسفات الخام شبه مستقر في 88 دولار للطن وارتفع سعر كلوريد بوتاسيوم بنسبة 18,6% إلى 255,5 دولار للطن.

¹ تشير OPEP+ إلى الدول المنتمة لمنظمة الدول المصدرة للنفط إلى جانب شركاء آخرين منهم بالخصوص روسيا.
² متوسط الأسعار في أسواق أستراليا وإفريقيا الجنوبية.



المصدر: البنك الدولي

أما فيما يخص المعادن الثمينة، فقد ارتفع سعر الذهب بنسبة 9,7% ليصل إلى 1392,5 دولار للأونصة، مدعوماً بالأساس بالطلب القوي، وانخفاض عائدات السندات وتزايد الشكوك. كما ارتفع سعر الفضة بنسبة 3,2% في حين تراجع سعر البلاتين بنسبة 1,8%.

4.1.1 التضخم

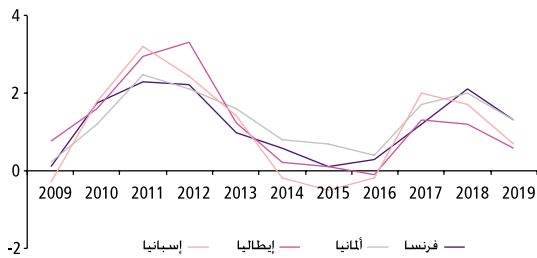
أثر ضعف النشاط الاقتصادي وتراجع أسعار السلع الأساسية على التضخم العالمي الذي ظل مستقراً في 3,6%. وذلك بعد سنتين من الارتفاع. ويشمل هذا الاستقرار تباطؤ التضخم في الاقتصادات المتقدمة من 2% إلى 1,4% وتسارعه في الدول الصاعدة والنامية من 4,8% إلى 5%.
جدول 3.1.1: التضخم في العالم (%)

2019	2018	2017	2016	2015	
3,6	3,6	3,2	2,8	2,8	العالم
1,4	2,0	1,7	0,8	0,3	البلدان المتقدمة
1,8	2,4	2,1	1,3	0,1	الولايات المتحدة الأمريكية
1,2	1,8	1,5	0,2	0,2	منطقة الأورو
1,3	2,0	1,7	0,4	0,7	ألمانيا
1,3	2,1	1,2	0,3	0,1	فرنسا
0,6	1,2	1,3	-0,1	0,1	إيطاليا
0,7	1,7	2,0	-0,2	-0,5	إسبانيا
1,8	2,5	2,7	0,7	0,0	المملكة المتحدة
0,5	1,0	0,5	-0,1	0,8	اليابان
5,0	4,8	4,3	4,3	4,7	البلدان الصاعدة والنامية
2,9	2,1	1,6	2,0	1,4	الصين
4,5	3,4	3,6	4,5	4,9	الهند
3,7	3,7	3,4	8,7	9,0	البرازيل
4,5	2,9	3,7	7,0	15,5	روسيا
8,4	8,3	10,7	10,7	6,9	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

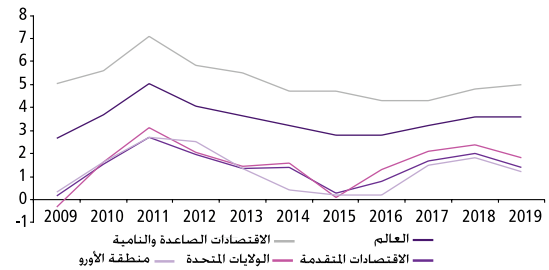
المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفي منطقة الأورو. ابتعد التضخم عن هدفه المحدد من طرف البنك المركزي الأوروبي¹ ليصل إلى 1,2% مقابل 1,8% سنة من قبل. وفي البلدان الرئيسية. تراجع من 2% إلى 1,3% في ألمانيا. ومن 2,1% إلى 1,3% في فرنسا. ومن 1,2% إلى 0,6% في إيطاليا ومن 1,7% إلى 0,7% في إسبانيا. كما تباطأ من 2,4% إلى 1,8% في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن 1% إلى 0,5% في اليابان ومن 2,5% إلى 1,8% في المملكة المتحدة التي تأثر فيها. علاوة على ذلك، بتلاشي تأثير انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني.

رسم بياني 10.1.1: التضخم في الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو (%)



رسم بياني 9.1.1: التضخم في العالم (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

وعلى العكس، عرفت الدول الصاعدة والنامية على العموم تسارع التضخم من 4,8% إلى 5%. مع بلوغه مستويات جد مرتفعة في بعض البلدان بسبب تزايد حدة الاختلالات الماكرو اقتصادية. كما هو الحال في الأرجنتين وإيران حيث وصل إلى 53,5% و 41,1% على التوالي.

وفي الاقتصادات الرئيسية، ارتفعت نسبة التضخم من 2,1% إلى 2,9% في الصين. ومن 3,4% إلى 4,5% في الهند ومن 2,9% إلى 4,5% في روسيا حيث تأثر بشكل خاص بارتفاع الضريبة على القيمة المضافة. وعلى مستوى إفريقيا الشمالية، واصل التضخم تباطؤه في مصر مع البقاء في مستوى مرتفع حيث بلغ 13,9% بعد 20,9% في 2018 ونسبة 23,5% القياسية التي سجلها في 2017. كذلك، تباطأ من 7,3% إلى 6,7% في تونس ومن 4,3% إلى 2% في الجزائر.

5.1.1 المالية العمومية

في أبرز البلدان المتقدمة، ظلت سياسة الميزانية على العموم محايدة باستثناء الولايات المتحدة التي بقيت فيها. وإن بدرجة أقل مقارنة بسنة 2018، توسعية نسبيا مع تزايد طفيف في عجز ميزانيتها من 5,7% إلى 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي.

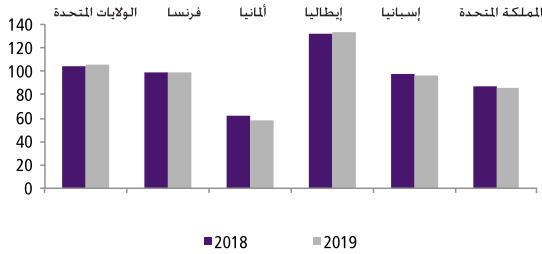
وفي منطقة الأورو، وبعد ثمان سنوات من تعزيز الميزانية المتواصل، تفاقم العجز من 2,3% إلى 3% في فرنسا. بسبب التدابير التي اتخذتها السلطات ردا على التوترات الاجتماعية التي عرفت البلاد سنة 2019. وكذلك الأمر

¹ يهدف البنك المركزي الأوروبي إلى بلوغ التضخم "مستوى قريب من 2%".

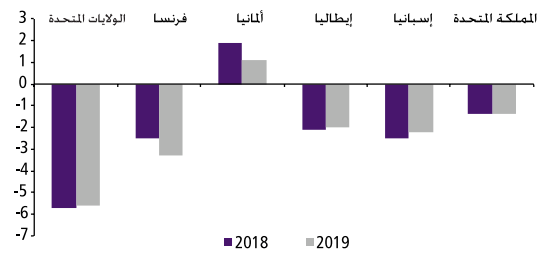
في إسبانيا التي تزايد فيها العجز من 2,5% إلى 2,6%. وفي إيطاليا، أدت التدابير التي اتخذتها الحكومة بغية الامتثال لقواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بالميزانية إلى تراجع ملموس للعجز من 2,2% إلى 1,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. أما في ألمانيا، فقد تقلص الفائض من 1,9% إلى 1,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي المملكة المتحدة، ورغم الشكوك المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تراجع العجز من 2,2% إلى 2,1%. بينما تزايد في اليابان من 2,4% إلى 2,8% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي ما يخص المديونية العمومية، فقد تزايدت من 106,9% إلى 109% من الناتج الداخلي الإجمالي في الولايات المتحدة، في حين تراجعت بمنطقة الأورو من 85,9% إلى 83,7%. وبأبرز بلدان المنطقة، انخفض الدين العمومي إلى 59,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في ألمانيا وإلى 95,5% في إسبانيا، بينما استقر في إيطاليا في 134,8% وتزايد بشكل طفيف في فرنسا ليصل إلى 98,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. وتدنّت هذه النسبة إلى 85,4% في المملكة المتحدة وواصلت تطورها في مستويات مرتفعة باليابان حيث بلغت 237,4% من الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 12.1.1: تطور الدين العمومي
(% من الناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 11.1.1: تطور رصيد الميزانية
(% من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفي أبرز الدول الصاعدة، تدهورت على العموم وضعية المالية العمومية خلال سنة 2019، فقد تزايد عجز الميزانية في الصين إلى 6,4% من الناتج الداخلي الإجمالي وإلى 7,4% في الهند، في حين تراجع إلى 6% في البرازيل. وفي روسيا، انخفض فائض الميزانية من 2,9% إلى 1,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، متأثراً بالخصوص بتراجع أسعار المنتجات الطاقية. وفي ما يتعلق بالمديونية العمومية، فقد ارتفعت إلى 89,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في البرازيل وإلى 71,9% في الهند وإلى 54,4% في الصين وإلى 14% في روسيا.

وَأثر تراجع أسعار النفط أيضاً على وضعية المالية العمومية للدول الرئيسية المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع انخفاض بالخصوص في فائض رصيد الميزانية بقطر، والكويت والإمارات العربية المتحدة وتزايد العجز بالجزائر. وبموازاة ذلك، تزايدت نسب المديونية في كل من قطر والجزائر والمملكة العربية السعودية لتصل إلى 52,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، و46,3% و22,8% على التوالي.

6.1.1 الحسابات الخارجية

أدى تصاعد التوترات التجارية والصعوبات التي تواجهها بعض قطاعات الصناعة لاسيما صناعة السيارات إلى تباطؤ نمو التجارة العالمية بشكل ملموس خلال سنة 2019 ليصل إلى 0,9% بعد 3,8% سنة 2018. ويعكس هذا التطور تباطؤ وتيرة نمو الصادرات من 3,3% إلى 1,2% في الدول المتقدمة ومن 4,1% إلى 0,8% في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

وبالتالي، انخفض فائض الرصيد الجاري لألمانيا، أحد الدول المصدرة الرئيسية من 7,4% إلى 7,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في حين تحسن في اليابان إلى 3,6%. وبموازاة ذلك، تراجع عجز الحساب الجاري بشكل طفيف في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ليصل إلى 2,3% و 3,8% من الناتج الداخلي الإجمالي على التوالي.

وفي الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، تعزز فائض الرصيد في الصين من 0,4% إلى 1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وانخفض العجز في الهند من 2,1% إلى 1,1%. أما الدول المصدرة للنفط، فقد تأثرت أغلبها بشدة بتدني الأسعار. وبالتالي، تقلص فائض الرصيد من 6,8% إلى 3,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في روسيا. ومن 9% إلى 6,3% في المملكة العربية السعودية. ومن 14,5% إلى 8,9% في الكويت ومن 8,7% إلى 2,4% في قطر. أما إيران التي تعاني من تأثير العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، فقد انتقل رصيدها الجاري من فائض قدره 2,1% إلى عجز بنسبة 0,1% من الناتج الداخلي الإجمالي.

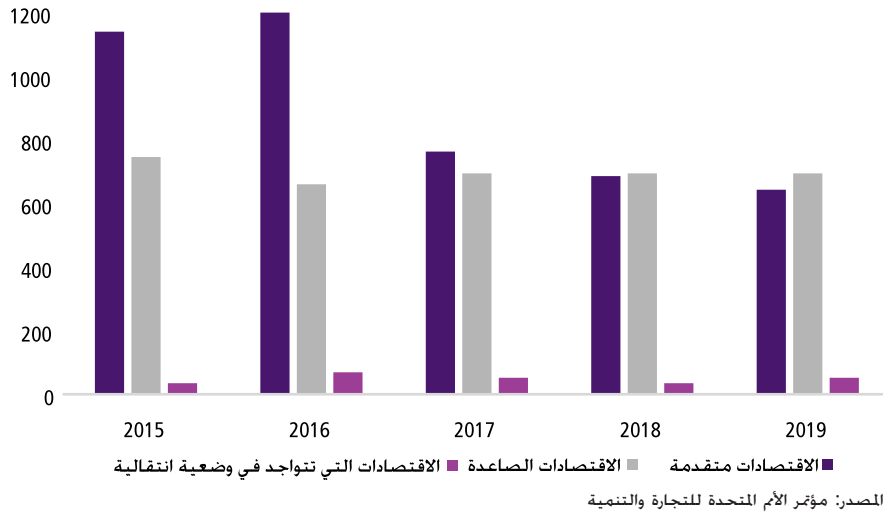
جدول 4.1.1: رصيد الحساب الجاري في العالم (% من الناتج الداخلي الإجمالي)

2019	2018	2017	2016	2015	
0,7	0,7	0,8	0,8	0,7	الاقتصادات المتقدمة
-2,3	-2,4	-2,3	-2,3	-2,2	الولايات المتحدة
2,7	3,1	3,1	3,3	2,8	منطقة الأورو
7,1	7,4	7,8	8,5	8,6	ألمانيا
-0,8	-0,6	-0,7	-0,5	-0,4	فرنسا
3,0	2,5	2,6	2,6	1,4	إيطاليا
2,0	1,9	2,7	3,2	2,0	إسبانيا
-3,8	-3,9	-3,5	-5,2	-4,9	المملكة المتحدة
3,6	3,5	4,1	4,0	3,1	اليابان
0,1	-0,1	0,0	-0,3	-0,2	الاقتصادات الصاعدة والنامية
0,6	-0,1	0,9	1,4	2,0	البلدان الصاعدة والنامية في آسيا
1,0	0,4	1,6	1,8	2,7	الصين
-1,1	-2,1	-1,8	-0,6	-1,0	الهند
-1,7	-2,4	-1,6	-2,0	-3,3	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
-2,7	-2,2	-0,7	-1,3	-3,0	البرازيل
-0,2	-1,9	-1,8	-2,3	-2,6	المكسيك
1,4	1,7	-0,4	-0,2	1,1	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا
3,8	6,8	2,1	1,9	5,0	روسيا
1,1	-2,7	-4,8	-3,1	-3,2	تركيا
-4,0	-2,5	-2,2	-3,8	-5,8	إفريقيا جنوب الصحراء
-3,0	-3,5	-2,5	-2,9	-4,6	جنوب إفريقيا
0,4	2,5	-0,7	-4,1	-3,9	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

المصدر: صندوق النقد الدولي

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد انخفضت مجدداً بنسبة 1% لتصل إلى 1394 مليار دولار، وذلك بعد أن تقلصت بنسبة 5,6% سنة 2018. ويعكس هذا التطور بالخصوص تراجع التدفقات الموجهة نحو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 6% إلى 643 مليار، مع انخفاض تلك الموجهة للاتحاد الأوروبي بنسبة 15% إلى 305 مليار وشبه استقرار الاستثمارات التي استقطبتها أمريكا الشمالية في 298 مليار. أما الاقتصادات النامية، فقد ظل حجم الاستثمارات التي استفادت منها شبه مستقر في 695 مليار نتيجة لتراجع تلك الموجهة نحو البلدان النامية بآسيا بنسبة 6% إلى 473 مليار وارتفاع تلك التي استقطبتها أمريكا اللاتينية والكاربي بنسبة 16% إلى 170 مليار وتلك التي همت إفريقيا بنسبة 3% إلى 49 مليار. وعلى العكس، وبعد سنتين من التدفقات الضعيفة، نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصادات التي تتواجد في وضعية انتقالية¹ بنسبة 65% إلى 57 مليار دولار، مدعومة بالخصوص بتوقعات نمو جيد.

رسم بياني 13.1.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بمليار الدولارات)



في ظل هذه الظروف، عززت أبرز الدول الصاعدة احتياطاتها من الصرف، وبنهاية سنة 2019، ارتفع مخزون الاحتياطات إلى 3222,9 مليار دولار، أي ما يعادل 15,6 شهراً من واردات السلع والخدمات. وارتفع مبلغها الجاري إلى 460,2 مليار دولار في الهند، لتغطي 9 أشهر من الواردات وإلى 554,3 مليار في روسيا أو ما يقابل 18,8 شهراً من الواردات، وإلى 105,6 مليار في تركيا، أي 5,6 شهراً من الواردات، وفي المقابل، انخفض في البرازيل إلى 356,9 مليار، وهو ما يضمن تغطية 16,9 شهراً من الواردات.

¹ ألبانيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروس، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ومونتينيغرو، ومولدافيا، وروسيا، وصربيا، وطاجيكستان، ومقدونيا، وتركمنستان، وأوكرانيا، وأوزباكستان.

7.1.1 السياسات النقدية

في الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم الوتيرة القوية للنشاط الاقتصادي والتطور الإيجابي لسوق الشغل، أوقف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عملية إعادة سياسته النقدية إلى مسارها العادي المبتدئة في 2015، بسبب تزايد مخاطر الانخفاض الصادرة عن المحيط الدولي والخاوف بشأن تقلص الضغوط التضخمية. وقام بالتالي بخفض النطاق المستهدف لسعر فائدته الرئيسي ثلاث مرات¹ بما قدره 25 نقطة أساس كل مرة، ليصل في نهاية السنة إلى $[-1,50\% - 1,75\%]$. كما اتخذ خلال اجتماعه المنعقد في مارس تدابير تهدف إلى إبطاء تطور حصيلته، وتمثلت هذه الأخيرة بالخصوص في تقليص المبلغ الشهري المحدد لتخفيض موجوداته من سندات الخزانة من 30 إلى 15 مليار دولار، ابتداء من ماي 2019، وفي وضع حد لعملية تخفيض مجموع موجوداته من السندات في نهاية شتنبر 2019.

وبدا تغيير توجه السياسة النقدية جليا أيضا على مستوى سياسته التواصلية الاستشرافية. فخلال الشهور الخمسة الأولى من السنة، أكد الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أنه سيتريث قبل إجراء أي تعديلات مستقبلية على سعر فائدته الرئيسي. بعد ذلك، تَصَمَّنت بلاغاته ما ينبئ بإمكانية اللجوء مستقبلا إلى تخفيض سعر الفائدة لأجل دعم التوسع الاقتصادي، والأوضاع الإيجابية لسوق الشغل والتضخم القريب من هدفه. وتُجَدَر الإشارة إلى أن الاحتياطي الفدرالي الأمريكي اعتمد، خلال اجتماعيه الأخيرين لسنة 2019، صيغة جديدة² يفهم منها، إلى جانب عدم اعتزام إجراء أي ارتفاع في 2020، أن توجه السياسة النقدية سيبقى على وضعه دون تغيير.

وفي منطقة الأورو، ولمواجهة نسب التضخم التي لا تزال ضعيفة وتباطؤ النمو، اتخذ البنك المركزي الأوروبي مجموعة من التدابير ترمي إلى ضمان توجه³ مستدام للتضخم نحو هدفه على المدى المتوسط. وتمثلت هذه الأخيرة بالخصوص في: (i) تخفيض سعر الفائدة على تسهيلة الإيداع بما قدره 10 نقط أساس في شتنبر إلى $0,50\% - 0,40\%$. (ii) استئناف مشترياته الصافية ابتداء من 1 نونبر 2019 في إطار برنامجها لشراء الأصول بوتيرة شهرية قدرها 20 مليار أورو؛ (iii) إطلاق سلسلة ثالثة من العمليات المستهدفة لإعادة التمويل على المدى الطويل، كل

¹ خلال اجتماعات مجلسه المنعقدة في يوليو، وشتنبر وأكتوبر 2019.

² ابتداء من أكتوبر 2019، أشار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أنه "سيواصل مراقبة تداعيات التطورات الجديدة بالنسبة للآفاق الاقتصادية وسيقوم بموازة ذلك بتقييم النطاق المستهدف للملائم لسعر فائدته الرئيسي". وحلت هذه الصيغة الجديدة محل تلك المستعملة عادة وهي "التصرف بطريقة ملائمة لدعم التوسع الاقتصادي".

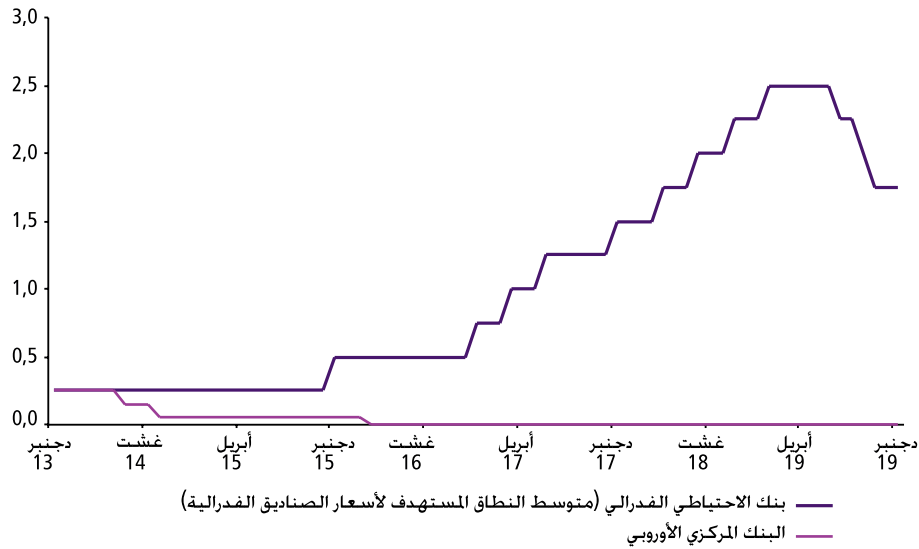
³ تُجَدَر الإشارة هنا إلى أن الرئيس ترامب قام، طيلة السنة، بالضغط على الاحتياطي الفدرالي غالبا ما أخذت الضغوط شكل تعليقات يبدل بها مباشرة قبل أو بعد اجتماعات مجلس هذا الأخير ليحمله بخفض النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي، وعلى سبيل المثال، في 26 غشت 2019، قال: "كالعادة، لم يفعل الاحتياطي الفدرالي أي شيء" و"ملك الولايات المتحدة الأمريكية دولارا جد قوي وبنكا مركزيا جد ضعيفا". وحتى بعد عمليتي التخفيض اللتين تم إجراؤهما في يوليو وشتنبر، كتب في 24 أكتوبر أن "الاحتياطي الفدرالي أدخل بواجبه حين لم يخفض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد الأمريكي". مع الإشارة إلى أنه كان يجب أن ينظر إلى منافسينا في العالم، منهم ألمانيا ودول أخرى، التي تؤدي عوائد على الاقتراضات المالية" وأخذ "على سرعته المبالغة في رفع أسعار الفائدة وبطنه الشديد في تخفيضها".

⁴ وفيما يخص أسعار فائدته الرئيسية الأخرى، فقد حافظ عليها دون تغيير طيلة السنة، أي 0% بالنسبة لأسعار الفائدة المطبقة على العمليات الرئيسية لإعادة التمويل و0,25% بالنسبة لسعر الفائدة على تسهيلة القروض الهامشية.

واحدة منها لأجل ثلاث سنوات وواجبة التنفيذ ما بين شتنبر 2019 ومارس 2021¹. حيث أن الهدف الرئيسي لهذه العمليات يتمثل في الحفاظ على شروط القروض البنكية المواتية وانتقال منسجم لقرارات السياسة النقدية؛ و(iv) إدخال. بنهاية أكتوبر 2019. نظام تطبيق الفوائد على الاحتياطات من مستويين يعفي جزءاً من الاحتياطات التي تخوِّزها بنوك منطقة الأورو من السعر السلبي.

ومن حيث التوجه الاستراتيجي، أشار البنك المركزي الأوروبي طيلة السنة إلى ضرورة اعتماد سياسة نقدية جد تيسيرية خلال فترة ممتدة. وصرح أنه مستعد لتلين سياسته أكثر باللجوء إلى جميع الأدوات الموضوعة رهن إشارته لكي يواصل التضخم تطوره بشكل مستدام نحو هدفه.

رسم بياني 14.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي (%)

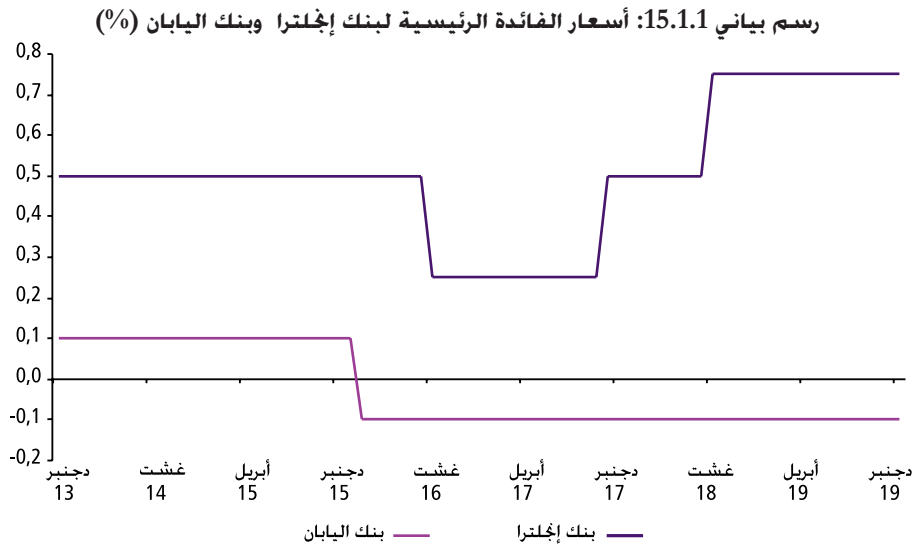


المصدر: Thomson Reuters

نظرا لبقاء التضخم في مستويات قريبة من هدفه المحدد في 2% والشكوك المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لم يدخل بنك إنجلترا أي تغيير على سياسته النقدية. وبالتالي، أبقى على سعر فائدته الرئيسي دون تغيير في 0,75% كما حافظ على مخزون مشترياته من السندات في 10 مليار جنيه استرليني بالنسبة للسندات الصادرة عن المقاولات غير المالية وفي 435 مليار بالنسبة للسندات الحكومية. إضافة إلى ذلك، ظل يؤكد طيلة السنة أنه يأخذ بالاعتبار عند اختيار المسار المناسب لسياسته النقدية، التأثيرات المحتملة لردة فعل المقاولات والأسر أمام التطورات المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وكذا آفاق انتعاش النمو العالمي على التوازن بين الطلب والعرض وسعر الصرف.

¹ كما في العمليات السابقة، يرتبط المبلغ الأقصى التراكمي الذي يمكن لكل طرف مقابل اقتراضه في إطار العمليات المستهدفة لإعادة التمويل على المدى الطويل بجاري القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية والأسر (باستثناء القروض العقارية). ويتم حساب حدود السحب بالنسبة لكل عملية بخضم الجاري المتبقي من السلسلة الثانية من العمليات المستهدفة لإعادة التمويل على المدى الطويل من هذا المبلغ وتم خديدها في 10% من المبلغ الجاري للقروض المقبولة.

ومن جهته، وأخذاً بالاعتبار تطور التضخم في مستويات أدنى بكثير من هدف 2% المحدد، واصل بنك اليابان سياسته التيسيرية جداً وأبقى على سعر فائدته على المدى القصير دون تغيير في 0,1%- وعلى السعر المطبق على عائدات سندات الدولة لمدة عشر سنوات في حوالي 0%. وفيما يتعلق بعمليات شراء الأصول، فقد حافظ على وتيرتها السنوية في 80.000 مليار ين بالنسبة لسندات الخزينة، و6.000 مليار بالنسبة لسندات الصناديق المدرجة في البورصة و90 مليار بالنسبة لسندات الصناديق العقارية الجماعية¹. وعلى مستوى التواصل الاستشاري، أكد بنك اليابان طيلة السنة عزمه إبقاء أسعار فائدته في مستوياتها الحالية أو في مستويات أدنى، والحفاظ على مشترياته من الأصول وعند الضرورة، اتخاذ المزيد من التدابير التيسيرية، وذلك إلى أن يصل التضخم ويتطور بشكل مستدام في مستوى أعلى من الهدف المحدد له.



المصدر: Thomson Reuters

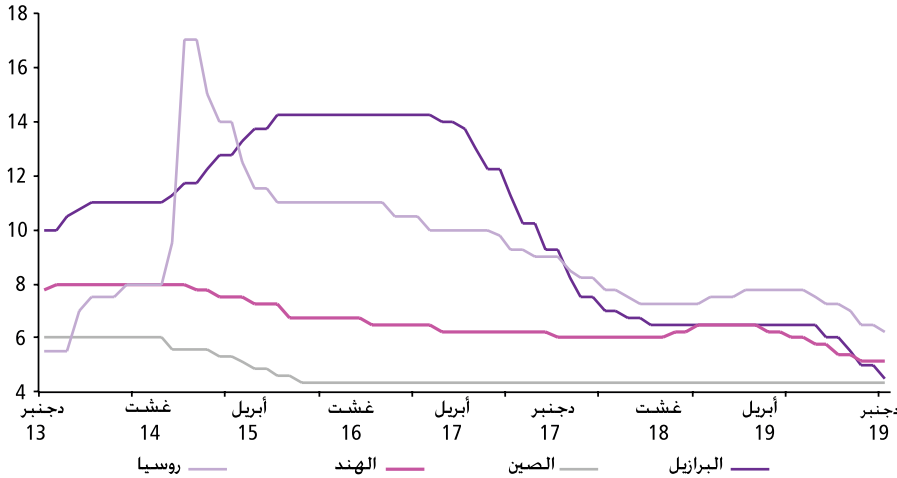
وفيما يخص أبرز الاقتصادات الصاعدة، حافظ بنك الصين الشعبي على سعر فائدته الرئيسي في 4,35%. ومن أجل دعم الاقتصاد وتقليص تكاليف تمويل القطاع الخاص ولاسيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة، خفض ثلاث مرات نسبة الاحتياطي الإلزامي حيث انتقلت من 14,5% إلى 13% بالنسبة للبنوك الكبرى، ومن 12,5% إلى 11% بالنسبة للبنوك الصغرى.

وفي الهند، وفي سياق تباطؤ النمو وأخذاً بالاعتبار تطور التضخم حول الهدف المتوسط المحدد في 4%. قرر البنك المركزي، ابتداءً من شهر فبراير 2019، تغيير توجه سياسته النقدية من محايدة إلى تيسيرية. فقلص سعر فائدته الرئيسي خمس مرات بما مجموعه 135 نقطة أساس ليصل إلى 5,15% في نهاية السنة.

¹ بناء على سعر صرف الين/الدولار الأمريكي الذي نشرته وكالة رويترز بتاريخ 21 أبريل 2020 في منتصف اليوم، تمثل هذه المبالغ على التوالي ما يعادل 7448 مليار دولار و55 مليار و860 مليون دولار و837,9 مليون دولار.

كذلك. واصل البنك المركزي للبرازيل دعم تعافي النشاط الاقتصادي تدريجيا بتخفيض سعر فائدته الرئيسي أربع مرات بما مجموعه 200 نقطة أساس، إلى 4,5%. وفي نفس السياق، خفض البنك المركزي الروسي سعر فائدته الرئيسي خمس مرات من 7,75% إلى 6,25%. بالنظر أساسا إلى التباطؤ المستمر للتضخم والأداء الاقتصادي الذي لا يرقى إلى تطلعاته.

رسم بياني 16.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية للبلدان الصاعدة الرئيسية (%)



المصدر: Thomson Reuters

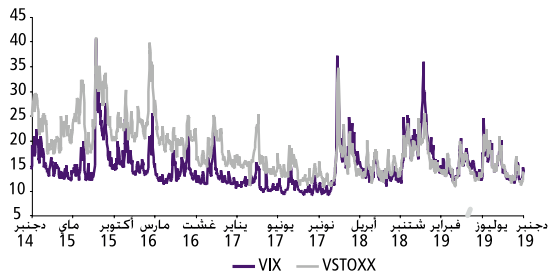
8.1.1 الأسواق المالية

على الرغم من السياق غير المواتي على العموم والتميز بتصاعد النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، والشكوك المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واحتداد التوترات الجيوسياسية، لا سيما في الشرق الأوسط، حققت أسواق البورصة أداءات استثنائية (انظر الإطار 1.8.1.1). فقد سجلت ارتفاعات هامة بلغت 22,3% بالنسبة لداو جونز الصناعي و24,8% بالنسبة لأوروستوكس 50، و18,2% بالنسبة لمؤشر النيكى 225 و12,1% بالنسبة لمؤشر الفوتسي 100. وصاحب هذه التطورات انخفاض قوي في التقلب¹ سواء على مستوى الأسواق الأمريكية أو الأوروبية، حيث تدنى مؤشر VIX بالنصف إلى 13,8 بنهاية 2019 وتراجع VSTOXX من 23,9 إلى 14. وفي أسواق البورصة الرئيسية بالدول الصاعدة، ارتفع مؤشر MSCI EM² بنسبة 15,4% مع تزايد مؤشر الصين بنسبة 20,9% والهند بنسبة 6,1% وتركيا بنسبة 7,3%.

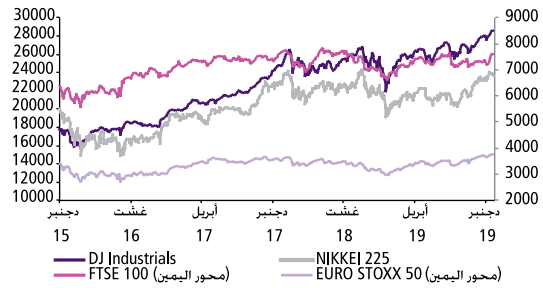
¹ مؤشرا VSTOXX و VIX هما مؤشران مرجعيان لقياس تقلب كل من EUROSTOXX 50 و S&P 500 على التوالي.

² مؤشر MSCI EM هو مؤشر مركب يشمل أسواق البورصة لعدة اقتصادات صاعدة.

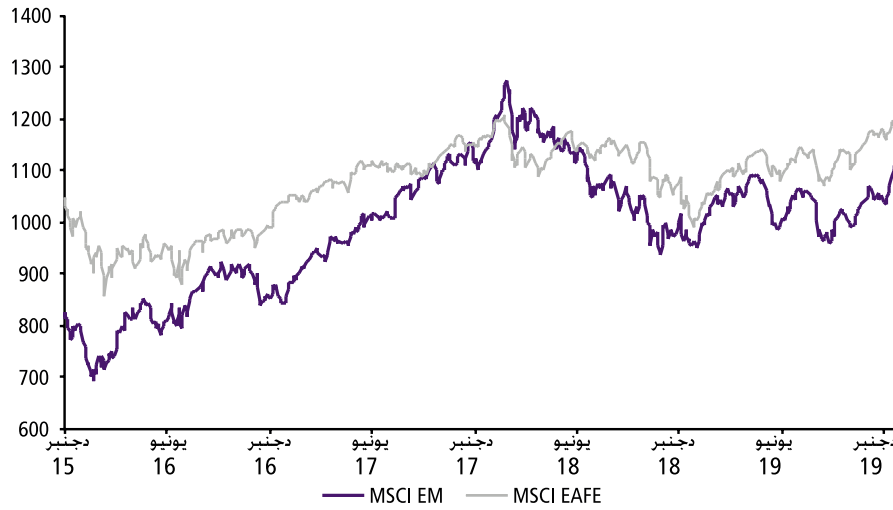
رسم بياني 18.1.1: مؤشرات تقلب أسواق البورصة



رسم بياني 17.1.1: مؤشرات البورصة الرئيسية للبلدان المتقدمة



رسم بياني 19.1.1: مؤشرا MSCI EM ومؤشرا MSCI EAFE



¹ مؤشر MSCI EAFE هو مؤشر مركب يشمل أسواق بورصة البلدان التالية: أستراليا، والنمسا، وبلجيكا، والدانمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وهونغ كونغ، وإيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، والبرتغال، وسنغافورة، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا والمملكة المتحدة.

المصدر: Thomson Reuters

إطار 1.1.1: وفرة السيولة: أسبابها وتداعياتها

لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008، اضطرت البنوك المركزية لأبرز الدول المتقدمة إلى اللجوء إلى أدوات غير تقليدية ومواصلة اعتماد سياسات نقدية جد تيسيرية، وبالتالي، خفضت أسعار فائدها الرئيسية إلى مستويات قريبة من الصفر وقامت بعمليات شراء مكثفة للأصول في إطار برامج التليين الكمي. وهو ما تسبب في تضخيم حصيلاتها وإحداث فائض في السيولة على الصعيد العالمي. كما أن هذه الوضعية، التي تزامنت مع عودة الميول إلى المجازفة داخل سياق تراجع الأسعار المطبقة على السندات السيادية، جعلت المستثمرين الباحثين عن الربح يتجهون نحو أسواق البورصة.

وقد عرفت هذه الأخيرة انتعاشا استثنائيا رغم الشكوك المتزايدة المرتبطة بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. والتوترات الجيوسياسية بالشرق الأوسط، وخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والأزمة السياسية بهونغ كونغ. وبالتالي، سجل مؤشر S&P 500 أفضل أداء له منذ 1997 حيث بلغت نسبة ارتفاعه 28,9% وتزايد EUROSTOXX 50 بنسبة 24,8%، وهو أقوى ارتفاع له منذ 1999. وصاحب تزايد الميول إلى المجازفة انخفاض في التقلب خاصة مع تدني هام لمؤشري VIX و VSTOXX.

وبموازاة هذا الانتعاش في أسواق البورصة، أدت أسعار الفائدة المتدنية وفرط السيولة في إثقال المديونية بدرجة كبيرة وبوتيرة لم يسبق لها مثيل منذ خمسين سنة. وحسب صندوق النقد الدولي، يرجح أن يكون دين الاقتصاد العالمي بجميع قطاعاته قد نما بنسبة 14,6% في 2018، ليصل إلى مستوى قياسي قدره حوالي 188.000 مليار دولار، أي 230% من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي. وفي الاقتصادات المتقدمة، بلغ مستوى قياسيا منذ الحرب العالمية الثانية. وفي الأسواق الصاعدة، ناهز السقف المسجل خلال أزمة المديونية التي عرفت سنوات الثمانينات. ولوحدها، تمثل الولايات المتحدة والصين حوالي 60% من ارتفاع الدين. أما البلدان ذات الدخل المنخفض، فقد شهدت مديونيتها ارتفاعا ملموسا خلال السنوات الخمس الأخيرة وحسب صندوق النقد الدولي، فإن 43% من هذه الدول توجد في وضعية حرجة أو معرضة لخطر كبير لفرط في المديونية.

وفي هذا السياق، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن هذا التوسع المدعوم في حدود الثلثين من طرف القطاع الخاص، لا يتماشى مع دورة الاقتصاد الحقيقي ويشكل خطرا على الاستقرار المالي ونمو الاقتصاد العالمي.

ومن جهتها، تدنت مردودية السندات السيادية متأثرة بالتوجه التيسيري للسياسات النقدية لاسيما في الدول المتقدمة وبالحواف المتزايدة بشأن تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تميزت السنة بانقلاب منحى أسعار الفائدة¹ خلال النصف الثاني من شهر غشت. ورغم أن ذلك لم يدم طويلا، إلا أنه أثار بعض المخاوف حيث تم اعتباره مؤشرا على تدهور الآفاق الاقتصادية، إن لم نقل على حدوث ركود اقتصادي. وفي مجموع السنة، تراجعت مردودية السندات، مع انخفاض بالخصوص في السندات لمدة عشر سنوات بما قدره 78,1 نقطة أساس إلى 1,9% بنهاية 2019.

ومنطقة الأورو، أدى بحث المستثمرين عن أصول أقل عرضة للمخاطر إلى تعزيز جاذبية السندات السيادية الألمانية التي انخفضت مردوديتها أكثر لتصل إلى مستويات متدنية قياسية. وبالتالي، بدأت أسعار السندات لمدة عشر سنوات تتطور في مستوى سلبي ابتداء من شهر ماي لتصل إلى حد تاريخي قدره -0,7% في منتصف غشت وأنهت السنة بانخفاض قدره 43,3 نقطة أساس إلى -0,2%. وفي إيطاليا، شهدت هذه الأسعار ارتفاعا

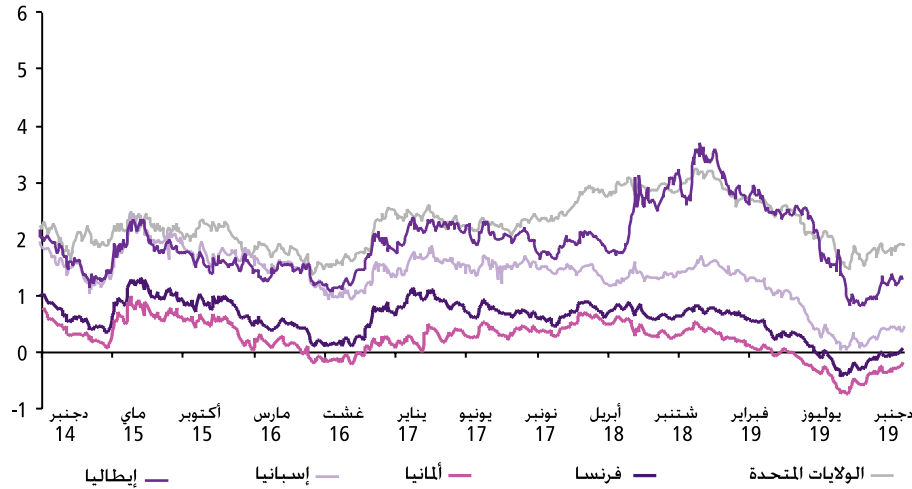
¹ أسعار سندات الخزانة لمدة 10 سنوات تطورت في مستوى أدنى من ذلك الذي وصلت إليه السندات لسنتين.

مؤقتا خلال شهر غشت على إثر تفكك الائتلاف الحكومي الذي يحكم البلاد منذ 14 شهرا. في حين تراجعت بما قدره 145,9 نقطة أساس إلى 1,3% من نهاية سنة إلى أخرى.

وفي باقي دول المنطقة، سجلت الأسعار المطبقة على السندات لمدة 10 سنوات انخفاضات بلغت 62,6 نقطة أساس إلى 0,7% في فرنسا، و95,2 نقطة أساس إلى 1,4% في إسبانيا، و127,5 نقطة أساس إلى 0,8% في البرتغال و308,8 نقطة أساس إلى 1,9% في اليونان.

ولوحظ نفس هذا المنحى التنافلي في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية مع تراجعات من 8,5% إلى 6,4% في البرازيل، ومن 3,3% إلى 3,2% في الصين، ومن 7,4% إلى 6,6% في الهند ومن 15,8% إلى 12% في تركيا.

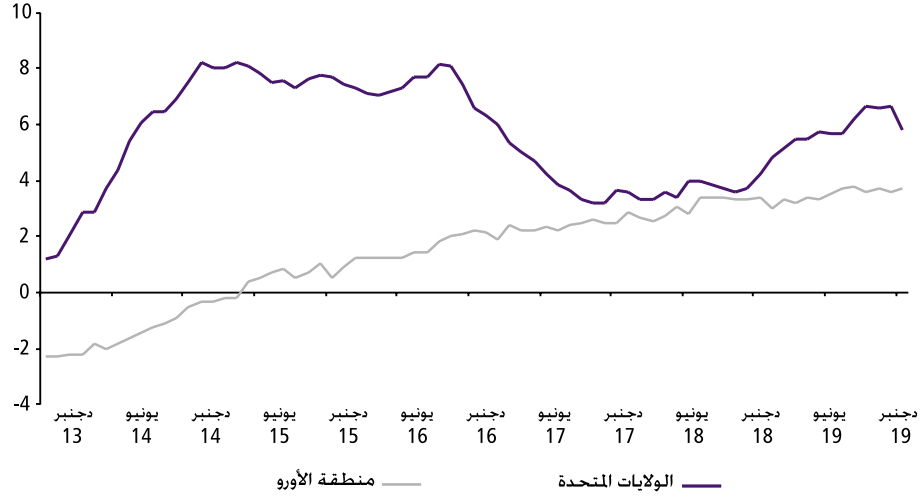
رسم بياني 20.1.1: عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات في الولايات المتحدة والبلدان الرئيسية لمنطقة الأورو (%)



المصدر: Thomson Reuters

أما الائتمان البنكي، فقد ظل يستفيد من التوجه التيسيري للسياسات النقدية في أبرز الدول المتقدمة. حيث ارتفع بنسبة 3,5% مقابل 3,1% في 2018 بمنطقة الأورو وبنسبة 5,8% بعد 3,7% في الولايات المتحدة. وهو ما يشمل بالخصوص تزايدا ملموسا لقروض الاستهلاك وتباطؤ القروض العقارية السكنية والتجارية. وعلى مستوى أبرز الاقتصادات الصاعدة، عرفت القروض البنكية تطورات متباينة لاسيما في البرازيل حيث تسارعت من 2,6% إلى 7,3% وفي الصين وروسيا حيث تباطأت على التوالي من 21,6% إلى 17,9% ومن 15% إلى 14,9%.

رسم بياني 21.1.1: تطور الإقراض في الولايات المتحدة وفي منطقة الأورو (على أساس سنوي، %)

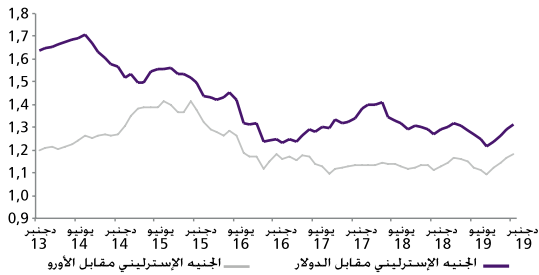


المصدر: Thomson Reuters

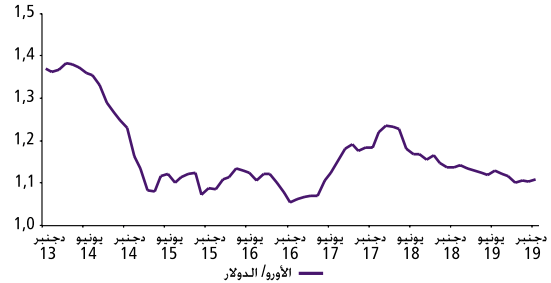
وفي أسواق الصرف، تميزت السنة بانخفاض الأورو مجدداً مقابل الدولار. متأثراً بالخصوص بالفوارق بين أسعار الفائدة وبضعف النمو في منطقة الأورو. فقد بلغ في متم السنة 1,11 دولار، حيث فقد 2,4% من قيمته مقارنةً بنهاية 2018. أما الجنيه الاسترليني، فقد سجل تطوراً غير منسجم وأنهى السنة بارتفاع نسبته 3,5% مقابل الدولار و 5,9% إزاء الأورو. مدعوماً بالخصوص بتلاشي إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق¹ ابتداءً من أكتوبر.

أما عملات أبرز الاقتصادات الصاعدة، فقد تأثر تطورها بالأساس باستمرار الشكوك القوية وبالتباطؤ الاقتصادي المسجل في بعض دولها. وبالتالي، وباستثناء الروبل الروسي الذي ارتفع بنسبة 12,6% مقابل الدولار، عرفت باقي العملات الأخرى انخفاضات بلغت 1,2% بالنسبة لليوان الصيني، و 2,5% بالنسبة للروبية الهندية، و 3,4% بالنسبة للريال البرازيلي و 11,1% بالنسبة لليرة التركية.

رسم بياني 23.1.1: سعر صرف الجنيه الاسترليني



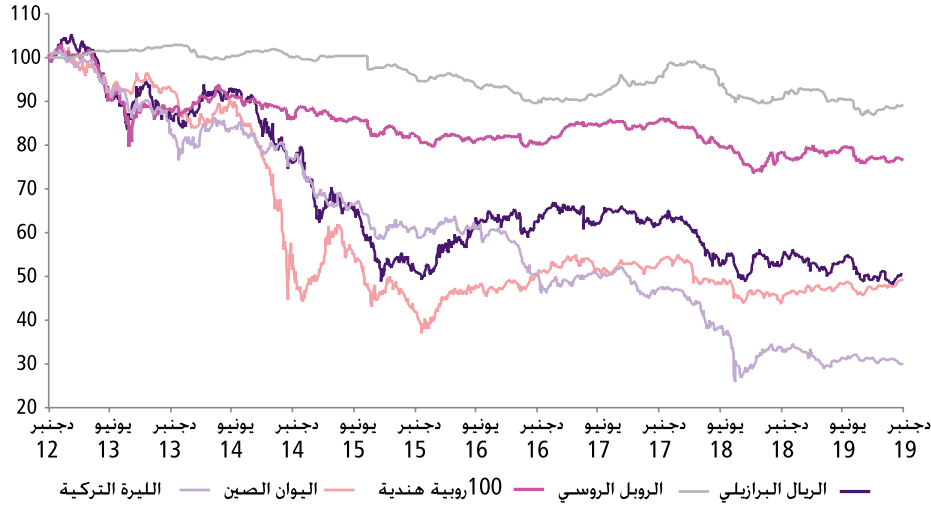
رسم بياني 22.1.1: سعر صرف الأورو مقابل الدولار



المصدر: Thomson Reuters

¹ في أكتوبر 2019، أبرم الاتحاد الأوروبي والحكومة البريطانية اتفاقية حول كيفية تنفيذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ووافق المجلس الأوروبي على تأجيل تاريخ الخروج إلى 31 يناير 2020 بدلاً من 31 أكتوبر 2019. وفي دجنبر، أقرت الانتخابات المبكرة فوزاً لكاسحا لحزب المحافظين، مما مكن الوزير الأول من الحصول على مصادقة البرلمان البريطاني على الاتفاقية في بداية يناير 2020.

رسم بياني 24.1.1: تطور سعر صرف عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار.
(مؤشر سنة الأساس 100: فاتح يناير 2013)



المصدر: Thomson Reuters

إطار 2.1.1: تطور العملات الرقمية للبنوك المركزية : التحديات المطروحة والفرص الممنوحة

تذكير بتطور سوق الأصول المشفرة

تعددت مظاهر الثورة الرقمية خلال السنوات الأخيرة. وكان أبرزها ظهور أدوات افتراضية للتبادل منذ 2009 سُميت «الأصول المشفرة». وتعزى نشأة هذه الأصول جزئياً إلى فقدان الثقة في بعض الأنظمة البنكية عندما بلغت الأزمة المالية العالمية ذروتها. وهي بالأساس نتاج للمبادرات الخاصة ويبقى استعمالها بالتالي محدوداً بغياب أي ضمانات قانونية. وتشكل هذه الأصول الافتراضية أدوات تبادل تستخدم لإجاء معاملات بين أعضاء شبكة واحدة من خلال نظام لامركزي للأداء. يعتمد على تكنولوجيا السجلات الموزعة (Distributed Ledger Technology, DLT).

ولا يمكن اعتبار الأصول المشفرة عملة قائمة بذاتها لأنها على خلاف باقي العملات. لا تؤدي الوظائف الثلاث المرتبطة بأية عملة بشكل كامل. فهي ليست وسيلة للتبادل. واحتياطي قيمة. ووحدة حساب في الوقت ذاته. كما أنها مقبولة فقط لدى عدد محدود من التجار. وليس لها قيمة مرتبطة بها إضافة إلى أنها تعرف تقلباً كبيراً يعكس طبيعتها كعملة مضاربة.

ورغم هذه الإكراهات، واصل بعض هذه الأصول المشفرة تطوره بشكل كبير. وحسب دراسة حديثة قام بها البرلمان الأوروبي¹، تم جرد أزيد من 5100 أصل مشفر في بداية سنة 2020 (مقابل 1300 بداية 2018). مع رسملة بلغت في المجموع أزيد من 250 مليار دولار، بعد أكثر من 800 مليار دولار الاستثنائية المسجلة في يناير 2018². يهيمن عليها البيتكوين في حدود 63% (159 مليار دولار). ومؤخرا، شهد هذا السوق بروز جيل جديد يسمى «العملات المستقرة» «ستيلكوين»³ صممت لتكون أقل تقلبا من الأصول المشفرة السابقة، ذلك أن أغلبها مرتبط كليا بعملة أو سلة من العملات. وكما يتضح من خلال دراسة أجراها بنك فرنسا⁴، فإن تصميم هذه الأصول المشفرة يهدف إلى الجمع بين خصائص الأصول المشفرة -الاسيما اللامركزية- وخصائص العملة القانونية -الاسيما استقرار القدرة الشرائية. لكن ونظرا لتقلب هذه الأصول، وعددها المحدود والتمركز الشديد لسوقها، فهي لا تعرف سوى إقبالا خفيفا. ودائما حسب نفس الدراسة. تُداول حاليا في السوق حوالي ستين عملة مستقرة فقط. بلغ مجموع رسملتها 4,3 مليار دولار في يوليو 2019، يهيمن عليها تيتير(Tether)، وهي عملة مستقرة مرتبطة بالدولار في حدود 81%. إلا أن ظهور فاعلين دوليين -الاسيما مبادرة ليبرا التي أعلن عنها فيسبوك في يونيو 2019- يودون إصدار عملات مستقرة يمكن استعمالها من طرف عموم الناس. قد يعطي لهذه الأصول بعدا عالميا ونظاميا.

وإذ تعترف السلطات وهيئات التقنين الدولية بالفرص التي تتيحها هذه المبادرات لتحسين عمليات الأداء والاستجابة لتطلعات الأسواق والمستهلكين، فإنها في الوقت ذاته تسلط الضوء على التحديات التي تنطوي عليها من حيث حماية المستهلكين، والنظام الضريبي، والأمن الإلكتروني، وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تؤدي العملات المستقرة، إذا كانت ذات بعد عالمي، ليس فقط إلى زيادة هذه التحديات، بل قد تفرز مخاطر بالنسبة للسيادة النقدية للبنوك المركزية والدول، وبالنسبة للسياسة النقدية، وسلامة أنظمة الأداء والاستقرار المالي. واستنادا إلى تقرير مجموعة الدول الصناعية السبع، أعلن كل من المجلس الأوروبي واللجنة الأوروبية في دجنبر عن عدم اعتراف تنفيذ أي مشروع عالمي خاص بالعملات المستقرة في الاتحاد الأوروبي طالما لم يتم تحديد ومعالجة التحديات والمخاطر القانونية والتنظيمية والرقابية بشكل ملائم.

ولواجهة هذه الوضعية، شرعت بعض البنوك المركزية في التفكير في الجدوى من إصدار عملة رقمية خاصة بها. ويُعرف بنك التسويات الدولية هذه الأخيرة بأنها شكل رقمي جديد لعملة البنك المركزي. يختلف عن الموجودات في الحساب (حسابات الأداء والاحتياطيات) لدى البنوك التجارية المسجلة بدفاتر البنك المركزي وقد يكون موجهة للمؤسسات المالية والعموم على حد سواء. وثمة نوعان من العملات الرقمية للبنك المركزي الممكنة: (i) العملة الرقمية للبنك المركزي للمعاملات بالتجزئة، متاحة للجميع على شكل حساب لدى البنك المركزي أو رقاقة رقمية يمكن استعمالها مباشرة في الأداءات بالتجزئة؛ (ii) والعملية الرقمية للبنك المركزي للمعاملات بالجملة، متاحة فقط للمؤسسات المالية لإجاء الأداءات ما بين البنوك أو على السندات.

مزايا ومخاطر العملة الرقمية للبنك المركزي

من شأن إصدار عملة رقمية للبنك المركزي أن يمكن البنوك المركزية بالخصوص من: (i) الحفاظ على سيادتها النقدية إزاء المبادرات الخاصة لتطوير العملات المستقرة؛ (ii) وضمان ولوج الجميع إلى عملة البنك المركزي في الاقتصادات التي تراجع فيها استعمال العملة الائتمانية؛ (iii) وتعزيز الشمول المالي في الدول التي لا يزال فيها تعميم الخدمات البنكية ضعيفا؛ و(iv) والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية، بما فيها تقنية السجلات الموزعة (distributed ledger technology). من أجل رفع فعالية أنظمة الأداء من حيث التكلفة والأجال.

¹ دراسة المديرية العامة للسياسات الداخلية، البرلمان الأوروبي. تطورات الأصول المشفرة الرئيسية، مخاوف وأجوبة قانونية (أبريل 2020)، المؤلفان: الأستاذ الدكتور روبي هوبن & ألكسندر سنايرز.

² حسب المعطيات المنشورة في <https://coinmarketcap.com/> المستعملة في الدراسة السالفة الذكر.

³ حسب وثيقة صادرة عن مجلس الاستقرار المالي بعنوان «القضايا القانونية للعملات المستقرة (دجنبر 2019)، يمكن تعريف العملات المستقرة على أنها أصول مشفرة صممت للحفاظ على قيمة قارة مقارنة بأصل آخر (عادة ما يكون وحدة عملات أو سلع أساسية) أو سلة أصول.

⁴ ورقة عمل صادرة عن بنك فرنسا، العملات المستقرة: عالم جديد جريء؟ (مارس 2020).

ومن جهة أخرى، تبين بعض الأبحاث⁵ أن من شأن عملة رقمية للبنك المركزي بسعر فائدة أن تحسن آلية انتقال قرارات السياسة النقدية. وبالتالي، إذا قرر البنك المركزي رفع سعر فائدته الرئيسي، الذي يربط به عائد العملة الرقمية للبنك المركزي، ستضطر البنوك التجارية لتطبيق هذا الارتفاع على مردودية الودائع للحفاظ على مصدر التمويل هذا. إلا أن وجهة النظر هذه لا تحظى بالإجماع. ذلك أن أسعار الفائدة على الودائع لا تتغير بالضرورة بشكل فوري تبعاً لتغيرات سعر الفائدة الرئيسي كما أن المودعين الصغار لا يتأثرون بهذه الأسعار بقدر ما يتأثر بها كبار المستثمرين. إضافة إلى ذلك، تأخذ البنوك التجارية بالاعتبار عدة عوامل عند تحديد أسعار فائدتها، بما فيها أسعار الفائدة على المدى الطويل الرهينة بأقساط مخاطر الائتمان والسيولة، وفي المجموع، وكما تشير إلى ذلك لجنة الأداءات والبنيات التحتية للأسواق المالية لبنك التسويات الدولية⁶، لم يثبت بعد بوضوح أن العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي تحسن انتقال قرارات السياسة النقدية.

وعلى مستوى الوساطة البنكية، يمكن أن يؤدي تفضيل العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي إلى عدم استقرار الودائع البنكية التي تشكل مصدر تمويل قار وذي تكلفة بسيطة بالنسبة للبنوك التجارية. ويرجح أن تضطر هذه الأخيرة إلى اللجوء إلى مصادر أخرى أكثر تكلفة، وإلى رفع أسعار الفائدة المطبقة على القروض و/أو رفع مصاريف خدماتها، حفاظاً على مردوديتها.

ومن ناحية الاستقرار المالي، وفي حالة وقوع ضغط نظامي، يمكن أن ينتشر الفرع بين البنوك بسرعة أكبر إذا كانت الوحدات الاقتصادية تستطيع تحويل ودائعها بالبنوك التجارية إلى خصوم رقمية دون مخاطر لدى البنك المركزي. وفي حالة وجود عملة رقمية صادرة عن البنك المركزي متاحة لغير المقيمين وتستعمل لإنجاز المعاملات العابرة للحدود، ستكون مخاطر عدم الاستقرار أكبر بكثير.

ومن جهة أخرى، بإصدار عملة رقمية للبنك المركزي، يرتفع خطر الأمن الإلكتروني الذي تتعرض له البنوك المركزية، خاصة وأن الأمر يتعلق بعملة جزئية. ويمكن أن تكون هذه العملة أيضاً مصدر مخاطر بالنسبة لسمعة البنوك المركزية، ذلك أن المعاملات المنجزة تكون مجهولة الهوية مما قد يصعب احترام المتطلبات المفروضة من حيث محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التجارب التي أجرتها البنوك المركزية

وحسب استقصاء أجرته بنك التسويات الدولية في نهاية سنة 2019⁷ لدى 66 بنكاً مركزياً، شرع 80% من هذه البنوك في التفكير في إصدار عملة رقمية خاصة بهم. ومن بين هذه البنوك، 40% انتقلوا من مرحلة التطوير التصميمي إلى مرحلة تجريبية أو إلى دراسات جدوى. و10% أطلقوا مشاريع تجريبية. واتضح أن بنكاً مركزياً واحداً من أصل 10 بنوك مستجوبة يعتبر أن فكرة إصدار عملة رقمية خاصة به أمر وارد في غضون السنوات الثلاث المقبلة. وتبقى البنوك المركزية في الدول الصاعدة والنامية هي الأكثر اهتماماً بتطوير هذه العملة الجديدة بهدف تحسين الشمول المالي وتعزيز فعالية وسائل الأداء.

ومن بين التجارب الأكثر تقدماً في هذا المجال تلك التي قام بها البنك المركزي بالسويد الذي أطلق في نهاية 2018 مشروع إصدار عملة رقمية للبنك المركزي للمعاملات بالتجزئة، تدعى "إي-كرونا" «e-krona». والهدف من ذلك هو تعويض التراجع الذي عرفته عمليات الأداء نقداً حيث انخفضت بحوالي الثلثين⁸ ما بين 2010 و2018. وفي نفس هذا الإطار، أعلن البنك المركزي الصيني في غشت 2019، دون تقديم أي تواريخ، عن إطلاق عملة رقمية للبنك المركزي قريباً تسمى "الأداء الإلكتروني بالعملة الرقمية" «Digital Currency Electronic Payment» ستستخدم بالخصوص كبديل لحلول الأداء التي تعرضها المقاولات الصينية الكبرى ولتسهيل تسوية المعاملات ما بين البنوك.

⁵ لجنة الأداءات وبنيات السوق التحتية لبنك التسويات الدولية، العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (مارس 2018) وبنك فرنسا، العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي (يناير 2020).

⁶ لجنة الأداءات وبنيات السوق التحتية لبنك التسويات الدولية، العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (مارس 2018)

⁷ بنك التسويات الدولية، في القريب العاجل - تنمية الدراسة حول العملة الرقمية للبنك المركزي (يناير 2020).

⁸ بنك السويد، مشروع إي-كرونا للبنك المركزي السويدي - التقرير 2 (أكتوبر 2018).

وفي هذا السياق، تعزز التعاون بين البنوك المركزية في مجال العملة الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، خاصة من خلال إحداث مجموعة مكونة من ستة بنوك مركزية (بنك إنجلترا، وبنك كندا، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك اليابان، وبنك السويد والبنك الوطني السويسري) وبنك التسويات الدولية في يناير 2020 بهدف تشجيع تقاسم التجارب في ما يخص التصميم والتكنولوجيا المستخدمة.

ومن جهته، يدعو صندوق النقد الدولي كل الدول إلى تقييم مزايا ومساوئ هذه العملة وفقا للخصائص المميزة لكل بلد، ويشجع في نفس الوقت على إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص من شأنها تمكين البنك المركزي من بلوغ الأهداف المتعلقة بإصدار عملة رقمية للبنك المركزي، مع استغلال القدرات الإبداعية للمقاولات الخاصة، وتقليل التكاليف والمخاطر التشغيلية. ويرجح أن يعتمد هذا الحل المسمى "العملة الرقمية للبنك المركزي الاصطناعية" على نموذج تصدر فيه المقاولات الخاصة لفائدة العموم عملة رقمية مرتبطة باحتياجات البنك المركزي وتحت إشراف هذا الأخير⁹.

وعلى مستوى بنك المغرب، يتم بانتظام تتبع تطور العملات الرقمية الخاصة بالبنوك المركزية وكذا الأبحاث والتجارب المتعلقة بها، غير أن اتخاذ أية مبادرة في هذا المجال يظل رهينا بتعزيز الشمول المالي وتقليل تداول النقد، وهو ما يعني تغيير عادات استعمال وسائل الأداء.

⁹ مدونة صندوق النقد الدولي، العملات الرقمية للبنك المركزي: 4 أسئلة وأجوبة (دجنبر 2019).

2.1 الإنتاج والطلب

تباطأ نمو الاقتصاد الوطني من جديد في سنة 2019. حيث انخفض إلى 2,5% مقابل 3,1% سنة قبل ذلك. ويعكس هذا التطور بشكل رئيسي انخفاض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 5,8%. تحت تأثير الظروف المناخية غير المواتية، بينما تسارعت وتيرة الأنشطة غير الفلاحية من 2,9% إلى 3,8%. وقد تعزز النشاط بشكل واضح في قطاعي "الكهرباء والماء" و "النقل" و "الإدارة العمومية العامة والضمان الاجتماعي". وتباطأ بشكل خاص في قطاعي "الصناعات التحويلية" و "قطاع الفنادق والمطاعم". بينما استمر في التطور بوتيرة بطيئة في قطاع "البناء والأشغال العمومية". وإن كان في تحسن من سنة إلى أخرى.

ومن جانب الطلب، فقد تباطأ مكونه الداخلي، مع ضعف وتيرة ارتفاع استهلاك الأسر والتراجع الملحوظ للاستثمار وبالتالي انخفضت مساهمته في النمو من 4,4 إلى نقطتين مئويتين. وبخصوص حجم الصادرات الصافية، فقد استعادت مساهمتها الإيجابية بواقع 0,5 نقطة، بعد أن كانت سلبية بمقدار 1,2 نقطة مئوية في 2018.

وبالأسعار الجارية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 1.151,2 مليار درهم، مرتفعاً بنسبة 3,9%. وأخذاً بالاعتبار ارتفاع كل من التدفقات الصافية برسم عائدات الملكية بنسبة 3,9% و التحويلات الجارية الصافية المتأتية من الخارج بواقع 0,1% فقد بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1.203,4 مليار درهم، معززا بنسبة 3,6%.

جدول 1.2.1: القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة (التغير %)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
-4,6	2,4	13,1	-12,5	11,5	-2,3	17,8	القطاع الأولي
-5,8	3,7	15,2	-13,7	11,9	-2,2	17,2	الفلاحة، الغابات وخدمات ملحقة
8,3	-11,0	-8,3	1,1	7,3	-4,0	26,8	الصيد البحري وتربية الأسماك
3,5	3,0	3,6	0,6	1,8	3,5	0,6	القطاع الثانوي
2,4	4,4	17,1	0,1	-2,1	3,0	-1,2	صناعة الاستخراج المعدني
2,8	3,5	2,5	0,1	2,3	4,1	-0,7	الصناعات التحويلية
13,2	5,3	3,3	2,5	6,2	1,3	14,9	الكهرباء والماء
1,7	0,1	1,8	1,6	0,7	2,6	1,6	البناء والأشغال العمومية
3,8	3,1	2,8	2,9	1,7	2,3	1,9	القطاع الثالثي
2,4	2,3	3,2	5,3	0,5	1,6	-2,0	التجارة
3,7	6,0	11,5	3,6	-1,3	2,2	4,7	الفنادق والمطاعم
6,6	3,7	3,7	1,4	3,2	3,6	1,0	النقل
0,3	2,8	0,8	6,9	2,8	5,2	2,9	البريد والاتصالات
4,6	3,4	3,8	0,2	2,6	2,5	0,2	الأنشطة المالية والتأمينات
4,1	5,3	3,6	4,4	4,2	2,7	1,5	العقار والكراء والخدمات المقدمة للمقاولات
5,0	2,2	2,4	1,6	0,5	2,5	3,7	الإدارة العامة والضمان الاجتماعي
2,4	0,7	-0,9	1,4	0,1	1,4	5,0	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
2,9	1,6	1,0	3,0	3,4	0,2	2,9	خدمات غير مالية أخرى
3,8	2,9	2,9	2,1	1,8	2,7	1,8	القيمة المضافة غير الفلاحية
2,5	3,0	4,4	0,1	3,0	2,0	3,7	القيمة المضافة الإجمالية
2,0	4,6	3,1	8,8	18,1	9,7	14,6	ضرائب على المنتجات صافية من الدعم
2,5	3,1	4,2	1,1	4,5	2,7	4,5	الناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: الندوبية السامية للتخطيط.

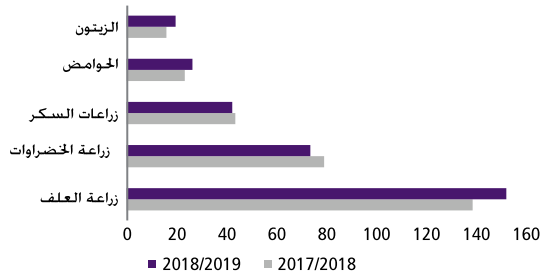
1.2.1 الإنتاج

بعد تباطؤها الحاد لتصل إلى 2,4% في 2018. تقلصت القيمة المضافة للقطاع الأولي بنسبة 4,6%. تشمل انخفاضاً في القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 5,8%. عوض زيادة قدرها 3,7%. وتحسنها في قطاع الصيد البحري بنسبة 8,3% بعد انخفاضها بنسبة 11%.

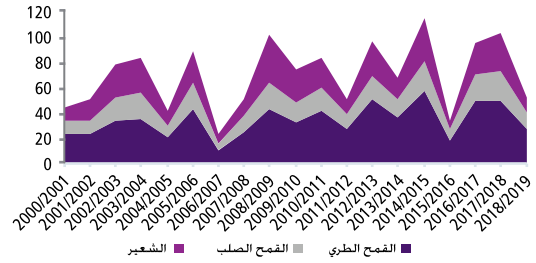
اتسم الموسم الفلاحي 2019/2018 بظروف مناخية اتسمت إلى حدود 22 أبريل بتراجع التساقطات المطرية بنسبة 27,3% مقارنة بالسنة السابقة وبتوزيع زمني سيئ؛ حيث سُجل ما يقرب ثلاثة أرباع مجموع التساقطات بين شهري أكتوبر وديجنبر. نتيجة لذلك، تراجعت المساحة المزروعة بنسبة 20,7% لتصل إلى 3,6 مليون هكتار. كما انخفض متوسط محصول الحبوب بأكثر من الثلث إلى 14,6 قنطار للهكتار. على إثر ذلك، تراجع محصول الحبوب الرئيسية الثلاثة بما يناهز النصف إلى 51,9 مليون قنطار. بما في ذلك 26,8 مليون قنطار من القمح اللين. و 13,4 مليون قنطار من القمح الصلب و 11,6 مليون قنطار من الشعير.

على مستوى الزراعات الأخرى، انخفض الإنتاج بواقع 7,1% في زراعة الخضراوات وبواقع 2,7% في النباتات السكرية. بالمقابل، تحسن كل من إنتاج علف الماشية بنسبة 9,8% والحوامض بواقع 15,1%. وكذا الزيتون بواقع 22,5% الذي سجل إنتاجه مستوى قياسياً بلغ 1,9 مليون طن.

رسم بياني 2.2.1: إنتاج المحاصيل الرئيسية باستثناء الحبوب (مليون قنطار)



رسم بياني 1.2.1: إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة (مليون قنطار)

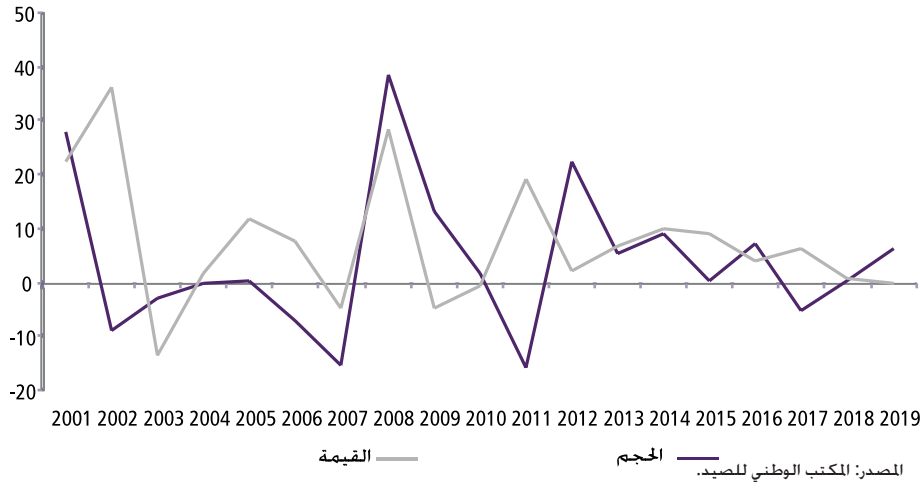


المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

على مستوى قطاع الصيد الساحلي والتقليدي¹، ارتفع حجم الإنتاج المسوق بنسبة 6,3% ليصل إلى 1,4 مليون طن تقريباً. في حين استقرت قيمته في ما يناهز 7,3 مليار درهم. وحسب الأنواع، تنامي إنتاج أسماك المياه البحرية، التي تمثل 90% من المجموع. بواقع 5,4%. مقابل 8,6% للأسماك البيضاء 25,9% للرخويات. على العكس، انخفضت كميات إنتاج القشريات بنسبة 3,9%.

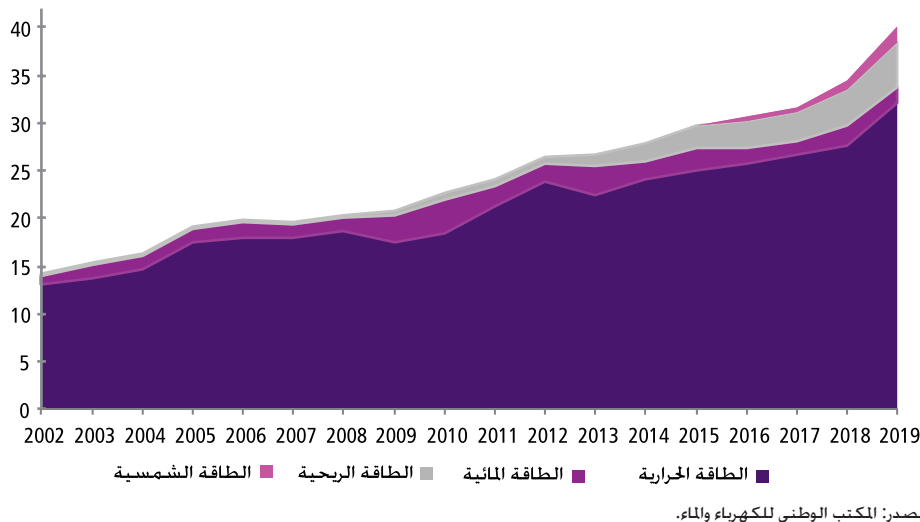
¹ لا تزال المعطيات المتعلقة بالصيد في أعالي البحار، والخاصة بسنة 2019، غير متاحة.

رسم بياني 3.2.1: الإنتاج المسوق من الصيد الساحلي والتقليدي (التغير %)



وفيما يتعلق بالقطاع الثانوي، تسارعت وتيرة النشاط من 3% إلى 3,5%. كما تزايدت مساهمتها في النمو إلى 0,9 نقطة مئوية. وارتفعت القيمة المضافة لقطاع "الكهرباء والماء" بواقع 13,2% بعد 5,3% سنة قبل ذلك. ما يعكس انتعاش إنتاج الكهرباء بواقع 16,9% بعد 8,2%. أما الطاقة الحرارية، التي تمثل 80% من المجموع، فسجلت ارتفاعاً مهماً بنسبة 16,5% بعد تشغيل المحطة الحرارية لمدينة آسفي نهاية 2018. وبخصوص مصادر الطاقة المتجددة، فقد تنامي الإنتاج بنسبة 22,4% بالنسبة للطاقة الريحية و66,4% بالنسبة للطاقة الشمسية. في حين انخفض الإنتاج بنسبة 17,2% بالنسبة للطاقة المائية، متأثراً بضعف التساقطات المطرية. في المقابل، ظل الاستهلاك شبه مستقر، وتدنت الواردات بنسبة 85,9% بينما ارتفعت الصادرات بأكثر من أربعة أضعاف. لذلك فقد كان المغرب سنة 2019 مُصدراً صافياً للكهرباء برصيد إيجابي بلغ حوالي 928 جيغاواط ساعة.

رسم بياني 4.2.1: إنتاج الكهرباء حسب المصدر (بالآلاف جيغاواط ساعة)



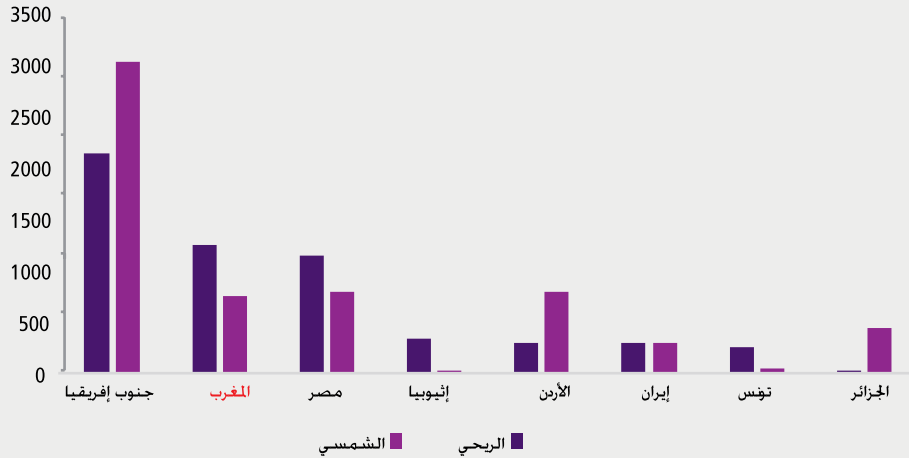
إطار 1.2.1: الانتقال الطاقوي بالمغرب

سعيًا منه إلى مواكبة التزايد المستمر للطلب الوطني على الطاقة وتقليص التبعية الطاقوية، أطلق المغرب في 2009 استراتيجية تركز على تنويع العرض، ولا سيما من خلال تطوير قدرات مصادر الطاقة المتجددة. وبالنظر إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد، فإن هذه الخطة تهدف إلى الرفع من قيمة هذه المصادر في المنظومة الكهربائية إلى 42% في أفق 2020، بحصة 14% لكل من المصدر المائي والريحي والشمسي، وإلى 52% في 2030.

في نهاية 2019، بلغ إجمالي القدرة المثبتة 10.946,1 ميجاوات، بارتفاع بنسبة 78,3% مقارنة بسنة 2009، و64% من القدرات الإضافية المتأتية من مصدر حراري، و21% من الطاقة الريحية و15% من الطاقة الشمسية. ومن حيث الهيكلية، تبقى الطاقة الحرارية مهيمنة بحصة 66,3% مقارنة بواقع 68% في 2009، في حين ارتفعت حصة المصادر المتجددة بنسبة 1,6 نقطة لتصل إلى 33,7% بشكل عام. وقد ارتفعت هذه الحصة بمقدار 7,5 نقطة لتصل إلى 11,1% بالنسبة للطاقة الريحية، وبواقع 6,4 نقطة لتصل إلى 6,4% بالنسبة للطاقة الشمسية، في حين انخفضت بواقع 12,3 نقطة لتصل إلى 16,2% بالنسبة للطاقة المائية.

وبعزى هذا التقدم إلى جهد استثماري كبير، حيث حل المغرب حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة¹ في 2018 في المرتبة 17 للدول الأكثر نجاحًا من حيث الاستثمار في الطاقات المتجددة، وعلى نفس المنوال، تظهر إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أن المملكة تحتل حاليًا المرتبة الثانية على مستوى أفريقيا والأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث القدرات المنشأة للمصادر المتجددة غير الكهرومائية.

رسم بياني 1.1.2.1: القدرات المنشأة لمصادر الطاقة الشمسية والطاقة الريحية (بالميجاواط)

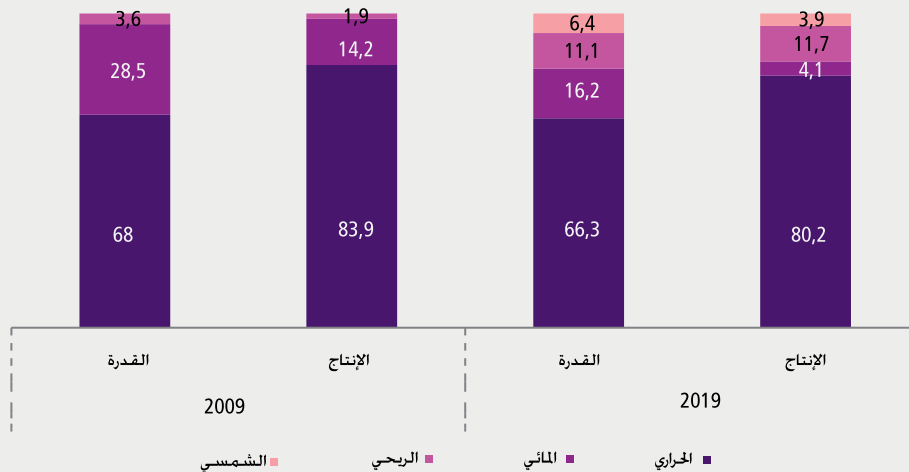


المصدر: إحصاءات الطاقة المتجددة لسنة 2019 - الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

ومع ذلك، لم ينعكس التطور المهم للقدرات من حيث الطاقة المتجددة سوى بشكل جزئي على تطور هيكلية الإنتاج، التي اتسمت بهيمنة الطاقة الحرارية بنسبة 80,2% في 2019، مقارنة بنسبة 83,9% في 2009، في حين ارتفع حجم إنتاج الطاقة الخضراء بشكل طفيف ليصل إلى 19,8%. وبحسب المصادر، ارتفعت حصة الطاقة الريحية من 1,9% إلى 11,7%. لتصبح أول مصدر متجدد منذ 2015، على حساب الطاقة المائية التي انخفضت حصتها من 14,2% إلى 4,1%. أما حصة الطاقة الشمسية فقد بلغت 3,9% سنة 2019.

¹ تقرير التوجهات العالمية في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، شتبر 2019.

رسم بياني 2.1.2.1: هيكل القدرة المنشأة وإنتاج الكهرباء حسب المصدر (%)



المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء والوكالة المغربية للطاقة المستدامة (مازن).

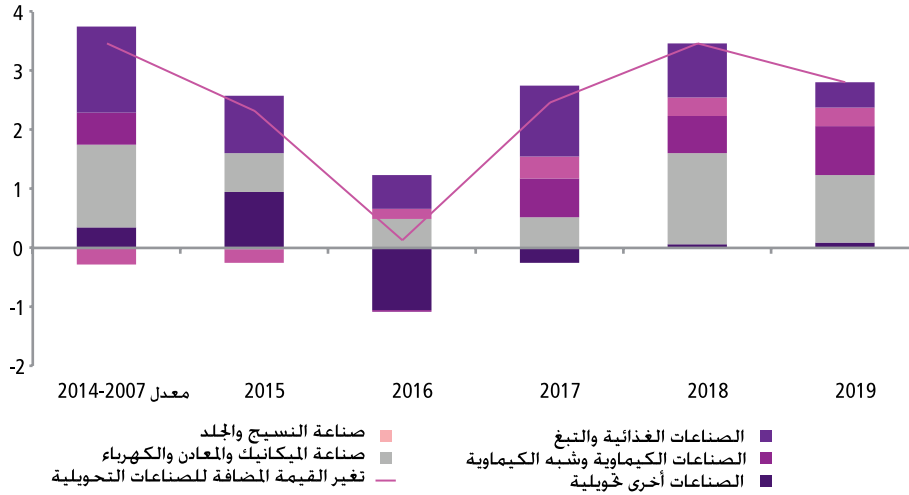
ارتفع إجمالي إنتاج الكهرباء بنسبة 5,9% كمتوسط سنوي منذ 2009. وخلال السنتين الماضيتين على وجه الخصوص. جاوز إجمالي الإنتاج بشكل كبير نسبة الاستهلاك. ما أدى إلى تنامي الصادرات وتحقيق رصيد إيجابي بلغ حوالي 928 جيجاواط ساعة في 2019.

في ظل هذه التطورات. يواجه الانتقال الطاقوي بعض التحديات التي لا تقتصر فقط على المغرب والتي ترتبط بشكل خاص بعدم استقرار إنتاج الكهرباء من المصادر الخضراء بسبب انقطاعها. بحيث يتأثر إنتاج الطاقة المائية في الواقع بالتساقطات المطرية. وبسرعة الرياح بالنسبة للطاقة الريحية وأشعة الشمس بالنسبة للطاقة الشمسية. ما يطرح صعوبات من حيث التحكم في العرض والاندماج في شبكة الكهرباء.

وبالتالي. فإن الرفع من حصة الطاقات المتجددة يتطلب تطويرا موازيا لوسائل أخرى تضمن أمن العرض من خلال تحسين سعة التخزين والتوصيل البيني وتدابير الطلب. بالإضافة إلى ذلك. فإن وضع نظام للمصادقة على الكهرباء من مصدر أخضر سيسمح للمملكة بتعزيز جاذبيتها وانفتاحها على السوق الدولية.

فيما يتعلق بقطاع "الصناعات التحويلية". فقد تباطأت وتيرة نمو قيمتها المضافة من 3,5% إلى 2,8%. وبحسب الفروع. انخفض النمو من 6,7% إلى 4,7% على مستوى "الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية" ومن 2,4% إلى 1,1% على مستوى "الصناعات الغذائية والتبغ". في حين ظل مستقرًا في 3,1% بالنسبة "لصناعات النسيج والجلد". بينما تسارعت وتيرته من 4,5% إلى 5,6% في "الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية".

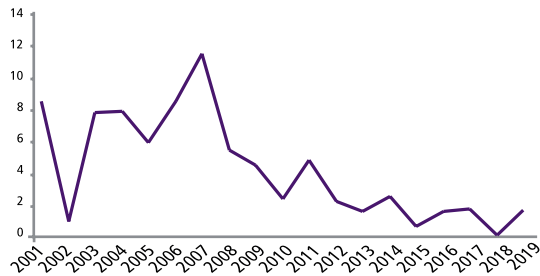
رسم بياني 5.2.1: المساهمة في تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالنقط المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

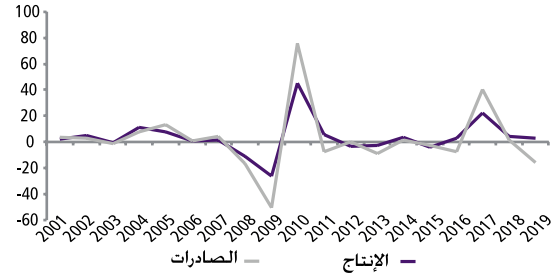
وعلى نفس المنوال، تباطأت وتيرة نمو القيمة المضافة لقطاع المعادن من 4,4% إلى 2,4%. نتيجة الارتفاع المحدود للإنتاج التسويقي للفوسفاط بنسبة بلغت 2,8%. بعد 4,5% المرتبط بشكل أساسي بانخفاض الطلب الخارجي. وفي قطاع البناء والأشغال العمومية، بقي النشاط، على الرغم من تحسنه الطفيف، بطيئاً إذ لم تتجاوز نسبة نموه 1,7%. بعد تسجيله لشبه ركود في 2018. وتشير المعطيات المتعلقة بالقطاع إلى تسجيل ارتفاع معتدل في مبيعات الاسمنت بنسبة 2,5%. بعد تراجعها بواقع 3,6% وفي القروض الممنوحة للإنعاش العقاري بنسبة 2,7% بعد انخفاضها بواقع 3,5%.

رسم بياني 7.2.1: القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية (التغير %)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

رسم بياني 6.2.1: إنتاج وتصدير الفوسفاط الخام من حيث الحجم (التغير %)



المصدر: المكتب الشريف للفوسفاط.

على مستوى القطاع الثالثي، ارتفع النمو من 3,1% إلى 3,8%. بالنظر أساساً لتسارع القيمة المضافة من 2,2% إلى 5% في "الإدارة العمومية العامة والضمان الاجتماعي" على إثر إعادة تقييم الأجور والمساعدات العائلية. ومن 3,7% إلى 6,6% بالنسبة لـ "خدمات النقل".

وبالنسبة لفرع "الفنادق والمطاعم"، سجلت القيمة المضافة ارتفاعا بنسبة 3,7% بدلا من 6%. وتزايد عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية بشكل عام بنسبة 5,2% ليصل إلى 12,9 مليون شخص. يشمل 5,9 مليون شخص من المغاربة المقيمين بالخارج و 7 مليون من السياح الأجانب. مسجلا تحسنا بواقع 5% و 5,4% على التوالي. وحسب الجنسيات، تنامي عدد الوافدين بواقع 8% بالنسبة للسياح القادمين من فرنسا و 8,2% بالنسبة للسياح القادمين من إسبانيا و 4,9% بالنسبة للسياح القادمين من ألمانيا. كما تزايد عدد السياح الوافدين من أمريكا الشمالية بنسبة 9,7% ومن الصين بنسبة 6,9% ومن الدول العربية بنسبة 2,8%.

جدول 2.2.1: عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية

التغير (%)			بالآلاف				
2018/2019	2017/2018	2016/2017	2019	2018	2017	2016	
5,4	13,9	14,9	7 043	6 679	5 865	5 103	السياح الأجانب
6,4	14,8	13,9	5 471	5 142	4 478	3 930	أوروبا
8,0	14,3	11,3	1 991	1 844	1 614	1 450	فرنسا
8,2	14,5	15,4	881	814	711	616	إسبانيا
4,9	19,0	27,3	413	394	331	260	ألمانيا
7,9	5,1	5,9	551	511	486	459	المملكة المتحدة
8,2	-7,5	-14,9	40	37	40	47	روسيا
9,7	19,1	24,5	478	436	366	294	أمريكا الشمالية
2,8	0,7	-1,7	426	414	411	418	البلدان العربية
6,2	2,9	-1,0	227	214	208	210	المغرب العربي
-2,9	12,8	32,3	668	688	610	461	باقي دول العالم
6,9	23,4	148,8	141	132	107	43	الصين
5,0	2,3	4,9	5 889	5 610	5 484	5 229	المغاربة المقيمون بالخارج
5,2	8,3	9,8	12 932	12 289	11 349	10 332	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

تزايد عدد ليالي المبيت في المؤسسات المصنفة بنسبة 5% ليصل إلى 25,2 مليون ليلة. بارتفاع بنسبة 3,2% لغير المقيمين و 9,4% بالنسبة للمواطنين. وحسب الجهات الرئيسية، ارتفع عدد ليالي المبيت بنسبة 5,2% في طنجة. وبنسبة 19,1% في السعيدية وبنسبة 84,7% في شفشاون. مقابل ذلك، انخفض هذا العدد بنسبة 2,8% في الدار البيضاء و 2,7% في أكادير و 2% في مراكش.

جدول 3.2.1: عدد ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة في المدن الرئيسية

التغير (%)			بالآلاف				
2018/2019	2017/2018	2016/2017	2019	2018	2017	2016	
-2,0	10,1	16,5	8 343	8 514	7 737	6 638	مراكش
-2,7	8,4	11,0	5 748	5 907	5 451	4 910	أكادير
-2,8	2,9	11,1	2 156	2 217	2 156	1 941	الدار البيضاء
5,2	9,7	25,3	1 431	1 360	1 240	990	طنجة
1,7	15,9	38,9	1 118	1 099	948	682	فاس
1,1	8,7	14,3	785	777	715	626	الرباط
10,9	9,4	11,5	484	437	400	358	الصويرة
-60,5	-3,0	23,7	169	429	442	357	تطوان
-7,6	4,5	36,9	380	411	394	287	ورزازات
19,1	10,4	19,7	462	388	352	294	السعيدية
4,1	6,8	14,2	253	243	227	199	مكناس
84,7	15,7	19,9	137	74	64	53	شفشاون
73,7	10,0	3,0	3777	2 175	1 977	1 920	اخر
5,0	8,7	14,8	25 244	24 031	22 101	19 255	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

في ظل هذه الظروف، وأخذاً بالاعتبار تطور الطاقة الإيوائية، تحسنت نسبة الملاء من 46% إلى 48%. مع تباين حسب المدن. حيث بلغت هذه النسبة 42% في فاس و 50% في الدار البيضاء و 55% في طنجة و 58% في أكادير و 64% في مراكش.

جدول 4.2.1: نسبة الإشغال الفندقي حسب المدن الرئيسية

التغير (بالنقط المئوية)			بالنسبة %				
2018/2019	2017/2018	2016/2017	2019	2018	2017	2016	
3	7	6	64	61	54	48	مراكش
-2	5	5	58	60	55	50	أكادير
-4	1	0	50	54	53	53	الدار البيضاء
3	6	6	55	52	46	40	طنجة
1	0	0	55	54	54	54	الرباط
4	4	4	42	38	34	30	فاس
5	2	4	41	36	34	30	الصويرة
7	-1	5	40	33	34	29	تطوان
3	2	5	31	28	26	21	ورزازات
1	2	1	27	26	24	23	مكناس
2	3	3	48	46	43	40	المجموع

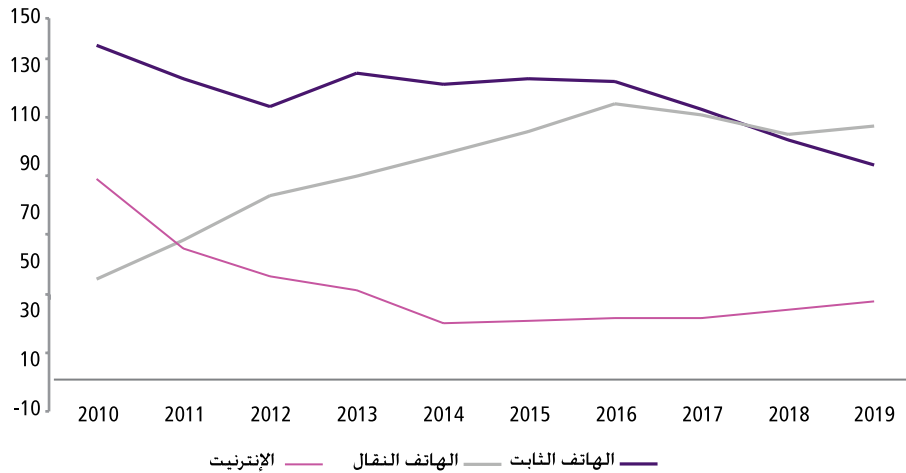
المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

وفيما يتعلق بخدمات النقل، تزايدت قيمتها المضافة بنسبة 6,6% بعد 3,7% في 2018. وارتفعت عمليات نقل السلع بنسبة 11,3% بالنسبة للنقل البحري، على إثر بدء اشتغال ميناء طنجة-المتوسط 2، و بواقع 8,9% بالنسبة للشحن الجوي، في حين سجلت عمليات نقل السلع عبر السكك الحديدية تراجعاً بنسبة 6,7%.

بموازاة ذلك، ارتفع عدد المسافرين بواقع 11,2% بالنسبة للنقل الجوي. و8% بالنسبة للنقل السككي في حين تقلص بواقع 1,1% بالنسبة للنقل البحري.

على مستوى البريد والاتصالات، سجل القطاع ارتفاعاً محدوداً في القيمة المضافة لم تتجاوز نسبته 0,3% بعد 2,8%. وتظهر مؤشرات النشاط انخفاضاً في حظيرة المنخرطين بنسبة 6,6% ليصل العدد إلى 2,1 مليون بالنسبة للهاتف الثابت وتحسناً بنسبة 4,3% ليصل العدد إلى 46,7 مليون بالنسبة للهاتف المحمول. وبالنسبة للإنترنت، تنامي عدد الاشتراكات بواقع 11,4% ليصل إلى 25,4 مليون مشترك. 93% منها عبر الهاتف المحمول. ومن حيث الاستخدام، انخفض متوسط الاستعمال الصادر¹ بنسبة 11,2% للثابت في حين تزايد بنسبة 3% و 10,3% بالنسبة للهواتف المحمولة والإنترنت. على التوالي.

رسم بياني 8.2.1: متوسط الاستعمال الصادر* (بالدقائق)



* بالنسبة للإنترنت، يتعلق الأمر بمتوسط الفاتورة الشهرية لكل منخرط. المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات.

2.2.1 الطلب

في سنة 2019، تباطأ الطلب الداخلي من 4% إلى 1,8%. لتتخفف مساهمته في النمو من 4,4 نقطة إلى نقطتين مئويتين. وحسب المكون، تباطأت وتيرة نمو استهلاك الأسر من 3,4% إلى 1,8%. وبلغت مساهمة هذا الأخير نقطة واحدة بدلا من نقطتين مئويتين في السنة الماضية. ويعكس هذا التطور التأثير المشترك لانخفاض المداخل الفلاحية، من ناحية، وشبه ركود تحويلات المقاربة المقيمين بالخارج، ومن ناحية أخرى، الشروع، ابتداء من شهر ماي، في المرحلة الأولى من عملية إعادة تقييم الأجور بعد الاتفاق المبرم في إطار الحوار الاجتماعي. في المقابل، تسارعت وتيرة استهلاك الإدارات العمومية من 2,7% إلى 4,7%.

¹ يحدد على أساس نسبة الرواج الصادر بالدقائق إلى متوسط مجموع المشتركين.

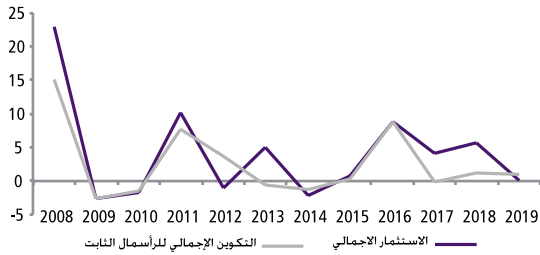
جدول 5.2.1: مكونات الطلب بأسعار السنة الماضية (التغير بالنسبة المئوية، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
2,0	4,4	3,9	5,1	2,1	1,5	4,5	لطلب الداخلي (المساهمة بالنقط المئوية)
1,8	3,4	3,8	3,7	2,2	3,1	3,2	الاستهلاك النهائي للأسر
4,7	2,7	2,1	1,5	2,4	2,0	4,2	ستهلاك الإدارات العمومية
0,1	5,8	4,1	8,7	0,9	-2,2	5,0	الاستثمار
0,5	-1,2	0,3	-4,1	2,4	1,1	0,0	صافي الصادرات (المساهمة بالنقط المئوية)
5,5	6,0	11,1	6,0	5,5	9,0	0,0	صادرات السلع والخدمات
3,3	7,4	7,9	14,5	-1,1	3,8	-0,1	واردات السلع والخدمات

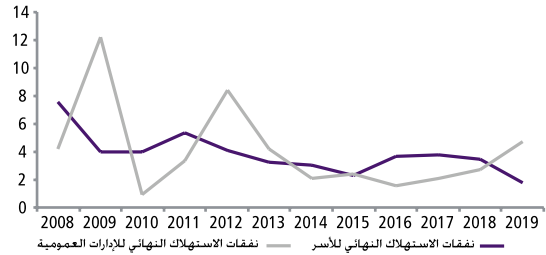
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وبخصوص الاستثمار، فقد شهدت وتيرته تباطؤًا ملحوظًا بواقع 0,1% لتصبح مساهمته في النمو منعدمة. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض بنسبة 4,7%، بعد ارتفاع بواقع 38,5%، وإلى تغير المخزون وارتفاع إجمالي تكوين الرأسمال الثابت بنسبة 1% بدلاً من 1,2%.

رسم بياني 10.2.1: الاستثمار (التغير بالنسبة المئوية)



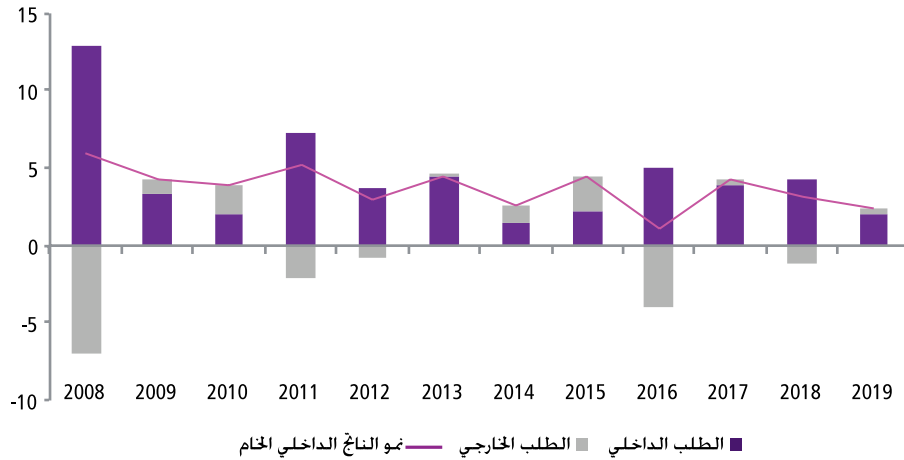
رسم بياني 9.2.1: الاستهلاك النهائي الوطني (التغير بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

بالموازاة مع ذلك، بلغت مساهمة الطلب الخارجي 0,5 نقطة، بعد مساهمة سلبية في 2018، إذ أدى تباطؤ الواردات من 7,4% إلى 3,3% إلى التعويض عن تراجع حجم الصادرات من 6% إلى 5,5%.

رسم بياني 11.2.1: مساهمة مكونات الطلب في النمو (بالنقاط المئوية)

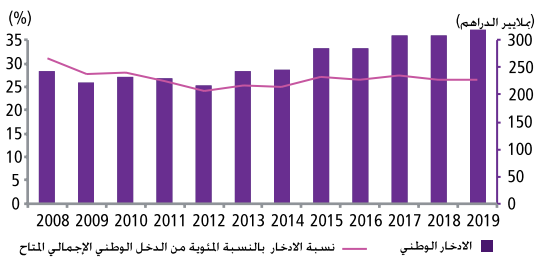


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الإسمية

بالأسعار الجارية، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3,9% ليصل إلى 1.151,2 مليار درهم. بالموازاة مع ذلك، ارتفع صافي التدفقات نحو الخارج لعوائد الملكية من الخارج بنسبة 3,9% إلى 22,4 مليار وارتفع صافي التحويلات الجارية بنسبة 0,1% إلى 74,7 مليار. وهو ما يعكس بشكل خاص تدني هبات دول مجلس التعاون الخليجي من 2,8 مليار إلى 1,6 مليار درهم. في حين ظلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج شبه مستقرة من سنة لأخرى. وبذلك، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1.203,4 مليار درهم. بزيادة 3,6% مقابل 3,1% السنة الماضية.

رسم بياني 13.2.1: الإيداع الوطني



رسم بياني 12.2.1: الدخل الوطني الإجمالي المتاح

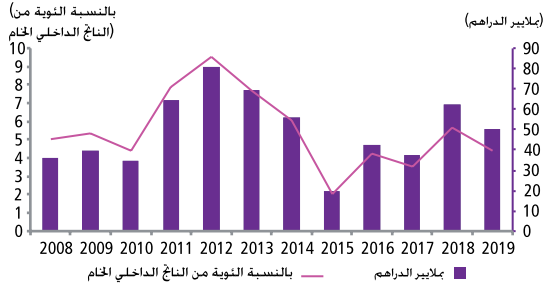
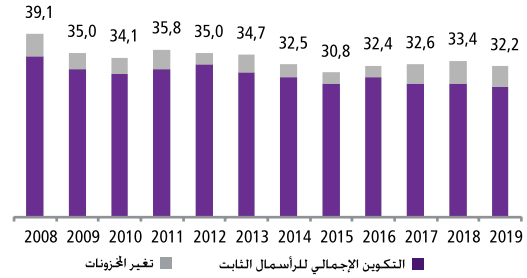


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وبلغ الاستهلاك النهائي الوطني 883,3 مليار درهم. مرتفعا بنسبة 3,5%. وبذلك وصل مبلغ الإيداع الوطني إلى 320,1 مليار. بزيادة 4% وبلغت نسبته إلى الدخل الوطني الإجمالي المتاح 26,6%. أما الاستثمار، فقد بلغ 370,6 مليار درهم. أي 32,2% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 33,4% في 2018. وفي ظل هذه الظروف، انخفضت

الحاجة إلى التمويل من سنة إلى أخرى . لتبلغ 50,5 مليار درهم أو 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 62,5 مليار أو 5,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في السنة الماضية.

رسم بياني 15.2.1: الحاجة للتمويل

رسم بياني 14.2.1: معدل الاستثمار
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

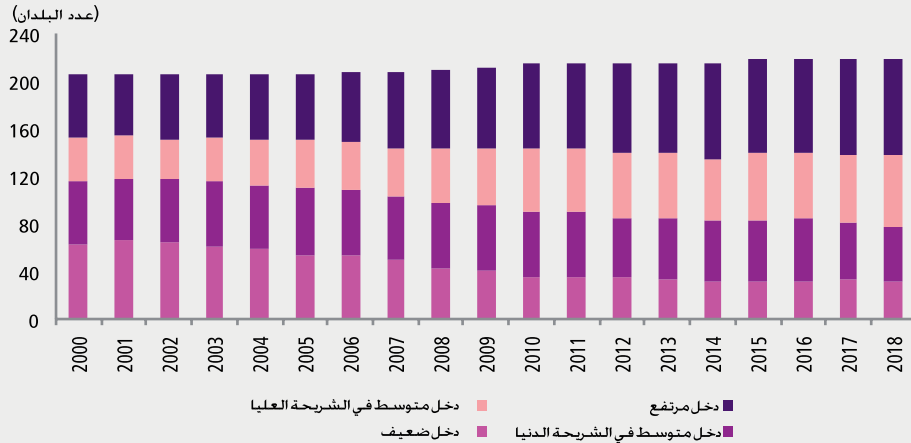
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 2.2.1: مقارنة دولية لترتيب المغرب حسب دخل الفرد

يُعَدُّ نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي أحد المؤشرات الأكثر استخدامًا لتقييم الأداء الاقتصادي ومستوى معيشة سكان بلد ما. ويصنف البنك الدولي، على وجه الخصوص، الاقتصادات وفقًا لهذا المعيار إلى أربع فئات: (1) الدخل المرتفع؛ (2) الدخل المتوسط، الشريحة العليا؛ (3) الدخل المتوسط، الشريحة الدنيا؛ و(4) الدخل المنخفض. ويجري تعديل عتبات هذه الفئات المختلفة سنويًا بشكل يراعي تطور التضخم وأسعار الصرف.

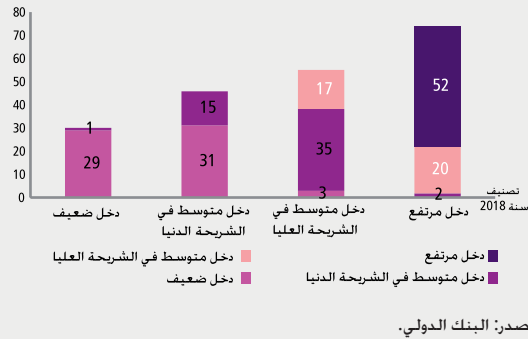
وهكذا، ارتفعت هذه العتبات من 755 دولارًا للفرد في سنة 2000 إلى 995 دولارًا في سنة 2018 للشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، ومن 2995 إلى 3895 دولارًا للفرد بالنسبة للشريحة العليا من نفس الفئة ومن 9265 إلى 12.055 دولارًا للفرد بالنسبة لفئة الدخل المرتفع. وحيث إن دخل الفرد في المغرب قد انتقل من 1.390 دولارًا سنة 2000 إلى 3.090 دولارًا سنة 2018، فقد أصبحت البلاد تصنف ضمن دول الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط.

رسم بياني 1.2.2.1: تطور عدد الدول حسب ترتيب الدخل



المصدر: البنك الدولي.

رسم بياني ! 2.2.2.1: توزيع البلدان حسب فئة الدخل سنة 2018 تبعا لتصنيفها سنة 2000



ويُظهر تحليل تغير توزيع الدول حسب فئة الدخل ما بين 2000 و2018 أن 91 اقتصادا من أصل 205 استطاع الانتقال إلى فئة أعلى. هكذا، ومن بين 63 دولة تنتمي إلى فئة الدخل المنخفض، انتقلت 31 دولة إلى الشريحة الدنيا و3 إلى الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط. وعلى نفس المنوال، ومن بين 53 دولة في الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، انتقلت 35 دولة إلى الشريحة العليا من هذه الفئة، وتمكنت دولتان من الانتقال إلى فئة الدخل المرتفع، بينما بقيت 15 دولة، من بينها المغرب، في نفس الفئة.

ومن بين الدول السبع والثلاثين في الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، انتقلت 20 دولة إلى فئة الدخل المرتفع.

وبين تحليل خصائص اقتصادات الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط سنة 2000 أنه بالإضافة إلى النمو السريع في الدخل الوطني الإجمالي/الفرد، حققت الدول التي تمكنت من تحسين تصنيفها أداءً جيداً من حيث جودة الحكامة والتنمية البشرية، خاصة في مجالي التعليم والصحة.

وقد سجلت دول هذه المجموعة التي التحقت بالفئة الأعلى بين 2000 و2018، في المتوسط سنة 2017 معدل وفيات الرضع بواقع 15,5% ونسبة وفيات الأمهات بواقع 59,9 لكل 100.000 مولود حي، بينما كانت هذه المعدلات أعلى بكثير بالنسبة للاقتصادات التي بقيت في نفس الفئة، حيث بلغت 26,4% و 113,6 على التوالي.

وفيما يتعلق بالتعليم، ارتفع متوسط عدد سنوات الدراسة في 2018 إلى 9,6 بالنسبة للأولى مقابل 6,8 للثانية، في حين بلغت نسبة الوصول إلى التعليم الثانوي لمن تتراوح أعمارهم بين 25 سنة وما فوق 71,4% للأولى مقابل 43,3% للثانية.

على مستوى الحكامة، تشير معطيات البنك الدولي على سبيل المثال إلى أن مؤشر فعالية السلطات العمومية، الذي يقيس بالأساس مدى تصور جودة الخدمات العمومية، قد بلغ في 2018، في سلم من -2,5 إلى 2,5، ما قدره -0,2 بالنسبة للدول التي تقدمت في التصنيف، مقابل -0,4 بالنسبة للدول الأخرى.

وتشير جميع هذه الملاحظات إلى أن الأبعاد المختلفة للتنمية مرتبطة ببعضها البعض وأنه لا يمكن تسريع النمو على المدى الطويل دون استثمار ودون تحسين رأس المال البشري والحكامة. وهذا هو التحدي الذي تواجهه العديد من الدول التي تصبو إلى أن تكون ضمن الاقتصادات الصاعدة، مثل المغرب.

جدول 1.2.2.1: المؤشرات السوسيو-اقتصادية حسب فئة الدخل في بلدان العينة

السنوات *	متوسط البلدان التي ظلت في الشريحة الدنيا للدخل المتوسط	متوسط البلدان التي انتقلت إلى الفئات العليا	المغرب
2018	6,8	9,6	5,5
2018	43,3	71,4	32,2
2017	26,4	15,5	20,0
2017	113,6	59,9	70,0
2018	-0,4	-0,2	-0,2

متوسط عدد سنوات التمدرس (للساكنة البالغ عمرها 25 سنة فما فوق)

حصة الساكنة التي بلغت مستوى التعليم الإعدادي (بالنسبة المئوية من الساكنة البالغ عمرها 25 سنة فما فوق)

نسبة وفيات الأطفال (لكل 100 مولود)

نسبة الوفيات (لكل 100 ألف مولود حي)

فعالية السلطات العمومية **

* المعطيات المتاحة الأخيرة.

** يتراوح هذا المؤشر بين -2,5 و 2,5. كلما ارتفعت القيمة . كانت الحكامة أكثر جودة.

المصدر: البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة.

3.1 سوق الشغل¹

في ظرفية تتسم بتسارع نسبي للنمو غير الفلاحي. عرفت وضعية سوق الشغل في الوسط الحضري نوعا من التحسن في سنة 2019. فقد تزايدت مناصب الشغل الصافية المحدثة إلى 250 ألف منصب بعد 154 ألف في سنة 2018 كما ارتفعت نسبة النشاط لأول مرة منذ سنة 2008. وفي الوسط القروي. تم مجددا تسجيل فقدان 85 ألف منصب مقابل 43 ألف في السنة السابقة. على إثر سنة زراعية أقل من المتوسط. وفي المجموع. أحدث الاقتصاد الوطني 165 ألف منصب شغل. وأخذا في الاعتبار زيادة عدد النشيطين في سوق الشغل بواقع 135 ألف. فقد تراجعت نسبة البطالة بواقع 0,3 نقطة مئوية إلى 9,2%.

وحسب قطاعات النشاط. ارتفع عدد مناصب الشغل بواقع 267 ألف بعد 142 ألف في سنة 2018 في قطاع الخدمات. و24 ألف منصب. مقابل فقدان 30 ألف منصب. في قطاع البناء والأشغال العمومية وبواقع 17 ألف منصب بدل 44 ألف في قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية. في المقابل عرف عدد المناصب تراجعاً بواقع 146 ألف في قطاع الفلاحة مقابل 46 ألف في السنة التي قبلها.

في هذا السياق. تراجعت الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية. والتي تقاس بمعدل القيمة المضافة إلى مجموع المستخدمين. بنسبة 0,6% بعد ارتفاعها بنسبة 0,6% في سنة 2018. وعلى العكس. عرفت تكاليف الأجور ارتفاعاً في القطاع الخاص والعام على السواء.

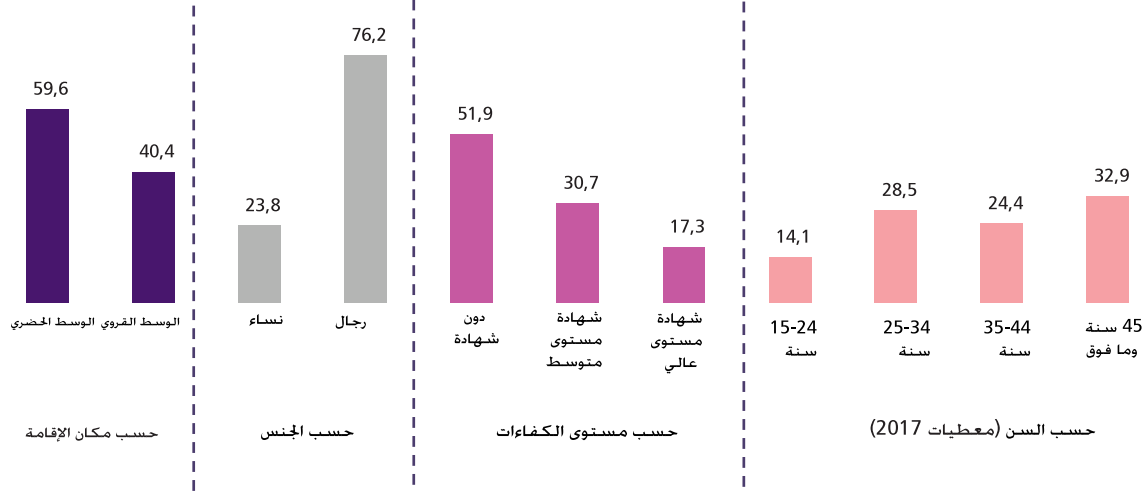
1.3.1 الساكنة النشيطة

خلال سنة 2019. سجلت الساكنة النشيطة² البالغة من العمر 15 سنة فما فوق أعلى نسبة ارتفاع منذ سنة 2000. بمقدار 3,1% في الوسط الحضري. وقد بلغت هذه النسبة 5% لدى النساء و2,6% لدى الرجال. وعلى العكس من ذلك. تراجع عدد السكان النشيطين في القرى بنسبة 1,7% إجمالاً. بلغت 5,3% لدى النساء و0,3% لدى الرجال. وعموماً. ارتفع عدد السكان النشيطين بنسبة 1,1% بعد 0,3% في سنة 2018. ليبلغ 12,1 مليون شخص. وتتسم الساكنة النشيطة بضعف نسبة النساء بها. التي تمثل أقل من الربع. وبتدني المستوى التعليمي. حيث يصل عدد السكان النشيطين الذين لا يتوفرون على مؤهل علمي إلى 51,9%.

¹ بعد تعديل المندوبية السامية للتخطيط لاستقصائها الخاص بالشغل لسنة 2017. نشرت جزءاً من النتائج الخاصة بالفترة الممتدة من 2016 إلى 2019. ومن أجل تحليل النتائج. تم الربط بين مختلف السلاسل منذ سنة 1999. متى أمكن ذلك. وبالنسبة لسنة 2018. قامت المندوبية السامية للتخطيط بمراجعة المعطيات بعد نشر بلاغها الصادر في 7 غشت 2019 بشأن قرارها الخاص بالتعليق المؤقت لنشر مؤشرات التشغيل على المستوى الجهوي.

² يتعلق الأمر باليد العاملة المتاحة من أجل إنتاج السلع وتقديم الخدمات. والتي تمارس عملاً إنتاجياً في فرع من فروع النشاط الاقتصادي. أو تلك التي تتواجد في وضعية البحث عمل.

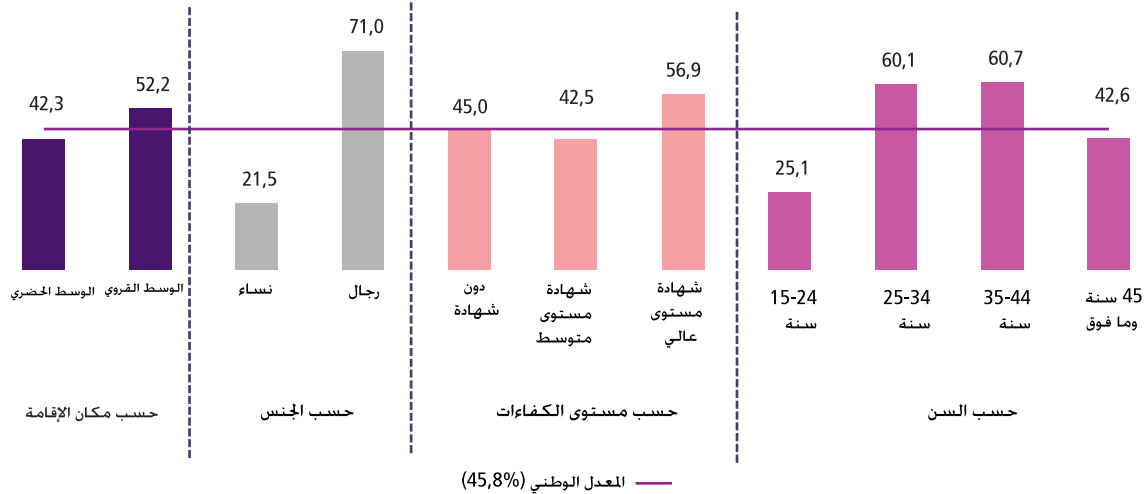
رسم بياني 1.3.1: خصائص الساكنة النشيطة في 2019 (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

أخذاً في الاعتبار الارتفاع الذي عرفه السكان البالغون 15 سنة فما فوق، والذي بلغت نسبته 1,6%. واصلت نسبة النشاط¹ تراجعها وإن بوتيرة أقل من سنة 2018. لتتدنى من 46% إلى 45,8%. وفي المناطق القروية، تقلصت هذه النسبة بنقطة مئوية إلى 52,2%. منخفضة بواقع 1,5 نقطة إلى 27,1% بالنسبة للنساء و بواقع 0,5 نقطة إلى 77% بالنسبة للرجال. في المقابل، عرفت نسبة النشاط تحسناً طفيفاً في الوسط الحضري لأول مرة منذ سنة 2008. لتنتقل من 42% إلى 42,3%. متسارعة بواقع 0,4 نقطة إلى 18,5% بالنسبة للنساء و بواقع 0,3 نقطة إلى 67,6% بالنسبة للرجال.

رسم بياني 2.3.1: معدل النشاط في 2019 (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

¹ يمثل معدل النشاط نسبة العاملين النشطين إلى السكان البالغين سن العمل.

وبتحليل معدل النشاط حسب الجهات. يتضح أن أكبر نسب الانخفاض قد سجلت في الجهة الشرقية وطنجة- تطوان-الحسيمة والرباط-سلا-القنيطرة ومراكش-آسفي. في المقابل، سجلت نسب ارتفاع في أربع جهات، أهمها في بني ملال-خنيفرة ودرعا-تافيلالت.

جدول 1.3.1 : معدل النشاط حسب الجهة (%)

التغير (بالنقطة المئوية)	2019	2018	
-0,9	45,8	46,7	طنجة - تطوان - الحسيمة
-1,0	43,0	44,0	المنطقة الشرقية
0,3	43,0	42,7	فاس- مكناس
-0,8	45,5	46,3	الرباط -سلا- القنيطرة
1,0	45,1	44,1	بني ملال -الخنيفرة
0,2	50,0	49,8	الدار البيضاء-سطات
-0,7	47,4	48,1	مراكش -آسفي
1,0	41,6	40,6	درعة- تافيلالت
0,0	42,9	42,9	سوس ماسة
-0,4	46,0	46,4	المناطق الجنوبية

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

2.3.1 السكان المشتغلون

في سنة 2019، عرف الاقتصاد الوطني إحداث 165 ألف منصب. مقابل 111 ألف في سنة 2018. بفعل زيادة 250 ألف منصب في المدن ونقصان 85 ألف في المناطق القروية. وعليه، ارتفع عدد الناشطين المشتغلين بنسبة 1,5% إلى 11 مليون. وأخذوا في الاعتبار تنامي الفئة العمرية 15 سنة فما فوق بنسبة 1,6%. فقد تراجع معدل الشغل¹ بشكل طفيف من 41,7% إلى 41,6%. وشمل هذا التغير ترجعا بنقطة مئوية إلى 50,3% في القرى، وترجعا مهما بواقع 1,6 نقطة إلى 26,3% بالنسبة للنساء وارتفاعا بواقع 0,7 نقطة إلى 36,9% في الوسط الحضري.

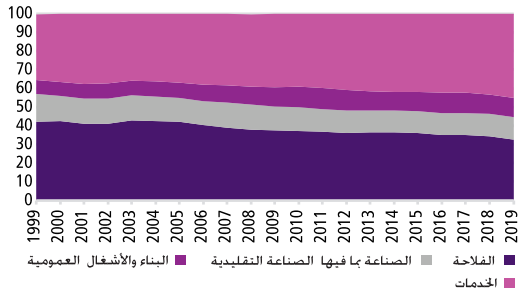
وحسب القطاعات، سجل قطاع الفلاحة، الذي عانى من ظروف مناخية غير مواتية، فقدان 146 ألف منصب مجددا مقابل 46 ألف في سنة 2018. بذلك، تراجعت مساهمته في التشغيل الإجمالي من 34,4% إلى 32,5%.

وبالنسبة للأنشطة غير الفلاحية، تم إحداث 308 ألف منصب مقابل 156 ألف في السنة التي قبلها، وأحدث قطاع الخدمات 267 ألف منصب بعد 142 ألف. أكثر من نصفها في فروع "التجارة والإصلاح" و"الخدمات الاجتماعية

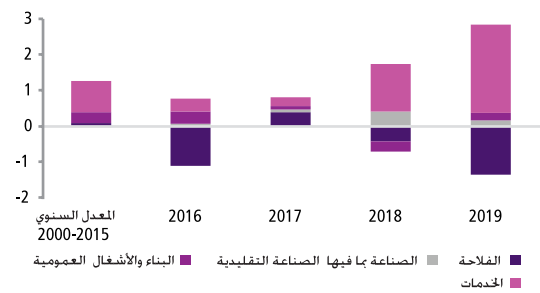
¹ نسبة السكان النشيطين المشتغلين البالغين 15 سنة فما فوق إلى مجموع الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق. وتعكس قدرة الاقتصاد على استخدام موارده من اليد العاملة.

المقدمة للجماعات المحلية". معززا بالتالي حصته في التشغيل الإجمالي من 43,1% إلى 44,9%. أما قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد عرف ارتفاعا في مناصب الشغل بواقع 24 ألف مقابل فقدان 30 ألف منصب. ليتنامى وزنه من 10,4% إلى 10,5%. وعرفت الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية إحداث 17 ألف منصب بعد 44 ألف. واستقرت حصتها في 12%.

رسم بياني 4.3.1: بنية التشغيل حسب قطاع النشاط (%)



رسم بياني 3.3.1: المساهمات في تطور الشغل (بالنقط المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

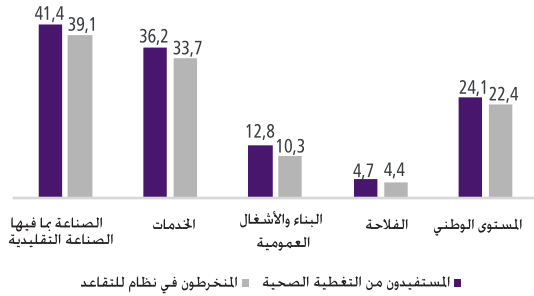
ويشير تحليل خصائص السكان النشيطين المشتغلين¹ إلى أن المستوى التأهيلي يبقى ضعيفا. حيث أن 55,4% من النشيطين المشتغلين لا يتوفرن على شهادة علمية. وحسب الوضعية المهنية، تمثل هذه الفئة 42,4% بالنسبة للأجراء و70,5% بالنسبة للمستقلين. وحسب قطاع النشاط، بلغت هذه النسبة 81,4% في الفلاحة و 59,8% في البناء والأشغال العمومية و46,2% في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية و38,1% في الخدمات.

وفيما يتعلق بظروف العمل، فإنها تظل هشة بالنسبة لفئة عريضة من الساكنة. حيث لا يستفيد 75,9% من النشيطين المشتغلين من التغطية الصحية في إطار عملهم. وتبلغ هذه النسبة 92,2% في المناطق القروية مقابل 63,6% في المدن. وتصل هذه النسبة إلى 54,7% لدى الأجراء وتتراوح بين 27,9% بالنسبة لحاملي الشهادات العليا و89,2% لدى غير الحاصلين على شهادات. علاوة على ذلك، 22,4% من المشتغلين فقط منخرطون في أحد أنظمة التقاعد. وتحسن هذه النسبة حسب مستوى التأهيل العلمي حيث تبلغ 8,9% لدى غير الحاصلين على شهادات و70,7% لدى حاملي الشهادات العليا.

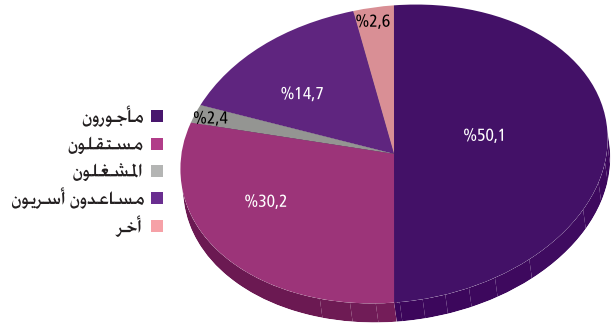
ولا تتجاوز نسبة الأجراء من الساكنة المشتغلة سوى 50,1%. يشتغل أكثر من النصف منها بدون عقود. أما التشغيل غير المأجور، فيمثل، بالرغم من تراجع، 15,3% على المستوى الوطني و31,4% في القرى. من ناحية أخرى، يظل الانخراط في تنظيم نقابي أو مهني محدود الانتشار، حيث لا تتجاوز نسبته 4,7%.

¹ تشمل فئة السكان النشيطين المشتغلين كل الأشخاص الذين يشاركون في إنتاج السلع وتقديم الخدمات خلال فترة مرجعية محددة وجميع الأشخاص المستخدمين عادة، ولكن غائبين عن العمل بسبب مانع مؤقت.

رسم بياني 6.3.1: نسبة المستخدمين المستفيدين من تغطية اجتماعية حسب قطاع الأنشطة في 2019 (%)



رسم بياني 5.3.1: بنية التشغيل حسب الوضعية المهنية في 2019 (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

3.3.1 البطالة والشغل الناقص

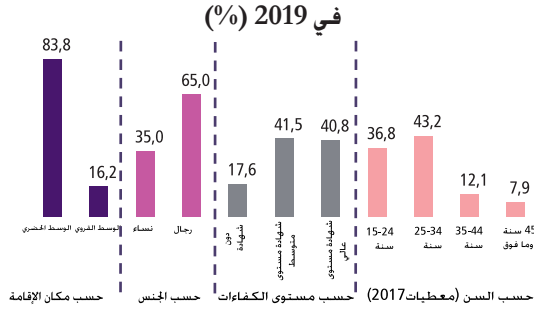
في سنة 2019، عرف عدد السكان في وضعية بطالة تقلصا جديدا وإن بوتيرة أقل من السنة التي قبلها. أي 2,6% مقابل 6,5%. ليبلغ 1,1 مليون شخص. ويعكس هذا التغير تراجعا بواقع 3,4% في الوسط الحضري. خصوصا بالنسبة للنساء حيث بلغت 4,2% مقابل 3% بالنسبة للرجال. من جهة أخرى، ارتفع عدد العاطلين عن العمل في المناطق القروية بنسبة 1,7%. تشمل ارتفاعا بنسبة 2,2% لدى الرجال وتراجعا بنسبة 0,4% لدى النساء.

ويبقى الشباب الشريحة التي تعاني أكثر من البطالة، إذ تتراوح أعمار ثمانية عاطلين من عشرة بين 15 و 34 سنة. أغلبهم عاطلون عن العمل لمدة طويلة¹ بنسبة 67,8% وباحثون عن عمل لأول مرة بنسبة 57,2%. وتبقى هذه الشريحة مؤهلة بشكل أكبر مقارنة بالسكانة المشتغلة، إذ تصل نسبة حاملي الشهادات العليا من المعطلين إلى 40,8% مقابل 14,9% بالنسبة للمشتغلين.

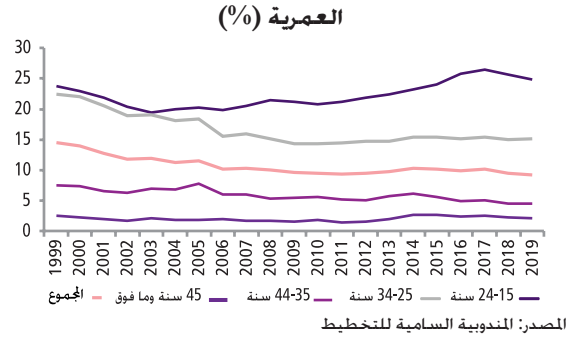
واعتبارا لتطور السكان النشيطة، تراجعت نسبة البطالة من 9,5% إلى 9,2% على المستوى الوطني. وانخفضت من 13,8% إلى 12,9% في الوسط الحضري فيما ارتفعت بشكل طفيف من 3,6% إلى 3,7% في المناطق القروية. وقد استفاد من هذا التراجع على صعيد المدن كل من النساء بواقع 2,1 نقطة إلى 21,8% وحاملي الشواهد بما قدره 1,3 نقطة إلى 17,3%. وباستثناء النشيطين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 44 سنة، فقد همّ هذا التراجع كل الفئات العمرية، خاصة منها الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة، حيث تدنت نسبة البطالة من 25,6% إلى 24,9% على المستوى الوطني ومن 41,8% إلى 39,2% في الوسط الحضري.

¹ العاطلون عن العمل لمدة أكثر من سنة.

رسم بياني 8.3.1: بنية الساكنة العاطلة عن العمل



رسم بياني 7.3.1: نسبة البطالة حسب الفئة



وبتحليل البطالة حسب الجهات، تبين أن تدني نسبة البطالة كان ملحوظا بشكل أكبر في الجهة الشرقية ومراكش - آسفي، بواقع 1,8 نقطة و 1,2 نقطة على التوالي. وتم أيضا تسجيل ارتفاعات، كانت أهمها في المناطق الجنوبية بواقع 1,6 نقطة.

جدول 2.3.1 : نسبة البطالة حسب الجهات (%)

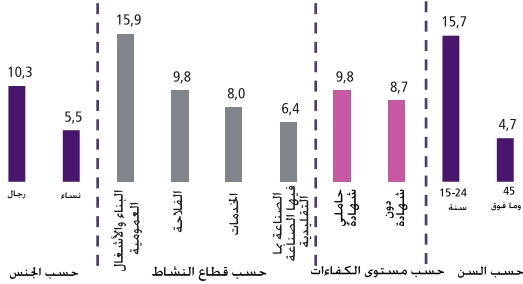
التغير (بالنقطة المئوية)	2019	2018	
1,1	8,6	7,5	طنجة - تطوان - الحسيمة
-1,8	13,8	15,6	المنطقة الشرقية
-0,6	8,7	9,3	فاس- مكناس
-0,7	10,7	11,4	الرباط -سلا- القنيطرة
-0,4	5,4	5,8	بني ملال -الخنيفرة
-0,2	10,0	10,2	الدار البيضاء-سطات
-1,2	5,7	6,9	مراكش -آسفي
0,3	5,6	5,3	درعة- تافيلالت
0,2	10,3	10,1	سوس ماسة
1,6	16,3	14,7	المناطق الجنوبية

المصدر: الندوبية السامية للتخطيط.

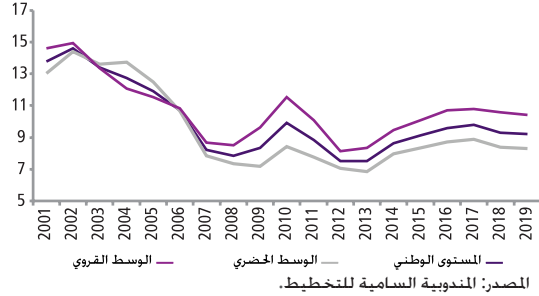
وبالموازاة مع تراجع البطالة، عرف سوق الشغل تراجعاً طفيفاً للشغل الناقص¹ من 9,3% إلى 9,2% على المستوى الوطني. ومن 8,4% إلى 8,3% في المدن ومن 10,6% إلى 10,4% في القرى. ويشمل الشغل الناقص في 61,5% من الحالات أشخاصاً يبحثون عن عمل آخر بسبب عدم ملائمة عملهم لمؤهلاتهم. كما يشمل النشيطين المشتغلين في قطاع البناء والأشغال العمومية حيث بلغ عموماً 15,9%. 15,7% بالنسبة للشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة و 9,8% بالنسبة لحاملي الشواهد.

¹ يتكون السكان في حالة تشغيل ناقص من الأشخاص الذين اشتغلوا: i) مدة تقل عن 48 ساعة خلال الأسبوع المرجعي. والذين أبدوا استعدادهم للعمل لساعات إضافية، أو ii) لمدة أطول من السقف المحدد والذين يبحثون عن عمل آخر أو مستعدون لتغيير عملهم بالنظر لعدم تلاؤمه مع مؤهلاتهم أو تكويتهم أو لعدم كفاية الأجر المتحصل عليه.

رسم بياني 10.3.1: نسبة الشغل الناقص حسب خصائص الساكنة المشتغلة



رسم بياني 9.3.1: نسبة الشغل الناقص حسب وسط الإقامة (%)



إطار 1.3.1: تشغيل كبار السن في المغرب

لقد أضحت إشكالية الشيخوخة تدريجياً من بين كبرى اهتمامات السياسات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية. فبعد أن كانت هذه الظاهرة تمس بشكل رئيسي الاقتصادات المتقدمة، إلا أنها أصبحت تهم، وبشكل متزايد، الدول الصاعدة والنامية التي تشهد تسارعاً في التحول الديموغرافي، كما هو الحال في المغرب.

وبالإضافة إلى عواقبه على النظام الصحي، يؤدي هذا التطور إلى تباطؤ، بل انخفاض، عدد السكان في سن العمل، مما يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى استدامة أنظمة التقاعد. في هذا الصدد، لجأ المزيد من البلدان إلى اعتماد سياسة تأخير سن التقاعد، التي نتج عنها تشغيل الأشخاص الأكبر سناً¹ وبالتالي تخفيف الأثر على الاقتصاد، فعلى سبيل الإيضاح، تشير دراسة² أجريت سنة 2018 على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن ارتفاع معدل تشغيل الأشخاص الذين تصل أعمارهم إلى 55 سنة فما فوق ليلعب المستوى المسجل في نيوزلندا³، سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الإجمالي لهذه البلدان على المدى الطويل بأكثر من 3 500 مليار دولار.

ويبقى تشغيل كبار السن رهيناً بالوضع السائد في سوق الشغل، حيث أن الدول القريبة من تحقيق التشغيل الكامل هي التي تسجل أعلى المستويات في هذا الصدد. وما يدعم هذا التشغيل عموماً صدور قوانين وشروط عمل مرنة تلائم حاجيات كبار السن، منها: (1) التقاعد في سن متأخرة؛ (2) إمكانية الاستفادة من التقاعد الجزئي؛ (3) المواكبة فيما يخص استعمال التكنولوجيا الرقمية.

¹ يعتبر كبار السن في وسط العمل الموظفون الذين يقتربون من نهاية مساهمهم الوظيفي.

² « Golden age index », PricewaterhouseCoopers، يونيو 2018.

³ تم اختيار نيوزلندا كمرجع من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأنها تسجل ثاني أكبر معدل للتشغيل من بعد إسبانيا.

جدول 1.1.3.1 : بعض مؤشرات سوق الشغل

مرونة النصوص المنظمة لسوق الشغل ⁴	سن الإحالة على التقاعد		نسبة البطالة*	نسبة التشغيل للسكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 55 إلى 64 سنة*		
	نساء	رجال				
63,5	67,0	67,0	2,7	80,7		أيسلندا
53,8	65,0	65,0	6,4	78,0		السويد
86,7	65,0	65,0	4,3	78,0		نيوزيلاندا
78,7	64,0	65,0	2,4	75,3		اليابان
57,4	67,0	67,0	3,8	72,1		النرويج
-	61,0	61,0	3,8	66,8		كوريا
50,3	65,0	65,0	7,4	65,4		فنلندا
87,9	66,0	66,0	3,9	63,1		الولايات المتحدة
46,1	63,3	63,3	9,0	52,3		فرنسا
58,8	-	-	27,1	40,9		جنوب إفريقيا
52,0	62,0	62,0	19,3	41,1		اليونان
45,3	62,0	62,0	5,6	40,5		لوكسمبورج
49,2	48,0	51,0	10,9	35,3		تركيا

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤسسة التراث (مؤشر الحرية الاقتصادية، 2020)

* معطيات خاصة بسنة 2018

بالنسبة للمغرب، يظهر تحليل المعطيات المتوفرة نوعاً من الدينامية في نسبة النشاط لدى الفئة العمرية "60 سنة فما فوق". فقد سجل تشغيل هذه الفئة من الساكنة ارتفاعاً سنوياً متوسطاً بنسبة 3,2% في فترة 2011-2016 مقابل 1,5% بين 2000 و2010. كما ارتفعت حصتها في التشغيل العام من 6,7% في سنة 2010 إلى 7,9% في سنة 2016. وقد هتم هذا التسارع الوسط الحضري حصرياً. وذلك بزيادة قدرها 6,9% في المتوسط السنوي بدلاً من 0,2%. بينما شهدت القرى تباطؤاً بين الفترتين من 2% إلى 1,7%.

وحسب قطاع النشاط، يعكس هذا التغير على وجه الخصوص زيادة بنسبة 6,8% كمتوسط سنوي بين سنتي 2011 و2016 في عدد كبار السن المشغولين في قطاع الخدمات بعد 0,9% بين سنتي 2000 و2010. في المقابل، تباطأت نسبة النشيطين المشغولين المتراوحة أعمارهم بين 15 و59 سنة من 2,7% إلى 1,5% خلال الفترتين. وسجل هذا التوجه كذلك على مستوى قطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة بما فيها الصناعة التقليدية، بينما عرف تشغيل كبار السن في قطاع الفلاحة المكون أساساً من النساء القرويات العمالات في المساعدة المنزلية، نوعاً من التباطؤ.

وحسب الوضعية المهنية، ارتفع المعدل السنوي لعدد الأجراء البالغة أعمارهم 60 سنة فما فوق بشكل ملحوظ بنسبة 10,4% بين سنتي 2011 و2016 مقابل 1,7% بين 2000 و2010. بينما عرف عدد المستقلين تراجعاً طفيفاً من 1,3% إلى 1,1%.

⁴ هذا المؤشر، الذي تتولى حسابه مؤسسة التراث الأمريكية "Heritage Foundation"، يأخذ في الاعتبار مختلف الجوانب المتعلقة بالإطار القانوني والتنظيمي لسوق العمل. لاسيما القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للأجور والفصل والتعويض عن الفصل وكذا القيود القابلة للقياس والمتعلقة بالتشغيل وساعات العمل. وتختلف درجة المؤشر من 0 (قوانين صارمة) إلى 100 (قوانين مرنة جداً).

جدول 2.1.3.1 : خصائص السكان المشتغلين البالغين 60 سنة فما فوق

النمو (%)		الحصة سنة 2016 (%)		
2016-2011	2010-2000			
3,2	1,5			على الصعيد الوطني
6,9	0,2	33,7	وسط حضري	مكان الإقامة
1,7	2,0	66,3	وسط قروي	
10,4	1,7	20,4	المأجورون	الوضع المهنية
1,1	1,3	58,1	المستقلون	
4,6	-0,8	4,4	المستخدمون	
3,4	2,9	15,5	مساعداً عائلياً	
1,2	1,8	61,1	الفلاحة	قطاع النشاط
6,5	-1,9	3,9	الصناعة. بما فيها الصناعة التقليدية	
10,1	5,4	4,5	البناء والأشغال العمومية	
6,8	0,9	30,5	الخدمات	

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

فيما يتعلق بالسياسة العمومية، وأمام الضغط على صناديق التقاعد. لاسيما الصندوق المغربي للتقاعد. لجأت الحكومة سنة 2016 إلى رفع سن التقاعد بالنسبة للموظفين من 60 إلى 63 سنة بشكل تدريجي على فترة 6 سنوات. إلا أن هذا الإجراء، إلى جانب كونه لن يتيح إلا متنفساً لبضع سنوات. فإن نطاقه يبقى محدوداً في سوق الشغل. حيث يشكل الموظفون أقل من 10% من الساكنة النشيطة المشتغلة.

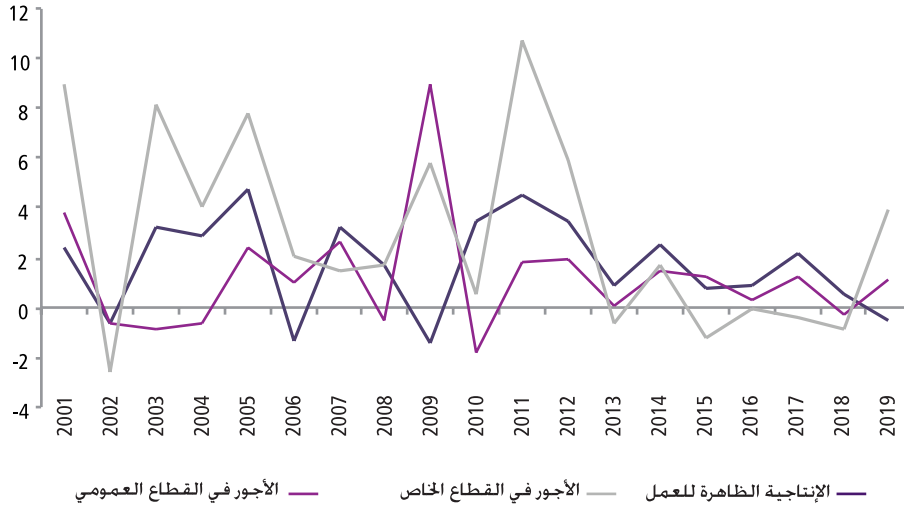
4.3.1 الإنتاجية والأجور

يحتفل أن تكون الإنتاجية الظاهرة للعمل¹ في القطاعات غير الفلاحية قد تراجعت سنة 2019 بنسبة 0,6% بعد ارتفاعها بنسبة 0,6% سنة من قبل. مما قد يعكس ارتفاعات بنسبة 4,3% مقابل 2,3% في مجموع المستخدمين وبنسبة 3,8% بدلا من 2,9% في القيمة المضافة. وحسب القطاعات. فمن المرجح أن تكون هذه الإنتاجية قد تراجعت من جديد بواقع 1,8% عوض 0,1% في القطاع الثالثي وتباطأت من 2,4% إلى 1,8% في القطاع الثانوي.

بموازاة ذلك. سجلت الأجور في القطاع الخاص نسبة ارتفاع جديدة بالقيمة الإسمية بنسبة 1,5% في المتوسط. وبنسبة 1,1% بالقيمة الحقيقية. بعد انخفاضها بنسبة 0,3%. وفي الوظيفة العمومية. تنامت الأجور بشكل عام² بنسبة 4,3% بعد 0,9% بالقيمة الإسمية. وبنسبة 4% مقابل تراجع بواقع 0,9% بالقيمة الحقيقية.

¹ يتم حساب هذا المؤشر من خلال نسبة القيمة المضافة إلى حجم التشغيل.
² تقديرات بنك المغرب.

رسم بياني 11.3.1: الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية والأجور بالقيمة الحقيقية (التغير %)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وحسابات بنك المغرب.

إطار 2.3.1: العمل غير المهيكل في المغرب

تعرف منظمة العمل الدولية العمل غير المهيكل أنه العمل غير الخاضع للتشريع الوطني للعمل، وللضريبة على الدخل والضمان الاجتماعي والحق في مزايا معينة مثل التعويض عن الفصل أو الإجازة المدفوعة الأجر أو الإجازة المرضية. ويتواجد هذا النوع من الشغل في المقاولات، سواء في القطاع المهيكل أو غير المهيكل. وفي الأسر. ويعتبر انتشاره الكثيف في الدول خديا كبيرا للتنمية والشمول الاقتصادي والاجتماعي.

وحسب تقرير حديث¹ لمنظمة العمل الدولية فإن عبء العمل غير المهيكل يبلغ 61,2% على الصعيد العالمي. وتبلغ هذه الحصة 25,1% في المتوسط في جهة "أوروبا وآسيا الوسطى" و 40% في الأمريكتين و 68,2% في آسيا والمحيط الهادئ و 85,8% في أفريقيا.

تقدر² منظمة العمل الدولية هذه النسبة بالمغرب في 79,9%. وهو تقدير يتماشى بشكل عام مع نتائج استقصاءات المندوبية السامية للتخطيط حول العمل. وتشير هذه الأخيرة إلى أن أكثر من ثلاثة من كل أربعة ناشطين مشغولين لا يستفيدون من التغطية الصحية في إطار عملهم وأن 77,6% غير منخرطون في نظام تقاعد. إلى جانب ذلك، فإن ما يقرب من نصف الوظائف هشة³. وذلك بنسبة 70,7%⁴ في الوسط القروي. وخلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019، يتوقع أن جزءا كبيرا من الوظائف قد أحدثت في فروع النشاط التي ينتشر فيها القطاع غير المهيكل. خصوصا في "التجارة بالتقسيط خارج المحلات التجارية" و"الخدمات الشخصية والمنزلية" التي ساهمت بنسبة 63,4% في المناصب المحدثة في قطاع الخدمات.

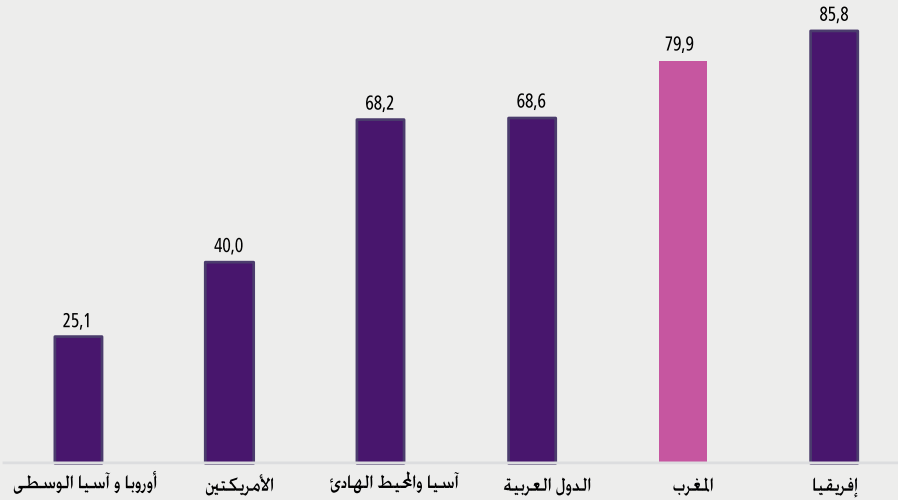
¹ "النساء والرجال في الاقتصاد غير المهيكل. نظرة عامة إحصائية". المنظمة الدولية للعمل، 2019.

² جدر الإشارة إلى أن إحصائيات المنظمة الدولية في المغرب تستند على استقصاء للأسر والشباب 2010/2009 الذي أجره البنك الدولي.

³ يشمل العمل الهش العمال لحساب العائلة بدون أجر والأشخاص المشغولين لحسابهم الخاص.

⁴ معطيات 2016 .

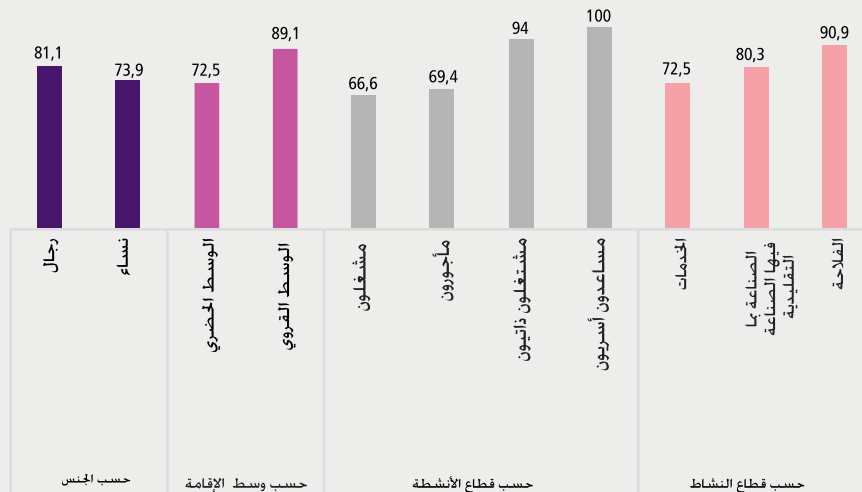
رسم بياني 1.2.3.1: حصة التشغيل غير المهيكل في التشغيل العام حسب الجهة (%)



المصدر: "النساء والرجال في الاقتصاد غير المهيكل. نظرة عامة إحصائية". المنظمة الدولية للعمل. 2019.

يهتمُّ العمل غير المهيكل الرجال أكثر من النساء وينتشر بالخصوص في القطاع الفلاحي حيث يمثل 90,9% مقابل 80,3% في الخدمات و 72,5% في الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية. باستثناء المساعدات العائلية. فإن المشتغلين الذاتيين يعتبرون الشريحة الأكثر تأثراً بغياب الهيكلة وذلك بمعدل 94% متبوعة بالأجراء 69,4% ثم أرباب العمل بواقع 66,6%.

رسم بياني 2.2.3.1: التشغيل غير المهيكل في المغرب (بالنسبة المئوية من التشغيل العام)



المصدر: "النساء والرجال في الاقتصاد غير المهيكل. نظرة عامة إحصائية". المنظمة الدولية للعمل. 2019.

تشير جميع هذه الاستنتاجات إلى ضرورة اتخاذ إجراءات هامة من أجل دمج القطاع غير المهيكّل ضمن الأنشطة المهيكّلة وذلك من أجل ضمان العمل اللائق للجميع وتسريع التنمية الشمولية. وقد اتخذ المغرب مجموعة من الإجراءات من أجل ضمان هذا الاندماج لاسيما فيما يتعلق بالحوافز الضريبية، ومحاولات تقليص الدفع بالنقد وكذا إحداث نظام المقاول الذاتي سنة 2015 يضم أساسا نظاما قانونيا وضريبيا مبسطا. إلا أن إشكالية القطاع غير المهيكّل تبقى معقدة وتتطلب حولا أكثر شمولية تتعدى البعد الضريبي. وكما أظهرت بعض الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي حول هذا الموضوع، إلى جانب بعض التجارب الناجحة على المستوى الدولي (انظر الجدول 1.2.3.1). يمكن استكشاف سبل أخرى ترتكز أساسا على الحماية الاجتماعية وتوفير مزيد من المرونة من حيث التعاقد مع المستخدمين ومحاربة الرشوة واستغلال أكبر للفرص التي تتيحها الرقمنة. خصوصا فيما يتعلق بوسائل الأداء.

جدول 1.2.3.1: بعض الإجراءات المتخذة من أجل الحد من انتشار الوحدات الإنتاجية غير المهيكّلة

<p>الصندوق النقد الدولي</p>	<ul style="list-style-type: none"> • أفادت دراسة حديثة عن المغرب إلى أن تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تقليل تكاليف التشغيل قد تؤدي إلى رفع مستوى التشغيل على المدى المتوسط (تقرير 231/19، يوليو 2019). • وقد أفادت وثيقة عمل أخرى عن الهند أن إدخال المزيد من المرونة في تنظيم سوق التشغيل يؤدي إلى تراجع القطاع غير المهيكّل ومعدل البطالة على المدى الطويل (وثيقة عمل 16/47، مارس 2016).
<p>الشيبي</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تبسيط الوضع القانوني والنظام الجبائي للمقاولات المتناهية الصغر • تخفيف الضرائب على التشغيل وإرساء أنظمة خاصة للتخفيف من الضريبة على القيمة المضافة، وكذا صياغة مخطط لمحاربة الفساد في الإدارات العمومية. • تطوير عروض مالية لمواكبة الانتقال نحو النظام المهيكّل
<p>تجارب تركيا</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تبسيط الإجراءات الإدارية والجبائية للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة • تقليص المساهمات الاجتماعية للمشغلين ودفع أجور المستخدمين في حساب إلزامي. • تقليص الضريبة على القيمة المضافة في العديد من قطاعات النشاط • إرساء مخطط لمحاربة الفساد
<p>سلوفاكيا</p>	<ul style="list-style-type: none"> • إضفاء المرونة على عقود العمل • إرساء نظام للحماية الاجتماعية يمكن من التحفيز أكثر على العمل
<p>إستونيا</p>	<ul style="list-style-type: none"> • اعتماد نظام للإخطار خاص بالمقاولات التي تصرح برقم مبيعات أقل بكثير من المتوسط القطاعي الجهوي

المصدر: الصندوق النقد الدولي و Roland Berger.

جدول 2.3.1: المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل

2019	2018	2017		
مؤشرات النشاط				
12 082	11 947	11 915		السكان النشيطون (بالآلاف)
7 204	6 987	6 887	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
4 878	4 960	5 028	وسط قروي	معدل النشاط (%)
45,8	46,0	46,7		
42,3	42,0	42,4	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
52,2	53,2	54,1	وسط قروي	
71,0	71,0	71,6	رجال	حسب الجنس
21,5	21,8	22,4	نساء	
مؤشرات الشغل				
165	111	86		مناصب الشغل المجددة (بالآلاف)
250	154	31	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
-85	-43	55	وسط قروي	
-146	-46	42	الزراعة	
17	44	7	الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية	حسب القطاع
24	-30	11	البناء والأشغال العمومية	
267	142	26	الخدمات	
10 975	10 810	10 699		السكان النشيطون المشتغلون (بالآلاف)
6 277	6 026	5 872	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
4 698	4 784	4 827	وسط قروي	معدل الشغل (%)
41,6	41,7	41,9		
36,9	36,2	36,1	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
50,3	51,3	52,0	وسط قروي	
مؤشرات البطالة والشغل الناقص				
9,2	9,5	10,2		معدل البطالة (%)
12,9	13,8	14,7	وسط حضري	
39,2	41,8	42,8	الشباب البالغون بين 15 و24 سنة	حسب مكان الإقامة
3,7	3,6	4,0	وسط قروي	
9,2	9,3	9,8		نسبة الشغل الناقص (%)
8,3	8,4	8,9	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
10,4	10,6	10,8	وسط قروي	
الإنتاجية و الأجر (التغير %)				
-0,6	0,6	2,2		الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية
1,5	1,5	2,0	بالقيمة الاسمية	الأجر في القطاع الخاص
1,1	-0,3	1,3	بالقيمة الحقيقية	
4,3	0,9	0,3	بالقيمة الاسمية	الأجر في القطاع العام
4,0	-0,9	-0,4	بالقيمة الحقيقية	

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وتقديرات بنك المغرب.

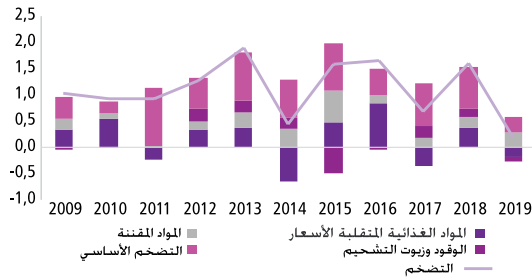
4.1 التضخم

بعد بلوغه نسبة 1,6% في 2018. عرف التضخم، الذي يقاس بتغير مؤشر أسعار الاستهلاك، تراجعاً ملموساً سنة 2019 إلى 0,2%، وهو أدنى مستوى يسجله منذ سنة 1968¹.

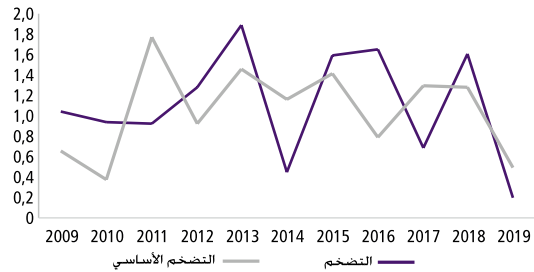
ويعزى هذا التباطؤ القوي بالأساس إلى انخفاض أثمان المواد الغذائية المتقلبة الأسعار بنسبة 1,5% بعد ارتفاعها بنسبة 3% سنة من قبل. وإلى تراجع ملموس للتضخم الأساسي. فقد تدنى هذا الأخير من 1,3% إلى 0,5%. متأثراً بالخصوص بتراجع أسعار مكونه الغذائي بنسبة 1,1% بعد ارتفاعها بما قدره 1,4%. لاسيما الزيوت. علاوة على ذلك، أدى التزايد الملحوظ لأسعار التبغ إلى تسارع وتيرة ارتفاع أسعار المنتجات المقننة من 0,9% إلى 1,3%. أما المحروقات وزيوت التشحيم، فقد تدنت أسعارها بنسبة 2,7% بعد ارتفاعها بنسبة 5,5%. نتيجة لتراجع الأسعار العالمية لمنتجات النفط.

وتستند كافة هذه التغيرات إلى معطيات مؤشر أسعار الاستهلاك (سنة الأساس: 2017) التي أتاحتها المندوبية السامية للتخطيط في ماي 2020. على إثر تعديل المؤشر الذي كان يعتمد سنة 2006 كسنة أساس.

رسم بياني 2.4.1: المساهمة في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 1.4.1: تطور التضخم (%)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

¹ تراجع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 0,8% في 1967 وبنسبة 1% سنة 1966.

جدول 1.4.1: أسعار الاستهلاك (التغير بالنسبة المئوية)*

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	أصناف المنتجات
0,2	1,6	0,7	1,6	1,6	0,4	1,9	مؤشر أسعار الاستهلاك
-1,5	3,0	-3,1	7,5	4,3	-5,6	3,3	المواد الغذائية المتقلبة الأسعار
-2,7	5,5	8,8	-1,7	-16,1	7,0	8,0	الوقود وزيوت التشحيم
1,3	0,9	0,8	0,7	2,7	1,6	1,3	المنتجات المقننة الأسعار
0,5	1,3	1,3	0,8	1,4	1,2	1,5	مؤشر التضخم الأساسي
-1,1	1,4	1,6	0,6	1,8	1,0	1,6	- المواد الغذائية
1,2	1,2	1,4	1,1	0,6	2,1	1,6	- ملابس وأحذية
1,5	1,0	1,1	1,0	1,1	1,7	2,2	- سكن. ماء. غاز ومحروقات أخرى ⁽¹⁾
0,4	0,2	0,5	0,6	0,3	0,8	0,2	- أثاث. ومعدات منزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن
0,0	1,0	2,4	1,0	1,0	2,6	0,9	- الصحة ⁽¹⁾
0,7	0,3	-0,4	0,2	0,3	1,1	1,2	- النقل ⁽²⁾
3,3	1,0	-0,2	-0,2	0,2	-4,6	-9,2	- التواصل
0,3	0,1	0,6	1,7	0,2	-0,9	0,5	- التعليم
3,5	2,6	2,7	2,3	2,9	3,4	5,5	- الترفيه والثقافة ⁽¹⁾
1,4	1,1	3,2	2,5	2,3	2,5	3,2	- المطاعم والفنادق
0,8	1,8	0,9	0,3	0,7	1,5	1,6	- سلع وخدمات متنوعة ⁽¹⁾

* ترتكز التغيرات على المعطيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط (2017 سنة أساس) ابتداء من سنة 2018. وعلى مؤشر أسعار الاستهلاك (2006 سنة أساس) قبل هذه السنة.

(1) دون احتساب الأسعار المقننة.

(2) باستثناء المنتجات المقننة والوقود وزيوت التشحيم.

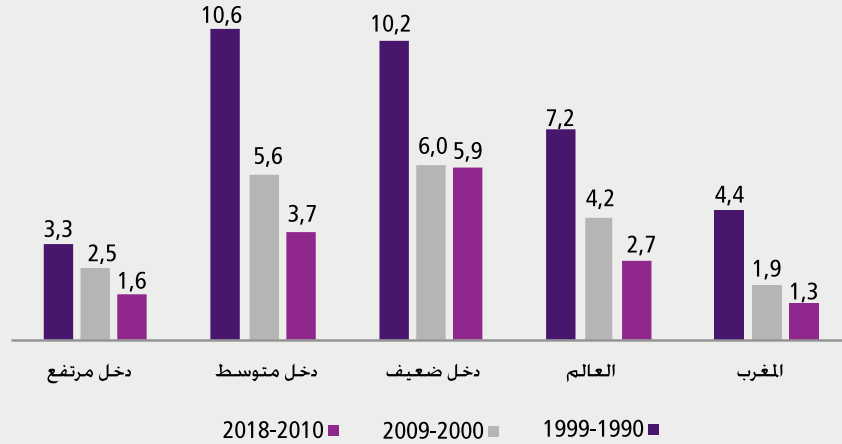
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

إطار 1.4.1: المنحى التنافسي العالمي للتضخم وتطور التضخم على المدى الطويل بالمغرب

خلال الأربعين سنة الأخيرة، انخرط التضخم العالمي في منحى تنافسي. حيث تراجع إلى 8% في المتوسط خلال الثمانينات ثم إلى 7,2% في التسعينات. وذلك بعد أن وصل إلى ذروته سنة 1974⁽¹⁾ وهي 16,6%. ومنذ سنة 2000، ظل يتأرجح حول متوسط 4,2%. لكن هذه الظاهرة الانكماشية تواصلت بعد الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2009. حيث بلغ التضخم مستويات قريبة من 0% في عدة بلدان متقدمة. وهو ما جعل مؤخرا بعض البنوك المركزية، مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي تفكر في طريقة للملازمة إطار سياستها النقدية وطريقة تنفيذها مع هذا المعطى الجديد المتمثل في التضخم الضعيف. وتراجع التضخم في جميع الدول بغض النظر عن مستوى دخلها. لكنه كان أكثر حدة في الاقتصادات ذات الدخل المتوسط. وبشكل خاص، على مستوى مجموعة الدول ذات "الدخل المتوسط". من الشريحة الدنيا التي ينتمي إليها المغرب. بلغ التضخم 4,5% في المتوسط على مدى السنوات التسع الأخيرة مقابل 5,7% ما بين سنتي 2000 و2009 و9,7% ما بين 1990 و1999.

(1) "التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: التطور والحركات. والسياسات". البنك الدولي، 2018.

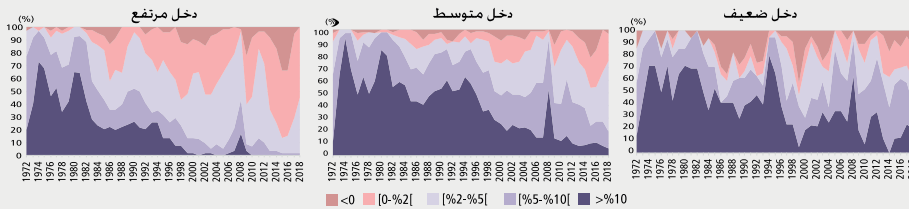
رسم بياني 1.1.4.1: متوسط التضخم حسب فئة الدخل (%)



المصدر: البنك الدولي.

ويتضح من خلال تحليل توزيع نسب التضخم على السنوات الخمس الأخيرة، أي بين 2014 و2018، مقارنة بالعقد الأول من الألفية الثالثة (2000) أن حصة الدول التي سجلت نسب تضخم تقل عن 2% انتقلت من 37% إلى 74% بالنسبة للاقتصادات ذات الدخل المرتفع، ومن 18% إلى 36% بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط ومن 17% إلى 34% في البلدان ذات الدخل الضعيف.

رسم بياني 2.1.4.1: توزيع نسب التضخم حسب مجموعات البلدان



المصادر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحسابات بنك المغرب.

ويُرجح أن تكون هذه الظاهرة الانكماشية راجعة لعدة أسباب، منها بالخصوص التكامل التجاري مع تطور سلسلة القيم العالمية، وتسارع التقدم التكنولوجي واعتماد أطر أكثر فعالية للسياسة النقدية تمكن من التحكم بطريقة أفضل في تطور التضخم.

وخلال العشرين سنة الماضية، تعززت حصة التجارة في الناتج الداخلي الإجمالي على الصعيد العالمي وخاصة في البلدان المتقدمة التي انتقلت فيها من 71% سنة 2000 إلى 86% سنة 2017¹. ويعزى هذا الانفتاح التجاري المتنامي إلى ازدهار سلسلة القيم عبر العالم الذي أدى إلى إكساب السلع الوسيطة أهمية أكبر ضمن الواردات² وإلى بروز بلدان ذات يد عاملة منخفضة الثمن في السوق العالمية. وهو ما نجم عنه تراجع في أسعار الإنتاج وانسجام أكبر لتطور هذه الأسعار في مختلف الدول، بالموازاة مع اشتداد المنافسة في أسواق الشغل بالدول المتقدمة والضغط المنخفض لدينامية الأجور.

ومع تطور منصات البيع المباشر على الإنترنت بفضل التقدم التكنولوجي، عرف تخديد نسبة هوامش الربح من طرف المنتجين تغييرات هامة نجم عنها تخفيض التضخم.

(1) "التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: التطور، والحركات، والسياسات"، البنك الدولي، 2018.

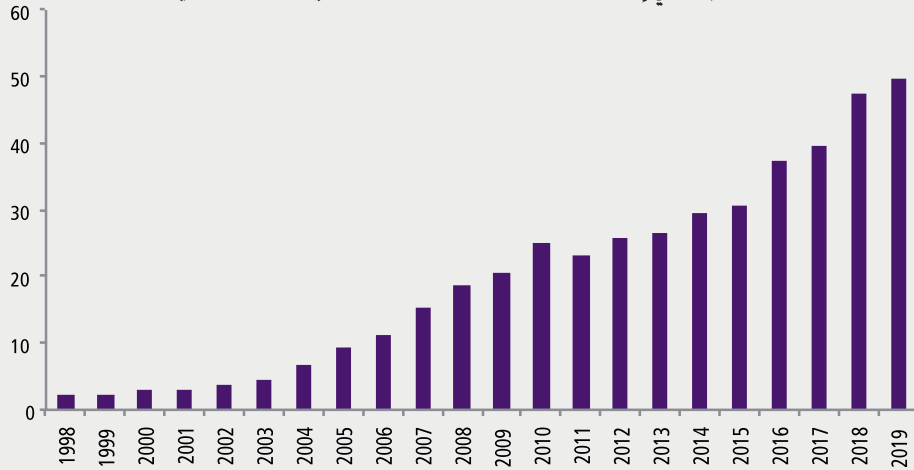
(2) كلمة محافظ البنك المركزي لإجلترا يوم 18 شتنبر 2017 حول موضوع "العولة والتضخم"

ومن جهة أخرى، يرجح أن يكون اعتماد نظام استهداف التضخم من قبل عدد متزايد من الدول (41 في 2018 عوض 14 سنة 2000) وتعزيز استقلالية البنوك المركزية قد ساهما في تخفيض التضخم وتقلبه. وقد مكن هذا الإطار، الذي اعتمده في البداية بعض الدول المتقدمة فقط، من الحصول على نتائج مرضية فيما يخص ثبات توقعات التضخم والاستقرار الماكرو اقتصادي، مما شجع عدة اقتصادات صاعدة، منذ بداية الألفية الثالثة، على الانتقال إلى أنظمة صرف أكثر مرونة وإلى وضع أطر لاستهداف التضخم.

ولم يسلم المغرب من هذه الظاهرة الانكماشية العالمية. فبعدها وصل التضخم إلى 3,1% في المتوسط خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2008. ظل محدودا في 1,1% طيلة السنوات العشر الأخيرة. ويعزى بقاء التضخم في هذا المستوى المتدني إلى عدة عوامل داخلية وخارجية. ويتعلق الأمر بطبيعة نظام الصرف الثابت التي ساهمت في إبقاء تطور الأسعار في مستوى معتدل من خلال ربطها بتطور الأسعار بمنطقة الأورو. الشريك الاقتصادي الرئيسي للمملكة. الذي ظل فيه التضخم في حوالي 1,3% خلال العشرية الأخيرة. ويمكن تفسير انخفاض التضخم أيضا بانفتاح الاقتصاد الوطني المتزايد. مع إدماج تدريجي لسلسلة القيم العالمية، والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، وتخريف أسعار بعض المواد وتطوير مراكز التوزيع الكبرى.

ويرجح أيضا أن يكون قد ساهم في هذا التطور تغير البنية الجغرافية للواردات. مع تزايد حصة الواردات من دول صاعدة ذات تكلفة منخفضة. وبالنسبة، ارتفعت الواردات من الصين بشكل كبير. حيث انتقلت من 3 ملايين درهم في 2000 إلى 50,2 مليار سنة 2019. وأصبحت هذه الدولة تحتل المرتبة الثالثة ضمن موني المغرب ابتداء من سنة 2010 بعد أن كانت في المرتبة العاشرة قبل عشر سنوات.

رسم بياني 3.1.4.1: واردات المغرب من الصين (بمليار الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

إضافة إلى ذلك، ساهم نظام دعم منتجات النفط السائلة في الحد من ارتفاع الأسعار في محطات الوقود خلال فترات ارتفاع أسعار النفط الدولية. وعلى سبيل المثال، ما بين 2009 و2012، نمت أسعار المحروقات وزيوت التشحيم بنسبة 9,1% في نفس الوقت الذي ارتفع فيه سعر برميل النفط بنسبة 81%.

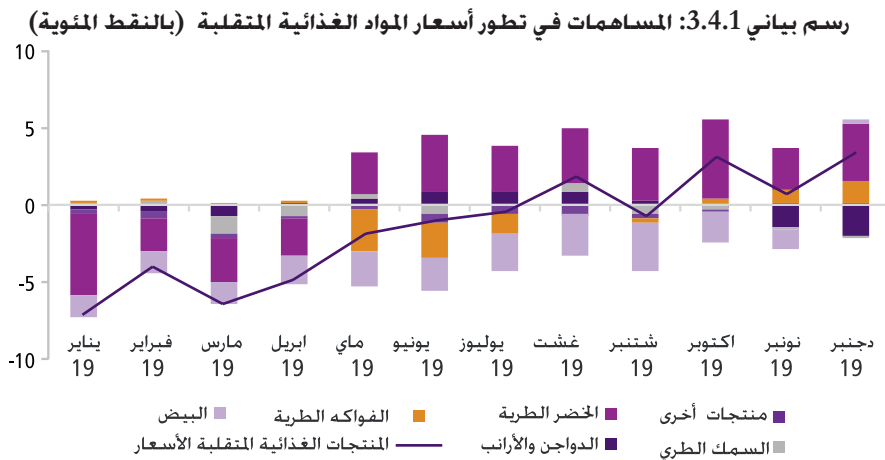
وفي هذا السياق، وباستثناء بعض فترات الضغوط التضخمية التي كانت فيها السياسة النقدية حذرة، ظلت هذه الأخيرة على العموم توسعية وموجهة لدعم الاقتصاد لاسيما منذ سنة 2013. فقد تم تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 3% في 2013 إلى 2,25% ابتداء من مارس 2016 ونسبة الاحتياطي الإلزامي من 4% إلى 2% ما بين 2013 و2019. إلى جانب ذلك، عمل البنك على إحداث مجموعة من الأدوات غير التقليدية تهدف إلى تعزيز الولوج إلى التمويل خصوصا لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

1.4.1 مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك

1.1.4.1 المواد الغذائية المتقلبة الأسعار

تراجعت أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمان بنسبة 1,5% سنة 2019، مقابل نموها بنسبة 3% سنة 2018. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة، تدنت أسعار هذه المواد بنسبة 5,8% في المتوسط نظرا لتحسن إنتاج بعض الفروع وخاصة فرع الحوامض. وما بين شهري أبريل ويونيو، ساهم تراجع العرض الخاص بالخضر الطرية، لاسيما البصل والطماطم، إلى جانب انتعاش الطلب خلال شهر رمضان، في تخفيف حدة الانخفاض إلى 2,5%. وبالمقابل، أدى ارتفاع الطلب الخارجي على بعض الفواكه الطرية والعجز المسجل على مستوى التساقطات المطرية في أغلب المناطق الفلاحية المنتجة للخضر، إلى تصاعد أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمان بنسبة 2,5% خلال الفصل الأخير.

وفي مجموع السنة، هم التراجع تقريبا كافة هذه المواد، باستثناء الخضر الطرية و"السّمك الجمد والمخضر" التي ارتفعت أسعارها على التوالي بنسبة 4,5% و 1,7%. وعرفت أسعار المواد الغذائية الأخرى تراجعاً تراوحت بين 24,5% بالنسبة "للحوامض" و 0,5% بالنسبة "للدواجن والأرانب". وبلغت مساهمتها في التضخم -0,2 نقطة مئوية مقابل 0,4 نقطة سنة 2018.

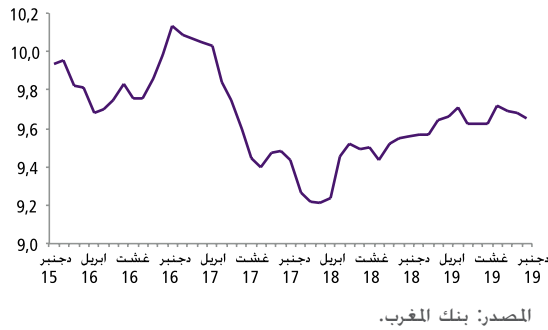


2.1.4.1 المحروقات وزيوت التشحيم

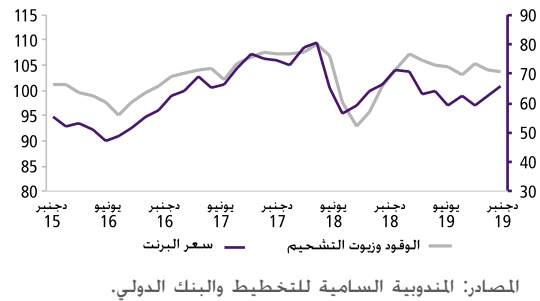
بعد نمو متوسط بنسبة 7,2% خلال السنتين الأخيرتين، تراجعت أسعار المحروقات وزيوت التشحيم بنسبة 2,7% سنة 2019. ويعزى هذا الانخفاض جزئيا إلى تدني الأسعار العالمية للنفط في سياق يتسم من جهة، بتباطؤ

النشاط العالمي، ومن جهة أخرى، باضطراب الإنتاج الناج عن الضغوط الجيوسياسية. وبالنسبة لـ 64 دولار للبرميل في المتوسط عوض 71,1 دولار للبرميل سنة من قبل، متدنياً بحوالي 10%. وتراجعت حدة تأثير هذا الانخفاض على الأسعار بمحطات الوقود بفعل تدني قيمة العملة الوطنية تجاه الدولار الأمريكي بنسبة 2,4% في المتوسط. حيث انتقل سعر الصرف من 9,41 إلى 9,65 درهم في المتوسط للدولار الواحد. وفي المجموع، ساهمت أسعار المحروقات وزيوت التشحيم في حدود -0,1 نقطة مئوية في التضخم سنة 2019 مقابل 0,2 نقطة في السنة السابقة.

رسم بياني 5.4.1: سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي (درهم/دولار)



رسم بياني 4.4.1: أسعار الوقود وزيوت التشحيم (مؤشر أساس 100=2017) وسعر البرنت (بالدولار للبرميل)



3.1.4.1 المواد المقننة الأسعار

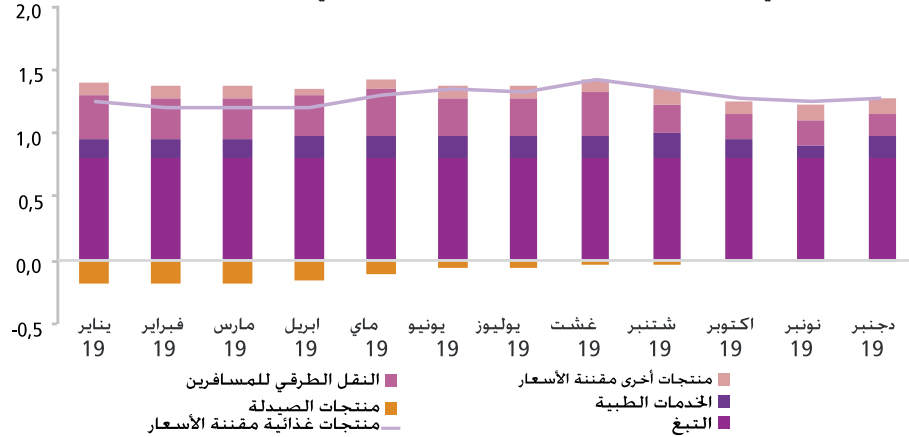
تراجع نمو أسعار المواد المقننة إلى 1,3% في 2019 عوض 0,9% سنة من قبل. ويرتبط هذا التباطؤ باندثار تأثير إجراء رفع رسوم التنبر المطبق في يناير 2018، الذي عوض بشكل كبير تزايد أسعار التبغ بنسبة 11,4% بعد 8,7%. وبلغت مساهمة هذا الأخير في ارتفاع أسعار المواد المقننة 0,8 نقطة مئوية مقابل 0,5 نقطة في 2018 (انظر الإطار 2.4.1).

وبموازاة مع ذلك، تمت أسعار الخدمات الطبية بنسبة 2,9% والنقل الطرقي للمسافرين بنسبة 2,5% خلال هذه السنة، وذلك بالرغم من عدم صدور أية قرارات تنظيمية متعلقة بها¹. وساهمت كلتا الفئتين من الخدمات في تطور أسعار المواد المقننة في حدود 0,4 نقطة مئوية مقابل 0,3 نقطة سنة 2018.

وفي المجموع، ساهمت أسعار المواد المقننة بما قدره 0,3 نقطة مئوية في التضخم سنة 2019 عوض 0,7 نقطة في السنة السابقة.

¹ انظر الإطار 1.4.1 في التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2018.

رسم بياني 6.4.1: مساهمة المنتجات المقننة الأسعار في التضخم (بالنقط المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

إطار 2.4.1: إصلاح الضريبة على التبغ بالمغرب وتأثيره على التضخم

بالمغرب، لطالما كان فرع التبغ خاضعا لهيمنة القطاع العمومي سواء على مستوى زراعة التبغ، أو صناعته أو تجارته. وابتداء من سنة 2003، تم تحرير هذا القطاع تدريجيا، مع تفويت 80% من رأسمال شركة التبغ ووضع نظام ضريبي جديد. ويتمثل هذا الأخير في إرساء الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 20% بموازاة مع تخفيض نسبة الضريبة الداخلية على الاستهلاك من 65% إلى 52%¹.

وتواصل هذا التحرير إلى غاية سنة 2011، خاصة من خلال إنهاء احتكار صناعة التبغ وكذا استيراد وتوزيع التبغ المصنع بالجملة. ومع ذلك، ظل هذا القطاع مقننا. وبالخصوص، ظل سعر بيع التبغ المصنع خاضعا لقاعدة السعر الأدنى، الذي يحسب كمتوسط بسيط لأسعار بيع التبغ من نفس الفئة، مما حال دون تطور المنافسة في هذا القطاع.

وابتداء من سنة 2013، عرف تقنين سوق التبغ عدة تغييرات خاصة مع إلغاء قيد السعر الأدنى الذي تم تعويضه بنظام مصادقة الأسعار. ولهذا الغرض، تم إنشاء لجنة خاصة أسند لها التقرير بشأن جميع الاقتراحات المتعلقة بتحديد و/أو تغيير أسعار بيع التبغ. كما أتى قانون المالية لسنة 2013 أيضا بإصلاح تدريجي للنظام الضريبي للتبغ المصنع، يهدف، إضافة إلى تعزيز مداخل الميزانية²، إلى ملاءمة هذا القطاع مع توصيات منظمة الصحة العالمية. وتعتبر هذه المؤسسة³ أن رفع الأسعار من خلال الزيادة في الضرائب يشكل أداة بسيطة وفعالة لمحاربة التدخين. وترى أن رفع أسعار السجائر بنسبة 10% في الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط مثل المغرب كفيل بأن يقلص الطلب بنسبة 4% ليصل إلى 8%.

وتمثل هذا الإصلاح الضريبي، الموزع على ثلاث سنوات، في إدراج نظام ضريبي خاص، مع الحفاظ على جزء من الضريبة التناسبية على سعر البيع للعموم، أي حسب القيمة، وتثبيت حد أدنى لمبلغ التحصيل. وهم في البداية السجائر الشقراء مع (i) تخفيض الضريبة حسب القيمة بالنصف لتنتقل بذلك من 50% في 2013 إلى 40% في 2014 ثم إلى 25% سنة 2015؛ و(ii) ورفع المقدار العيني من 214 درهم لكل ألف سيجارة إلى 462 درهم في 2015؛ و(iii) ورفع المبلغ الأدنى للتحصيل من 500 درهم لكل ألف سيجارة إلى 567 درهم خلال نفس الفترة.

وما بين 2017 و2019، تم تدريجيا ملاءمة الضرائب المفروضة على السجائر الداكنة مع تلك المطبقة على السجائر الشقراء. فاللجوء المتزايد من طرف الفاعلين في السوق إلى معادلة المنتجات في هذا الصنف جعل السلطات حُد منها لتقتصر فقط على السجائر المكونة من 80% على الأقل من التبغ الداكن. مع الرفع تدريجيا من المقدار العيني والحد الأدنى للتحصيل (انظر الجدول 1.2.4.1). ومنذ فاتح يناير 2019، تم إلغاء التمييز بين هذين النوعين من السجائر ورفع الحد الأدنى للتحصيل إلى 630 درهم لكل ألف سيجارة.

¹ عكس حصص الضريبة الداخلية على الاستهلاك التقليدية التي كانت خاصة وخسب وفقا للكمية (للعبة الواحدة أو بالغمم). يعتبر هذا الحق حسب القيمة ويرتكز على أساس سعر بيع التبغ للعموم.

² انظر مذكرة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2013.

³ بوابة منظمة الصحة العالمية، الضريبة على منتجات التبغ.

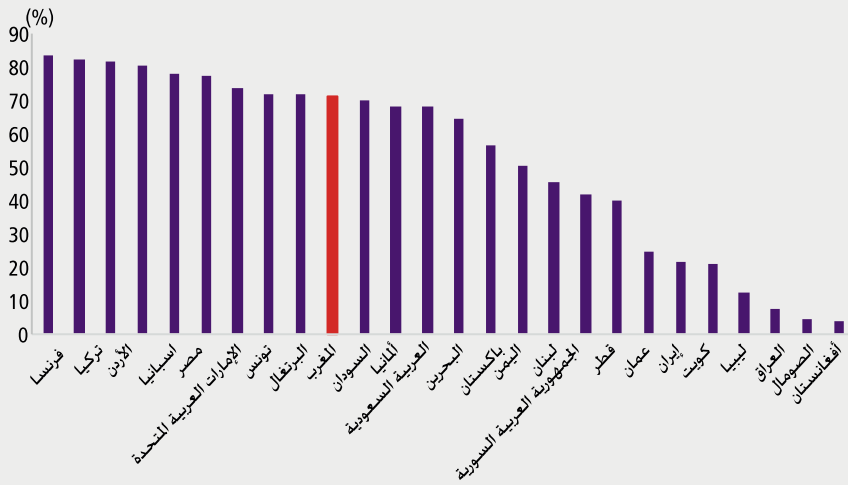
جدول 1.2.4.1: مراجعة الضريبة الداخلية للاستهلاك المطبقة على التبغ المصنع ابتداء من سنة 2013

قانون المالية 2019	قانون المالية 2017			قانون المالية 2016	قانون المالية 2013			درهم لكل ألف سيجارة أو غرام التبغ العجيني
	2019	2018	2017		2015	2014	2013	
البيغ الأدنى للتخصيص	462	476	386	315	567	533	265	217
الضريبة القومية	%25	%25	%25	%25	%25	%40	%50	%50
القدر العجيني	**	**	**	**	**	**	**	**
البيغ الأدنى للتخصيص	567	476	388	386	567	533	500	214
الضريبة القومية	%25	%25	%25	%25	%25	%40	%35	%35
القدر العجيني	**	**	**	**	**	**	**	**
البيغ الأدنى للتخصيص			567	462			1000	500
الضريبة القومية							%25	%25
القدر العجيني							220	158
البيغ الأدنى للتخصيص				950				
الضريبة القومية				%25				
القدر العجيني				750				
البيغ الأدنى للتخصيص				350				
الضريبة القومية				%25				
القدر العجيني				280				
البيغ الأدنى للتخصيص				220				
الضريبة القومية				%25				
القدر العجيني				158				

** ابتداء من هذه السنة، تم إلغاء التمييز بين هذين النوعين من التبغ.
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

وعلى الرغم من كل هذه التدابير، لم تعرف حصة الضرائب في سعر البيع بالتقسيط بالنسبة للعلامات التجارية للسجائر الأكثر مبيعا بالمغرب سوى ارتفاعا محدودا. حيث انتقلت من 68% سنة 2012 إلى 71% في 2016، ثم إلى 71,2% سنة 2018. وبظل هذا المستوى أقل من الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية وهو 75%.

رسم بياني 1.2.4.1: حصة الضرائب في ثمن بيع نوع التبغ الأكثر مبيعا بالتقسيط، سنة 2018



المصدر: "تقرير منظمة الصحة العالمية حول "وباء التبغ العالمي لسنة 2019".

أي تأثير على التضخم؟

يصنف التبغ ضمن المواد المقننة الأثمنة بالنظر إلى طريقة تحديد أسعاره. وقد قامت المندوبية السامية للتخطيط، استنادا إلى المعطيات الصادرة عن الاستقصاء الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر لسنتي 2013/2014، بتحيين وزنه في السلة المرجعية لمؤشر أسعار الاستهلاك (2006 = سنة الأساس). والذي كان يبلغ 2,1%. على مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك (2017 = سنة أساس)، إلى 1,4%.

⁴ تقرير منظمة الصحة العالمية، "وباء التدخين العالمي في سنوات 2013، و2017 و2019".

وما بين سنتي 2007 و2012، لم يؤثر تطور أسعار التبغ على التضخم بشكل هام حيث بلغ 0,03 نقطة مئوية فقط. وعلى العكس، أدى اتخاذ التدابير السالفة الذكر إلى نمو الأسعار بحوالي 38% ما بين 2012 و2019. أي ما يعادل 4,7% سنويا مقابل تضخم متوسط قدره 1,2% في نفس الفترة. وسجلت أعلى الارتفاعات سنة 2018 بنسبة 8,7%. وفي 2019 بنسبة 11,3%. وهو ما يعادل مساهمات في التضخم بلغت على التوالي 0,1 نقطة و0,2 نقطة.

4.1.4.1 التضخم الأساسي

متأثرا على الخصوص بتطور مكونه الغذائي، تراجع التضخم الأساسي بشكل ملموس سنة 2019 إلى 0,5% بعد 1,3% سنة من قبل. فقد سجل بشكل خاص انخفاض أسعار "الزيوت" بنسبة 12,2% ارتباطا من جهة بتراجع الأسعار الدولية، حيث تدنى مؤشر أسعار الزيوت النباتية لمنظمة الأغذية والزراعة بنسبة 6,2%. ومن جهة أخرى، بانخفاض أسعار زيت الزيتون على المستوى الوطني على إثر إنتاج قياسي لهذه الزيت. إضافة إلى ذلك، تراجعت أسعار "الزيوت والدهون" بنسبة 0,9% بعد ارتفاع قدره 9,5%. فيما ارتفعت أسعار "اللحوم الطرية" بنسبة 4,6% للسنة الثانية على التوالي.

أما أسعار "السلع والخدمات المختلفة"، فقد نمت بنسبة 0,8% بعد 1,8%. وقد تم تعويض هذا التباطؤ بتسارع وتيرة نمو أسعار المكونات الأخرى. لاسيما "التعليم" الذي تزايدت مصاريفه مجددا بنسبة 3,5% بعد 2,6% و"الاتصالات" التي ارتفعت أسعارها بنسبة 3,3% عوض 1%.

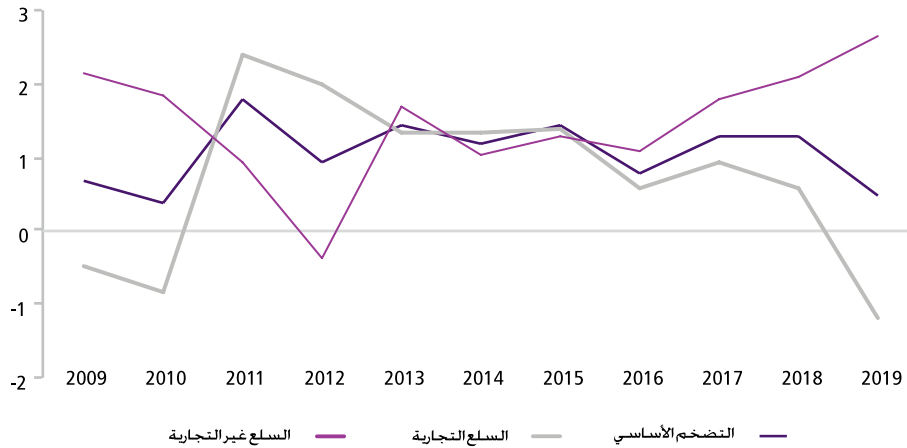
وفي المجموع، انخفضت مساهمة التضخم الأساسي في تغير مؤشر أسعار الاستهلاك من 0,8 نقطة مئوية إلى 0,3 نقطة سنة 2019.

السلع التجارية والسلع غير التجارية

يعكس تباطؤ التضخم الأساسي تدني وتيرة نمو أسعار السلع التجارية. فقد تراجعت هذه الأخيرة بنسبة 1,2% بعد ارتفاعها بنسبة 0,6% سنة 2018 في سياق ضعف الضغوط التضخمية الخارجية المصدر. وبالفعل، تراجع التضخم لدى أبرز الشركاء التجاريين¹ للمغرب من 1,9% إلى 1,4% وتزايد سعر الصرف الفعلي الاسمي بشكل أكبر بنسبة 2,6% مقابل 2,1%. وعلى العكس، تسارع نمو أسعار السلع والخدمات غير التجارية من 2,1% إلى 2,6%. نظرا بالخصوص لتسارع أسعار "خدمات الهاتف والفاكس".

1 يحسب على أساس مؤشر أسعار 7 شركاء جارين رئيسيين للمغرب (فرنسا، إسبانيا، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية والصين) مع الترجيح بحصة الواردات القادمة من هذه البلدان في مجموع واردات المملكة.

رسم بياني 7.4.1: تطور التضخم الأساسي (%)



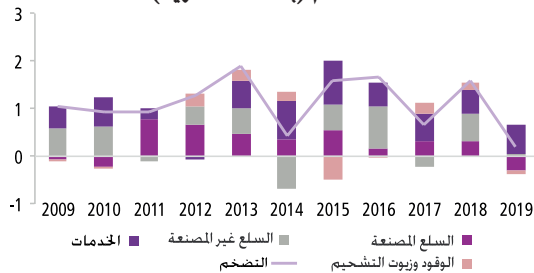
المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

2.4.1 السلع والخدمات

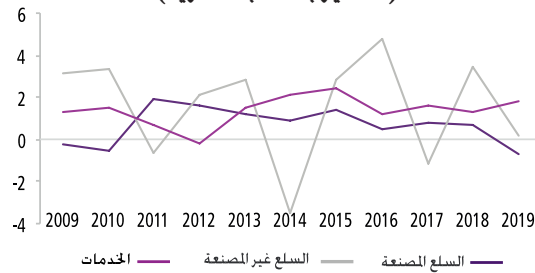
يبين تفكيك سلة مؤشر أسعار الاستهلاك إلى سلع وخدمات¹ إلى أن تباطؤ التضخم في 2019 قد جاء نتيجة لتباطؤ أسعار السلع. فباستثناء المحروقات ومواد التشحيم، تقلصت أسعار المواد المحولة بنسبة 0,7% بعد أن ارتفعت بنفس الحدة سنة 2018، فيما تنامت أسعار المواد غير المحولة بنسبة 0,2% بعد 3,4%.

أما الخدمات، فقد انتقلت نسبة نمو أسعارها من 1,3% إلى 1,8%. ارتباطا على الخصوص بارتفاع أسعار كل من "خدمات الهاتف والفاكس" بنسبة 4% عوض 1,4% سنة من قبل، و"وجبات الكراء المؤداة فعلا من طرف المكثرين" بواقع 1,1% عوض 0,3%.

رسم بياني 9.4.1: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 8.4.1: أسعار السلع والخدمات (التغير بالنسبة المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

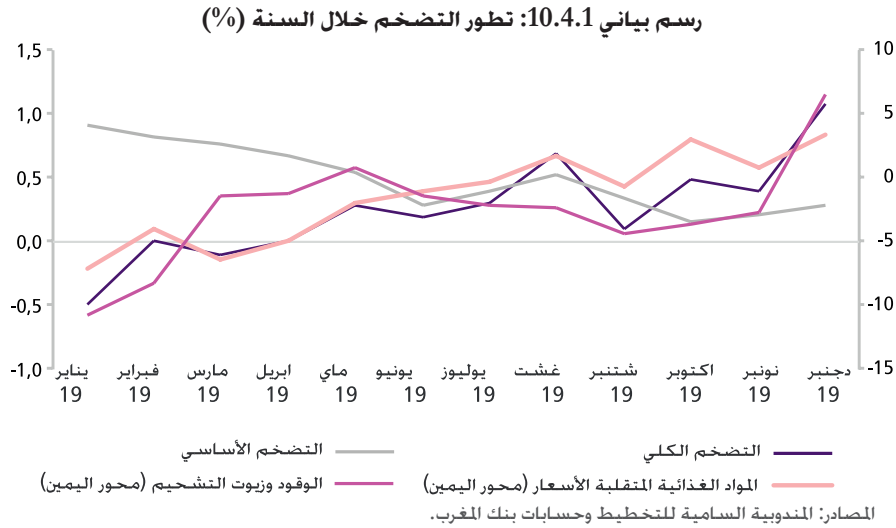
1 يميز بنك المغرب بين أربع فئات: السلع المحولة باستثناء المحروقات وزيت التشحيم، والسلع غير المحولة، والمحروقات وزيت التشحيم والخدمات

3.4.1 تطور التضخم خلال السنة

في سياق استمرار المنحى التنازلي الملاحظ خلال النصف الثاني من سنة 2018، وصل التضخم إلى مستوى متدني قياسي خلال الفصل الأول من سنة 2019 قبل أن ينقلب منحاه ابتداء من شهر أبريل. فقد وصل التغير السنوي لأسعار الاستهلاك إلى مستوى سلبي حيث بلغ $-0,2\%$ في المتوسط ما بين يناير ومارس. قبل أن يتأرجح حول $0,3\%$ خلال الشهور الثمانية الموالية ويصل إلى $1,1\%$ في دجنبر.

ويعزى هذا التوجه الذي عرفه التضخم خلال السنة بشكل كبير إلى تطور أثمان المواد الغذائية المتقلبة الأسعار، التي تراجعت حدة انخفاضها تدريجيا خلال الفصلين الأولين من السنة. لترتفع بنسبة $0,3\%$ في المتوسط ما بين يوليوز وشتنبر وبنسبة $2,5\%$ خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة.

أما التضخم الأساسي، فقد عرف تباطؤا تدريجيا أدى إلى جانب تراجع أسعار المحروقات وزيوت التشحيم، إلى إبقاء التضخم في مستوى ضعيفا طيلة السنة.



4.4.1 أسعار الاستهلاك حسب المدن

يشير تحليل تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن إلى أن انخفاض التضخم في 2019 كان شاملا. فقد تراوح تراجع التضخم بين $0,4$ نقطة مئوية في بني ملال وسطات و $2,4$ نقطة مئوية في الحسيمة. إلى جانب ذلك، تراوحت نسبة تغيره بين $-0,5\%$ في الحسيمة وتطوان و $1,7\%$ في آسفي. ليصل نطاق تطوره إلى $2,2$ نقطة مئوية مقابل $2,1$ نقطة سنة 2018.

جدول 2.4.1: أسعار الاستهلاك حسب المدن (التغير %)

التضخم (%)	مؤشرات (سنة الأساس = 100 = 2017)		
	2018	2019	
0,1	1,7	101,8	اكادير
0,4	1,7	102,1	الدار البيضاء
0,8	2,1	102,9	فاس
0,5	1,1	101,6	القنيطرة
0,0	1,5	101,5	مراكش
-0,3	1,9	101,6	وجدة
0,4	1,2	101,6	الرباط
-0,5	1,6	101,1	تطوان
0,3	1,0	101,3	مكناس
-0,2	1,6	101,4	طنجة
0,4	2,4	102,8	العيون
0,5	2,6	103,1	الداخلة
1,0	2,0	103,0	كلميم
0,3	0,7	101,0	سطات
1,7	2,8	104,5	أسفي
0,4	0,8	101,2	بني ملال
-0,5	1,9	101,4	الحسيمة
-0,4	1,2	100,8	الرشيدية
0,2	1,6	101,8	المجموع
2,2	2,1		نطاق التفاوت (بالنقاط المئوية)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

5.4.1 أسعار الإنتاج الصناعي

شهدت سنة 2019 على العموم تراجع حدة الضغوط التضخمية الناجمة عن تكاليف الإنتاج. وباستثناء التكرير، لم تسجل أسعار إنتاج الصناعات التحويلية سوى ارتفاعا محدودا بنسبة 0,5% عوض 2,6% سنة من قبل. وحسب الفروع، نجّم هذا التباطؤ بالخصوص عن تراجع وتيرة تطور أسعار "الصناعة الكيماوية" من 12,1% إلى 3,5%، و"الصناعات الغذائية" من 0,2% إلى -0,6%، و"صناعة مواد أخرى معدنية غير حديدية" من 2,6% إلى -0,2%، و"صناعة النسيج" من 1,8% إلى 0,2%.

وبالمقابل، تزايدت مجددا أسعار منتجات "صناعة الملابس" و"صناعة الورق والورق المقوى" بنسبة 2% و4,6% بعد 0,7% و0,8% على التوالي في 2018.

جدول 3.4.1: أسعار الإنتاج الصناعي (سنة الأساس 100 = 2010) (التغير بالنسبة المئوية)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
0,5	2,6	0,7	-0,4	-0,2	-2,0	-0,9	مؤشر أسعار الإنتاج باستثناء التكرير
							بما فيها :
-0,6	0,2	0,3	-0,4	-0,7	-0,7	1,5	الصناعات الغذائية
-0,2	2,6	0,7	-0,7	0,2	1,5	4,0	مواد أخرى معدنية غير حديدية
3,5	12,1	2,1	-0,2	-0,3	-11,7	-9,5	الصناعة الكيماوية
0,2	1,8	-1,2	0,1	-2,8	0,5	-0,3	صناعة النسيج
2,0	0,7	0,0	0,8	2,8	1,1	0,7	صناعة الملابس
-0,8	6,2	2,9	-3,1	0,1	-2,4	-1,6	صناعة التجهيزات الكهربائية
4,6	0,8	0,2	-2,3	-0,4	1,0	1,8	صناعة الورق والورق المقوى
-0,6	1,3	2,3	-0,3	-2,9	-1,3	1,4	صناعة المنتجات المعدنية، باستثناء الآلات والمعدات

المصدر: الندوبية السامية للتخطيط.

5.1 المالية العمومية

خلال سنة 2019، تم تنفيذ السياسة النقدية في ظروف صعبة ارتبطت على الخصوص باستمرار تباطؤ النمو الاقتصادي. فقد حافظت الحكومة على وتيرة عالية من نفقات الاستثمار وواصلت سياسة تسديد متأخرات قروض الضريبة على القيمة المضافة. كما قررت، في إطار الحوار الاجتماعي، إعادة تقييم الأجور والتعويضات العائلية الممتدة على مدى ثلاث سنوات.

أمام هذه الوضعية، لجأت الخزينة إلى تنفيذ عمليات الخوصصة المسجلة في قانون المالية والتي مكنت من توفير 5,3 مليار درهم، إضافة إلى آليات تمويل خاصة¹ والتي خولت تعبئة عائدات بقيمة 9,4 مليار.

كما اتسم تنفيذ الميزانية من ناحية الموارد بتباطؤ العائدات الضريبية، إذ سجل على الخصوص انخفاض الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، وتراجع هبات دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى مستوى النفقات، باستثناء تكاليف المقاصة التي تقلصت بنسبة 9,3%. سجلت باقي البنود ارتفاعا بلغت نسبته 11,3% في السلع والخدمات و7,3% في نفقات الاستثمار و5% في كتلة الأجور.

في ظل هذه الظروف، وأخذا في الاعتبار فائض الحسابات الخوصصة للخزينة، تفاقم من جديد عجز الميزانية باستثناء الخوصصة ليبلغ 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد 3,8% في سنة 2018 و3,5% في سنة 2017. وأخذا في الاعتبار تراجع مخزون العمليات قيد الأداء وفائض الحسابات الخاصة للخزينة، تنامت الحاجة إلى التمويل لتبلغ 51,5 مليار درهم. وقد تمت تغطية هذه الأخيرة، إلى جانب عائدات الخوصصة، بموارد داخلية صافية بقيمة 29,2 مليار وتمويلات خارجية بمبلغ صافي قدره 17 مليار، لاسيما عبر إصدار سندات بقيمة مليار أورو.

نتيجة لهذا، تراجع نسبة مديونية الخزينة بواقع 0,2 نقطة إلى 65% من الناتج الداخلي الإجمالي، نتيجة، من جهة، لتدني مكونه الداخلي بمقدار 0,9 نقطة إلى 50,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، ومن جهة أخرى لارتفاع مكونه الخارجي بواقع 0,7 نقطة إلى 14% من الناتج الداخلي الإجمالي.

¹ يتعلق الأمر خصوصا بعمليات تفويت الأصول غير المالية للدولة مصحوبة بعقد إيجار من هذه الأخير للأصول المفوتة.

جدول 1.5.1: المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
23,5	23,4	24,0	23,7	23,6	25,4	25,5	26,0	25,4	الموارد العادية
20,7	21,2	21,2	20,9	20,7	21,4	21,9	23,4	22,6	الموارد الجبائية
1,6	2,8	9,5	7,2	3,7	13,1	5,2	-	-	لجان مجلس التعاون الخليجي (بملايير الدراهم)
27,8	27,5	28,0	28,5	28,5	30,9	31,2	34,1	32,4	النفقات الإجمالية
21,7	21,5	21,7	22,3	22,6	25,0	25,9	28,1	26,3	النفقات العادية
9,7	9,6	9,9	10,3	10,4	11,0	11,0	11,4	10,8	كتلة الأجور
1,4	1,6	1,4	1,4	1,4	3,5	4,6	6,5	6,0	المقاصة
6,1	5,9	6,3	6,3	5,9	5,9	5,4	6,1	6,1	الاستثمار
-4,1	-3,8	-3,5	-4,5	-4,2	-4,9	-5,1	-7,2	-6,6	رصيد الميزانية
65,0	65,2	65,1	64,9	63,7	63,4	61,7	58,2	52,5	الدين العمومي المباشر
80,5	81,3	82,0	81,6	79,9	78,2	73,4	69,5	63,5	إجمالي الدين العمومي

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة و المالية الخارجية) والندوبية السامية للتخطيط.

1.5.1 قانون المالية لسنة 2019

تمت صياغة قانون المالية لسنة 2019 على أساس نسبة نمو قدرها 3,2%. ومتوسط سعر النفط يعادل 72 دولار للبرميل و560 دولار للطن بالنسبة لغاز البوطان. إضافة إلى متوسط سعر صرف بقيمة 9,45 درهم للدولار. وقد حدد القانون كهدف له بلوغ نسبة 3,7% في عجز الميزانية، باستثناء الخوصصة، عوض نسبة 3% التي حددها قانون المالية لسنة 2018.

وتوقعت البرمجة المالية، مقارنة بالسنة الماضية، ارتفاع النفقات العمومية بواقع 4,9%. يشمل تزايد النفقات العادية بنسبة 7,2% وانخفاض الاستثمار بواقع 4,4%. كما كان من المتوقع أن ترتفع نفقات السلع والخدمات بنسبة 6,7%. على إثر تنامي السلع والخدمات الأخرى بنسبة 12,7% وكتلة الأجور بواقع 3%. أخذاً في الاعتبار على الخصوص إحداث 25.572 منصب مالي جديد. مقابل 19.315 سنة 2018. أما نفقات المقاصة، فقد توقعت البرمجة المالية ارتفاعها بنسبة 33,9% إلى 18,4 مليار درهم.

موازية مع ذلك، توقعت البرمجة المالية أن تتحسن المداخيل العادية بنسبة 1,7% مدفوعة بارتفاع المداخيل الضريبية بنسبة 3,8%. كما كان من المتوقع أن تتعزز مداخيل الضريبة على الدخل بنسبة 6,8% والضريبة على الشركات بنسبة 1,5% وعائدات الضريبة على القيمة المضافة بواقع 1,5%. تشمل ارتفاعاً بنسبة 5,9% في الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد مقابل تراجع الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بنسبة 6,3%. أما

العائدات غير الضريبية، فقد توقعت البرمجة المالية تراجعها بنسبة 20%. نتيجة بالأساس لتراجع هبات دول مجلس الخليج بقيمة 5 مليار درهم بينما كان من المرتقب أن ترتفع مداخيل الاحتكار بواقع 1,6 مليار.

جدول 2.5.1: البرمجة المالية (بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

التغير بالقيمة	التغير بالنسبة المئوية	قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	
4 534	1,7	266 982	262 448	الموارد العادية
8 961	3,8	245 971	237 010	الموارد الجبائية ¹
1 277	1,5	86 728	85 451	منها : الضريبة على القيمة المضافة
792	1,5	51 961	51 169	الضريبة على الشركات
2 854	6,8	44 602	41 748	الضريبة على الدخل
-4 427	-20,0	17 711	22 138	الموارد غير الجبائية
-5 000	-71,4	2 000	7 000	منها : هبات مجلس التعاون الخليجي
0	0,0	3 300	3 300	مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
14 644	4,9	316 366	301 722	النفقات الإجمالية
17 299	7,2	258 761	241 461	النفقات العادية
3 305	3,0	112 159	108 854	كتلة الأجور
8 414	12,7	74 555	66 141	السلع والخدمات الأخرى
546	2,0	27 658	27 112	فوائد الدين
4 651	33,9	18 370	13 719	المقاصة
383	1,5	26 018	25 635	التحويلات للجماعات الترابية
-12 766	-60,8	8 221	20 987	الرصيد العادي ²
-2 655	-4,4	57 606	60 261	نفقات الاستثمار ³
		6 000	6 000	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
		-15 727	-6 162	الرصيد الأولي ²
		-43 384	-33 274	رصيد الميزانية الإجمالية ²
		-3,7	-3,0	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي ⁴
		-43 384	-33 274	الحاجة إلى التمويل
		19 871	13 507	التمويل الداخلي
		18 514	19 767	التمويل الخارجي
		5 000	0	الخصوصية

- 1 يعبر عن المداخيل الضريبية بأرقام صافية، وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.
 - 2 يعبر الرصيد العادي عن الفارق بين الموارد العادية والنفقات العادية. يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة، فيما يستثني الرصيد الأولي الأداءات برسم فوائد الدين.
 - 3 التوقعات من حيث الإصدارات.
 - 4 نسب محسوبة على أساس الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي، بناء على توقعات وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.
- المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

إطار 1.5.1: أبرز التدابير الضريبية في قانون المالية لسنة 2019¹

شهد قانون المالية لسنة 2019 عددا كبيرا من التدابير الضريبية شملت معظم فئات الضرائب والرسوم. إما من خلال إدراج توضيحات بسيطة أو إدخال تعديلات في القواعد الخاصة بالوعاء والمراقبة والتحويل.

الضريبة على الشركات

- مراجعة جدول حساب الضريبة على الشركات كالتالي من أجل تعزيز التدرج بالنسبة للضريبة وضمان الإنصاف الضريبي مع الأخذ في الاعتبار خصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة.

النسب الجديدة	النسب القديمة	مبلغ الربح الصافي
10%	10%	أقل من أو يساوي 300.000 درهم
17,5%	20%	بين 300.001 درهم و1.000.000 درهم
31%	31%	أكثر من 1.000.000 درهم

- إنشاء مساهمة اجتماعية للتضامن. بمعدل نسبي بقيمة 2,5% من الربح. تدفع برسم سنتي 2019 و2020. للشركات الخاضعة للضريبة على الشركات والتي حققت ربحا ضريبيا صافيا يزيد عن 40 مليون درهم.
- إلغاء النظام الضريبي الخاص بمراكز التنسيق التابعة للشركات غير المقيمة. من الآن فصاعدا. ستخضع هذه الأخيرة لقواعد القانون العام. بينما كانت قاعدتها الضريبية تخدم من قبل بتطبيق معدل 10% من نفقاتها الخاصة بالتشغيل الذي يضاف عند الاقتضاء. إلى نتيجة عملياتها غير الجارية.
- إقرار. على غرار المعالجة الضريبية المخصصة للمداخل المتأنية من مصادر أجنبية والتي أجزها أشخاص ذاتيون. إمكانية خصم الضريبة على الشركات المؤداة بالخارج من الضريبة المستحقة بالمغرب طبقا للاتفاقيات الضريبية بعدم ازدواجية فرض الضرائب.
- تطبيق تخفيض بنسبة 60% على الربح التي تدفعها هيئات التوظيف الجماعي العقاري للشركات المساهمة. ويهدف هذا الإجراء إلى تشجيع إحداث هيئات التوظيف الجماعي العقاري. وإنعاش السوق الإيجاري العقاري. لاسيما المهني منه. وتعزيز تعبئة الادخار على المدى الطويل.

الضريبة على الدخل

- تعزيز المراقبة الضريبية على دافعي الضرائب من خلال توسيع قائمة النفقات التي يتم أخذها في الاعتبار في إطار فحص الوضع الضريبي. حتى تشمل فئات أخرى من التكاليف الشخصية التي يتحملها دافعو الضرائب لحسابهم الخاص أو لمن يعملونهم.
- إعفاء الأجور والتعويضات المؤداة للمجندين في الخدمة العسكرية.
- تخفيض نسبة الضريبة على الدخل المطبقة على رقم المبيعات الذي حققه المقاولون الذاتيون من 1% إلى 0.5% بالنسبة للأنشطة التجارية والصناعية والحرفية. ومن 2% إلى 1% لمقدمي الخدمات. كما نص قانون المالية لسنة 2019 على تخفيض المبلغ الأدنى للعقوبات المطبقة على هذه الفئة من دافعي الضرائب من 500 إلى 100 درهم (1) من خلال فرض زيادة في حالة التقصير أو التأخير في التصريح برقم المبيعات (2) فرض غرامة في حالة التقديم بتصريح غير مكتمل أو غير كاف دون أن يؤثر على قاعدة الضريبة أو على خصيلها.
- الإعفاء من إجبارية التصريح بالدخل الإجمالي للمتقاعدين المستفيدين من عدة معاشات تقاعدية لا يتجاوز صافي مجموعها الخاضع للضرائب حد الإعفاء المحدد في 30.000 درهم سنوياً.

¹ مذكرة دورية رقم 729 للمديرية العامة للضرائب تقدم وتشرح الأحكام الجبائية لقانون المالية 2019.

• إحداث حد أدنى للضريبة بنسبة 3% من ثمن التفويت على الجزء الذي يفوق مبلغ 4 000 000 درهم برسوم عمليات تفويت عقار أو جزء من عقار بمثابة سكن رئيسي. وتعفى أرباحه من الضرائب.

• تعديل طريقة فرض الضرائب وتخصيص المداخل العقارية. من أجل تبسيط وترشيد تدبير الضرائب المرتبطة بها أو الضمنية منها. وعليه. عوض جدول القانون العام بعد تطبيق تخفيض بنسبة 40%. تم إرساء جدول نسبي جديد مع الإعفاء من العائدات العقارية السنوية الإجمالية التي لا تتجاوز 30.000 درهم وتطبيق نسبة (1) 10% على تلك التي تقل عن 120 000 درهم. و (2) 15% بالنسبة للعائدات التي تعادل أو تتجاوز هذا المبلغ. كما تم إدخال مجموعة من التعديلات الأخرى شملت الإجراءات المتعلقة بالتصريح والدفع والعقوبات.

الضريبة على القيمة المضافة

• الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على مضخات المياه التي تشتغل بالطاقة الشمسية أو أي طاقة متجددة أخرى تستخدم في القطاع الزراعي.

• الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على الأدوية الموجهة لعلاج التهاب السحايا وتلك التي يزيد سعر تصنيعها بدون احتساب الضريبة عن 588 درهم. وذلك من أجل تحسين استفادة الساكنة من الأدوية الباهظة.

• توضيح شروط إعفاء السكن الاجتماعي المقتناة بموجب عقود "إجارة منتهية بتمليك" من الضريبة على القيمة المضافة. بعد صدور منشور والي بنك المغرب المتعلق بالمواصفات التقنية للمنتجات التشاركية.

واجبات التسجيل والتمير

• إنشاء قواعد واضحة لتحديد الاختصاصات الإقليمية فيما يتعلق برسوم تسجيل العقود والاتفاقات المبرمة بالخارج والقائمة على ملكات وحقوق وعمليات يقع وعؤها بالمغرب وكذا جميع العقود والاتفاقات الأخرى المبرمة بالخارج والمنتجة لأثار قانونية بالمغرب. وحسب ترتيب الأولويات. يتم تحديد هذه القواعد على أساس (1) مكان إبرام العقد : (2) موقع تواجد السلعة موضوع العقد : (3) الموطن الضريبي لأطراف العقد و (4) مكان تنفيذ الأثار القانونية للعقد.

• تعديل ومواءمة المعالجة الضريبية المطبقة على الصفقات العامة وعلى العقود والاتفاقيات الأخرى للدولة. ويتعلق الأمر بما يلي (1) إدخال إجبارية إتمام إجراء التسجيل بالجمان في الصفقات والعقود التي يكون هدفها إنجاز الأعمال والتزويد بالتجهيزات أو تقديم خدمات لصالح الدولة أو المؤسسات العمومية أو السلطات المحلية و (2) إلغاء نسبة 1% المنصوص عليها بخصوص صفقات الدولة.

• فرض التسجيل الإجباري على بعض الاتفاقات. (المكتوبة أو الشفوية) أيًا كان محررها أو قيمتها القانونية (أصلية أو خصوصية). ويتعلق الأمر بما يلي (1) العقود التي تنص على التنازل عن ممارسة حق الشفعة أو عن حق الضم في بيع الصفقة (2) الاسترجاع في بيع الثنيا (3) رفع اليد عن التعرض فيما يخص العقارات (4) الالتزامات والاعترافات بالديون وحوالات الديون (5) الوكالات و (6) المحالصات عن شراء العقارات.

• إعفاء العقود المتعلقة بالعمليات التي ينجزها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية حين يتحمل البنك المذكور وحده وبصفة نهائية عبء الضريبة .

• فرض رسم تسجيل ثابت قدره 200 درهم على عقود الوعد بالبيع أو بالشراء المحررة من طرف الموثقين أو العدول أو المحامين المقبولين للترافع أمام محكمة النقض وكذا المحررات المثبتة لمبالغ مدفوعة في إطار هذه العقود. سابقا. كان الرسم الثابت بقيمة 200 درهم مطلوبا فقط عندما لا تكون المبالغ المدفوعة. ويطبق سعر نسبي بقيمة 1,5% بخلاف ذلك.

• استثناء قيمة السكن الرئيسي للمتوفي من القاعدة الضريبية المعتمدة برسوم حقوق التسجيل. بسعر نسبي يبلغ 1% يطبق على قوائم الجرد بعد الوفاة.

الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات

- استثناء العربات المخصصة للنقل المختلط والمرخص لها قانوناً والتي يقل وزن حمولتها الكلية 3 000 كيلوغرام.
- تسهيل أداء الضريبة السنوية الخصوصية للمركبات التي يتجاوز وزنها 9 000 كيلوغرام بتقسيمها لدفعتين متساويتين.
- توضيح تطبيق الضريبة السنوية الخصوصية على المركبات الرباعية الدفع (4x4). وتبقى تلك المخصصة للاستخدام غير المهني. مهما كان وزنها. خاضعة للضريبة السنوية الخصوصية على المركبات طبقاً للنسب المحددة وفقاً للحصان البخاري من القوة الجبائية. بينما تخضع تلك المخصصة للاستخدام المهني. والتي يزيد وزنها عن 3000 كيلوغرام. للمعدل المحدد حسب الوزن.

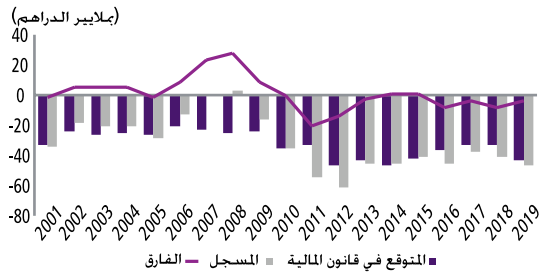
تدابير مشتركة بين مجموعة من الضرائب والرسوم

- خصم الضرائب على الشركات والضرائب على الدخل. في حدود اثنين لكل ألف (2%) من رقم المبيعات. والهبات الممنوحة لبعض الجمعيات التي أبرمت اتفاقية شراكة مع الدولة لتنفيذ المشاريع ذات المصلحة العامة.
- زيادة الحد الأدنى لمعدل الاشتراك من 0,50% إلى 0,75% من رقم المبيعات. بالنسبة لمبيعات الأدوية. تم تخفيض هذا المعدل بالنصف إلى 0,25%.
- إلغاء نظام الضريبة التفضيلية للبنوك العابرة للحدود والشركات القابضة العابرة للحدود لترشيد النفقات الضريبية والتقيد بالالتزامات الدولية. في المقابل. ستستمر الشركات القابضة العابرة للحدود التي يعود تاريخ تواجدها إلى ما قبل تنفيذ قانون المالية لعام 2019. في الاستفادة من المزايا الضريبية حتى انتهاء المواعيد النهائية لتقديم الطلبات.
- تعزيز النظام التشريعي الذي ينظم أسعار التحويل. من خلال فرض الشركات المقيمة التي تتعامل عن بعد مع الشركات الموجودة خارج المغرب على التقيد بإبلاغ السلطات الجبائية بالوثائق التي تسمح لها بتبرير سياسة سعر التحويل.
- توسيع النظام الضريبي المطبق على برامج بناء المساكن الاجتماعية في المناطق القروية مع تخفيف الشروط المطلوبة. يجب على المشاريع التي سيتم تنفيذها بموجب اتفاقيات مع الدولة أن تشمل ما لا يقل عن 100 مسكن. مقابل 500 مسكناً للمنعشين القارين في الوسط الحضري.

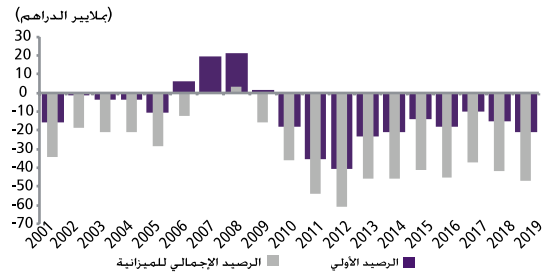
2.5.1 تنفيذ الميزانية

اتسم تنفيذ ميزانية سنة 2019 بتسجيل عجز بلغ 47 مليار درهم. دون احتساب الخصوصية. مرتفعاً بنسبة 12,9% من سنة لأخرى. ومتجاوزاً بواقع 3,6 مليار الهدف الذي سطره قانون المالية. وقد جاء هذا التطور على إثر نمو المدخيل العادية بنسبة 4,6% والنفقات الإجمالية بواقع 5,2%. وانخفاض الرصيد الإيجابي للحسابات الخاصة للخزينة بمقدار 1,3 مليار.

رسم بياني 2.5.1: الرصيد الإجمالي للميزانية



رسم بياني 1.5.1: الرصيد الإجمالي للميزانية والرصيد الأولي



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

الموارد العادية

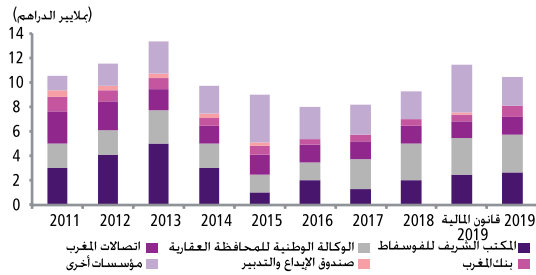
بعد نموها بنسبة 1,6% سنة 2018، ارتفعت الموارد العادية بواقع 4,6% إلى 270,9 مليار درهم. ويعزى هذا التسارع بالأساس إلى التزايد المهم للمداخيل غير الجبائية، المعبأة جزئياً عبر آليات تمويل خاصة. أما العائدات الجبائية، فقد تنامت بنسبة محدودة بلغت 1,3%. بعد 4,3% في سنة 2018. لتصل إلى 238,2 مليار أي ما يعادل 20,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. لتصل بذلك نسبة التنفيذ إلى 96,9%.

وعليه، وفيما يتعلق بالضرائب المباشرة، تراجعت مداخيل الضرائب على الشركات، للسنة الثانية على التوالي، بنسبة 1,6% إلى 48,9 مليار، كما انخفضت الضرائب على الدخل بنسبة 0,5% إلى 42,1 مليار، لاسيما مع تراجع مداخيل الأرباح العقارية بنسبة 17,1% إلى 3,5 مليار وارتفاع مداخيل الرواتب العمومية¹ بواقع 4% إلى 8,9 مليار. وبالرغم من هذه التطورات، ارتفعت الموارد التي ضختها الضرائب المباشرة بنسبة 0,3% إلى 95,8 مليار، مدفوعة بتحصيل 2,1 مليار برسم المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح، التي نص عليها قانون المالية 2019.

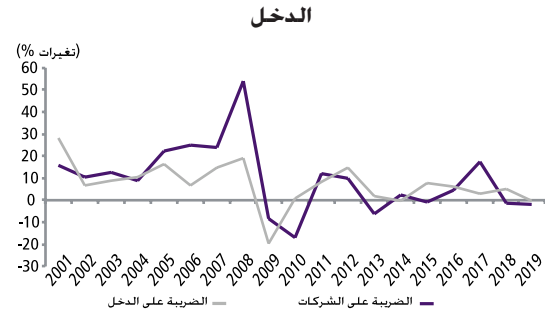
وتحسن عائدات الضرائب غير المباشرة، المنجزة في حدود 101,5% من توقعات قانون المالية، بنسبة 2,4% لتبلغ 117,6 مليار. كما ارتفعت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 1,3% إلى 87,7 مليار، ما يشمل تعزيزها على مستوى الواردات بنسبة 2,6% إلى 56,1 مليار وتراجعها بنسبة 0,9% إلى 31,6 مليار على الصعيد الداخلي. ويعزى تطور هذه الأخيرة أساساً لارتفاع عمليات السداد التي بلغت 9,8 مليار، مقابل 7,3 مليار في سنة 2018. ومن جهة أخرى، مكنت الضريبة الداخلية على الاستهلاك من ضخ مبلغ 29,9 مليار، مسجلة نمواً بنسبة 5,6% مدفوعاً بارتفاع مداخيل المنتجات الطاقية بنسبة 5,6% إلى 16,6 مليار ومداخيل التبغ بواقع 4,8% إلى 11,3 مليار درهم.

¹ يتعلق الأمر بالأجور التي تدفعها مديرية نفقات الموظفين التابعة للخزينة العامة للمملكة

رسم بياني 4.5.1: عائدات الاحتكار والمساهمات



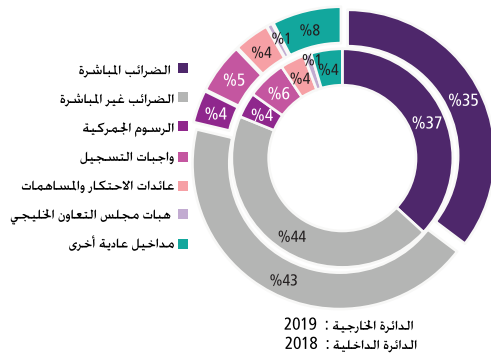
رسم بياني 3.5.1: مداخيل الضريبة على الشركات وعلى



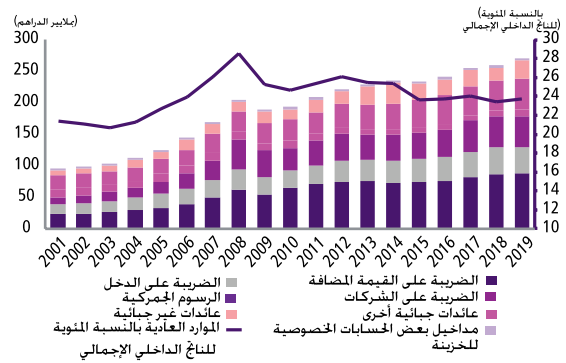
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

وفيما يتعلق بالمداخيل الجبائية الأخرى، وبعد ارتفاعها الملحوظ سنة 2018 بنسبة 12,6%، تزايدت الرسوم الجمركية بنسبة 0,8% إلى 9,8 مليار، بنسبة تنفيذ بلغت 103,6%. وبالمثل، ارتفعت عائدات التسجيل والتمبر بنسبة 0,5% إلى 15,1 مليار، وهو مبلغ أقل بكثير من توقعات قانون المالية بتحقيق 18 مليار درهم.

رسم بياني 6.5.1: بنية الموارد العادية



رسم بياني 5.5.1: الموارد العادية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

وبخصوص المداخيل غير الجبائية، خارج الخصوصية، فقد عرفت تحسنا بنسبة 43,1% إلى 28,9 مليار بعد تراجع بنسبة 22,2% في سنة 2018، بمعدل إنجاز بنسبة 163,1%. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى تحصيل مداخيل بقيمة 9,4 مليار برسم آليات التمويل الخاصة. وبالمثل، ارتفعت موارد الاحتكار والمشاركة بنسبة 12,9% إلى 10,5 مليار، 3 مليار منها حصلتها الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية و المسح العقاري و الخرائطية و 2,7 مليار من المكتب الشريف للفوسفاط و 1,5 مليار من اتصالات المغرب و 855 مليار من بنك المغرب. في المقابل، انحصرت هبات دول مجلس التعاون الخليجي في 1,6 مليار درهم بدل 2 مليار التي توقعها قانون المالية و 2,8 مليار المحققة في السنة السابقة.

جدول 3.5.1: وضعية حمولات وموارد الخزانة (بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

نسبة التنفيذ مقارنة بقانون المالية 2019	التغيرات %	2019	2018	
101,5	4,6	270 942	259 116	الموارد العادية
96,9	1,3	238 245	235 145	الموارد الجبائية ²
93,3	0,3	95 763	95 523	- الضرائب المباشرة
94,0	-1,6	48 853	49 664	الضريبة على الشركات
94,4	-0,5	42 095	42 297	الضريبة على الدخل
101,5	2,4	117 599	114 890	- الضرائب غير المباشرة
101,1	1,3	87 699	86 572	الضريبة على القيمة المضافة
102,7	5,6	29 900	28 318	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
103,6	0,8	9 768	9 693	- الرسوم الجمركية
83,8	0,5	15 115	15 039	- رسوم التسجيل والتنبر
163,1	43,1	28 888	20 194	المدخيل غير الجبائية
91,7	12,9	10 494	9 294	- الاحتكار و المساهمات
293,8	68,8	18 394	10 900	- مداخيل أخرى
81,9	-41,4	1 637	2 793	منها هبات مجلس التعاون الخليجي
		9 369	0	مداخيل برسوم الآليات المبتكرة
115,4	0,8	3 809	3 777	مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
101,2	5,2	320 212	304 339	النفقات الإجمالية
96,5	4,6	249 800	238 738	النفقات العادية
97,0	7,3	181 109	168 726	السلع والخدمات
99,4	5,0	111 526	106 232	- الموظفون
93,3	11,3	69 583	62 494	- السلع والخدمات الأخرى
95,1	0,0	26 310	26 322	فوائد الدين العمومي
95,3	-0,1	22 577	22 589	الداخلي
94,4	0,0	3 733	3 733	الخارجي
87,5	-9,3	16 072	17 718	المقاصة
101,1	1,3	26 310	25 972	التحويلات للجماعات الترابية
		21 141	20 378	الرصيد العادي ³
122,2	7,3	70 412	65 601	نفقات الاستثمار
		2 255	3 565	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
		-20 706	-15 336	الرصيد الأولي ³
		-47 016	-41 658	رصيد الميزانية الإجمالي ³
		-4 498	358	تغير العمليات قيد الأداء
		-51 514	-41 301	الحاجيات التمويلية
		29 171	43 138	التمويل الداخلي
		9 967	34 546	- المديونية الداخلية
		19 204	8 592	- عمليات أخرى
		16 999	-1 838	التمويل الخارجي
		25 084	6 247	- السحوبات
		-8 085	-8 085	- الاستخدامات
		5 344	0	الخصوصية

1 أرقام مراجعة.

2 يعبر عن المدخيل الضريبية بأرقام صافية وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة الموجهة إلى الجماعات الترابية.

3 يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة. فيما يستثنى الرصيد الأولي أداء فوائد الدين. يعبر الرصيد العادي عن الفارق بين الموارد العادية والنفقات العادية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزانة و المالية الخارجية).

إطار 2.5.1: المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات

بعد مناظرتي 1999 و2013، نظمت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة يومي 3 و 4 ماي 2019، المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات، تحت شعار "الإنصاف الجبائي". كانت هذه المناظرة فرصة لتقديم حلول لأوجه القصور التي يعرفها النظام الضريبي الوطني، والذي يتسم على الخصوص بضيق الوعاء الضريبي وتعدد النظم الاستثنائية التي تنسب في تركيز العبء الضريبي. وقد جاءت هذه المناظرة في سياق يتسم، على المستوى الوطني، بإطلاق التفكير في النموذج التنموي والخيارات المتاحة لجعله أكثر فعالية وشمولاً، وعلى المستوى الدولي، بمكافحة تآكل القواعد الضريبية والتوجه نحو توحيد عمليات المعالجة الضريبية للاستثمارات العابرة للحدود.

استندت المقاربة المنهجية المتبعة في تنظيم هذه المناظرة على مبدئين أساسيين، أولهما مبدأ التشاور مع كل الأطراف المعنية. لذلك، فقد تمت دعوة كافة الفاعلين العموميين والخواص والهيئات الدستورية والجمعيات المهنية والأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني من أجل المساهمة في النقاش والمشاركة في المناظرات، وهو ما تجسد عبر 170 اقتراحاً، أما المبدأ الثاني، فيتجلى في برمجة التوصيات داخل قانون إطار وتحدد أجل تنفيذها في أفق خمس سنوات.

وتمحورت مواضيع النقاش حول النقاط التالية: (1) النظام الضريبي كدعامة لنموذج التنمية، (2) الضرائب والتنافسية، (3) التحفيز الضريبية، (4) تقارب النظام الضريبي الوطني والمحلي: الإنصاف والتبسيط، (5) معالم نموذج جديد للحكامة الضريبية.

وقد مكنت المناقشات من تسليط الضوء على الغايات المبتغاة من النظام الضريبي المستهدف، إذ يتعين على هذا الأخير أن يعمل على تعزيز النمو والاستثمار المنتج والتشغيل، وأن يساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة اقتصاد الربع، ويستدعي هذا الأمر صياغته على أساس مجموعة من المبادئ منها على الخصوص حيادية الضريبة على القيمة المضافة، ومكافحة التزوير والتناسب مع قدرات دافعي الضرائب.

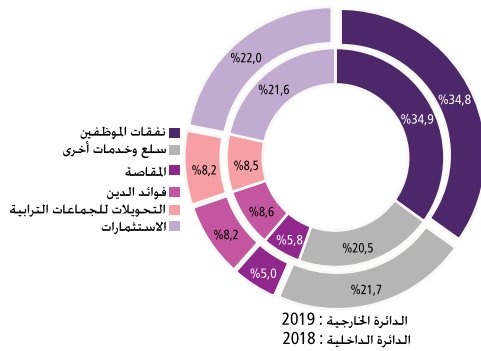
وختاماً، تتمحور أهم التوصيات المنبثقة من المناظرة حول المحاور العشرة الآتية:

- 1- مراجعة جدول أسعار الضريبة على الدخل مع توسيع الوعاء الضريبي والرفع من مساهمة الضريبة على الدخل المهنية؛
- 2- تكريس حيادية الضريبة على القيمة المضافة بشكل نهائي عن طريق حذف تأثير إشكالية المصدم "Butoir"؛
- 3- رفع السعر الهامشي للأنشطة الاقتصادية المحمية؛
- 4- مطابقة الأنظمة التفضيلية حالياً لقطاع التصدير والمناطق الحرة للتصدير والقطب المالي للدار البيضاء مع القانون العام.
- 5- تبسيط وتجميع الضرائب على الدخل والضرائب المهنية في مساهمة مهنية موحدة للأنشطة ذات الدخل المحدود، والتي تتمثل في صغار التجار والمهنيين والحرفيين.
- 6- التخلي عن المساهمة الدنيا لمواجهة التصريح المتكرر بالعجز، شريطة العودة للمطابقة.
- 7- تبسيط الجبايات المحلية ومواءمة قواعدها وإجراءاتها مع جبايات الدولة، لا سيما الضريبة المهنية لإزالة أي عقبة أمام الاستثمار، ودمج جبايات الدولة مع الجبايات المحلية والرسوم شبه الضريبية في مدونة عامة وواحدة للضرائب.
- 8- تعزيز حقوق دافعي الضرائب من أجل تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات.
- 9- توحيد جهود تحديث الإدارة الجبائية عبر إتمام عملية إلغاء الطابع المادي عن الإجراءات وتعزيز كفاءة المهن وترسيخ قيم العدالة والشفافية.
- 10- تخفيض معدل الضريبة على الشركات العاملة في بعض القطاعات من أجل تشجيع إحداث فرص الشغل ودعم الابتكار.

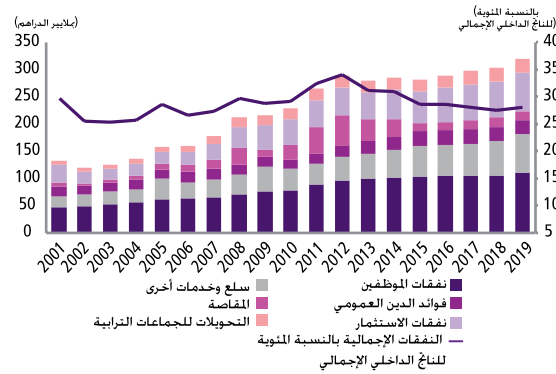
النفقات الإجمالية

عرفت النفقات الإجمالية، التي تم تنفيذها في حدود 101,2% من توقعات قانون المالية، تزايدا بنسبة 5,2% إلى 320,2 مليار. نتيجة ارتفاع النفقات العادية ونفقات الاستثمار على التوالي بواقع 4,6% إلى 249,8 مليار و7,3% إلى 70,4 مليار.

رسم بياني 8.5.1: بنية النفقات الإجمالية



رسم بياني 7.5.1: النفقات الإجمالية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

فعلى مستوى النفقات العادية، ارتفعت كتلة الأجور بنسبة 5% إلى 111,5 مليار مقابل 1,3% في سنة 2018. ويعزى هذا التغيير بالأساس إلى إحداث صافي¹ لما قدره 5.683 منصب شغل وكذا إلى تنفيذ، منذ شهر ماي، القسط الأول من رفع أجور الموظفين بعد الاتفاق المبرم في إطار الحوار الاجتماعي. وبحساب نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي، فقد سجلت كتلة الأجور أول ارتفاع لها منذ سنة 2013، بواقع 0,1 نقطة إلى 9,7%.

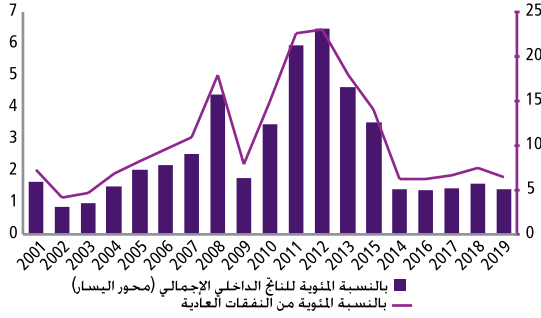
من جهة أخرى، تزايدت النفقات الخاصة بباقي السلع والخدمات بنسبة 11,3% إلى 69,6 مليار مقابل 6% في السنة التي قبلها. ويشمل هذا التطور بالخصوص ارتفاعات في التحويلات لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد بنسبة 7,7% إلى 18,2 مليار ولفائدة المقاولات والمؤسسات العمومية بنسبة 11% إلى 25,3 مليار و تلك الموجهة إلى الحسابات الخصوصية للخزينة بنسبة 42,9% إلى 4 مليار.

وبخصوص كلفة المقاصة، التي ارتفعت بنسبة 15,6% سنة 2018، فقد تقلصت بنسبة 9,3% إلى 16,1 مليار أي ما يعادل 1,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو ما يمثل نسبة تنفيذ قدرها 87,5% من قانون المالية. وعرف الدعم المخصص لغاز البوتان تراجعاً بنسبة 17,8% إلى 9,9 مليار درهم، على إثر تراجع متوسط سعره في السوق الدولية بنسبة 18,4% إلى 423,6 دولار للطن². وبالنسبة لباقي المنتجات، فقد تم توجيه الحصة الكبرى لدعم السكر بمقدار 3,5 مليار و دعم الدقيق الوطني المصنوع من القمح الطري بواقع 1,4 مليار.

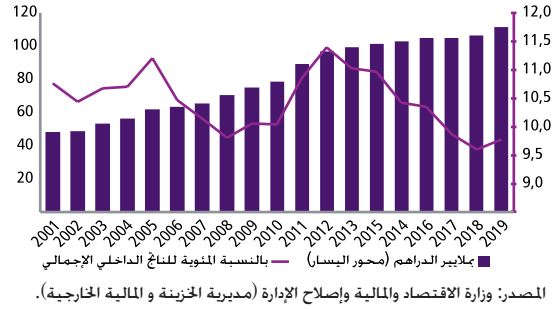
¹ الفرق بين إحداث 114 منصب وحذف 431 9.

² مذكرة إخبارية لصندوق المقاصة.

رسم بياني 10.5.1: تكاليف المقاصة



رسم بياني 9.5.1: كتلة الأجور

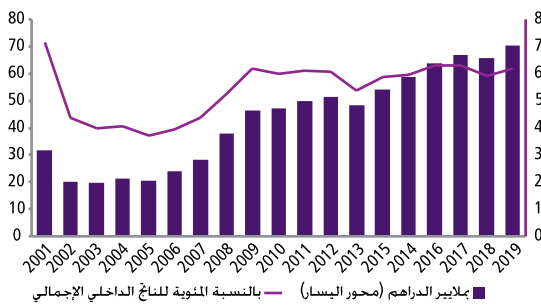


المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

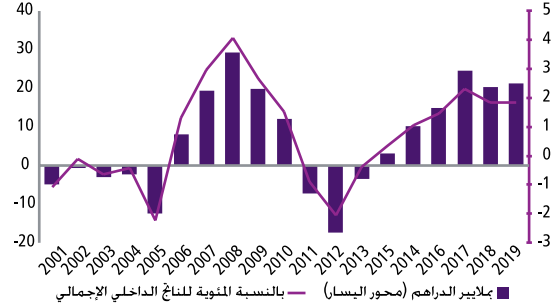
أما فوائد الدين، فبعد انخفاضها بشكل طفيف بنسبة 2,8% في سنة 2018، فقد استقرت في حوالي 26,3 مليار. بفعل التراجع الطفيف في فوائد الدين الداخلي بنسبة 0,1% إلى 22,6 مليار، واستقرار فوائد الدين الخارجي في 3,7 مليار درهم.

وأخذاً في الاعتبار تطور المداخيل والنفقات العادية، فقد بلغ ادخار الميزانية 21,1 مليار مقابل 20,4 مليار في سنة 2018. ما يسمح بتغطية النفقات الاستثمارية بنسبة 30%. مقابل 31,1% سنة 2018. فقد شهدت هذه الأخيرة، بعد انخفاضها بنسبة 2,1%. ارتفاعاً بنسبة 7,3% إلى 70,4 مليار، لتبلغ بذلك نسبة التنفيذ 122,2%. بدلاً من 109%. وبحسابها إلى الناتج الداخلي الإجمالي، فقد بلغت هذه النفقات 6,1%. بزيادة 0,2 نقطة من عام لآخر.

رسم بياني 12.5.1: نفقات الاستثمار



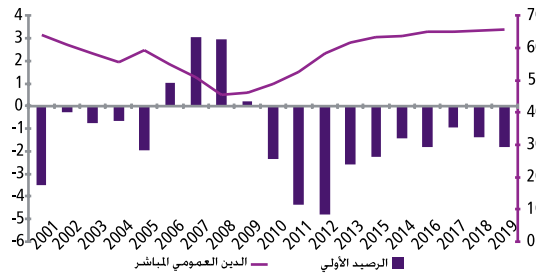
رسم بياني 11.5.1: الرصيد العادي



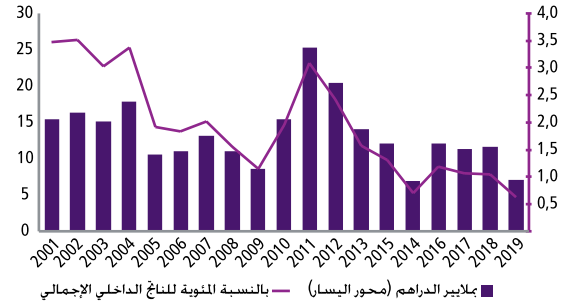
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

وفي الجمل، أخذاً في الاعتبار تقلص فائض الحسابات الخصوصية للخزينة من 3,6 مليار درهم إلى 2,3 مليار، فقد تفاقم عجز الخزينة، دون احتساب الخصوصية، بواقع 5,4 مليار، ليبلغ 47 مليار. وأخذاً في الاعتبار كذلك تراجع مخزون العمليات قيد الأداء بمبلغ 4,5 مليار، فقد تفاقم عجز الخزينة بنسبة 10,2 مليار ليصل إلى 51,5 مليار درهم.

رسم بياني 14.5.1: الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر
(بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 13.5.1: مخزون العمليات قيد الأداء*



* تقديرات بنك المغرب لحزون النفقات قيد الأداء بناءً على التدفقات السنوية.

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة و المالية الخارجية) وتقديرات بنك المغرب بشأن مخزون المتأخرات.

3.5.1 تمويل الخزينة

تمت تغطية الحاجيات التمويلية للخزينة من خلال موارد داخلية صافية بقيمة 29,2 مليار درهم، وقروض خارجية صافية بقيمة 17 مليار ومداخيل الخوصصة بواقع 5,3 مليار¹.

وإلى جانب تعبئة ما قدره 19,2 مليار عن طريق قنواتها الذاتية²، مقابل 8,6 مليار في السنة التي قبلها، استقطبت الخزينة من سوق المزادات 11 مليار، مقابل 29,5 مليار في السنة التي قبلها، نتيجة بالأساس لحيازة صندوق الإيداع والتدبير لسندات خزينة بقيمة 10,9 مليار، مقابل 16,5 مليار للبنوك و 0,8 مليار للشركات غير المالية، ولتقليص هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة والتأمينات وهيئات الاحتياط الاجتماعي وباقي المؤسسات المالية للسندات التي في حوزتها بواقع 10,9 مليار و 3,4 مليار و 2,8 مليار، على التوالي.

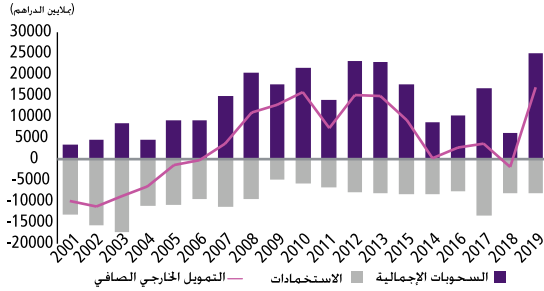
وبخصوص التمويل الخارجي، بلغت مجموع السحوبات الإجمالية 25,1 مليار درهم، متناميا بمقدار 18,8 مليار درهم مقارنة بالسنة السابقة. وقد تم الحصول على هذه الموارد عن طريق إصدارات الدين السيادي في السوق المالي الدولي³ بقيمة 10,6 مليار درهم، ومن البنك الدولي بواقع 9,7 مليار ومن البنك الإفريقي للتنمية بمقدار 3,8 مليار، بالموازاة مع ذلك، بلغت تسديدات الرأسمال 8,1 مليار، مسجلة استقرارا من سنة لأخرى.

¹ منها 4,4 مليار تمثل حصة الميزانية العامة في تغطية جزء من رأس مال اتصالات المغرب الذي حوَّزه الدولة

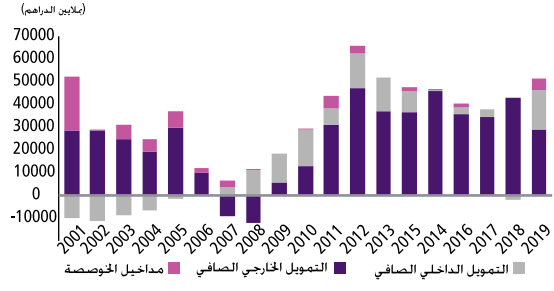
² يتعلق الأمر على الخصوص بالودائع لدى الخزينة

³ يتعلق الأمر بسندات يورو بوند بقيمة مليار أورو، مع أجل استحقاق لمدة 12 عامًا ومعدل فائدة 1.5%. وهو الأدنى تاريخيًا.

رسم بياني 16.5.1: التمويل الخارجي للخزينة



رسم بياني 15.5.1: التمويل الصافي للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

4.5.1 الدين العمومي

بعد ارتفاعه بنسبة 4,4% في سنة 2018، عاد الدين العمومي المباشر ليتنامى من جديد، بنسبة 3,5% ليصل إلى 748 مليار في سنة 2019. ما يمثل 65% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 65,2% سنة 2018. ويعكس هذا التغير ارتفاع مكونه الداخلي بنسبة 2,1% إلى 586,5 مليار، أي 50,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، وتزايد مكونها الخارجي بواقع 9,1% إلى 161,5 مليار، أي 14% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بخصائص هذا الدين، فقد شهدت امتداد آجال استحقاق مكونه الداخلي، إذ انتقل من 6 سنوات إلى 6,6 سنوات. ويعكس هذا التغير توجه الخزينة نحو اعتماد آجال استحقاق طويلة الأمد مثلت 52,8% من الاكتتابات الإجمالية في سوق المزايدات، مقابل 19,9% في سنة 2018. فيما تراجع متوسط تكلفة هذا الدين¹ بواقع 26 نقطة أساس إلى 3,9%. وبخصوص الدين الخارجي، فقد ظلت بنيته حسب العملات تتسم بهيمنة الأورو بحصة 66,7%. مسجلة ارتفاعا بواقع 3,5 نقطة مئوية، بينما تراجعت حصة الدولار بواقع 2,1 نقطة مئوية إلى 26,4%. أما متوسط تكلفته، فقد ارتفع بشكل طفيف من 2,4% إلى 2,5%.

وسجل الدين الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية انخفاضا طفيفا بنسبة 0,2% إلى 178,3 مليار، ما يعادل 15,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. وعليه، بلغ الدين الخارجي العمومي² ما قدره 339,8 مليار درهم، أو 29,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. أي نفس النسبة المسجلة السنة الماضية. وتستحوذ المؤسسات الدولية على 49,4% من هذا الدين، مقابل 25,6% للدائنين الثنائيين و 25% للسوق الدولية والبنوك التجارية.

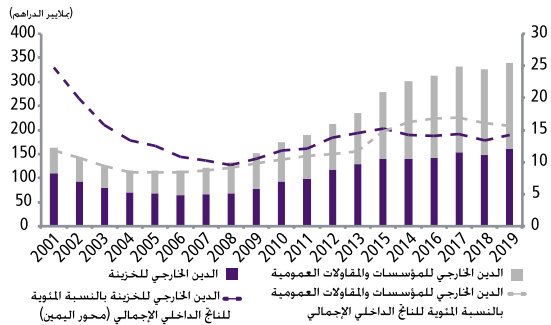
وفي المجموع، ارتفع جاري الدين العمومي³ بنسبة 2,8% إلى 926,3 مليار، مقابل 3,4% في سنة 2018 وتراجعت نسبته من الناتج الداخلي الإجمالي من 81,3% إلى 80,5%.

¹ أجل استحقاق 10 سنوات فما فوق

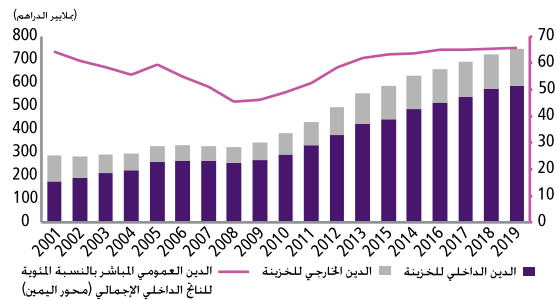
² يحتسب على أساس نسبة فوائد الدين المؤداة خلال السنة الجارية إلى مخزون الدين للسنة السابقة.

³ الدين الخارجي للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

رسم بياني 18.5.1: الدين الخارجي العمومي



رسم بياني 17.5.1: مديونية الخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

جدول 4.5.1: وضعية الدين العمومي (بملايير الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
586,5	574,6	539,1	514,7	488,4	445,5	424,5	376,8	331,3	I- الدين الداخلي للخبزينة (2+1)
50,9	51,8	50,7	50,8	49,4	48,1	47,3	44,4	40,4	بالنسبة المئوية من الناج الداخلي الإجمالي
557,2	546,2	516,7	490,0	470,1	426,1	413,0	356,7	314,2	1- مناقصات سندات الخزينة
48,4	49,3	48,6	48,4	47,6	46,0	46,0	42,1	38,3	بالنسبة المئوية من الناج الداخلي الإجمالي
29,3	28,4	22,4	24,7	18,3	19,4	11,5	20,1	17,1	2- أدوات الدين الداخلي الأخرى
2,5	2,6	2,1	2,4	1,9	2,1	1,3	2,4	2,1	بالنسبة المئوية من الناج الداخلي الإجمالي
161,5	148,0	153,2	142,8	140,8	141,1	129,8	116,9	99,6	II- الدين الخارجي للخبزينة
14,0	13,4	14,4	14,1	14,3	15,2	14,5	13,8	12,1	بالنسبة المئوية للناج الداخلي الإجمالي
748,0	722,6	692,3	657,5	629,2	586,6	554,3	493,7	430,9	III- المبلغ الجاري للدين المباشر (II+I)
65,0	65,2	65,1	64,9	63,7	63,4	61,7	58,2	52,5	بالنسبة المئوية للناج الداخلي الإجمالي
178,3	178,6	179,4	169,7	160,2	137,0	104,9	95,8	89,5	IV- الدين الخارجي للمقاولات والمؤسسات العمومية (المضمون)
15,5	16,1	16,9	16,7	16,2	14,8	11,7	11,3	10,9	بالنسبة المئوية للناج الداخلي الإجمالي
339,8	326,6	332,6	312,5	301,0	278,1	234,7	212,7	189,1	الدين العمومي الخارجي (IV+II)
29,5	29,5	31,3	30,8	30,5	30,0	26,1	25,1	23,1	بالنسبة المئوية للناج الداخلي الإجمالي
926,3	901,3	871,7	827,1	789,4	723,6	659,2	589,5	520,5	جاري الدين العمومي (IV+ III)
80,5	81,3	82,0	81,6	79,9	78,2	73,4	69,5	63,5	بالنسبة المئوية للناج الداخلي الإجمالي
1 151,2	1 108,5	1 063,0	1 013,2	988,0	925,4	897,9	847,9	820,1	الناج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط.

إطار 3.5.1: السياسة المالية ومحاربة تغير المناخ

خلال السنوات الأخيرة، أضحت تغير المناخ يشكل تحدياً كبيراً ليصنف بالتالي ضمن أولويات المؤسسات الدولية والعديد من البلدان. المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد تعززت الجهود لمكافحة هذه الظاهرة بشكل تدريجي، لا سيما منذ أن عمل 154 بلداً على توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، سنة 1992. ومنذ ذلك الحين، تجتمع الدول الموقعة كل سنة في إطار مؤتمرات الأطراف، بغية تتبع مدى تطور الوضع وتحديد التدابير اللازمة اتخاذها. وفي سنة 2015، تم تنظيم مؤتمر (COP 21) في باريس وتمخض عنه إبرام اتفاق عالمي صادق عليه 195 دولة مشاركة. وتعهدت هذه الأخيرة على العمل، في أفق سنة 2100، على احتواء ارتفاع درجات الحرارة في أقل من درجتين مئويتين مقارنة بالحقبة ما قبل الصناعية (1850).

في هذا السياق، تم اتخاذ مجموعة من التدابير المختلفة لحماية البيئة، خصوصاً على مستوى السياسة الجبائية. وتقوم سياسة الضرائب البيئية عامة على مبدأ "الملوث يدفع" الذي قد يتخذ عدة أشكال. أكثرها تفضيلاً هي ضريبة الكربون التي يتم فرضها على المحروقات الأحفورية وفقاً لكمية الغازات المسببة للاحتباس الحراري. مثل ثاني أكسيد الكربون المنبعث أثناء استخدامها. وتهدف إجراءات أخرى إلى فرض ضرائب على بعض العوامل الخارجية ذات الأثر السلبية على البيئة، مثل محطات الأداء في المناطق الحضرية، والضرائب على شراء المركبات وفقاً لمستوى انبعاثها أو تسعير خدمات الصرف الصحي الصلبة بما يتناسب مع وزن النفايات الناجمة. كما أدخلت بعض البلدان ضريبة إعادة التدوير عند شراء الأجهزة المنزلية أو بعض أنواع الأثاث.

واعتبر صندوق النقد الدولي في طبعة أكتوبر 2019 من تقرير الرائد المالي، أن احتواء الاحتباس الحراري في درجتين مئويتين كحد أقصى، يستدعي فرض ضريبة دولية على الكربون بقيمة 75 دولاراً للطن بحلول سنة 2030. واقترح كذلك أدوات أخرى مثل إنشاء نظام تداول مخصص لانبعاثات الكربون يطبق على إنتاج الكهرباء والصناعات الكبرى وكذا معايير الانبعاثات الخاصة بالمركبات ومولدات الكهرباء.

أما فيما يتعلق بتخصيص مداخيل الضرائب البيئية، يوصي صندوق النقد الدولي بإعادة توزيعها لمساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض، وتخفيض الضرائب الأخرى أو تمويل الاستثمار في البنية التحتية للطاقة النظيفة. في هذا الصدد، وبالحديث عن التدابير التي اتخذتها بعض البلدان، جدر الإشارة إلى تخصيص ألمانيا لبعض عائدات هذه الضرائب لمشاريع الطاقة المتجددة، ولجوء اليابان إلى تمويل أمن الطاقة، فيما لجأت إسبانيا إلى تمويل وكالات الحوض التي تدير الموارد المائية.

فيما يتعلق بحجم مداخيل الضرائب البيئية¹، تشير البيانات المتاحة للاتحاد الأوروبي أنها شهدت زيادة سنوية متوسطة بلغت 2,6% خلال الفترة 2013-2018 لتصل إلى 2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. أما على صعيد البلدان الرئيسية للاتحاد الأوروبي، فتصل هذه النسبة إلى 1,9% في ألمانيا وإسبانيا و 2,2% في فرنسا و 3,4% في إيطاليا.

وفي المغرب، تعتبر حماية البيئة والتنمية المستدامة من المحاور الرئيسية للسياسة العمومية، فقد وضعت الدولة في سنة 2009 خطة وطنية لمكافحة الاحتباس الحراري بهدف الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري في أفق سنة 2030 بنسبة 42% مقارنة بالسيناريو المحتمل وبلوغ من قدرات إنتاج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بحصة 42% في أفق سنة 2020 ثم 52% في أفق 2030. وتشمل الخطة الوطنية لمكافحة الاحتباس الحراري كذلك برنامجاً للتكيف مع التقسيم القطاعي وتداعيات كبرى على الميزانية.

على مستوى النظام الضريبي، تعكس العديد من الضرائب والرسوم توجهات بيئية قوية إلى حد ما، منها على وجه الخصوص (1) ضريبة الاستهلاك الداخلي على منتجات الطاقة؛ (2) الضريبة على استخراج منتجات المقاتل؛ (3) رسوم استخدام بعض الخدمات العمومية (إمدادات المياه والصرف الصحي وجمع النفايات ومعالجتها)؛ و (4) الضريبة البيئية على صناعة البلاستيك.

¹ المصدر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

وبالمثل، اتخذت السلطات بعض التدابير على شكل إعفاءات أو تخفيضات ضريبية صديقة للبيئة. ويتعلق الأمر بما يلي: (1) تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 10% على سخانات المياه الشمسية؛ (2) إعفاء العربات ذات المحرك الكهربائي أو الهجينة من الضريبة السنوية الخصوصية على السيارات واستثناءها من رسوم الطابع النسبي المتعلق بالتسجيل الأول ؛ و (3) إعفاء مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية أو بأي طاقة متجددة أخرى مستخدمة في القطاع الزراعي من الضريبة على القيمة المضافة.

وبخصوص النفقات، أحدثت الدولة مجموعة من المساعدات أطلق عليها اسم "الدعم الأخضر" بغية تشجيع الحفاظ على البيئة. وتمول هذه المساعدات، التي تعتبر إعانات مالية للحد من التلوث وحماية البيئة عن طريق صناديق منها على وجه الخصوص الصندوق الوطني لحماية وتثمين البيئة وصندوق مكافحة التلوث الصناعي.

وقد حقق المغرب تقدما كبيرا في مجال حماية البيئة وتطوير الطاقات المتجددة. واستطاع أن يرتقي إلى مصاف الدول الرائدة في هذا المجال على المستوى الإقليمي والقاري. وتحليل أفضل الممارسات الدولية وتوصيات بعض المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي بشأن السياسة المالية، تبين ضرورة إدخال بعض التحسينات، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بما يلي: (1) وضع إطار نفقات على المدى المتوسط مشترك بين القطاعات بشأن الإنفاق على المناخ، من أجل تحسين نجاعة تدبير النفقات الخاصة بالمناخ والتخصيصات بين القطاعات للموارد المناخية ؛ (2) تمويل البحوث وتطوير التكنولوجيات والخبرات والرصد البيئي في مجال تغير المناخ ؛ (3) تجويد الحكامة المؤسسية لسياسة المناخ ؛ (4) تعزيز المساعدات لتكنولوجيا خفض الانبعاثات ؛ (5) إحداث مساهمة في السياحة البيئية على شكل ضريبة ثابتة للحفاظ على المواقع الطبيعية ؛ (6) تعزيز التدريب وتوعية المواطنين بتحديات تغير المناخ.

6.1 ميزان الأداءات

تميزت سنة 2019 بتباطؤ كبير في نمو التجارة الخارجية. فقد تراجعت وتيرة الصادرات من 10,7% إلى 2,4%. وهو انخفاض يشمل كافة القطاعات. لا سيما قطاعي الفوسفات ومشتقاته والسيارات. وعلى نفس المنوال. لم يتجاوز نمو الواردات 2% مقابل 9,9% سنة من قبل نتيجة بالأساس لانخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية. خاصة منها الطاقة. وإلى تزايد الإنتاج المحلي من الطاقة الكهربائية. وبذلك. سجل العجز التجاري تدهورا طفيفا. في حين تراجعت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 18,6% إلى 18,2%.

بموازاة ذلك. عرفت مداخيل الأسفار ارتفاعا بنسبة 7,8% فيما سجلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج شبه استقرار بعد تدهورها بشكل طفيف في 2018. في ظل هذه الظروف. تقلص عجز الحساب الجاري حيث انتقل من 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 4,1%.

بالنسبة للحساب المالي. وبعد النمو الاستثنائي المسجل في 2018. ارتباطا بعملية تفويت هامة في قطاع التأمينات. عرفت التدفقات برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا من 47,4 مليار درهم إلى 33,5 مليار وهو أدنى مستوى لها منذ 2012. بالمقابل. عرفت التدفقات الصافية من القروض نموا هاما. ارتباطا بالاقتراض السندي للخرينة العامة من السوق الدولية لبلغ 10,6 مليار درهم. وإجمالا. ارتفعت الأصول الرسمية الاحتياطية لبنك المغرب بنسبة 8,4% إلى 253,4 مليار درهم. أو ما يعادل 6 أشهر و8 أيام من واردات السلع والخدمات.

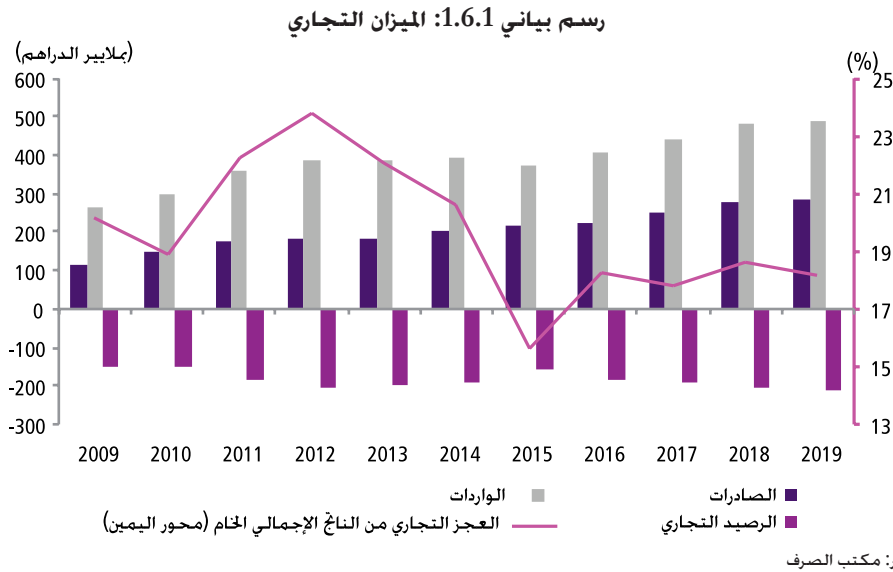
جدول 1.6.1: البنود الرئيسية لميزان الأداءات (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي. ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	
-4,1	-5,3	-3,4	-4,1	-2,1	-6,0	الحساب الجاري
18,2	18,6	17,8	18,3	15,6	20,6	العجز التجاري (خالص مصاريف الشحن / الشامل للكلفة والتأمين وأجور الشحن)
7,8	1,2	12,3	5,0	-1,4	7,7	مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)
-0,2	-1,5	5,3	4,0	4,8	-0,8	تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)
0,2	0,4	1,1	1,0	0,5	1,5	الهيئات
2,9	4,2	2,7	3,5	1,5	5,1	الحساب المالي (التدفق الصافي)
2,9	4,3	3,2	3,5	4,0	3,9	مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية
0,9	0,7	0,9	0,6	0,6	0,4	الاستثمارات الأجنبية للمقيمين
1,1	0,3	2,1	1,7	1,5	1,4	القروض
1,0	0,8	1,7	2,0	1,0	0,8	القروض التجارية
6,3	5,3	5,6	6,4	6,1	5,5	الأصول الاحتياطية الرسمية بعدد الأشهر من الواردات

المصدر: مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط.

1.6.1 الميزان التجاري

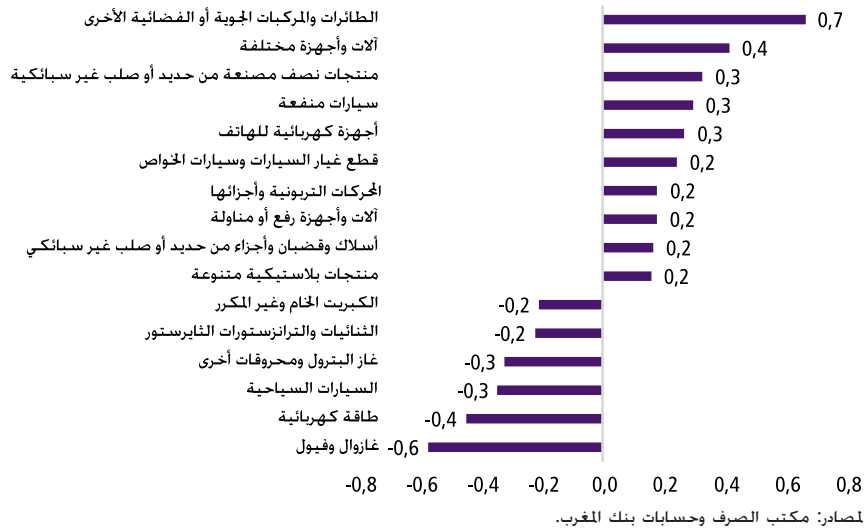
تفاقم العجز التجاري سنة 2019 بواقع 3,2 مليار درهم إلى 209,2 مليار. حيث ارتفعت الواردات بما قيمته 9,8 مليار مقابل 6,6 مليار بالنسبة للصادرات. وتحسنت بالمقابل نسبة التغطية بواقع 0,2 نقطة مئوية إلى 57,4%.



على مستوى الواردات، ارتفعت مشتريات سلع التجهيز بنسبة 5,6% إلى 127 مليار درهم. نتيجة بالأساس لنمو المقتنيات من "الطائرات والمركبات الجوية أو الفضائية الأخرى" بنسبة 66,4% إلى 8 مليار. إلى جانب ذلك، تزايدت مشتريات المنتجات نصف المصنعة بنسبة 4,7% إلى 104,5 مليار. مع تسجيل نمو بنسبة 63% إلى 4,1 مليار في مشتريات "المنتجات نصف المصنعة من الحديد أو الفولاذ غير المسبوك". وبنسبة 4,5% إلى 14,4 مليار بالنسبة "للمواد البلاستيكية" وبنسبة 22,6% إلى 4,4 مليار بالنسبة "للأسلاك والأعمدة والقضبان من الحديد أو الفولاذ".

بدورها، سجلت الواردات من مواد الاستهلاك النهائية نموا بنسبة 4,2% إلى 113,1 مليار مدفوعة بالأساس بنمو مشتريات "قطع وأجزاء السيارات والعربات السياحية" بنسبة 6,7% إلى 18,8 مليار. وبنسبة للمواد الغذائية. بلغت المقتنيات 47,8 مليار درهم. مقابل 45,8 مليار نتيجة بالأساس لارتفاع أسعار القمح وتزايد الكميات المستوردة من السكر وعلف الماشية.

رسم بياني 2.6.1: مساهمة أبرز المنتجات في تطور الواردات سنة 2019 (بالنقط المئوية)



بالمقابل. تقلصت الفاتورة الطاقية بنسبة 7,2% إلى 76,3 مليار درهم. ويعزى هذا التطور إلى الانخفاض الكبير للواردات من الكهرباء حيث تراجعت من سنة لأخرى من 2,3 مليار إلى 149 مليون درهم. نتيجة تعزيز الطاقة الإنتاجية الوطنية. وتعكس أيضا تراجع بنسبة 6,6% في مشتريات "الغازوال وزيت الوقود" وبنسبة 9,9% في تلك الخاصة "بغاز البترول ومحروقات الأخرى". ارتباطا مع تراجع الأسعار في الأسواق الدولية. بموازاة ذلك، أدى ارتفاع إنتاج المحطة الحرارية للفحم بأسفي إلى ارتفاع بنسبة 5% إلى 9,1 مليار درهم في مشتريات "الفحم الخام والفحم المتكثل وفحم الكوك". رغم انخفاض أسعارها عند الاستيراد بنسبة 8,4%.

جدول 2.6.1: أبرز الواردات

	التغير بالنسبة المئوية			ملايين الدراهم			
	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2019	2018	2017	2016
الواردات الإجمالية	2,0	9,9	6,7	491 230	481 442	438 080	410 584
الطاقة ومواد التشحيم	-7,2	18,3	27,6	76 343	82 301	69 542	54 507
الغازوال وزيت الوقود	-6,6	21,1	31,2	38 776	41 537	34 291	26 145
غاز البترول	-9,9	13,1	24,2	14 055	15 601	13 789	11 102
الطاقة الكهربائية	-93,5	-36,1	55,8	149	2 302	3 602	2 312
الفحم الخام والفحم المتكثل وفحم الكوك	5,0	43,7	15,7	9 088	8 655	6 024	5 207
سلع التجهيز	5,6	10,0	5,5	127 009	120 233	109 352	103 672
آلات وأجهزة متنوعة	19,5	14,2	27,6	12 231	10 233	8 958	7 019
محركات بالمكبس ومحركات أخرى	-1,5	9,2	2,4	8 925	9 060	8 295	8 100
أجزاء الطائرات	5,9	42,1	64,0	8 183	7 728	5 438	3 316
السيارات النفعية	26,9	1,1	11,2	6 735	309 5	249 5	721 4
الطائرات وغيرها من العربات الجوية أو الفضائية	66,4	140,2	-52,0	7 996	4 804	2 000	4 168

4,2	8,2	2,0	113 059	108 491	100 259	98 321	سلع الاستهلاك
-7,5	3,9	0,5	20 319	21 975	21 140	21 030	سيارات سياحية
6,7	21,0	-10,8	18 768	17 593	14 544	16 307	قطع وأجزاء السيارات والعربات
4,5	7,6	-4,7	47 825	45 776	42 526	44 600	المواد الغذائية
1,2	9,4	-34,8	9 233	9 124	8 341	12 783	قمح
6,7	14,9	-5,4	5 241	4 911	4 274	4 519	كسب و مخلفات أخرى
12,9	-29,2	7,0	3 957	3 505	4 951	4 628	السكر الخام أو المكرر
1,3	41,1	20,3	1 623	1 602	1 136	944	التمر
4,7	4,5	4,4	104 528	99 859	95 571	91 565	المنتجات نصف المصنعة
4,5	5,5	13,3	14 385	13 763	13 050	11 517	المواد البلاستيكية
1,2	-2,8	13,8	10 340	10 216	10 507	9 232	المواد الكيميائية
-4,0	11,3	1,7	6 308	6 567	5 900	5 801	الأوراق والورق المقوى
5,4	25,1	18,8	5 301	5 031	4 022	3 387	أسلاك و قضبان و قطع مجنبة من النحاس
-10,0	18,8	16,1	22 148	24 604	20 716	17 838	المواد الخام
-12,6	59,3	13,9	6 961	7 967	5 002	4 393	الكبريت الخام وغير المكرر
-6,0	12,9	-3,1	2 752	2 927	2 591	2 674	خشب خام . مقصب أو منشور
-5,0	23,7	37,8	855	900	728	528	النباتات الحية ومنتجات زراعة الزهور
-58,2	-	-	288	689	100	0	معادن الكوبالت

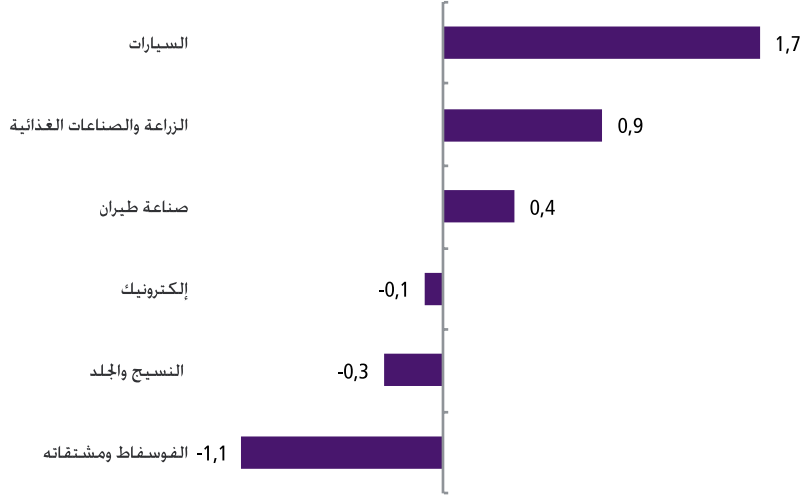
المصدر: مكتب الصرف

من ناحية أخرى، استمر قطاع السيارات، الذي يحتل الرتبة الأولى من حيث صادرات المملكة، في تسجيل أداء جيد على مستوى فروع الأسلاك و"داخل السيارات والمقاعد" بنمو بنسبة 8,9% إلى 32 مليار درهم وبنسبة 14,2% إلى 4,8 مليار على التوالي. على النقيض من ذلك، وللمرة الأولى منذ دخول معمل رونو-طنجة الخدمة في 2012، انخفضت صادرات القطاع بنسبة 1,3% إلى 33,8 مليار درهم. رغم تحسن بنسبة 3% في عدد العربات التي تم تصديرها إلى 367 ألف عربة وتوسع السوق إلى 82 بلدا عوض 77 في 2018.

بموازاة ذلك، سجلت صادرات القطاع الفلاحي والصناعة الغذائية¹ نموا بنسبة 4,1% إلى 60,8 مليار درهم. نتيجة على الخصوص لارتفاع صادرات المنتجات الفلاحية بنسبة 9,1% إلى 26 مليار. وعلى نفس المنوال، تواصلت دينامية قطاع الطيران عند التصدير، حيث سجلت نموا بنسبة 7,3% إلى 15,8 مليار درهم.

¹بما في ذلك قطاع الصيد.

رسم بياني 3.6.1: مساهمات القطاعات الرئيسية في تطور الصادرات سنة 2019 (بالنقط المئوية)



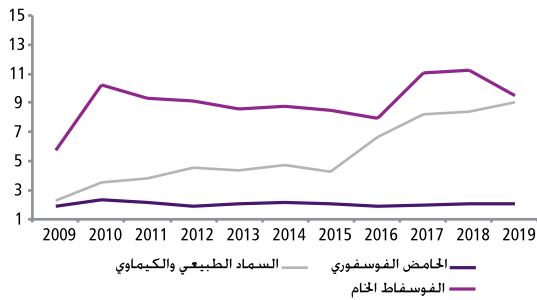
المصدر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

بالمقابل. تقلصت صادرات قطاع الإلكترونيك بنسبة 3,1% إلى 8,7 مليار وتلك الخاصة بقطاع "النسيج والجلد" بنسبة 2,3% إلى 37 مليار. مع تسجيل تراجع بنسبة 2,1% في مبيعات "الملابس الجاهزة". وبنسبة 2,4% بالنسبة "للملابس الداخلية" و7,1% بالنسبة "للأحذية".

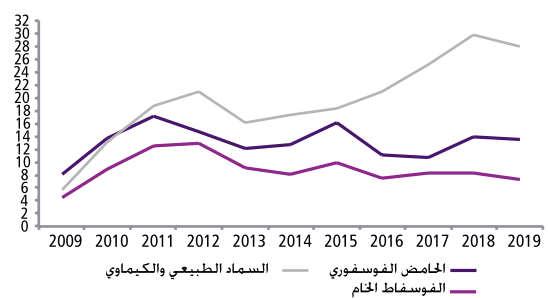
وفيما يتعلق بالفوسفات ومشتقاته. أدى تراجع الأسعار الدولية إلى انخفاض المبيعات بنسبة 6% إلى 28,1 مليار بالنسبة للأسمدة وبنسبة 2% إلى 13,6 مليار للحامض الفوسفوري. بدورها. تراجعت مبيعات الفوسفات الخام بنسبة 15,6% من حيث الحجم و11,9% من حيث القيمة إلى 7,3 مليار درهم. وفي المجموع. انخفضت مبيعات القطاع بنسبة 5,9% إلى 48,9 مليار درهم.

رسم بياني 4.6.1: صادرات الفوسفات ومشتقاته

بالحجم (بملايين الأطنان)



بالقيمة (بملايير الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

جدول 3.6.1: أبرز القطاعات الموجهة للتصدير

التغير بالنسبة المئوية			بملايين الدراهم				
2019/2018	2018/2017	2017/2016	2019	2018	2017	2016	
2,4	10,7	10,3	282 057	275 441	248 841	225 651	مجموع الصادرات
6,6	12,9	9,8	77 132	72 367	64 111	58 415	السيارات
-1,3	8,6	6,0	33 829	34 272	31 565	29 783	صناعة السيارات
8,9	12,7	11,9	31 982	29 366	26 059	23 278	صناعة الأسلاك
14,2	29,9	23,7	4 831	4 230	3 256	2 633	داخل السيارات والمقاعد
4,1	7,4	8,6	60 849	58 447	54 437	50 109	الزراعة والصناعات الغذائية
0,1	2,1	7,5	32 390	32 361	31 689	29 474	الصناعة الغذائية
9,1	14,9	17,4	26 049	23 869	20 769	17 690	الزراعة، والغابات والصيد
7,3	26,7	16,6	15 821	14 744	11 633	9 976	الطيران
3,6	41,7	26,4	8 614	8 314	5 866	4 641	جميع
12,0	11,6	8,1	7 129	6 363	5 702	5 275	النظام المتكامل للأسلاك الكهربائية
1,5	8,3	5,6	1 276	1 257	1 161	1 100	صناعة الأدوية
-3,1	9,6	10,7	8 659	8 940	8 160	7 371	الإلكترونيك
-0,7	5,2	5,2	4 591	4 624	4 397	4 181	المكونات الإلكترونية
-2,3	2,6	4,8	37 036	37 915	36 968	35 291	النسيج والجلد
-2,1	2,0	6,2	23 273	23 773	23 317	21 952	الملابس الجاهزة
-2,4	3,3	1,2	7 612	7 801	7 553	7 463	الملابس الداخلية
-7,1	2,7	0,2	2 861	3 081	2 999	2 992	الأحذية
-5,9	17,6	11,6	48 945	51 989	44 210	39 598	الفوسفات ومشتقاته
-11,9	-0,9	12,9	7 311	8 298	8 370	7 412	الفوسفات الخام
-4,7	21,9	11,3	41 635	43 691	35 839	32 187	مشتقات الفوسفات

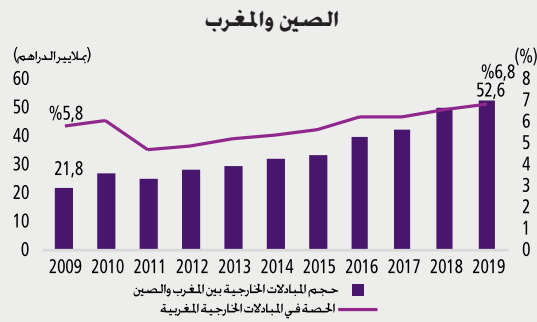
المصدر: مكتب الصرف.

إطار 1.6.1: المبادلات التجارية بين المغرب والصين

خلال العقود الأخيرة، استطاعت الصين أن تفرض نفسها تدريجيا بصفقتها الفاعل الأول من حيث المبادلات التجارية على الصعيد العالمي. فقد استفادت من العولة ومن تزايد الاندماج الدولي لسلاسل القيم من أجل تعزيز وتنويع صادراتها سواء من حيث المنتجات أو الأسواق. وأضحى بموازاة ذلك ختل المراتب الأولى من حيث الاستيراد. لا سيما استيراد المواد الأولية. في هذا الإطار، تستخدم معطيات التبادل التجاري سواء من حيث القيمة الإجمالية أو القيمة المضافة لتحليل تطور الروابط الاقتصادية بين هذا البلد والمغرب.

1. تطور المبادلات التجارية

رسم بياني إ.1.6.1: تطور حجم المبادلات التجارية بين



عرفت المبادلات¹ بين المغرب والصين ما بين سنتي 2009 و2019 نموا هاما، حيث انتقل حجمها من 21,8 مليار درهم إلى 52,6 مليار درهم، أي بمتوسط نمو سنوي نسبته 9,2%. وتتميز هذه المبادلات بعجز هيكل في غير صالح المغرب بلغ 47,1 مليار درهم سنة 2019، أو ما يعادل 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالفعل، فقد ارتفعت الواردات المغربية من هذا البلد بما يفوق الضعف، حيث انتقلت من 20,6 مليار درهم إلى 49,9 مليار درهم، لتصبح بذلك الصين هي المزود الثالث لبلدنا وراء فرنسا وإسبانيا. ويشير تحليل مكوناتها في سنة 2019 إلى أنها تتشكل في حدود 41% من المنتجات المصنعة للمعدات الصناعية، و37% من مواد الاستهلاك النهائية و16% من المنتجات نصف المصنعة.

وتأتي في صدارة المنتجات الثلاث المستوردة "الأجهزة الكهربائية الخاصة بالهواتف والتلغراف"، بحصة تصل إلى 7,6%. و"أقمشة الملابس الداخلية" بنسبة 5,6% والشاي بنسبة 4,4%.

بموازاة ذلك، لا تتجاوز الصادرات المغربية نحو الصين 2,7 مليار درهم. ويعتبر هذا الأخير الزبون 17 للمغرب، بمشتريات تهتم بالأساس المواد الخام ذات مصدر معدني (بحصة تصل إلى 67%) والمواد الغذائية (11%) تتكون أساسا من منتجات بحرية. وتتمثل أبرز المنتجات المصدرة في "خردة الحديد، والمتلاشيات، خردة النحاس، والحديد والفولاذ معادن أخرى" بنسبة تصل إلى 15,4%. والفوسفات الخام بنسبة 15% وخام الزنك بنسبة 14,8%. وبذلك تظل صادرات بلدنا نحو الصين أقل تنوعا مقارنة بالواردات من هذا البلد، حيث تشكل المنتجات الأولى العشرة التي يتم تصديرها 83,9% من المجموع مقابل 38,7% بالنسبة للواردات.

2. تطور المبادلات من حيث القيمة المضافة

تبدو تبعية اقتصادنا الوطني إزاء الصين كبيرة جدا إذا ما نظرنا إلى مساهمة هذا البلد في سلسلة قيم المنتجات التي يستوردها المغرب. ويتيح قياس التجارة الدولية من حيث القيمة المضافة من الإحاطة بهذه المساهمة، خاصة من خلال "المحتوى من القيمة المضافة الأجنبية للطلب النهائي الداخلي".

تظهر معطيات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، التي تغطي الفترة من 2005 إلى 2015، أن المحتوى من حيث القيمة المضافة الصينية ضمن الطلب الداخلي النهائي للمغرب قد تزايد بما يفوق الضعف خلال هذه الفترة، حيث انتقل من 3,6% إلى 8,2%. وبذلك، تكون الصين، وإلى جانب تركيا بدرجة أقل، البلدان الوحيدان اللذان عززا هذه المساهمة خلال تلك الفترة.

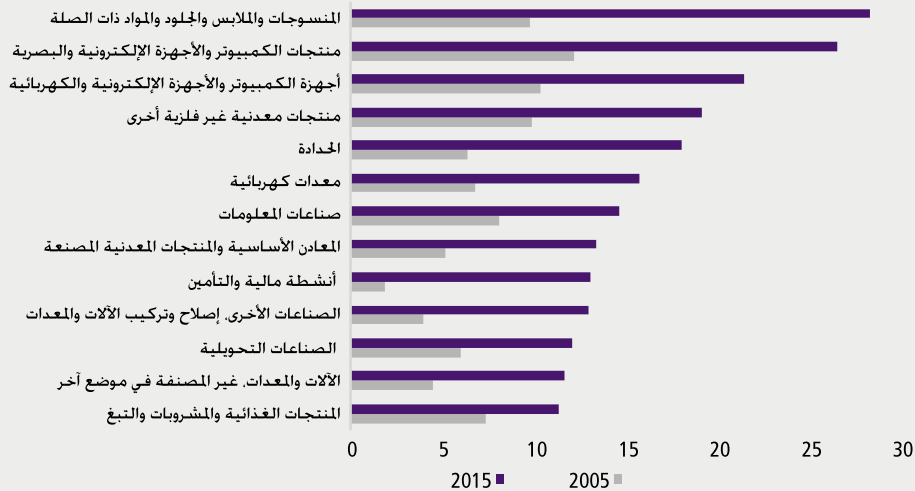
¹ مجموع الواردات والصادرات

رسم بياني إ.1.6.1.2: حصة المحتوى من القيمة المضافة الصينية في الطلب النهائي الداخلي للمغرب (%)



تبدو هذه التبعية إزاء الصادرات الصينية شبيهة شاملة. وفقا لنفس المؤشر المحتسب حسب القطاعات. وبشكل خاص. فإن الطلب الداخلي النهائي على "المنتجات المعلوماتية. والمعدات الإلكترونية والبصرية" يتضمن القيمة المضافة الصينية في حدود 26,2% في 2015 مقابل 12,2% في 2005. وانتقلت هذه الحصة من 9,8% إلى 28,4% بالنسبة لمنتجات النسيج. ومن 6,4% إلى 18,4% بالنسبة لمنتجات الصناعة الحديدية ومن 4,5% إلى 11,7% بالنسبة "للآلات ومعدات التجهيز".

رسم بياني إ.1.6.1.3: حصة المحتوى من القيمة المضافة الصينية في الطلب النهائي الداخلي للمغرب حسب القطاعات الرئيسية (%)



من ناحية أخرى، فإن تعزيز المبادلات مع الصين من شأنه أن يؤدي إلى تأثير متزايد لتطور تكلفة الإنتاج في الصين على التضخم في المغرب. وإجمالاً، وفقاً لدراسة قام بها بنك التسويات الدولي²، فإن توسع سلاسل القيمة العالمية يمثل أداة هامة تؤثر من خلالها الدورة الاقتصادية العالمية على التضخم الداخلي. وتدعم هذه الخلاصة دراسة أخرى قام بإجرائها مؤخراً البنك الدولي³ بناءً على المعطيات الخاصة بالتدفقات التجارية الإجمالية وبالقيمة المضافة لما يعادل 127 بلداً والتي تظهر أن ارتفاع روابط الإنتاج يقترن بترابط أكبر للتضخم على المستوى الدولي.

² عولة التضخم: الأهمية المتزايدة لسلاسل القيمة العالمية: بنك التسويات الدولية، 2017

³ دينامية التضخم وسلاسل القيمة العالمية: البنك الدولي، دجنبر 2019

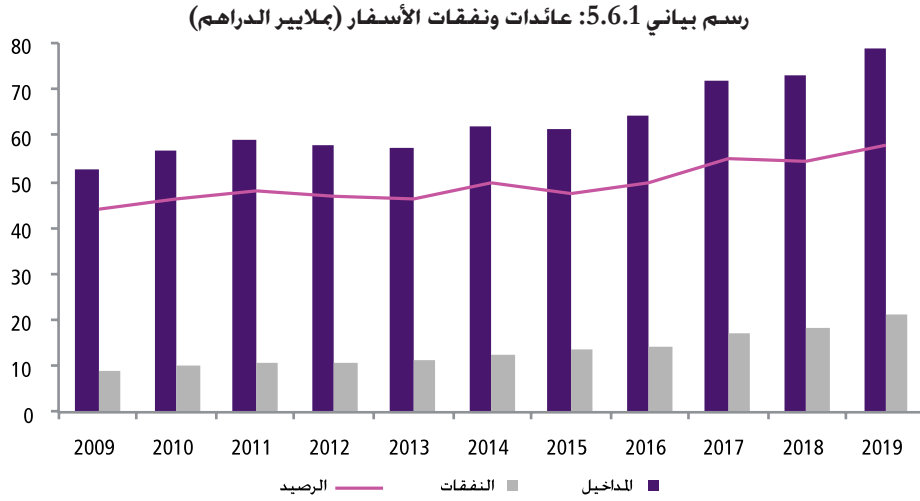
2.6.1 ميزان الخدمات

فيما يتعلق بميزان الخدمات، فقد تحسن رصيده بنسبة 15,9% إلى 88,3 مليار درهم، نتيجة ارتفاع المداخيل بنسبة 6,5% إلى 186,3 مليار وتقلص النفقات بنسبة 0,7% إلى 98 مليار درهم.

وبلغت مداخيل الأسفار 78,8 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 7,8% بدلا من 1,2% في 2018. بالمقابل، فإن المنحى المرتفع لنفقات أسفار المغاربة في الخارج تزايد مجدداً بنسبة 12,7% إلى 20,9 مليار درهم. ويعزى هذا الارتفاع بالخصوص إلى نمو بنسبة 19,5% إلى 11,5 مليار في نفقات السياحة وبنسبة 11,6% إلى 5,3 مليار بالنسبة لنفقات التمدرس.

على مستوى خدمات النقل، تقلص عجزها بواقع 2,4 مليار إلى 6,3 مليار درهم، نتيجة بالأساس لتحسن عائدات النقل البحري بنسبة 8,6% إلى 11,8 مليار درهم وعائدات النقل الجوي بنسبة 5,3% إلى 18,1 مليار. وفي نفس الاتجاه، ارتفع فائض الخدمات الأخرى المقدمة للمقاولات بواقع 4,7 مليار إلى 10,7 مليار درهم.

على النقيض من ذلك، انخفض فائض خدمات "الاتصالات، والمعلوماتية والإعلام" بنسبة 8,9% إلى 11,8 مليار، نتيجة تدني المداخيل بنسبة 2,3% وتزايد النفقات بنسبة 29,9%. بموازاة ذلك، تراجع رصيد خدمات التأمين والتقاعد بنسبة 34% إلى 458 مليون درهم، حيث انخفضت العائدات بنسبة 22% والنفقات بنسبة 4,3%.



المصدر: مكتب الصرف.

3.6.1 ميزان المداخيل

بعد التراجع الملموس بواقع 10,6 مليار درهم في 2018، سجل فائض ميزان المداخيل نمواً بنسبة 2,1% إلى 56,8 مليار. نتيجة التخفيف من عجز عائدات الاستثمارات بنسبة 3,5% وشبه استقرار في رصيد التحويلات الجارية¹.

فبخصوص مداخيل الاستثمارات المباشرة، فقد ارتفعت التدفقات نحو المغرب بنسبة 20,6% إلى 4,6 مليار فيما سجلت تدفقاتها نحو الخارج انخفاضاً بنسبة 0,6% إلى 17 مليار درهم. ليتقلص بذلك العجز بواقع 0,9 مليار إلى 12,4 مليار درهم.

وعلى نفس المنوال، تقلص عجز مداخيل الاستثمارات المحفظة بواقع 156 مليون درهم إلى 3,3 مليار، ارتباطاً بالأساس بتراجع تدفقاتها نحو الخارج بنسبة 3,7%. بالمقابل، سجلت مداخيل الأصول الاحتياطية تراجعاً جديداً لتبلغ 2 مليار درهم.

وفيما يتعلق بتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، فقد سجلت شبه استقرار في 64,8 مليار درهم بعد تراجعها بنسبة 1,5% في 2018، بموازاة ذلك، واصلت العائدات برسم التحويلات العمومية انخفاضها حيث تدنت بنسبة 25% إلى 3,6 مليار مقابل 4,8 مليار في 2018 و13 مليار في 2017، وبشكل خاص، لم تتجاوز الهبات الممنوحة من الشركاء في مجلس التعاون الخليجي 1,6 مليار بدلاً من 2,8 مليار في 2018 و9,5 مليار درهم في 2017، فيما تراجعت تلك القادمة من الاتحاد الأوروبي بواقع 0,4 مليار إلى 1,2 مليار درهم.

¹ تتكون بالأساس من تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والهبات.

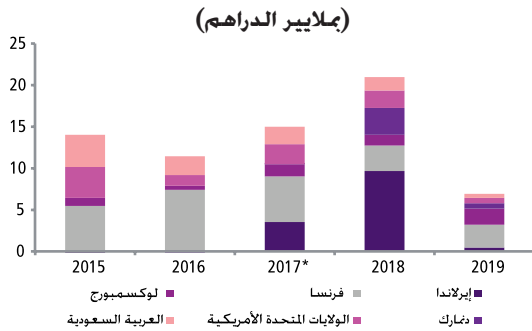
4.6.1 الحساب المالي

سجلت المداخليل الصافية برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2019 تراجعاً كبيراً بنسبة 46,8% إلى 18,2 مليار درهم. ويعزى هذا التراجع إلى التأثير الأساس المرتبط بنسبة 2018. وهي السنة التي عرفت عملية تفويت استثنائية في قطاع التأمينات.

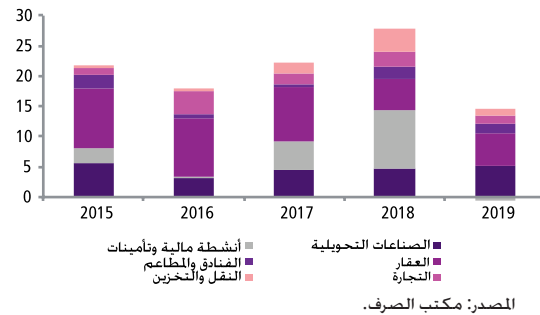
وبلغت العائدات 33,5 مليار أو ما يعادل 2,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. مقابل 4,3% من هذا الناتج سنة من قبل. فيما ارتفعت النفقات من نفس النوع بنسبة 15,8% إلى 15,3 مليار درهم. ويشير تطور المداخليل الصافية حسب القطاعات إلى انخفاضات بلغت 10,4 مليار درهم في الأنشطة المالية والتأمينات. و2,6 مليار في مجال النقل والتخزين. و2,2 مليار بالنسبة للكهرباء. والغاز وتكييف الهواء و1,3 مليار في البناء. فيما سجلت الصناعات التحويلية استقراراً في مستواها المتوسط المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة. أي 5,1 مليار.

وحسب دول المصدر. تراجعت التدفقات الصافية على الخصوص بنسبة 11,5% بالنسبة لفرنسا إلى 2,7 مليار درهم وبنسبة 70,3% للولايات المتحدة الأمريكية إلى 0,6 مليار. لتصل بذلك حصتها سنة 2019 إلى 17,5% و4,2% تالياً. بالمقابل. سجلت ارتفاعات بالنسبة لبعض البلدان. لا سيما اللوكسمبورغ بنسبة 43,9% إلى 1,9 مليار والسعودية بتدفق صاف انتقل من 0,5 مليار إلى مليار درهم.

رسم بياني 7.6.1: التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية بالمغرب حسب بلدان المصدر



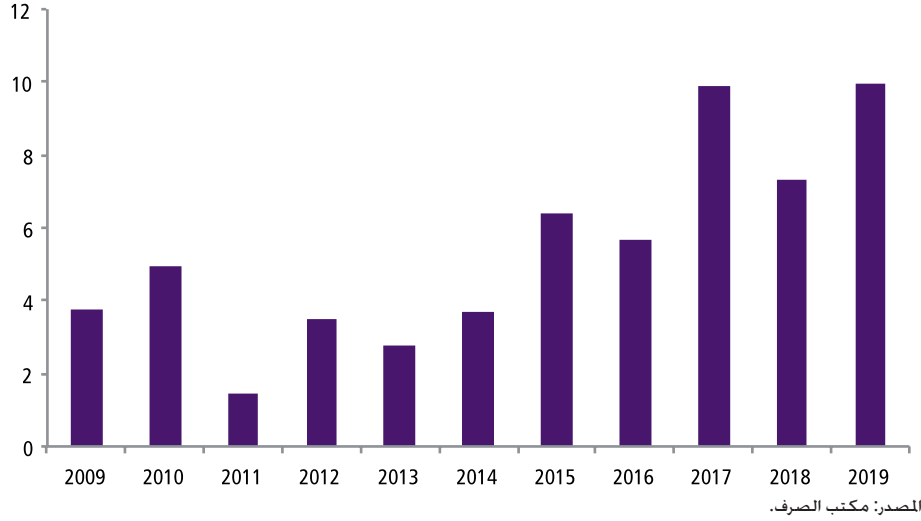
رسم بياني 6.6.1: التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية بالمغرب حسب القطاع (بمليار الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

وارتفع التدفق الصافي للاستثمارات المباشرة في الخارج للمقيمين من 7,3 مليار إلى 9,9 مليار درهم. وهو ما يعكس استمرار توجه الفاعلين المغاربة للاستثمار في إفريقيا، خاصة في قطاعي الاتصالات والعقار. وحسب البلدان المستقطبة لهذه الاستثمارات. فقد بلغت على الخصوص 1,3 مليار بالنسبة لتشاد واللوكسمبورغ و1,2 مليار للكوت ديفوار.

رسم بياني 8.6.1: صافي تدفقات الاستثمار المباشر للخارج من قبل المقيمين (بمليار الدراهم)

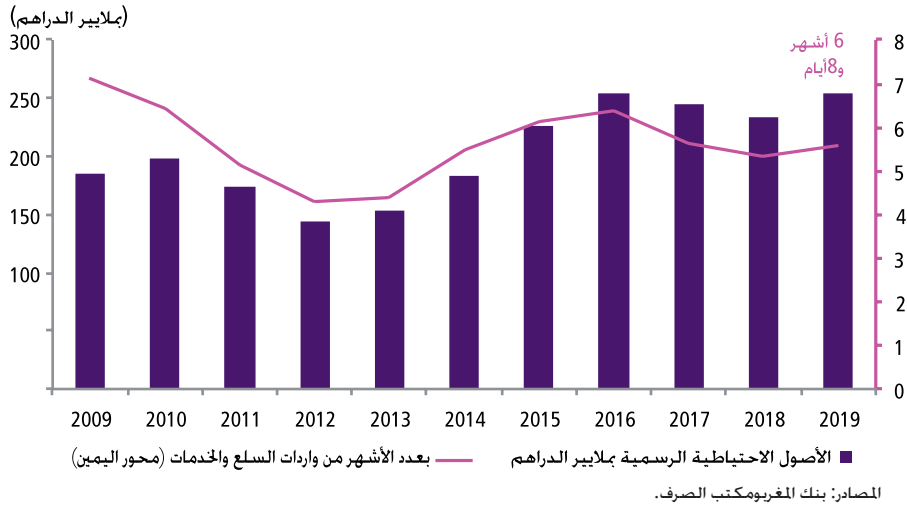


فيما يتعلق بالقروض. تميزت السنة بارتفاع التدفقات الصافية من 9 مليار إلى 12,2 مليار درهم. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع السحوبات العمومية الإجمالية بواقع 10,3 مليار والقروض الخاصة بواقع 0,7 مليار. علاوة على ذلك، ارتفعت الالتزامات برسم "النقد والودائع" بواقع 11,4 مليار. ارتباطا بالأساس بتزايد ودائع غير المقيمين. من جهتها، سجلت الموجودات تراجعا بواقع 0,9 مليار درهم. لتعكس على الخصوص تدني الودائع في الخارج للبنوك المغربية.

أما بالنسبة لاستثمارات المحافظ، فقد سجلت تلك الخاصة بغير المقيمين في المغرب تدفقا صافيا بلغ 11,6 مليار درهم بعد خروج صافي بلغ 4,9 مليار. فيما تدنت المشتريات الصافية للمقيمين إلى 0,1 مليار درهم مقابل 2,4 مليار في 2018. وعلى نفس المنوال، ارتفعت القروض التجارية بنسبة 33,2% إلى 11,2 مليار درهم.

أخذا بعين الاعتبار هذه التطورات، سجل الحساب المالي فائضا بلغ 52,1 مليار درهم مقابل 36,7 مليار في 2018. وفي الجمل، تعزز جاري الأصول الاحتياطية الرسمية بنسبة 8,4% إلى 253,4 مليار. أي ما يعادل 6 أشهر و8 أيام من واردات السلع والخدمات.

رسم بياني 9.6.1: تطور الأصول الاحتياطية الرسمية



إطار 2.6.1: الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج

سجلت الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة. حيث انتقل تدفقها إلى الخارج من 3,8 مليار في 2009 إلى أكثر من 10,9 مليار في 2019. وتطرح هذه التطورات أكثر من سؤال فيما يتعلق بمردوديتها وانعكاساتها الاقتصادية.

الإطار المؤسسي للاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج

تجسيدا لخيار الانفتاح الاقتصادي، وقع المغرب، إلى غاية متم يناير 2020، اتفاقيات ثنائية الأطراف بشأن الاستثمار مع 76 بلدا، 52 منها دخلت حيز التطبيق. إلى جانب ذلك، فإن اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها تتضمن مقتضيات تتعلق بالاستثمارات المتبادلة، وتحظر بشكل عام القيود على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعوائدها.

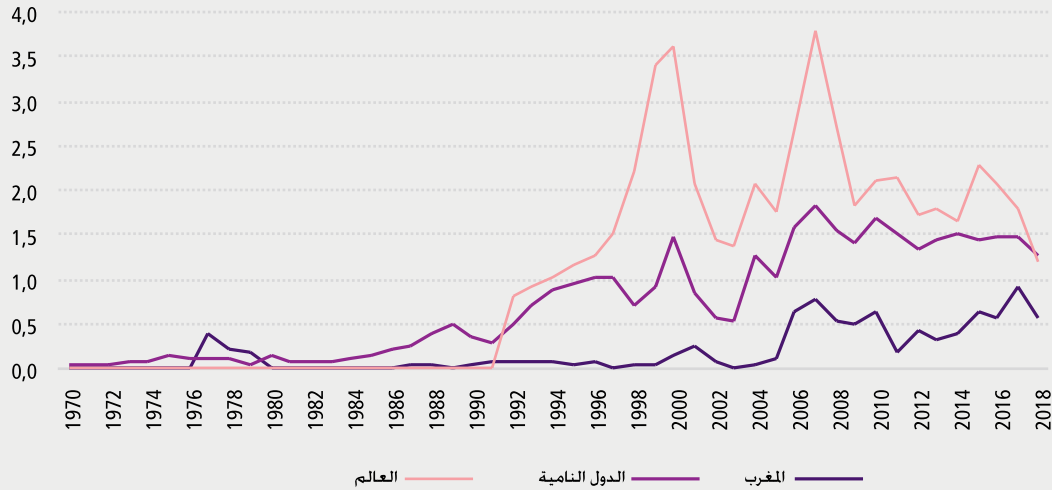
وعلى الصعيد القانوني، فإن المنشور العام لعمليات الصرف حدد المبلغ الأقصى المسموح به برسم عمليات الاستثمار في الخارج من طرف أشخاص معنويين، عدا المؤسسات المالية، في 100 مليون درهم بالنسبة لتلك المنجزة في إفريقيا وفي 50 مليون درهم في باقي مناطق العالم. وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية، فإن السقف المحدد بالنسبة للبنوك يحدده بنك المغرب، فيما حدد السقف بالنسبة لشركات التأمين وإعادة التأمين وكذا هيئات التقاعد في 5% على التوالي من أصولها الصافية واحتياطياتها برسم آخر سنة مالية.

تطور الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج

مع بداية سنوات 2000، عرفت الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج ارتفاعا كبيرا، حيث انتقل متوسط حجمها السنوي، وفق بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، من 232,2 مليون دولار ما بين سنوات 2000 و2009 إلى 540,2 مليون دولار خلال العقد الموالي. وكمقارنة إقليمية، فإن المغرب احتل خلال السنوات العشرة الأخيرة الرتبة الخامسة إفريقيا كمستثمر بالخارج. إلا أنه نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، فإن حجم الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج لا يمثل سوى 0,5%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع متوسط البلدان الصاعدة والنامية الذي يبلغ 1,5%.

إضافة إلى ذلك، لم تستطع أية مقاولة مغربية أن تصنف ضمن الشركات المتعددة الجنسية المائة للبلدان الصاعدة والنامية الأكثر نشاطا في مجال الاستثمار بالخارج.

رسم بياني إ.1.2.6.1: الاستثمارات المباشرة في الخارج (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

وحسب قطاعات الأنشطة، تعتبر البنوك والأنشطة المالية هي المستثمر الأول في الخارج بحصة تصل إلى 30% من الرصيد الإجمالي وبتدفق منتظم إلى الخارج يبلغ 2 مليار درهم كمتوسط سنوي خلال السنوات العشرة الأخيرة. بدورها، شركات التأمين تنجز استثمارات هامة يصل متوسط حجمها السنوي إلى 515 مليون درهم. من جهتها، تصل مساهمة شركات الاتصالات إلى 11% من هذا الرصيد، والقطاع الصناعي 13,2%. تهيمن عليه شركات الإسمنت والمكتب الشريف للفوسفاط. فيما عرفت استثمارات قطاع العقار نموا قويا ما بين سنتي 2011 و2015، تلاها تراجع ملموس.

وحسب الوجهة، فإن البلدان الإفريقية تستقطب الحيز الأكبر من الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج، وتحتل ساحل العاج الرتبة الأولى ضمن هذه البلدان المستقطبة، بحصة تصل إلى 13,3% من هذا الرصيد مع متم 2017، تليها جزر موريس بحصة 6% ومصر بحصة 3,5%. وخارج إفريقيا، فإن البلدان الرئيسية المستقطبة للاستثمار هي اللوكسمبورغ، وفرنسا وبريطانيا بحصص تصل على التوالي إلى 6,9% و6,2% و3,3%.

ولا تزال الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج تتسم بهيمنة عمليات المساهمة، فيما تبقى الأرباح المعاد استثمارها وأدوات الدين¹ ضعيفة نسبيا. ومثلت هذه الأشكال الاستثمارية على التوالي 75% و17% و8% من التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج خلال السنوات العشرة الأخيرة. وعلى سبيل المقارنة دوليا، فإن حصص الأرباح المعاد استثمارها وأدوات الدين للبلدان الصاعدة والنامية هي أعلى بكثير حيث تصل فيها على التوالي إلى 39% و17%. وهذا يعكس معطى أن الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج لا تزال في بداياتها، وأن هذه الأخيرة لا زالت لم تنتج أرباحا كافية لتحقيق تطويرها الذاتي.

ويظهر التمييز في الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج بين الاندماج-الاستحواذ والمنشآت الجديدة « greenfield » أن هذه الأخيرة تظل هي المهيمنة بحصة تصل إلى 91,4% خلال السنوات العشرة الأخيرة، لتعكس بذلك الالتزام طويل الأمد للمستثمرين المغاربة في الخارج إلى جانب تعرضهم لمخاطر أعلى.

¹ تتضمن الاقتراض بين شركات تابعة، أي مرتبطة بعلاقة استثمار مباشرة.

عائدات وفُرص الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج

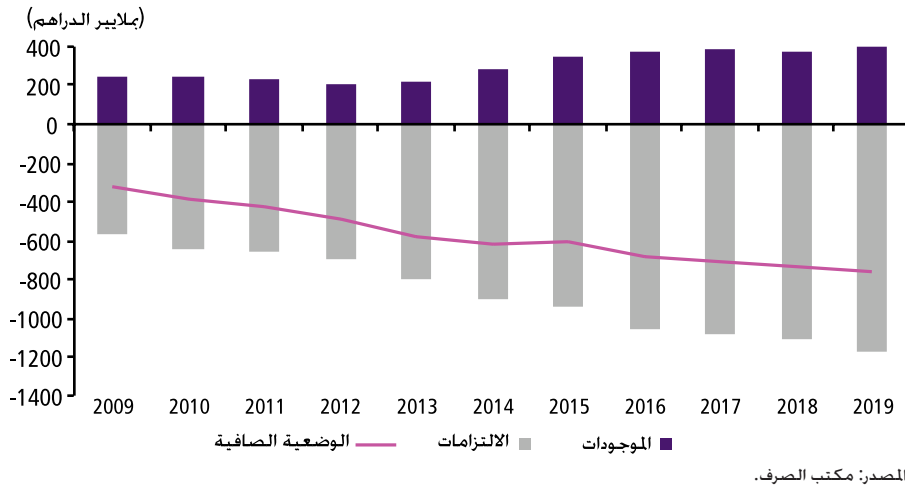
خلال العقد الأخير. بلغت مداخيل الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج 2,2 مليار دولار مكونة في حدود 64% من ربحيات و36% من أرباح معاد استثمارها. وتعتبر هذه البنية شبيهة بالمتوسط العالمي فيما تسجل البلدان الصاعدة والنامية بنية مخالفة حيث تمثل فيها الأرباح المعاد استثمارها 58%. ونسبة إلى رصيدها. تمثل أرباح الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج عائدا يصل إلى 6,2%. وهو مستوى أعلى من متوسط 4% الذي حققته البلدان الصاعدة والنامية وقريب من 6% المسجل على المستوى العالمي.

وفي الأخير. فإن نمو الاستثمارات المباشرة في الخارج من شأنه إثارة بعض المخاوف حول نقل جزء من الادخار الوطني إلى بلدان أخرى. وتطرح هذه المسألة بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية التي تحتاج إلى استثمارات كبرى من حيث البنية التحتية وتتوفر على ادخار وطني ضعيف نسبيا. ويظهر تحليل نسبة الاستثمارات المباشرة في الخارج إلى الاستثمار الوطني. التي تعطينا فكرة حول احتمال وجود عامل طارد. أن هذه الاستثمارات تظل ضعيفة وتتراوح في حوالي 1,7% في المتوسط ما بين 2008 و2017. وتبقى بذلك في مستوى أقل بشكل كبير من المستويات المسجلة لدى البلدان الصاعدة والنامية (4,8% في المتوسط) و11% في الاقتصادات المتقدمة.

5.6.1 الوضعية المالية الخارجية الإجمالية¹

في سنة 2019. تفاقمت الوضعية المالية الخارجية الإجمالية بواقع 31,4 مليار إلى 765,1 مليار درهم. بفعل تزايد الالتزامات بواقع 64,7 مليار والموجودات بواقع 33,3 مليار.

رسم بياني 10.6.1: الوضعية المالية الخارجية الإجمالية



تزايدت التزامات المغرب تجاه بقية العالم بنسبة 5,9% نتيجة بالأساس لتحسن مخزون الاستثمارات المباشرة بنسبة 4% إلى 638,2 مليار درهم. تشكل سندات المساهمات وحصص صناديق التوظيف الجماعي 90,8% منها. وبالمثل.

¹ تحدد الوضعية المالية الخارجية الإجمالية رصيد الموجودات والالتزامات المالية إزاء باقي العالم عند تاريخ محدد.

ارتفعت استثمارات المحفظة بنسبة 14,3% إلى 115,5 مليار. ارتباطا بارتفاعها بنسبة 17,9% في سندات الديون على الإدارة العمومية وبنسبة 46% في سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي الصادرة عن مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي. وارتفعت الاستثمارات الأخرى بنسبة 6,6% إلى 415,8 مليار ما يعكس أساسا تحسنا بنسبة 11 مليار في العملة الائتمانية وإيداعات مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي وبنسبة 6,6% في ديون "الإدارة العمومية". من جهتها. ارتفعت الديون التجارية وتسبيقات "الشركات غير المالية والأسر والمؤسسات غير الربحية" بنسبة 11% إلى 64,2 مليار درهم.

ويعزى ارتفاع الموجودات المالية للمقيمين بنسبة 9% إلى 404,5 مليار درهم أساسا إلى ارتفاع الأصول الاحتياطية الرسمية بنسبة 8,4% إلى 253,4 مليار درهم. وبالمثل. ارتفع جاري الاستثمارات المباشرة بنسبة 19,6% إلى 62 مليار. ارتباطا بنمو "سندات المساهمات وحصص صناديق التوظيف الجماعي" بواقع 19,5% إلى 56,5 مليار و"العملة الائتمانية والودائع" التي حوزها مؤسسات الإيداع¹ بنسبة 10,8% لتصل إلى 43,9 مليار درهم.

جدول 4.6.1: الوعية المالية الخارجية الإجمالية (بملايير الدراهم)

2019			2018			
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
-576,2	638,2	62,0	-561,7	613,5	51,8	الاستثمارات المباشرة
-104,3	115,5	11,2	-89,9	101,0	11,1	الاستثمارات في المحافظ
0,1	0,1	0,2	0,1	0,3	0,3	المشتقات المالية (دون احتساب الاحتياطيات) واكتتاب المستخدمين في الأسهم
-338,1	415,8	77,7	-316,0	390,1	74,1	استثمارات أخرى
-0,5	48,6	48,1	7,6	37,1	44,7	النقد والودائع
-295,0	295,6	0,6	-287,4	287,7	0,4	السلفات
-37,8	64,2	26,4	-31,1	57,8	26,7	القروض التجارية والتسبيقات
253,4	-	253,4	233,7	-	233,7	الأصول الاحتياطية
-765,1	1 169,6	404,5	-733,7	1 104,9	371,2	مجموع الأصول / الخصوم

المصدر: مكتب الصرف.

¹ غير البنك المركزي

7.1 الأوضاع النقدية

تميزت الأوضاع النقدية خلال سنة 2019 بانخفاض أسعار الفائدة على القروض المقدمة للأفراد والمقاولات على حد سواء. كما عرفت ارتفاعا طفيفا في سعر الصرف الفعلي الحقيقي. نتيجة لتزايد القيمة الاسمية للدرهم إزاء الأورو وعمليات بعض الدول الصاعدة.

ومن جهة أخرى، تفاقم عجز السيولة لدى البنوك بشكل كبير بفعل تزايد حجم النقد المتداول، الذي قلص من تأثيره، بشكل جزئي فقط. ارتفاع احتياطات الصرف لدى بنك المغرب.

وفيما يخص الائتمان البنكي¹، فقد شهد تحسنا ملموسا، مع تسارع وتيرة القروض المقدمة للقطاع غير المالي من 3,1% إلى 5,5%. بفضل النمو الملحوظ للقروض الممنوحة للمقاولات الخاصة. وبالمقابل، تراجع ارتفاع الديون الصافية على الإدارة المركزية من 21% إلى 4,6%. مع تلاشي تأثير عملية تصفية مخزون قروض الضريبة على القيمة المضافة عن طريق شراء وتحصيل الديون وتناقص اللجوء إلى الاستدانة الداخلية. وفي ظل هذه الظروف، تباطأ مجددا النمو السنوي للمجموع النقدي م3. حيث انتقل من 4,1% إلى 3,8%.

جدول 1.7.1: أبرز مؤشرات الأوضاع النقدية

2019		2018	2017	
المبالغ الجارية* (بملايير الدراهم)	متوسط السنة (%)			سعر الفائدة
-	2,28	2,28	2,28	سعر الفائدة ما بين البنوك
-	5,00	5,15	5,52	متوسط أسعار الفائدة المدينة المرجحة ¹
-	3,01	3,09	3,12	أسعار الفائدة على الودائع لمدة سنة واحدة.
-	2,31	2,39	2,31	سعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا
التغيرات (بالنسبة المئوية)				سعر الصرف الفعلي
-	2,6	2,1	1,1	الفعلي الاسمي
-	0,4	1,2	-0,7	الفعلي الحقيقي
التغيرات (بالنسبة المئوية)				المجمعات النقدية
916,5	5,3	3,2	3,1	القروض البنكية
784,2	5,5	3,1	3,8	القروض المقدمة للقطاع غير المالي
253,4	8,3	-4,3	-3,6	الأصول الاحتياطية الرسمية
212,4	4,6	2,1	17,8	الديون الصافية على الإدارة المركزية
1 370,5	3,8	4,1	5,5	مجمع 3

* نهاية دجنبر .

¹ عرف الاستقصاء الخاص بأسعار الفائدة المدينة تعديلا سنة 2017، ولم يكن له أي تأثير على التطور الإجمالي للأسعار. غير أنه أثر بشكل طفيف على مستوياتها بالنسبة لفئات معينة من الائتمان (انظر الإطار "إعادة صياغة الاستقصاء حول أسعار الفائدة المدينة").

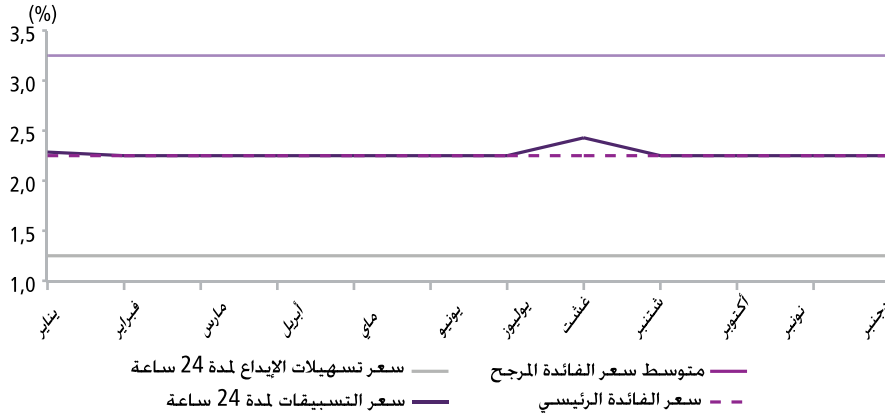
¹ بما في ذلك التمويل الذي تمنحه البنوك والنوافذ التشاركية.

1.7.1 أسعار الفائدة

في سياق الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير. تراجعت أسعار الفائدة على العموم باستثناء تلك المطبقة على الحسابات على الدفاتر.

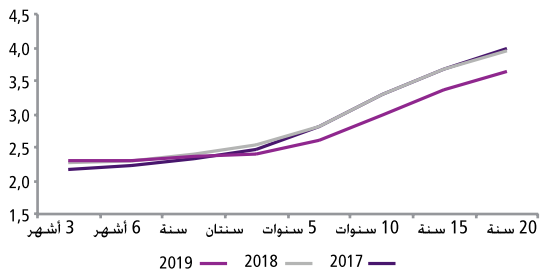
وفي السوق القائمة بين البنوك، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح منسجما مع سعر الفائدة الرئيسي طيلة السنة، مع مستوى قلب ضعيف. ومع ذلك، لوحظ فارق طفيف خلال شهر غشت، نظرا للتزايد الكبير لحاجة البنوك إلى السيولة ارتباطا بارتفاع حجم النقد المتداول.

رسم بياني 1.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة مابين البنوك سنة 2019 (%)

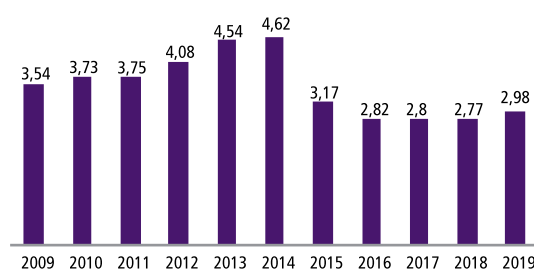


وعلى مستوى سوق الديون السيادية، توجهت أسعار الفائدة المطبقة على الإصدارات من سندات الخزينة نحو الانخفاض بالنسبة لجميع آجال الاستحقاق. ومع ذلك، ارتفع متوسط سعر الفائدة المرجح بما قدره 21 نقطة أساس إلى 2,98%. نتيجة للنمو الملموس لحصة الاستحقاقات الطويلة. وفي القطاع الثانوي، لم تعرف العائدات تقلبات هامة بالنسبة للأجل القصيرة في حين تراجعت بالنسبة للأجل المتوسطة والطويلة.

رسم بياني 3.7.1: منحني أسعار الفائدة في السوق الثانوية (%)



رسم بياني 2.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح على إصدارات الخزينة (%)



وفيما يخص أسعار الفائدة على الودائع، فقد واصلت منحها التنازلي، مسجلة تراجعاً قدرها 5 نقط أساس بالنسبة للودائع لمدة 6 أشهر إلى 2,72% و 8 نقط بالنسبة للودائع لمدة 12 شهراً إلى 3,01%. أما سعر الفائدة الأدنى المطبق على الحسابات على الدفتر، المرتبط بسعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعاً، فقد ارتفع بشكل طفيف إلى 1,89%.

جدول 2.7.1: سعر الفائدة على الودائع لأجل والحسابات على الدفتر (%)

2019	2018	2017	2016	2015	
2,72	2,77	2,82	3,08	3,57	الودائع لمدة 6 أشهر
3,01	3,09	3,12	3,46	3,80	الودائع لمدة 12 شهراً
1,89	1,86	1,84	1,89	2,28	الحسابات على الدفتر لدى البنوك

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة للقطاع غير المالي، فقد تدنت بنسبة 5,09% في المتوسط في الفصل الرابع من سنة 2018 إلى 4,91% في نفس الفصل من سنة 2019. مع انخفاضات قدرها 28 نقطة أساس إلى 5,55% بالنسبة للقروض المقدمة للأفراد و 13 نقطة إلى 4,77% بالنسبة لتلك المخصصة للمقاولات. وحسب الحجم، بلغ تراجع أسعار الفائدة على القروض 11 نقطة بالنسبة للمقاولات الكبرى و 34 نقطة بالنسبة للمقاولات الصغيرة والصغيرة جداً والمتوسطة.

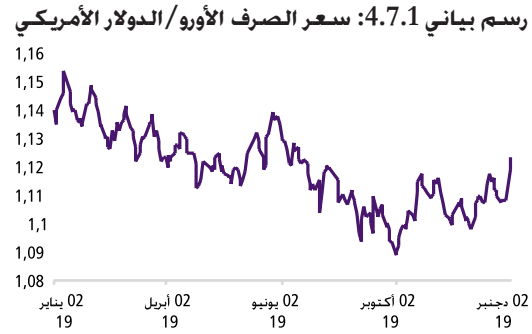
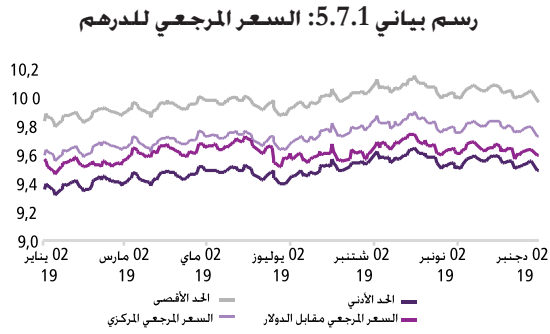
جدول 3.7.1: أسعار الفائدة على القروض (%)

2019 4ف	2019 3ف	2019 2ف	2019 1ف	2018 4ف	
4,91	5,09	4,98	5,02	5,09	متوسط أسعار الفائدة على القروض
5,55	5,69	5,34	5,78	5,83	القروض الممنوحة للأفراد
4,48	4,51	4,18	4,70	4,89	قروض السكن
6,66	6,72	6,71	6,74	6,84	قروض الاستهلاك
4,77	4,92	4,85	4,78	4,9	القروض الممنوحة للمقاولات
					حسب الغرض الاقتصادي
4,65	4,74	4,70	4,72	4,81	تسهيلات الخزينة
4,58	5,20	5,07	4,48	4,86	قروض التجهيز
6,12	6,07	5,46	5,59	5,91	قروض الإنعاش العقاري
					حسب حجم المقاولات
5,68	5,87	5,75	6,08	6,02	المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة
4,47	4,50	4,41	4,56	4,59	الشركات الكبرى
6,31	6,87	6,64	6,28	6,39	القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد
5,52	5,68	5,42	5,34	5,75	قروض الإنعاش العقاري
6,60	7,37	7,50	6,58	6,61	قروض الخزينة

المصدر: الاستقصاء الفصلي لبنك المغرب حول أسعار الفائدة على القروض لدى البنوك

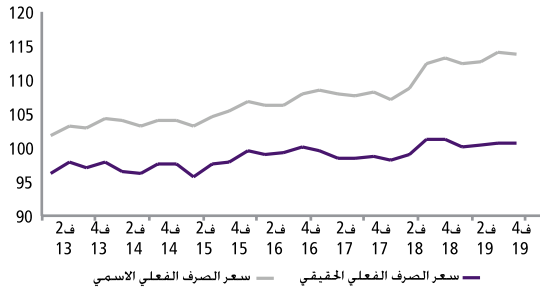
2.7.1 سوق الصرف

خلال سنة 2019، انخفضت قيمة العملة الوطنية بنسبة 2,4% مقابل الدولار الأمريكي. وهو ما يشمل التأثير التصاعدي للسوق بنسبة 0,8% والتأثير التنازلي لسلة العملات بنسبة 3,2%. على إثر تدني قيمة الأورو بنسبة 5,2% إزاء الدولار. ومقابل الأورو. ارتفعت قيمة الدرهم بنسبة 3%.

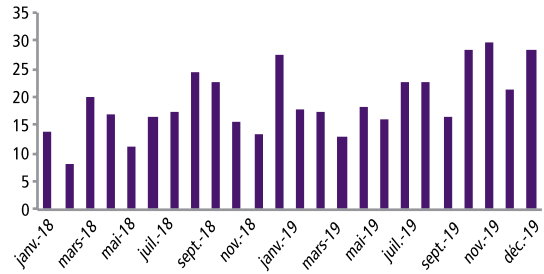


ومقارنة بعملات أبرز الدول الشريكة والمنافسة، ارتفع الدرهم على العموم، حيث تزايد بالخصوص مقابل الليرة التركية بنسبة 14,9%. وجاه الدينار التونسي بنسبة 8,5% وإزاء اليوان الصيني بنسبة 1,9%. وبالتالي، ارتفع سعر الصرف الفعلي بنسبة 2,6% من حيث القيمة الاسمية. ومن حيث القيمة الحقيقية، وأخذاً بالاعتبار التضخم الداخلي الذي يقل عن التضخم في البلدان الشريكة والمنافسة، بلغ هذا الارتفاع 0,4%.

رسم بياني 7.7.1: سعر الصرف الفعلي للدرهم
(الأساس: =100 سنة 2010)



رسم بياني 6.7.1: حجم العمليات ما بين البنوك¹ أعلاه في سوق الصرف



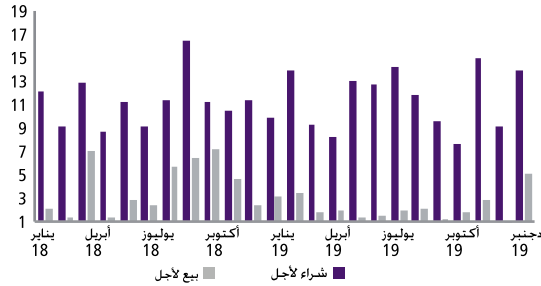
¹ بإدراج البنوك المحلية والأجنبية

وتواصلت حيوية سوق الصرف القائمة بين البنوك مع نمو متوسط حجم المبادلات الشهرية من العملات مقابل الدرهم بنسبة 21,2% إلى 21 مليار. وبالمقابل، وفيما يتعلق بتدخلات بنك المغرب، لم يتم تسجيل أية عملية مناقصة خلال سنة 2019.

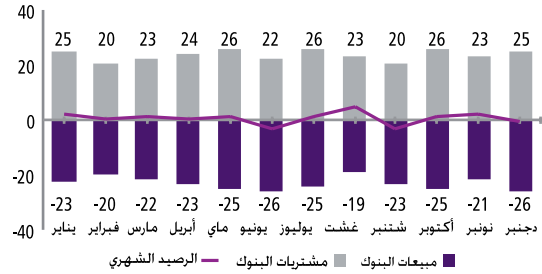
وفيما يتعلق بعمليات البنوك مع الزبناء، انتقل حجم المبادلات بالناجز بالعملات مقابل الدرهم من 21,7 مليار إلى 23,1 مليار بالنسبة للمشتريات ومن 21,1 مليار إلى 23,6 مليار بالنسبة للمبيعات. وبالتالي، أفرزت هذه

العمليات رصيدا سلبيا بمبلغ 525 مليون بعد أن كان إيجابيا بقيمة 536 مليون درهم في 2018. أما بالنسبة للمعاملات لأجل، فقد ارتفعت المشتريات بنسبة 3,3% إلى 11,5 مليار في المتوسط في حين انخفضت المبيعات بنسبة 44,6% إلى 2,2 مليار درهم.

رسم بياني 9.7.1: عمليات التغطية التي تنجزها البنوك مع الزبناء (بملايير الدراهم)



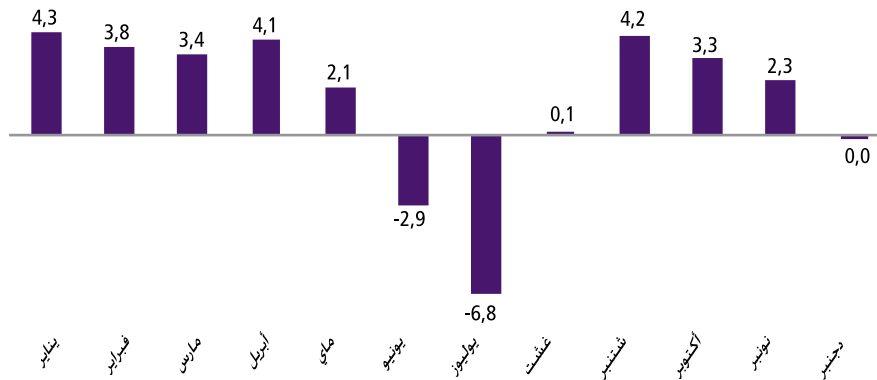
رسم بياني 8.7.1: عمليات البنوك بالناجز مع الزبناء (بملايير الدراهم)



وفيما يخص حجم مبادلات البنوك مع مراسليهم الأجانب، فقد بلغ في المتوسط الشهري 41,1 مليار درهم، حيث ارتفع بنسبة 11% مقارنة بسنة 2018. بينما تراجعت ودائع البنوك بالعملات في الخارج بنسبة 19,4% إلى 6,8 مليار درهم.

وفي ظل هذه الظروف، تراجعت وضعية الصرف¹ لدى البنوك من 6 مليارات درهم في المتوسط إلى 1,5 مليار. وظلت إيجابية طيلة السنة، باستثناء يونيو ويوليوز وديجنبر.

رسم بياني 10.7.1: وضعية الصرف لدى البنوك في 2019 (بملايير الدراهم)

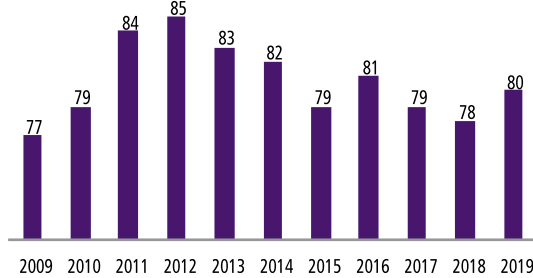


3.7.1 القروض البنكية

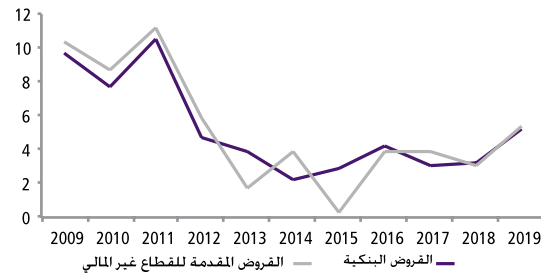
تسارعت القروض البنكية بشكل ملموس في 2019. حيث انتقلت وتيرة نموها من 3,2% إلى 5,3%. لترتفع نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 78,5% إلى 79,7%. ويعكس هذا الارتفاع حسنا في نمو القروض المقدمة للقطاع¹ وضعية الصرف لدى البنوك هي قيمة موجوداتها بالعملات الأجنبية صافية من الالتزامات. بما فيها تلك المسجلة خارج الحصيلة. وتعطي معلومات حول الموجودات المتوفرة فعليا بالعملات الأجنبية لدى النظام البنكي.

غير المالي من 3,1% إلى 5,5%. وبدرجة أقل. تحسن القروض المقدمة للشركات المالية من 4% إلى 4,4%.

رسم بياني 12.7.1: نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)



رسم بياني 11.7.1: القروض البنكية (%)



ويعزى نمو القروض البنكية الممنوحة للقطاع غير المالي في 2019 بالأساس إلى الارتفاع الملموس للقروض المخصصة للمقاولات الخاصة. فقد تعززت هذه الأخيرة بنسبة 7,3% بعد 0,5% سنة من قبل. مع ارتفاع تسهيلات الصندوق بنسبة 9,7% بعد 2,4%. وقروض التجهيز بنسبة 6% وتلك الموجهة للإنعاش العقاري بنسبة 7,5% بعد تراجعها بلغت على التوالي 0,9% و6,4%.

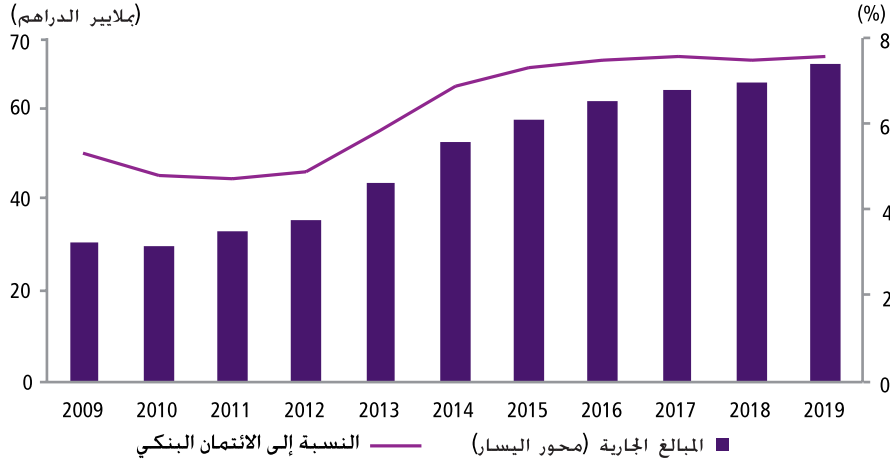
وبالمقابل. انخفضت القروض الممنوحة للمقاولات العمومية بنسبة 0,8% مقابل تحسنها بنسبة 4,2%. مع تراجع قروض التجهيز بنسبة 0,5% وتسهيلات الصندوق بنسبة 0,2% مقابل ارتفاعات بلغت على التوالي 3,3% و14,7% في 2018.

كذلك. تراجع القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد بنسبة 2,1% بعد نموها بنسبة 3,4%. نتيجة لانخفاض قروض الإنعاش العقاري وتسهيلات الصندوق بنسبة 25,3% و5,4% بعد تزايدها بنسبة 15,9% و18,6% على التوالي. وعلى العكس. ارتفعت قروض التجهيز بنسبة 4,6% بعد 0,8%.

أما القروض الممنوحة للأفراد. فقد ارتفعت بنسبة 5,1% بعد 6%. مع تباطؤهم بالخصوص قروض السكن من 6,3% إلى 4,2% وقروض الاستهلاك من 6,4% إلى 4,9%.

وفيما يخص الديون المعلقة الأداء. فقد عرفت نسبتها ضمن القروض البنكية شبه استقرار للسنة الثالثة على التوالي في 7,6% مع تراجع تلك المتعلقة بالمقاولات الخاصة من 11,4% إلى 10,9% وارتفاع تلك الخاصة بالأسر من 7,6% إلى 8,5%.

رسم بياني 13.7.1: الديون المعلقة الأداء



وحسب فروع النشاط. ارتفعت القروض الممنوحة لمقاولات قطاعات "النقل والاتصالات" و"التجارة. وإصلاح السيارات والأدوات المنزلية" بنسبة 9,8% و7,3% على التوالي بعد انخفاضات بلغت 4,6% و1,4% سنة 2018. كذلك تسارعت القروض في "الصناعات الاستخراجية" من 8,8% إلى 25,8% وبدرجة أقل في "البناء والأشغال العمومية" من 1,2% إلى 1,3%. في حين تراجع انخفاضها في "الكهرباء. والغاز والماء" من 6% إلى 3,3%. وعلى العكس. تم تسجيل انحسار قدره 0,4% على مستوى القروض المقدمة لقطاع "الصناعات الغذائية والتبغ" بعد ارتفاعها بنسبة 14,3%.

جدول 4.7.1: الائتمان البنكي

2019		2018		2017	
المبالغ الجارية (مليارات الدراهم)	التغيرات (%)	التغيرات (%)			
917,2	5,3	3,2	3,1	القروض البنكية	
785,5	5,5	3,1	3,8	القروض المقدمة للقطاع غير المالي	
367,9	7,3	0,5	3	القروض المقدمة للمقاولات الخاصة	
157,8	9,7	2,4	-0,8	تسهيلات الخزينة	
102,0	6,0	-0,9	6	قروض التجهيز	
52,4	7,5	-6,4	10,4	القروض المقدمة للمنعشين العقاريين	
51,0	-0,8	4,2	4,8	القروض المقدمة للمقاولات العمومية	
6,8	-0,2	14,7	-53,9	تسهيلات الخزينة	
43,0	-0,5	3,3	29,6	قروض التجهيز	
342,6	3,9	5,3	4	القروض المقدمة للأسر	
283,1	5,1	6	5,1	القروض الممنوحة للخواص	
55,5	4,9	6,4	5,3	قروض الاستهلاك	
195,6	4,2	6,3	4,5	قروض السكن	
39,7	-2,1	3,4	0,3	القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد	
النسبة إلى الائتمان البنكي (%)					
69,9	7,6	7,5	7,5	القروض المعلقة الأداء	
29,2	8,5	7,6	7,8	الأسر	
40,1	10,9	11,4	11,2	المقاولات الخاصة	

من جهة أخرى. نمت القروض المقدمة للقطاع غير المالي من طرف الشركات المالية دون البنوك¹ بنسبة 4% إلى 151,9 مليار درهم. وبشكل خاص، ارتفعت القروض الممنوحة من قبل شركات التمويل بنسبة 5,7% إلى 119,2 مليار على العموم. وبلغ هذا الارتفاع 7,2% إلى 61,7 مليار بالنسبة للأسر و4,1% إلى 57,5 مليار بالنسبة للمقاولات الخاصة. وبموازاة ذلك، تزايدت القروض المقدمة من طرف جمعيات القروض الصغرى بنسبة 9% إلى 7,4 مليار. في حين تدنت تلك التي تقدمها البنوك الحرة بنسبة 13,4% إلى 12 مليار درهم.

جدول 5.7.1: القروض الممنوحة من الشركات المالية الرئيسية عدا البنوك

	2019	2018	2017	
المبالغ الجارية (بمليار الدراهم)	التغيرات (%)	التغيرات (%)	التغيرات (%)	
119,2	5,7	5,9	5,0	شركات التمويل
57,5	4,1	4,1	1,7	للمقاولات الخاصة
61,7	7,2	7,6	8,5	للأسر
12,0	-13,4	3,2	-4,8	البنوك الحرة
7,4	9,0	2,5	3,7	جمعيات القروض الصغرى

إطار 1.7.1: تطور الديون المعلقة الأداء بالمغرب وتأثيرها على عروض الائتمان

في إطار نشاطها كمؤسسة إقراض، تواجه البنوك خطر عدم السداد المرتبط على الخصوص بنوعية المقترضين. والمشاريع الممولة أو بتطور الظرفية الاقتصادية. وتتأثر مردودية هذه المؤسسات وكذا قدرتها على الإقراض في حالة حدوث ارتفاع هام في القروض المعلقة الأداء ما قد يكون له تبعات على مستوى الاستقرار المالي وتنفيذ السياسة النقدية. وحسب دراسة¹ لصندوق النقد الدولي تشمل 78 دولة. ترتبط أغلب الأزمات البنكية بارتفاع القروض غير المنتجة إلى مستويات كبيرة تتجاوز 7% من مجموع القروض. وبشكل عام، تزايدت الديون المعلقة الأداء بسرعة في بداية الأزمات وتصل إلى أقصى مستوياتها بعد بضع سنوات. قبل أن تستقر وتشعر في التراجع. ويستعرض هذا الإطار تطور الديون المعلقة الأداء بالمغرب ويقدم تقييما لتأثيرها على العروض الخاصة بالقروض البنكية.

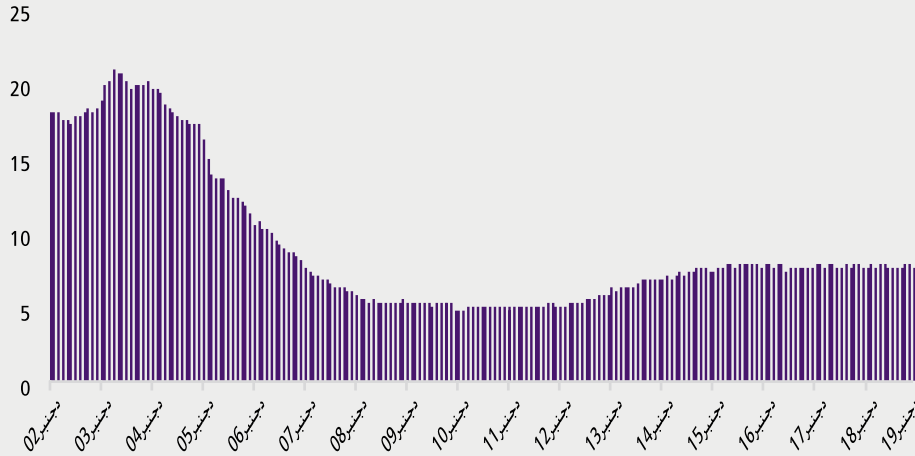
1- تطور الديون المعلقة الأداء بالمغرب

حسب منشور بنك المغرب رقم 19/و/2002، تعتبر ديونا معلقة الأداء تلك التي تتضمن خطر عدم استرداد كلي أو جزئي. نظرا لتدهور قدرة الطرف المقابل على السداد الفوري أو المستقبلي أو هما معا. وتشمل بالخصوص جاري القروض القابلة للاستهلاك التي لم يتم سداد استحقاق واحد منها 90 يوما بعد بلوغ أجلها وتلك التي قد يتعثر استيفؤها بسبب اعتبارات ترتبط بقدرة المدين على السداد. وصعوبات على مستوى قطاع النشاط....

¹ "تطورات الديون المعلقة الأداء خلال الأزمات البنكية: قاعدة بيانات جديدة". أنيل أري. صوفيا شين. ليف راتنوفسكي. ورقة عمل صندوق النقد الدولي 272/19. دجنبر 2019.

¹ شركات التمويل، والبنوك الحرة، وجمعيات القروض الصغرى، وصندوق الإيداع والتدبير وصناديق التوظيف الجامعية للتسديد.

رسم بياني 1.1.7.1 : نسبة الديون المعلقة الأداء (%)



ويمكن تحليل تطور الديون المعلقة الأداء خلال العشرين سنة الأخيرة من تمييز خمس محطات:

- 1- ما بين نهاية سنة 2002 ومارس 2004، شهدت الديون المعلقة الأداء ارتفاعاً قوياً. مع نسبة سنوية بلغت في المتوسط 11,2% مقابل 5,9% بالنسبة للائتمان البنكي. وبالتالي ارتفع معدلها ليصل في المتوسط إلى 18,3%. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى دخول قواعد جديدة لتصنيف الديون وتغطيتها بالمؤن حيز التنفيذ.
- 2- خلال المرحلة الثانية الممتدة إلى 2009، عرفت الديون المعلقة الأداء تراجعاً سنوياً بلغ في المتوسط 5%. في حين ارتفعت القروض البنكية بنسبة 17,2% ليصل بذلك معدلها في المتوسط إلى 11,6%. وتزامن هذا الانخفاض مع تعديل قواعد تصنيف الديون في نهاية 2004² وإدراج فئة جديدة من الديون. وهي الديون غير المنتظمة. وتتوفر في هذه الأخيرة خاصيات الديون المعلقة الأداء غير أنها مغطاة بالكامل بالضمانات.
- 3- ما بين 2010 و2012، سجل معدل الديون المعلقة الأداء انخفاضاً ملموساً ليستقر في حوالي 5%. نتيجة بالخصوص لجهود تصفية الحصيلات البنكية، وتحسين عمليات الاستيفاء وحكم أفضل في المخاطر.
- 4- وخلال السنتين التاليتين، ارتفع هذا المعدل بشكل طفيف ليصل إلى 6% في المتوسط. ارتباطاً بارتفاع الديون المعلقة الأداء بنسبة 18% وتباطؤ وتيرة نمو القروض البنكية إلى 3,5%. ويعكس هذا التطور بالخصوص الصعوبات التي تواجهها المقاولات للوفاء بالتزاماتها داخل الآجال المحددة في ظل الظرفية الاقتصادية الصعبة المتميزة بتباطؤ قوي للنمو.
- 5- ومنذ سنة 2015، استقر هذا المعدل في حوالي 7,5%. وهو مستوى يعتبره صندوق النقد الدولي³ مرتفعاً نسبياً لكن يبقى الخطر المرتبط به مضبوطاً بالنظر إلى مستويات المؤن الهامة (حوالي 70%).

² تعديل المنشور رقم 19/و/2002 المتعلق بتصنيف الديون وتغطيتها بالمؤن.

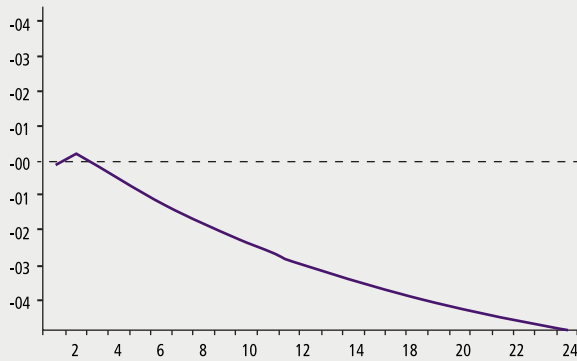
³ تقرير المشاورات برسم المادة 4. تقرير صندوق النقد الدولي عدد 230/19، يوليوز 2019.

2- تقييم تأثير الديون المعلقة الأداء على عروض القروض البنكية

تعتبر الدراسات الاقتصادية التي تحلل العروض الخاصة بالقروض مستوى الديون المعلقة الأداء كأحد المحددات الرئيسية لهذه العروض. ومن أجل تقييم هذا الرابط في المغرب، تم إنجاز نمذجة من نوع $VECM^4$ بناء على معطيات فصلية تشمل الفترة الممتدة من الفصل الأول من سنة 2002 إلى الفصل الرابع من سنة 2019. وإضافة إلى الديون المعلقة الأداء، يدمج النموذج المعتمد كمغيرات تفسيرية للقروض المقدمة للقطاع غير المالي، القيمة المضافة غير الفلاحية، والودائع لدى البنوك وتكلفة تمويل البنوك⁵.

وقد أفرزت نتائج التقييم معاملات هامة على المدى الطويل في المجموع إلى جانب مؤشرات حدسية. ويتضح من خلال هذه النتائج أن العرض الخاص بالقروض يتأثر سلبا بالديون المعلقة الأداء وتكلفة التمويل، وإيجابيا بالقيمة المضافة غير الفلاحية والودائع لدى البنوك. كما تشير إلى أن تأثير صدمة إيجابية للديون المعلقة الأداء على عروض القروض يبقى ضعيفا جدا بالنسبة للفصلين المواليين لكنه يزداد أهمية على المدى المتوسط. بالتالي، من غير المرجح أن يؤثر ارتفاع حجم الديون المعلقة الأداء بنسبة 1% على عروض القروض على المدى القصير لكنه قد يؤدي إلى انخفاض قد يصل إلى 4% في غضون سنتين.

رسم بياني إ1.7.1: استجابة القروض المقدمة للقطاع غير المالي لصدمة إيجابية على الديون المعلقة الأداء



جدول إ1.7.1: معاملات نموذج متجه تصحيح الخطأ الطويلة الأمد⁶

المتغير	المعامل
لوغاريتم (الديون المعلقة الأداء)	0,45 (6,87)
لوغاريتم (القيمة الحالية الصافية المعدلة)	-1,36 (-4,77)
لوغاريتم (النفقات الإجمالية)	-0,63 (-4,95)
دالة التوزيع التراكمي	0,15 (2,26)
ثابتة	6,50

⁴ نموذج متجه تصحيح الخطأ.

⁵ تم تقييمه بناء على سعر الفائدة ما بين البنوك، وأسعار الفائدة على الودائع وعلى شهادات الإيداع.

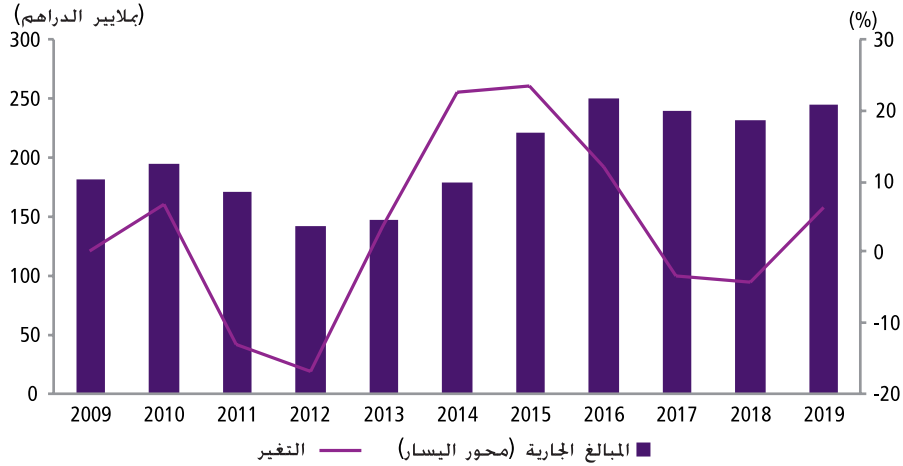
⁶ ترابط على المدى الطويل بالنسبة للعرض الخاص بالقروض.

4.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى

بعد أن انخفضت بنسبة 4,3% خلال سنة 2018، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية بنسبة 8,4% في 2019 لتصل إلى 253,4 مليار درهم. أي ما يعادل 6 أشهر و8 أيام من واردات السلع والخدمات. وتميز تطورها بالخصوص بإصدار الخزينة لسندات اقتراض في السوق الدولية بمبلغ 10,6 مليار درهم. ذلك أن الهيئات المتأثية من دول مجلس التعاون الخليجي لم تتجاوز 1,6 مليار درهم. أما الموجودات الخارجية الصافية للبنوك¹، فقد ظل مبلغها الجاري في مستوى عالي حيث بلغت 19,4 مليار درهم، وإن كانت قد تراجعت بنسبة 24% من سنة إلى أخرى.

¹ مجموع ديون البنوك على غير المقيمين صافية من التزاماتهم الخارجية.

رسم بياني 14.7.1: الأصول الاحتياطية الرسمية

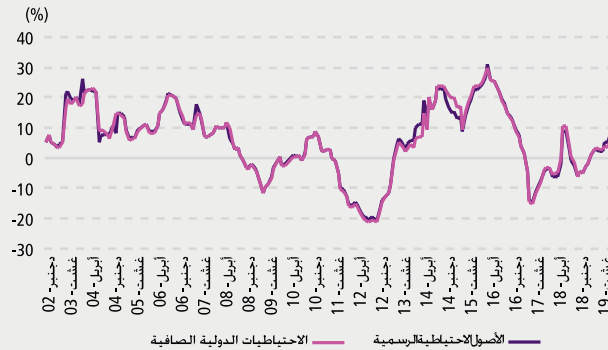


إطار 2.7.1: اعتماد الأصول الاحتياطية الرسمية كمؤشر مرجعي لاحتياطيات الصرف

سعيًا منه إلى تتبع أفضل لتطور احتياطيات الصرف، قرر بنك المغرب اعتماد الأصول الاحتياطية الرسمية كمؤشر مرجعي لاحتياطيات الصرف منذ 22 ماي 2020، تماشيًا مع أفضل الممارسات الدولية المعمول بها في هذا المجال.

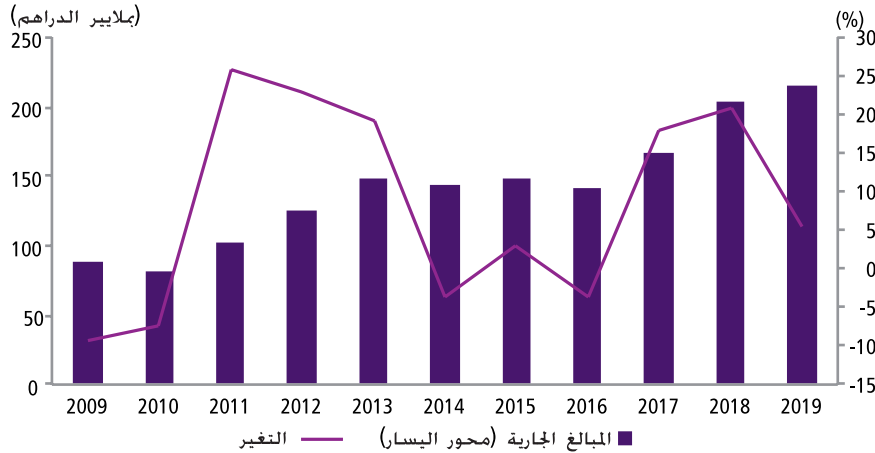
في السابق، كان البنك ينشر الاحتياطيات الدولية الصافية إلى جانب الأصول الاحتياطية الرسمية. وقد تم اعتماد الاحتياطيات الدولية الصافية منذ 2012 كمؤشر تم تحديده مع صندوق النقد الدولي في إطار البرنامج الذي يدعمه خط الوقاية والسيولة؛ في حين يعتبر مؤشر الأصول الاحتياطية الرسمية معيارًا يعتمد على إطار منهجي تم تحديده في الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، ويمكن من مقارنته على الصعيد الدولي. وللتذكير، يقصد بالأصول الاحتياطية الرسمية "الأصول الخارجية الخاضعة للسيطرة المباشرة للسلطات النقدية والمتاحة فورًا تحت تصرفها لتمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة". وتتكون هذه الأصول من الذهب النقدي (4,1% بنهاية 2019) وحقوق السحب الخاصة (2,8%)، والأصول من العملات القابلة للتحويل التي يحوزها البنك المركزي (92,3%) ووضعية احتياطي المغرب لدى صندوق النقد الدولي (0,8%).

رسم بياني 1.2.7.1: التغير السنوي للأصول الاحتياطية الرسمية والاحتياطيات الدولية الصافية



أما الديون الصافية على الإدارة المركزية. وبعد ارتفاعها بنسبة 21% سنة من قبل ارتباطا بعمليات تحصيل وشراء الديون التي أطلقتها الدولة لتصفية مخزون تسبيقات الضريبة على القيمة المضافة. فقد تزايدت بنسبة 4,6% في 2019. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى تباطؤ نمو سندات الخزينة التي حوزها البنوك من 7,4% إلى 6,7% وتزايد حدة تقلص سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية من 17,2% إلى 18%.

رسم بياني 15.7.1: الديون الصافية على الإدارة المركزية



5.7.1 مكونات المجموع م3

خلال سنة 2019. نما المجموع م3 بنسبة 3,8% عوض 4,1% سنة من قبل. ويشمل هذا التطور بالأساس تباطؤا طفيفا للودائع تحت الطلب من 4,9% إلى 4,8% وتدني الودائع لأجل بنسبة 7% بعد ارتفاعها بنسبة 3,4%. وتراجعت حدة انخفاض سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة في السوق النقدية من 6,8% إلى 3,4%. في حين واصل حجم النقد المتداول نموه بوتيرة مرتفعة. أي 7,1% مقابل 6,7% في 2018 ليصل إلى 250,2 مليار درهم.

ويشير تحليل تطور الودائع حسب القطاعات المؤسساتية إلى أن ودائع المقاولات غير المالية الخاصة سجلت ارتفاعا محدودا في 0,9% إلى 178,4 مليار درهم. وهو ما يشمل ارتفاع ودائعها تحت الطلب بنسبة 4,5% وتراجع الودائع لأجل بنسبة 11,4%. وبموازاة ذلك، ارتفعت ودائع الأفراد¹ بنسبة 4,2% إلى 708,9 مليار. نتيجة لتنامي الودائع لأجل بنسبة 2,2%. وحسابات الادخار بنسبة 4,7%. والودائع تحت الطلب بنسبة 4,9%. أما موجودات المقاولات العمومية. فقد تراجعت بنسبة 15,2% إلى 28,3 مليار درهم.

¹ بما فيهم المغاربة المقيمين بالخارج

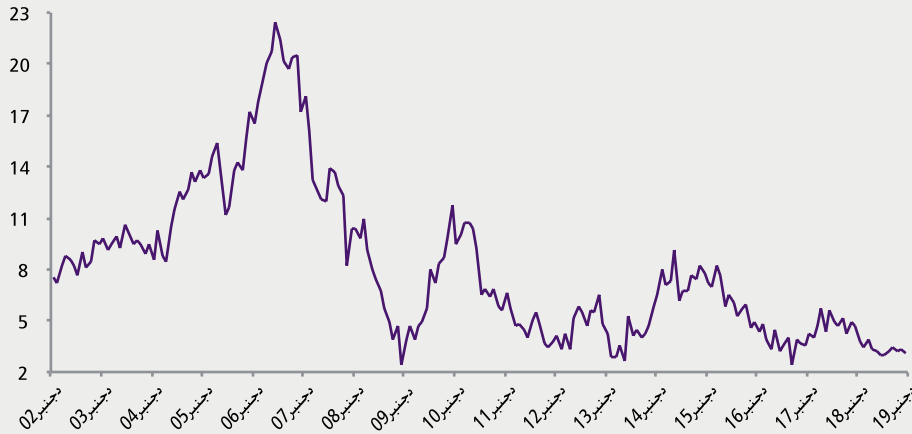
جدول 6.7.1: المكونات الرئيسية لمجموع م3

المجموع م3	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	الودائع لأجل لدى البنوك	الحسابات على الدفاتر	الودائع تحت الطلب لدى البنوك	العملة الائتمانية	
المبلغ الجاري إلى غاية متم دجنبر (بملايير الدراهم)						
1 269,10	60,6	155,8	153,9	534,3	218,8	2017
1 320,60	56,5	161,1	159,2	560,5	233,6	2018
1 370,5	54,6	149,9	166,5	587,7	250,2	2019
الحصة ضمن المجموع م3 (بالنسبة المئوية)						
100	4,8	12,3	12,1	42,1	17,2	2017
100	4,3	12,2	12,1	42,5	17,7	2018
100	4,0	10,9	12,2	42,9	18,3	2019
التغيرات (بالنسبة المئوية)						
5,5	0,0	-4,6	5,2	7,6	7,7	2017
4,1	-6,8	3,4	3,5	4,9	6,7	2018
3,8	-3,4	-7,0	4,6	4,8	7,1	2019

إطار 3.7.1: تباطؤ الودائع البنكية بالمغرب في السنوات الأخيرة

في السنوات الأخيرة. عرف نمو الودائع لدى البنوك¹ بالمغرب تباطؤًا ازدادت حدته بالخصوص في 2019. ويبين تحليل تطور الودائع البنكية أن الارتفاع السنوي للودائع كان. منذ سنة 2008. في مستوى معتدل قدره 6,1% في المتوسط مقابل 12,8% ما بين 2003 و2007. وابتداء من نهاية 2015. تزايدت حدة تباطؤ الودائع البنكية. حيث تراجعت نسبة نموها إلى 2,4% في غشت من سنة 2017. بعد ذلك. تم تسجيل انتعاش ضعيف لم يدم طويلا حيث سُرعَت الودائع مجددا في التباطؤ.

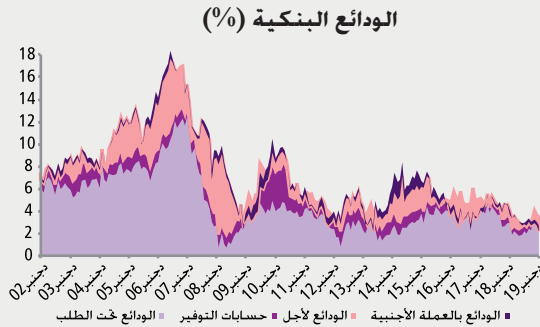
رسم بياني 1.3.7.1: نمو الودائع لدى البنوك على أساس سنوي (%)



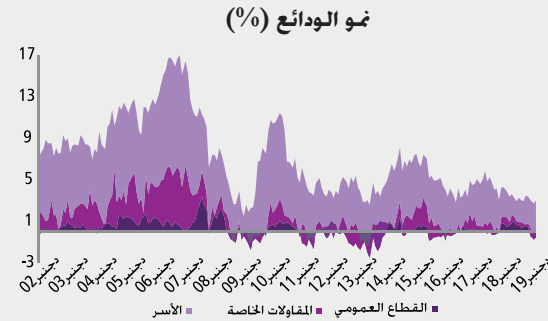
وحسب المكونات. استفاد تطور الودائع تاريخيا من نمو الودائع تحت الطلب. وهو مصدر غير مؤدى عنه بالنسبة للبنوك. وشكلت هذه الأخيرة ما يعادل 62% من الودائع في 2019. تليها حسابات الادخار والودائع لأجل بحصص 17% و16% على التوالي. وحسب الوحدات الاقتصادية. ساهمت ودائع الأسر بشكل كبير في هذا التباطؤ حيث أنها تمثل الجزء الأكبر من مجموع الودائع. بحصة 80% سنة 2019. وتتكون في حدود 70% من ودائع الأفراد و27% من ودائع المغاربة المقيمين بالخارج التي انتقلت نسبة نموها ما بين 2008 و2019 من 12% إلى 4,4% ومن 8,7% إلى 0,4%. أما ودائع المقاولات غير المالية الخاصة. التي تناهز حصتها 16% من مجموع الودائع. فقد بلغ نموها 2,8% عوض 12,9% في 2008.

¹ يتعلق الأمر بمجموع حسابات الادخار. والودائع تحت الطلب. والودائع لأجل. وبالعملات الأجنبية.

رسم بياني 3.3.7.1: المساهمات، حسب المكونات، في نمو



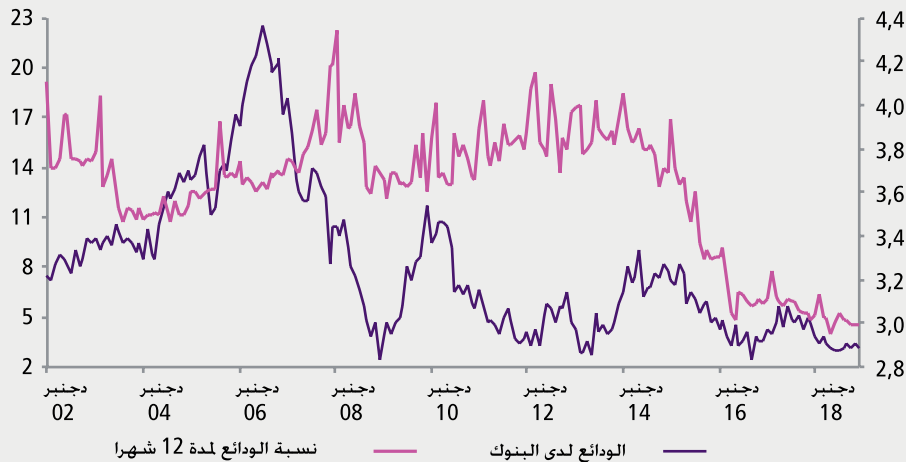
رسم بياني 2.3.7.1: مساهمة الفاعلين غير الماليين في



ويمكن تفسير تباطؤ الودائع في السنوات الأخيرة بعدة عوامل. أبرزها تباطؤ النشاط الاقتصادي. ويبين التحليل التاريخي المنجز الترابط القوي على المدى الطويل بين تطور الودائع وتطور الأنشطة غير الفلاحية، التي عرفت وتيرتها تباطؤاً ملموساً منذ 2013. ما أثر سلباً على دخل الفاعلين الاقتصاديين وبالتالي على قدرتهم على الادخار، حيث أن حصة الادخار الوطني الإجمالي ضمن الدخل الوطني المتاح انقلبت من 31,2% سنة 2018 إلى 26,6% سنة 2019.

ويرجح أن تكون أسعار الفائدة المنخفضة التي طبقتها البنوك على الودائع خلال السنوات الأخيرة، خاصة على إثر تخفيض سعر الفائدة الرئيسي عدة مرات، أيضاً من العوامل المسببة لهذا التباطؤ. فقد تراجع متوسط أسعار الفائدة المرجحة على الودائع لأجل بين 2015 و2019 من 3,57% إلى 2,70% بالنسبة للودائع لأجل 6 أشهر ومن 3,80% إلى 3,01% بالنسبة للودائع لسنة. كذلك، تراجعت عائدات الحسابات على الدفتر من 2,28% إلى 1,89%. وبالنظر إلى عدم جاذبية أسعار الفائدة هذه، قد تعتمد الوحدات الاقتصادية أيضاً إلى حيازة المزيد من الموجودات النقدية الأكثر سيولة، لاسيما العملة الائتمانية. ويرجح أن يكون الارتفاع الذي شهده مؤخراً حجم النقد المتداول على حساب الودائع راجعاً لعدة عوامل مثل تزايد عوارض الأداء على الشيك، وأهمية الأنشطة غير النظامية، والجهود المبذولة للمراقبة والاستيفاء الضريبيين كما أنه قد يعكس استمرار عادة استعمال النقد من طرف المستهلك المغربي.

رسم بياني 4.3.7.1: تطور الودائع وسعر الفائدة الرئيسي لمدة 12 شهراً (%)



6.7.1 مجتمعات التوظيفات السائلة¹

وفيما يتعلق بمجمعات التوظيفات السائلة، نما مجموع مبلغها الجاري بنسبة 5,9% سنة 2019 بعد 9,1% سنة من قبل. ويعكس هذا التطور تباطؤ نمو سندات الخزينة من 7% إلى 1,6% وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض من 15,2% إلى 8%. وعلى العكس، ارتفعت سندات صناديق التوظيف في فئة الأسهم وفي القيم المتنوعة بنسبة 19,8% مقابل انخفاضها بنسبة 4,8%.

وبناء على هذه التطورات، بلغت نسبة سيولة الاقتصاد، التي تقاس على أساس نسبة مجتمعات التوظيفات السائلة والمجموع م3 إلى الناتج الداخلي الإجمالي 183,5% بعد 182,3% سنة 2018.

جدول 7.7.1: مجتمعات التوظيفات السائلة

2019		2018		
التغير (%)	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)	التغير (%)	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)	
2,8	409,2	7,4	397,9	مجمع ت.س1
1,6	391,4	7,0	385,1	سندات الخزينة
53,6	14,9	20,0	9,7	سندات شركات التمويل
50,0	1,0	-35,5	0,6	أوراق الخزينة
-20,2	2,0	43,6	2,4	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
8,0	272,5	15,2	252,3	مجمع ت.س2
8,0	272,5	15,2	252,3	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض
19,8	59,8	-4,8	49,9	مجمع ت.س3
19,8	59,8	-4,8	49,9	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي القيم المتنوعة
5,9	741,5	9,1	700,1	المجموع

¹ تتضمن مجتمعات التوظيفات السائلة الأصول المالية التي حوزها الوحدات الاقتصادية من غير مؤسسات الإيداع. وتمثل هذه الأصول احتياطياً للقدر الشرائية لكنها ليست سائلة بما يكفي لإدراجها ضمن المجموع م3.

8.1 أسواق الأصول

في سنة 2019، تم تمويل الخزينة في سياق اتسم بتراجع أسعار الفائدة على مستوى الأسواق الدولية. بذلك، ارتفع اللجوء إلى التمويل الخارجي إذ بلغت السحوبات الإجمالية 25,1 مليار درهم، مقابل 6,2 مليار سنة 2018، فيما تراجعت عمليات الإصدار الجديدة في سوق الزيادات بواقع 9,3% لتصل إلى 104,4 مليار درهم. أما بخصوص إصدارات الدين الخاص، فقد تنامت بواقع 25,3% إلى 86,3 مليار، أغلبها من البنوك وبنسبة أقل من الشركات غير المالية.

على مستوى بورصة الدار البيضاء، ارتفع المؤشر المرجعي بنسبة 7,1%. بعد تراجع بنسبة 8,3% سنة 2018، وقد هم هذا الارتفاع القطاعات الرئيسية، خاصة "الصناعات الغذائية" و"الاتصالات" و"البنوك". في المقابل، تزايد حجم المعاملات بنسبة 43,1% ليصل إلى 75,3 مليار، مدعوما بالأساس بعملية تفويت 8% من أسهم اتصالات المغرب التي في حوزة الدولة.

وفي سوق العقار، ظلت أسعار الأصول في شبه ركود للسنة الثانية على التوالي، كما تدنى عدد المعاملات في كافة المدن الرئيسية، خاصة منها مراكش، حيث يستمر هذا التراجع منذ سنة 2015.

جدول 1.8.1: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول (التغير بالنسبة المئوية ما لم يشر إلى غير ذلك)

2019	2018	2017	2016	2015	
سوق الدين					
2,0	5,7	5,4	4,2	10,3	المبلغ الجاري لسندات الخزينة
15,8	11,2	10,5	0,8	-5,7	المبلغ الجاري للدين الخاص
سوق البورصة					
7,1	-8,3	6,4	30,5	-7,2	مازي
5,3	6,0	6,5	6,4	5,9	نسبة السيولة ¹ (السوق المركزية للأسهم، (%))
54,4	52,5	59,0	57,6	45,9	الرسملة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
السوق العقاري					
0,0	0,0	5,3	1,3	0,7	مؤشر أسعار الأصول العقارية
-3,6	4,8	-6,8	8,7	-1,1	عدد المعاملات

1 يتم الحصول على معدل السيولة بحساب نسبة الحجم السنوي للمبادلات إلى متوسط الرسملة خلال السنة.

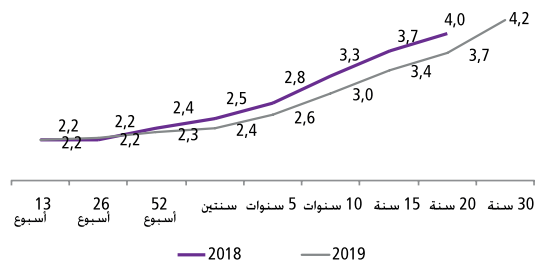
المصدر: بنك المغرب، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وبورصة الدار البيضاء، وماروكليبر والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

1.8.1 سندات الدين

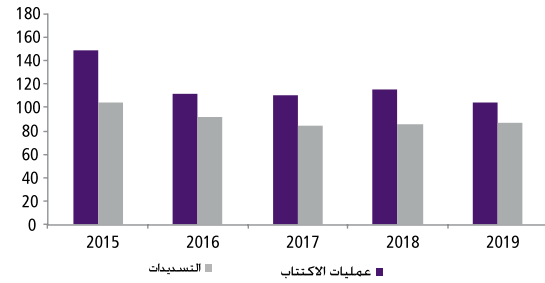
سندات الخزينة

في سنة 2019، عرفت إصدارات الخزينة في سوق المزايدات تراجعاً بنسبة 9,3% إلى 104,4 مليار درهم. وقد همت هذه الإصدارات بالأساس الاستحقاقات الطويلة الأمد بحصة 52,8% عوض 19,9% سنة 2018. فيما انخفضت إصدارات السندات المتوسطة والقصيرة الأمد من 64,3% إلى 38,1% ومن 15,8% إلى 9% على التوالي. وقد تمت هذه الإصدارات في ظروف ملائمة. إذ عرفت نسبة الفائدة المطبقة تراجعاً تراوح بين 8 نقط أساس إلى 2,3% على الإصدارات لمدة 52 أسبوعاً و30 نقطة أساس إلى 3% بالنسبة للسندات لأجل 10 سنوات.

رسم بياني 2.8.1: متوسط أسعار الفائدة المرجحة على سندات الخزينة في السوق الأولية (%)



رسم بياني 1.8.1: إصدارات وتسديدات سندات الخزينة (بملايير الدراهم)

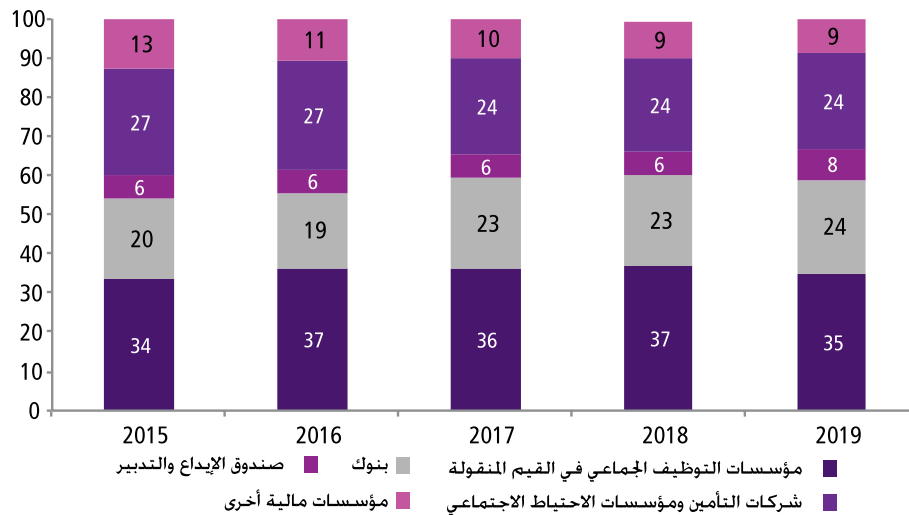


وأخذاً في الاعتبار المبالغ المسددة، وصل جاري سندات الخزينة إلى 557,2 مليار درهم، مرتفعاً بنسبة 2% مقارنة بسنة 2018. وتتسم بنيتها بهيمنة السندات الطويلة الأمد بحصة 63,2%. في حين تمثل السندات المتوسطة الأمد 34,7%. مقابل 2,1% للسندات القصيرة الأمد. وتصنيف هذا المبلغ الجاري حسب الجهة الحائزة، يتبين أن حصة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة تصل إلى 35,4% مقابل 24,1% للبنوك و23,5% للتأمينات وهيئات الاحتياط الاجتماعي و8,2% لصندوق الإيداع والتدبير.

جدول 2.8.1: العمليات الخاصة بسندات الخزينة، حسب أجل الاستحقاق (بملايين الدراهم)

2019		2018		2017	2016	2015	
البنية %	المبلغ	البنية %	المبلغ				
100	557 160	100	546 205	516 706	490 028	470 104	المبالغ الجارية
2	10 571	4	20 097	26 276	19 051	27 483	أجل قصير
35	193 101	38	207 857	191 593	187 865	182 719	أجل متوسط
63	353 489	58	318 251	298 838	283 112	259 902	أجل طويل
100	104 393	100	115 052	110 680	111 364	148 521	الإكتتابات
9	9 427	16	18 227	25 350	27 367	36 570	أجل قصير
38	39 796	64	73 982	61 747	52 370	75 086	أجل متوسط
53	55 170	20	22 843	23 583	31 627	36 865	أجل طويل
100	87 097	100	85 554	84 002	91 440	104 474	التسديدات
20	17 679	29	24 405	18 126	35 798	23 958	أجل قصير
60	52 329	67	57 718	58 019	47 225	57 380	أجل متوسط
20	17 089	4	3 430	7 857	8 417	23 135	أجل طويل

رسم بياني 3.8.1: بنية المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة (%)



سندات الدين الخاص

ارتفعت سندات الدين الخاص بنسبة 25,3% إلى 86,3 مليار درهم وهمت بالأساس شهادات الإيداع بمبلغ 48,9 مليار درهم مقابل 36,6 مليار سنة 2018. وقد ظلت النسب المطبقة على هذه الإصدارات شبه مستقرة من سنة لأخرى بالنسبة للسندات من ستة أشهر إلى سنة. إذ تراوحت بين 2,63% و 2,89%. في حين ارتفعت بالنسبة للسندات من سنة إلى سنتين. متراوحة بين 2,69% و 2,90%.

أما إصدارات سندات شركات التمويل وأوراق الخزينة، فقد سجلت نسب ارتفاع متتالية ب 82,9% إلى 9,7 مليار وب 26,8% إلى 3,3 مليار. أما على مستوى السندات، فقد بلغ مجموع إصداراتها 24,4 مليار. منها 13,6 مليار خاصة بالمقاولات غير المالية، و8,8 مليار بالبنوك و1,9 مليار بالشركات المالية الأخرى.

جدول 3.8.1: إصدارات سندات الدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2018-2019		الإصدارات					
%	بالملايين	2019	2018	2017	2016	2015	
25,3	17 414	86 288	68 874	76 713	50 455	56 830	الإجمالي
28,3	15 293	69 345	54 052	60 409	40 920	34 054	شركات مالية
22,5	10 584	57 684	47 100	52 044	36 781	28 245	البنوك
33,7	12 334	48 884	36 550	39 047	28 181	21 245	شهادات الإيداع
-16,6	-1 750	8 800	10 550	12 997	8 600	7 000	سندات الاقتراض
67,7	4 709	11 661	6 952	8 365	4 139	5 809	شركات مالية أخرى
82,9	4 414	9 741	5 327	7 015	3 889	4 979	سندات شركات التمويل
18,2	295	1920	1625	1350	250	830	سندات الاقتراض
14,3	2 121	16 943	14 822	16 304	9 535	22 776	شركات غير مالية
26,8	701	3 313	2 612	5 749	4 385	15 464	أوراق الخزينة
11,6	1 420	13 630	12 210	10 555	5 150	7 312	سندات الاقتراض

المصدر: ماروكليبر.

وباحتساب المبالغ المسددة، وصل جاري الدين الخاص إلى 229 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 15,8%. وتتسم بنيته حسب جهة الإصدار بهيمنة البنوك بواقع 53,2%. تليها المقاولات غير المالية بنسبة 33,1%.

جدول 4.8.1: المبلغ الجاري للدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2018-2019							
%	بالملايين	2019	2018	2017	2016	2015	
15,8	31 270	228 993	197 723	177 733	160 912	159 606	الإجمالي
19,8	25 320	153 092	127 772	112 530	95 872	91 604	شركات مالية
17,8	18 370	121 833	103 463	94 152	81 773	73 413	البنوك
21,9	11 570	64 348	52 778	46 517	43 520	41 184	شهادات الإيداع
13,4	6 800	57 485	50 685	47 635	38 253	32 229	سندات الاقتراض
28,6	6 950	31 259	24 309	18 378	14 100	18 191	شركات مالية أخرى
28,6	5 645	25 414	19 769	15 488	11 569	14 460	سندات شركات التمويل
28,7	1 305	5 845	4 540	2 890	2531	3731	سندات الاقتراض
8,5	5 950	75 901	69 951	65 203	65 040	68 002	شركات غير مالية
49,2	638	1 934	1 296	2 052	1 549	2 271	أوراق الخزينة
8,0	5 312	73 967	68 655	63 151	63 491	65 731	سندات الاقتراض

المصدر: ماروكليبر.

إطار 1.8.1: تطور آجال الأداء

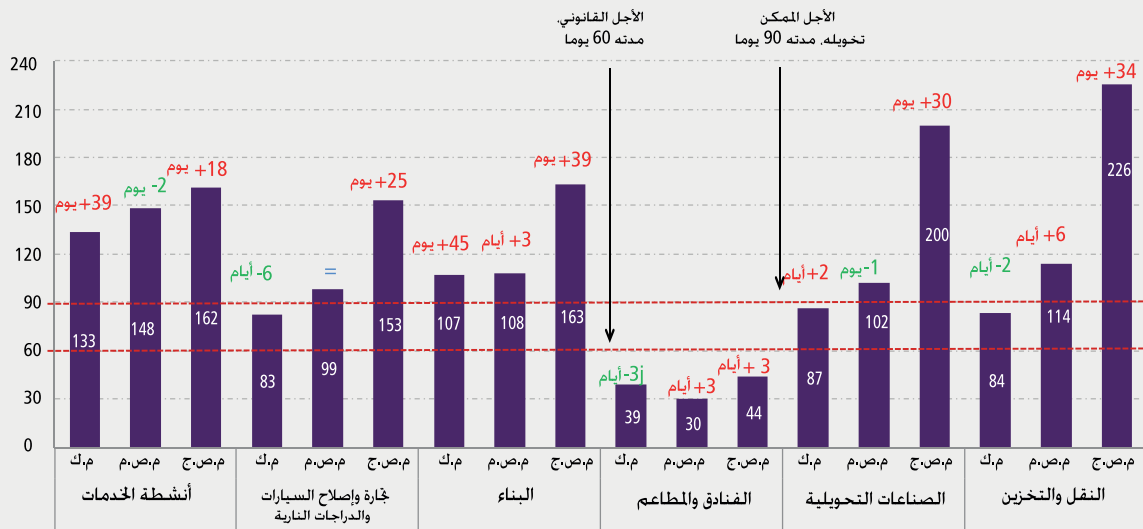
لا تزال الصعوبات المتعلقة بأجال الأداء تطرح نفسها بحدة. وذلك بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات والجهود المبذولة من أجل توعية الفاعلين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص. ذلك أن هذه الصعوبات لا تزال ترمي بثقلها على خزينة المفاوالت وتهدد استدامة الهشة منها. خاصة المفاوالت الصغيرة جدا.

واستنادا إلى الحسابات التي قام بها بنك المغرب بناء على المعطيات المتاحة الأخيرة، والخاصة بسنة 2018، يتضح أن التطور المحقق لتقليص هاته الأجال لا يزال محدودا. وأبانت النتائج المحصلة انطلاقا من عينة تضم 70797 مفاولة غير مالية خاصة¹ أن آجال الأداء المعمول بها تتجاوز عموما الأجال القانونية. ذلك أن 40% من المفاوالت تتوصل بمستحققاتها في أجل يفوق 90 يوما في حين تتجاوز هذه الأجال 120 يوما لدى ثلث المفاوالت. وبخصوص أداء المومنين، تقوم 62% من المفاوالت بالوفاء بالتزاماتها دون تجاوز الأجال القانونية المحددة في 60 يوما. في حين يسدد الثلث الباقي فواتيره بعد مرور 90 يوما.

ومن حيث تطور هاته الأجال، تشير النتائج عموما إلى تمديد آجال الأداء الخاصة بالزبناء مقارنة بسنة 2017² خاصة في القطاعات التي تشهد ارتفاعها بشكل عام كالبناء، حيث ارتفعت هذه الأجال بواقع 39 يوما بالنسبة للمفاوالت الصغيرة جدا وثلاث أيام بالنسبة للمفاوالت المتوسطة و45 يوما في المفاوالت الكبرى.

وبإجراء تحليل مقارنة حسب قطاع النشاط وحجم المفاوالت، يتضح أن الأجال الخاصة بالزبناء تتسم بطولها في معظم القطاعات. خاصة في المفاوالت الصغرى. فقد بلغت هذه الأجال في المفاوالت الصغيرة جدا ما يعادل 226 يوما من رقم المبيعات في قطاع "النقل والتخزين"، و200 يوما من رقم المبيعات في الصناعات التحويلية و163 يوما في البناء وأنشطة الخدمات. أما المفاوالت الصغيرة جدا التي تعمل في "الفندق والمطاعم"، والتي تتميز بتوجه غالبية نشاطها نحو الزبناء من الخواص، فتسجل آجال زبناء أقل، تصل إلى 44 يوما من رقم المبيعات.

رسم بياني 1.1.8.1: آجال أداء الزبناء في سنة 2018 (بأيام رقم المعاملات)



المصدر: معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، وحسابات بنك المغرب.

¹ معطيات مؤقتة متاحة من طرف المكتب المغربي للملكية العقارية والتجارية خضعت للمعالجة بينك المغرب لضمان وثوقيتها ومراقبتها.

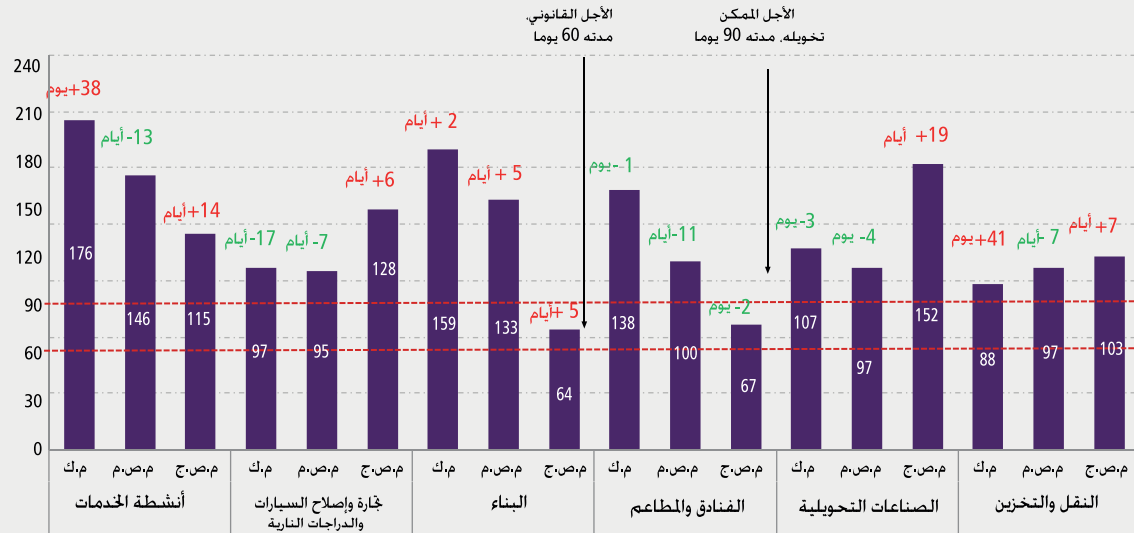
² تم حسابها على أساس الساكنة المشتركة لسنتي 2017 و2018، أي ما يعادل 46.554 مفاولة

وبخصوص آجال المومنين، تشير النتائج إلى تباين التطورات حسب قطاع النشاط وحجم المقاولات. فقد سجلت انخفاضات على مستوى المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الكبرى التي تعمل في "الصناعات التحويلية" وفي "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية". وكذا المقاولات بكل أحجامها في قطاع "الفندقة والمطاعم". في المقابل، تم تسجيل تزايد كبير على مستوى المقاولات الكبرى التي تعمل في قطاع "النقل والتخزين" وفي "أنشطة الخدمات".

ومن حيث المستوى، سُجلت أطول آجال لأداء المومنين لدى المقاولات الكبرى في قطاع "أنشطة الخدمات" بما يعادل 176 يوم شراء، و"البناء" بواقع 159 يوم شراء و"الفندقة والمطاعم" بما قدره 138 يوم شراء، وقد سُجلت مستويات مرتفعة أيضا في الشركات الأصغر خاصة منها العاملة في "الصناعات التحويلية" بواقع 152 يوم شراء و"التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" بما قدره 128 يوم شراء.

وعادة ما تعكس هذه الآجال صعوبات الخزينة التي تتعرض لها المقاولات. إلا أنها قد تنجم أيضا عن نموذج التدبير المعتمد داخل المقولة (المصادقة على الفواتير، نظام الأداءات...). والسياسة التجارية أو حتى القدرة التفاوضية بين الشركاء التجاريين.

رسم بياني 2.1.8.1 : آجال أداء المومنين في سنة 2018 (بأيام المشتريات)



المصادر: معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، وحسابات بنك المغرب.

2.8.1 سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

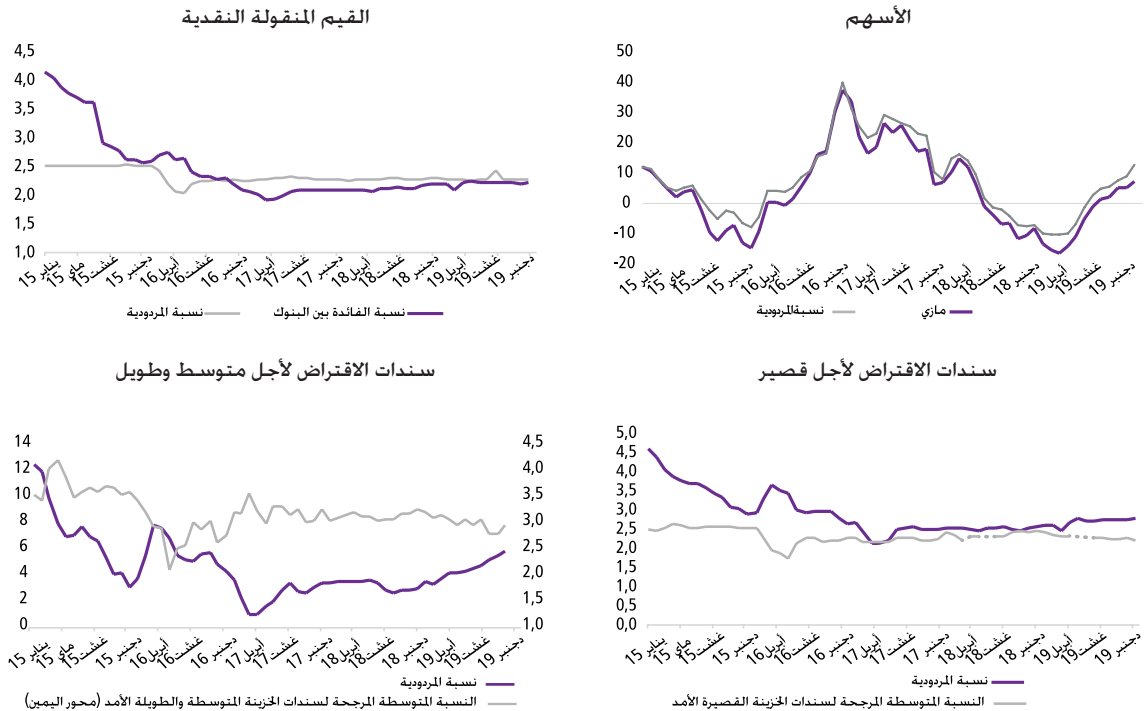
بالرغم من التراجع الذي شهدته سندات الخزينة، ارتفعت الاكتتابات في مؤسسات التوظيف في القيم المنقولة السندية بنسبة 22,3% إلى 452,2 مليار بفضل تنامي الاكتتابات لأجل متوسط وطويل بنسبة 30,3%. وبالمثل، أدى حُسن أداء سوق البورصة إلى عودة الاهتمام بمؤسسات التوظيف في الأسهم التي استقطبت استثمارات بمبلغ 7,3 مليار بارتفاع بنسبة 11,7%.

أما في باقي الفئات، فقد تراجعت الاكتتابات بنسبة 2,2% إلى 353,8 مليار على مستوى مؤسسات التوظيف في القيم النقدية، وبنسبة 5,4% إلى 19,8 مليار في التعاقدية منها وبنسبة 37,5% إلى 9,2 مليار لمؤسسات التوظيف في القيم المتنوعة.

في ظل هذه الظروف، بلغت الاكتتابات 842,3 مليار درهم، متنامية بنسبة 8,9%. وأخذا في الاعتبار تزايد عمليات الشراء بنسبة 9,1% إلى 829,2 مليار، فقد ارتفع صافي التدفقات إلى 13 مليار وبلغ 20,3 مليار في الصناديق السندية لأجل متوسط وطويلة و1,9 مليار بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم. في المقابل، تم تسجيل سحبوات في باقي الصناديق بمبالغ قدرها على الخصوص 4,8 مليار بالنسبة لصناديق السندات القصيرة الأجل و2,8 مليار بالنسبة لصناديق القيم النقدية و1,1 مليار في صناديق القيم المتنوعة.

في ما يخص مستوى الأداء، فقد سجلت كافة فئات الصناديق مردودات إيجابية، بأرباح تتراوح بين 2,2% للصناديق النقدية و12,8% لصناديق الأسهم.

رسم بياني 4.8.1: مردودية مؤسسات التوظيف في القيم المنقولة (%)



وفي الجمل، بلغ صافي أصول مؤسسات التوظيف في القيم المنقولة ما قدره 470,6 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 8,2% مقارنة بسنة 2018. ويشتمل هذا التغير ارتفاعا بنسبة 13,8% إلى 277,9 مليار درهم في الصناديق

السندية لأجل متوسط وطويل وبنسبة 18,2% إلى 37,4 مليار درهم في مؤسسات التوظيف في الأسهم. إلى جانب تراجع قدره 4,2% إلى 64,4 مليار في مؤسسات التوظيف في السندات لأجل قصير وبنسبة 2,4% إلى 59,5 مليار للنقدية منها.

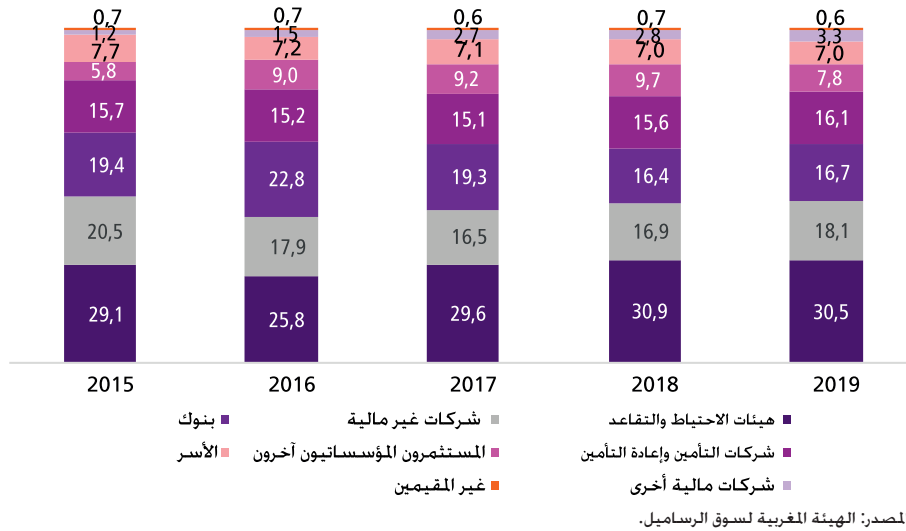
جدول 5.8.1: الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (بملايير الدراهم)

2019	2018	2017	2016	2015	
صافي الأصول					
37,4	31,7	35,4	26,3	20,4	الأسهم
2,2	2,8	1,9	1,6	1,8	القيم المنقولة التعاقدية
28,9	27,8	26,7	19,6	12,9	القيم المنقولة المتنوعة
59,5	60,9	68,5	72,8	71,6	القيم المنقولة النقدية
64,6	67,5	65	51,2	48,3	سندات الإقتراض لأجل قصير
277,9	244,1	218,4	204,1	175,1	سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل
470,6	434,8	416	375,6	330,1	المجموع
الاكتتابات					
7,3	6,5	14,0	4,5	6,0	الأسهم
19,8	20,9	15,6	11,6	6,0	القيم المنقولة التعاقدية
9,2	14,7	15,6	10,8	5,5	القيم المنقولة المتنوعة
353,8	361,7	443,2	423,8	408,9	القيم المنقولة النقدية
185,5	165,1	128,3	130,3	91,6	سندات الإقتراض لأجل قصير
266,7	204,8	150,7	145,4	117,8	سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل
842,3	773,6	767,4	726,5	635,8	المجموع
عمليات إعادة الشراء					
5,4	7,0	7,7	4,6	5,7	الأسهم
20,4	20,1	15,3	11,9	5,3	القيم المنقولة التعاقدية
10,3	13,4	8,9	6,3	4,4	القيم المنقولة المتنوعة
356,5	370,7	448,8	424,5	407,9	القيم المنقولة النقدية
190,3	164,2	117,4	130,8	88,3	سندات الإقتراض لأجل قصير
246,4	184,6	140,6	127,4	98,6	سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل
829,2	760,1	738,7	705,4	610,2	المجموع

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

ولم يفرز تحليل تطور بنية المبالغ الجارية حسب الجهة الحائزة عن أي تغيير ملحوظ من سنة لأخرى. إذ تحوز هيئات الاحتياط والتقاعد 30,5% مقابل 18,1% للشركات غير المالية و 16,7% للبنوك و 16,1% لشركات التأمين وإعادة التأمين.

رسم بياني 5.8.1: بنية المبلغ الجاري لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية حسب الجهة الحائزة (%)



إطار 2.8.1: هيئات التوظيف الجماعي العقاري، آلية جديدة للتمويل والتوظيف

في إطار استراتيجية تطوير آليات مالية جديدة لتنوع مصادر التمويل ومنح هيئات الاستثمار والتوفير فرصا جديدة للتوظيف، أعطيت انطلاقة هيئات التوظيف الجماعي العقاري سنة 2019 حيث تم إصدار أول ترخيص يوم 23 يوليوز.

وطبقا للإطار القانوني الذي ينظم هذا النشاط، والذي يستند إلى القانون 70.14 المعتمد في غشت من سنة 2016، تتخذ هيئات التوظيف الجماعي العقاري إما شكل شركة مجهولة الاسم ذات رأسمال متغير، تسمى شركة توظيف عقاري "SPE" أو ملكية مشتركة للأصول تكوّن صندوق توظيف عقاري "FPI". كما ينص القانون على التفريق بين هيئات التوظيف الجماعي العقاري المفتوحة أمام العموم وتلك المخصصة للمستثمرين المؤهلين، ذات قواعد تسيير مخففة.

وتخضع هيئات التوظيف الجماعي العقاري إلى قواعد خاصة سواء من حيث تركيبة الأصول أو فيما يتعلق بتوزيع الدخل الإجمالي وفوائض قيمة التفويت. ينبغي أن تضم أصول هذه الهيئات، بنسبة 60% على الأقل، الأصول العقارية الموجهة للإيجار بشكل حصري، وسندات هيئات التوظيف الجماعي العقاري الأخرى أو السندات التي تتيح التحكم المباشر أو غير المباشر في رأسمال الشركات التي تغلب عليها الأنشطة العقارية. إلى جانب ذلك، تعتبر شركات التوظيف العقاري ملزمة بحيازة ما لا يقل عن 10% من أصولها في شكل سيولة و/أو أدوات مالية سائلة. كما أن أصولها العقارية لا ينبغي أن تشمل ما يزيد عن 20% من العقار غير المبني الموجه للبناء والعقار في طور البناء. علاوة على ذلك، يجب على هيئات التوظيف الجماعي العقاري أن توزع على الجهات الحائزة ما لا يقل عن 85% من ناتج النشاط الإجمالي، و60% من فوائض قيمة تفويت القيم العقارية وكذا مجموع الريعيات والأسهم والناتج المحصل من التوظيفات بدخل ثابت.

وسعيا منها إلى دعم تطور هيئات التوظيف الجماعي العقاري، عملت السلطات على إرساء إطار جبائي تحفيزي يشمل بالأساس الإعفاءات من (1) الضريبة على الشركات؛ (2) الضريبة على فوائض القيمة عند أداء مبلغ المساهمة لشراء العقارات (3) واجبات التسجيل عند المساهمة نقدا أو عينا، إلى جانب تطبيق تخفيضات على الضرائب تصل إلى 50% عند التفويت الجزئي أو الكلي للسندات و60% على الريعيات الموزعة على الشركات و85% بالنسبة لتلك الموزعة على الأفراد.

تطور نشاط هيئات التوظيف الجماعي العقاري في العالم

حسب معطيات الجمعية الأوروبية للشركات العقارية العمومية (EPRA)¹، قام ما يعادل 38 بلدا عبر العالم بإرساء إطار خاص بنشاط صناديق التوظيف العقاري بما فيها هيئات التوظيف الجماعي العقاري. يضم 862 أداة لتسيير أصول تقدر بمبلغ 2044 مليار دولار. وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء أولى أشكال صناديق التوظيف العقاري سنة 1960. مع إرساء نظام "صناديق الاستثمار العقاري (Real Estate Investment Trusts) الذي كان يهدف إلى السماح للمستثمرين. خاصة الصغار منهم. بالولوج إلى أملاك عقارية مدرة للأرباح. وقد عرفت هذه الصناديق تطورا مهما برسمة بلغت 1266 مليار دولار في نهاية سنة 2019. وما بين سنتي 2010 و2019، مكنت صناديق التوظيف العقاري في الأسهم المدرجة في البورصة. التي تعتبر من أبرز أنواع صناديق التوظيف العقاري الأمريكية²، من توفير عائدات بلغ متوسطها 10,9%. لتصبح بالتالي استثمارا جذابا أقبل عليه 87 مليون أمريكيا.

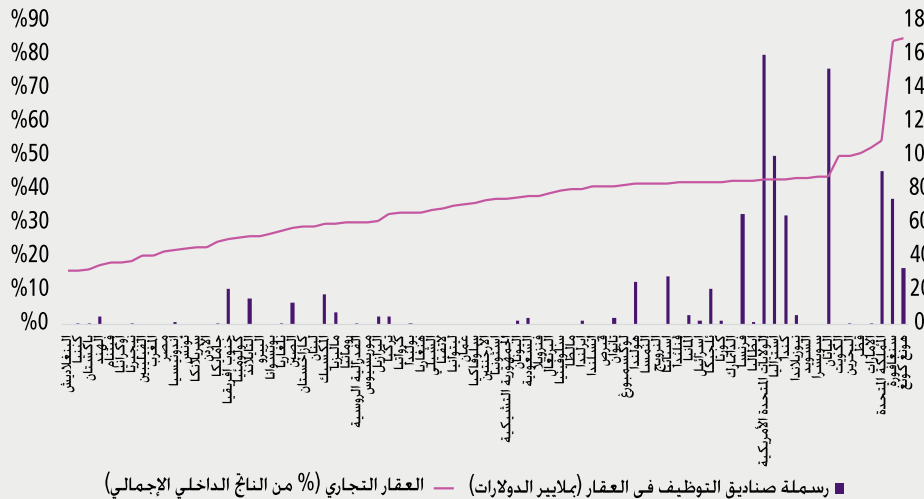
وفي أوروبا، انطلق نشاط صناديق التوظيف العقاري سنة 1969 في هولندا، إلا أنها لم تعرف تطورا حقيقيا إلا في السنوات الأخيرة. وفي سنة 2007، لم يتجاوز عدد البلدان التي اعتمدت هذا النوع من الأدوات 7 بلدان. أما في البلدان الصاعدة، لا يزال تطور هذا النوع من الأدوات في مراحله الأولى. إذ لا تتجاوز رسملة صناديق التوظيف العقاري في الأسهم المدرجة في البورصة 8% من القيمة التقديرية للعقارات التجارية.

جدول 1.2.8.1: حجم سوق العقار التجاري وحصص صناديق التوظيف العقاري المدرجة في البورصة

الإقليم /مجموعة البلدان	قيمة العقار التجاري (التقييم بملايير الدولارات)	حصص العقار التجاري المدرج في البورصة (%)	الحصص التي في حوزة صناديق التوظيف العقاري (%)
أوروبا (بلدان متقدمة)	8155	6,9	54
أمريكا الشمالية (بلدان متقدمة)	9583	14,4	99
بلدان آسيا والمحيط الهادئ (بلدان متقدمة)	4238	18,6	55
البلدان الصاعدة	8130	13,4	8

المصدر: الجمعية الأوروبية للعقار العمومي EPRA.

رسم بياني 1.2.8.1: رسملة صناديق التوظيف في العقار وحجم سوق العقار التجاري



¹الجمعية الأوروبية للشركات العقارية العمومية مؤسسة غير ربحية تهدف إلى تمثيل الشركات العقارية المدرجة في الأسواق المالية الأوروبية.

²إلى جانب صناديق التوظيف العقاري في الأسهم، هناك صناديق التوظيف العقاري في الرهون وصناديق التوظيف العقاري المتنوعة.

قدرات التنمية في المغرب

يعتبر المغرب اليوم رابع دولة بإفريقيا. بعد جنوب إفريقيا وكينيا ونيجيريا. تعمل على إرساء إطار لأدوات الاستثمار العقارية. ومن شأن هذه الأداة الجديدة أن تساهم في دينامية القطاع العقاري الإيجاري وتوجيه الادخار نحو تمويل الاستثمار. ويرى المستثمرون في هذه الأداة وسيلة لتنويع وتوسيع فرص الاستثمار في الأصول العقارية. كما أنها تمكن المقاولات من تخفيف حصيلتها وإيجاد موارد مالية جديدة.

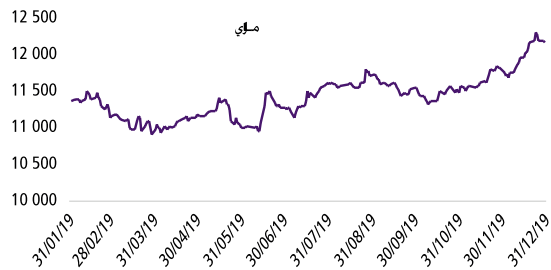
إلا أن تطوير هذا النشاط الجديد يبقى رهينا بالطلب على العقار المهني وحجمه الذي يعادل. حسب تقديرات الجمعية الأوربية للعقار العمومي. 21% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويعتبر تطوير هذا النشاط أيضا رهينا بدورة السوق العقاري. ومدى حساسية مردودية هذه الأدوات للظرفية الاقتصادية وإلى مدى وضوح الإطار الضريبي على المدى الطويل. كما يعتبر من الضروري توفير معلومات مفصلة حول تطور سوق العقار (الأسعار. الصفقات. البناء. المردودية...) من أجل تقييم هيئات التوظيف الجماعي العقاري وإعداد مخطط تنميتها. وختاما. يتعين تقديم وتبسيط هيئات التوظيف الجماعي العقاري باعتبارها استثمارات متوسطة وطويلة الأجل بغية تفادي توقعات غير عقلانية من حيث المردودية.

3.8.1 سوق البورصة

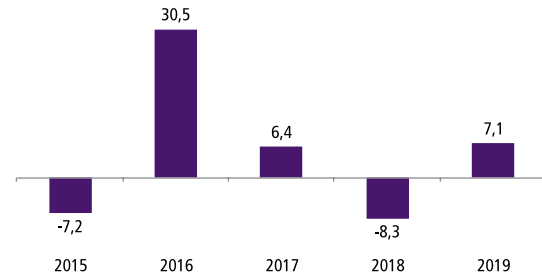
بعد أداء سلبي بلغت نسبته 8,3% سنة 2018. سجل المؤشر المرجعي لبورصة الدار البيضاء. مازي. ارتفاعا بنسبة 7,1% مع متم سنة 2019. وقد همّ هذا التغير معظم القطاعات الرئيسية. إذ سُجل أداء جيد بنسبة 20,6% في قطاع الصناعات الغذائية و8,1% في الاتصالات و5,6% في البنوك. أما شركات الإنعاش العقاري. فلا تزال تسجل مستوى أداء سلبي للسنة الثالثة على التوالي. إذ تراجع مؤشر القطاع بواقع 36,2% سنة 2019 و71,4% منذ نهاية سنة 2016.

رسم بياني 7.8.1: التغيرات اليومية لمؤشر مازي في سنة

2019



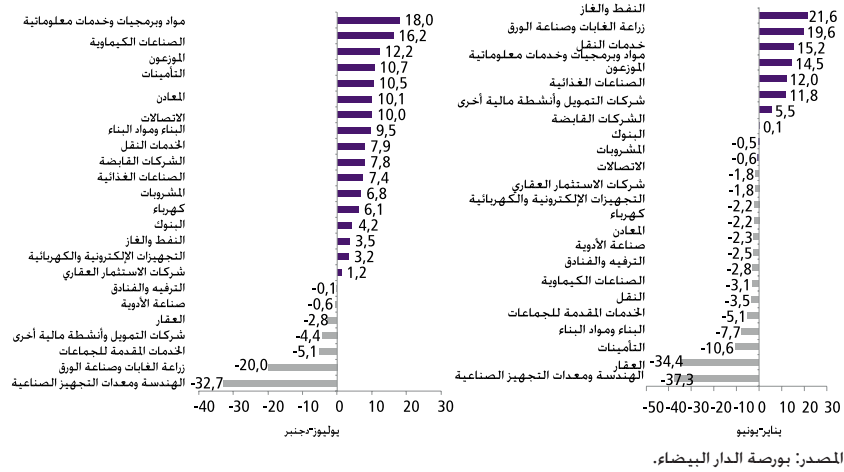
رسم بياني 6.8.1: مؤشر مازي (التغير %)



المصدر: بورصة الدار البيضاء

وبتحليل أداء المؤشر المرجعي خلال السنة. يتبين أنه ظل سلبيا خلال الأشهر الستة الأولى. خاصة بفعل تراجع كل من قطاع "العقار" و"التأمينات" و"البنائيات ومواد البناء" و"الاتصالات". وابتداء من شهر يوليو. بدأ مؤشر مازي منحاه التصاعدي لينتهي السنة بنسبة نمو قدرها 7,1%. مدفوعا على الخصوص بارتفاع أسعار أسهم "البنوك" و"الاتصالات" و"التأمينات" و"الصناعات الغذائية".

رسم بياني 8.8.1: مؤشرات البورصة القطاعية (التغير %، 2019)



في ظل هذه الأوضاع، ارتفع مستوى تقييم بورصة الدار البيضاء إذ انتقلت نسبة السعر إلى الأرباح¹ من 17,1 إلى 20,4. لتبقى بذلك مرتفعة مقارنة بالبورصات الرئيسية "للأسواق الحدودية"². أما عائد الربحية² فقد تراجع من 4,01% إلى 3,51%.

جدول 6.8.1: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للدول الأكثر تمثيلا في صنف «الأسواق الحدودية» لمؤشر MSCI

العائد الربحي (%)	نسبة السعر إلى الأرباح		الوزن في مؤشر MSCI FM ¹	
	2019	2018		
3,32	16,3	14,2	38,15	الكويت
2,08	16,3	14,2	15,09	الفيتنام
3,51	20,3	17,1	9,69	المغرب
6,25	6,8	9,2	5,2	نيجيريا

1 الأوزان بتاريخ 28 فبراير 2020.

المصدر: Thomson Reuters Eikon.

من جهة أخرى، عرف الحجم الإجمالي للمبادلات ارتفاعا قويا إذ انتقل من 50,9 مليار درهم إلى 75,4 مليار. ويعكس هذا التغير تنامي العمليات في سوق الكتل للأسهم على إثر عملية التفويت التي تمت في شهر يونيو والتي همت 6% من حصة الدولة في اتصالات المغرب بمبلغ 6,7 مليار درهم. في المقابل، تراجعت العمليات في السوق المركزي للأسهم من 37,2 مليار إلى 31,2 مليار. بحجم يومي متوسط قدره 126,8 مليون. بدل 150,5 مليون سنة 2018. علاوة على ذلك، بلغت عمليات زيادة رأس المال ما مجموعه 9,8 مليار أبرزها في القطاع البنكي. كما بلغت العروض المقدمة للعموم ما قيمته 2,4 مليار. منها 2,2 مليار برسم عملية بيع الدولة لحصة ثانية بنسبة 2% من اتصالات المغرب.

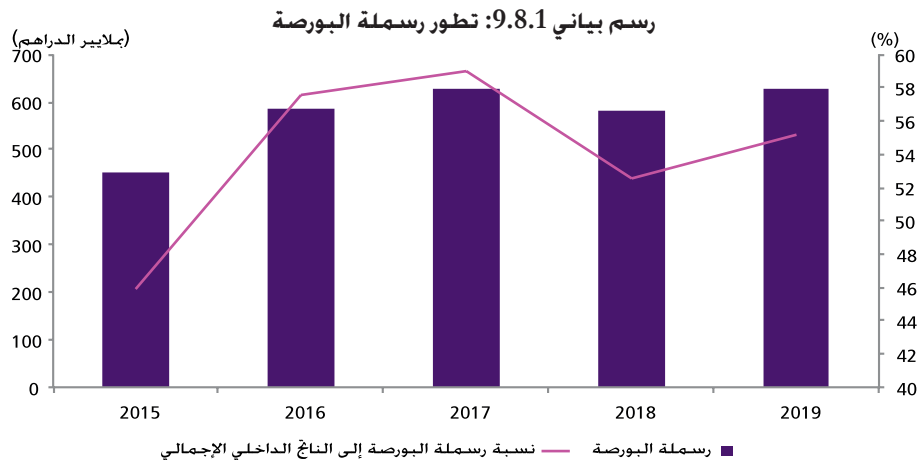
1 تمثل نسبة السعر إلى الأرباح نسبة سعر السهم إلى العائد عن كل سهم.
2 يمثل عائد الربحية نسبة الربحية الموزعة إلى سعر السهم

جدول 7.8.1: تطور حجم المعاملات (بملايين الدراهم)

2019	2018	2017	2016	2015	
74 863,9	50 915,2	66 877,7	68 193,4	46 885,0	I- الأسهم
31 199,5	37 121,8	39 489,0	32 082,2	28 758,0	1- السوق المركزية
26 676,1	8 791,4	24 051,3	18 379,4	11 751,0	2- سوق الكتل
57 875,6	45 913,2	63 540,3	50 461,6	40 509,0	مجموع السوق الثانوية (2+1)
-	798,6	-	1 929,8	893,4	3- الإدراجات
4 135,4	251,3	1 213,1	4 797,9	923,0	4- إسهامات السندات
2 382,9	25,2	67,1	440,4	2 407,9	5- عروض مقدمة للعموم
622,1	429,7	622,7	686,8	106,5	6- التحويلات
9 847,8	3 497,3	1 434,5	9 876,8	2 045,3	7- الزيادة في الرأسمال
16 988,3	5 002,1	3 337,4	17 731,8	6 376,0	مجموع الأسواق الأخرى (7+6+5+4+3)
530,7	1 772,6	2 859,9	4 543,1	5 206,4	II- السندات
3,3	55,1	307,8	2 120,9	2 689,7	8- السوق المركزية
527,4	950,1	1 684,4	1 484,1	1 705,6	9- سوق الكتل
530,7	1 005,2	1 992,3	3 605,0	4 395,2	مجموع السوق الثانوية (8+9)
-	767,4	657,9	938,1	809,7	10- الإدراجات
-	-	209,7	-	1,5	11- إسهامات السندات
-	-	-	-	0,01	12- التحويلات
-	767,4	867,6	938,1	811,2	مجموع الأسواق الأخرى (12+11+10)
75 394,6	52 687,8	69 737,6	72 736,6	52 091,4	المجموع (II+I)

المصدر: بورصة الدار البيضاء.

بذلك، تنامت رسملة البورصة بمقدار 44,5 مليار درهم لتصل إلى 626,7 مليار في متم سنة 2019 فيما انتقلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 52,5% إلى 54,4%. أما رأسمالها العائم¹، فقد بلغ 149,7 مليار مرتفعا بواقع 10,1%. في حين ظل معاملها العائم² شبه مستقر في 24,2%.



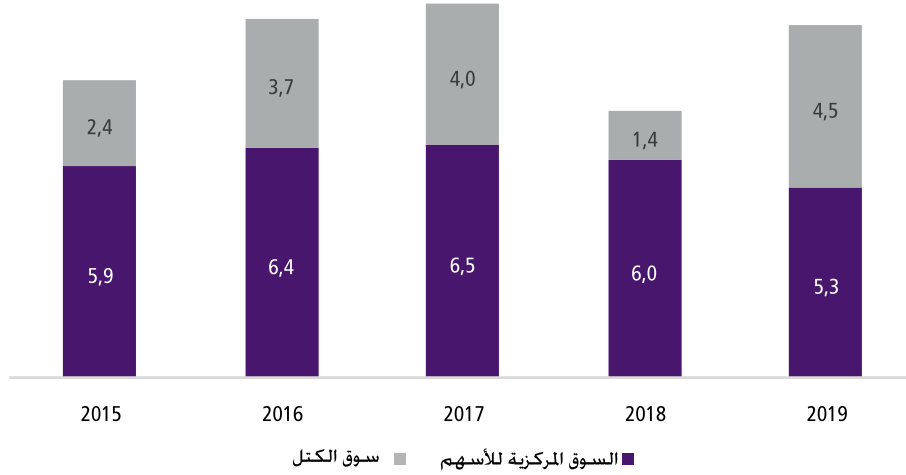
المصدر: بورصة الدار البيضاء.

¹ يقصد بالرأسمال العائم الحصة التي يمكن تداولها من رأسمال شركة، ويستثنى من ذلك الأسهم المملوكة مباشرة للشركة المدرجة. والمساهمات التي تمتلكها الدولة، والأسهم المملوكة للمؤسسين، وكتل المراقبة، والأسهم المرتبطة باتفاقية المساهمين والمساهمات التي لا تقل عن 5% والمستقرة منذ 3 سنوات على الأقل.

² نسبة عدد سندات الرأسمال العائم إلى العدد الإجمالي للسندات.

في ظل هذه الظروف، واصل معدل السيولة في السوق المركزية للأسهم تغييره في مستويات ضعيفة ليصل إلى 5,3%. ليظل بذلك ضعيفا مقارنة بأهم بورصات "الأسواق الحدودية" و"الصاعدة". حيث بلغت نسبته على الخصوص ما يعادل 56,6% في الهند و49,4% في الكويت و22,5% في الفيتنام و11,2% في الأرجنتين.

رسم بياني 10.8.1: معدل السيولة (%)



المصدر: بورصة الدار البيضاء وحسابات بنك المغرب.

4.8.1 الأصول العقارية

في سوق العقار، ظلت أسعار الأصول شبه مستقرة سنة 2019 على مستوى كافة فئات العقار. من جهة أخرى، تراجع عدد المعاملات بنسبة 3,6%. إذ انخفض في كل من الأراضي بنسبة 10,1% والعقارات المهنية بواقع 4,4% والعقارات السكنية بنسبة 1,7%.

جدول 8.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات (التغير %)

المعاملات					مؤشر أسعار الأصول العقارية					
2019	2018	2017	2016	2015	2019	2018	2017	2016	2015	
-3,6	4,8	-6,8	8,7	-1,1	0,0	0,0	5,3	1,3	0,7	الإجمالي
-1,7	3,3	-7,8	8,2	-1,9	0,1	0,2	5,1	0,9	0,9	الأماك السكنية
-1,4	2,5	-7,2	8,2	-1,5	0,2	0,1	6,0	0,9	0,8	الشقق
-2,0	14,4	-15,5	8,3	-4,6	-0,8	0,1	1,3	0,3	1,1	المنازل
-12,8	11,0	-16,1	6,9	-9,5	-1,0	0,7	3,6	3,1	0,8	الفيلات
-10,1	8,7	-4,3	9,7	0,5	-0,2	-0,3	6,0	2,0	1,3	الأراضي الحضرية
-4,4	9,6	-2,6	7,9	0,5	0,0	0,4	6,6	4,0	-1,2	الأماك المهنية
-6,1	9,7	-3,7	7,6	0,0	-0,4	1,2	5,7	4,9	-1,0	المحلات التجارية
7,0	8,2	5,5	8,9	5,1	0,5	-2,7	10,2	0,0	-2,4	المكاتب

المصدر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب.

على صعيد المدن الرئيسية. وباستثناء كل من وجدة والجديدة والقنيطرة. التي عرفت ارتفاعا. ومدينة طنجة التي شهدت استقرارا. تراجعت الأسعار في باقي المدن بنسب تراوحت بين 0,4% في مراكش و1,3% بالرباط. في المقابل. شمل تراجع المعاملات كافة المدن تقريبا. وبشكل خاص في مدينة مراكش. حيث كان ملحوظا أكثر.

جدول 9.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية (%)

المعاملات					مؤشر أسعار الأصول العقارية					
2019	2018	2017	2016	2015	2019	2018	2017	2016	2015	
0,1	-3,5	5,1	4,4	-4,2	-0,5	1,6	4,8	-2,5	4,1	الدار البيضاء
-14,6	-15,7	-12,6	-14,3	-5,8	-0,4	-4,8	7,8	1,1	-2,0	مراكش
-8,9	10,3	-10,5	13,6	-6,3	-0,9	-1,4	8,8	2,5	0,6	فاس
-6,6	8,5	-14,1	23,3	11,6	0,7	0,8	7,1	1,9	1,0	مكناس
-13,4	-5,6	-2,6	7,1	0,7	1,2	2,5	3,7	2,4	0,6	وجدة
-1,5	20,4	-16,4	-5,5	-10,5	0,0	1,7	6,9	1,7	1,0	طنجة
-8,2	19,5	-14,6	14,6	6,0	0,8	1,2	5,4	3,1	2,0	القنيطرة
-12,6	25,2	-4,3	22,6	-20,4	-0,9	1,8	6,3	2,6	0,9	أكادير
-4,6	9,2	-14,4	15,0	37,0	0,1	-0,6	6,9	1,7	-2,7	الجديدة
-13,1	23,1	-18,8	28,4	-10,0	-1,3	3,5	-1,3	4,8	0,8	الرباط
-3,6	4,8	-6,8	8,7	-1,1	0,0	0,0	5,3	1,3	0,7	الإجمالي

المصادر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب.

وعرفت الأسعار في الدار البيضاء. بعد تناميها بنسبة 1,6% سنة 2018. تراجع بنسبة 0,5% شمل تدني أسعار العقارات السكنية بنسبة 0,6% والأراضي الحضرية بواقع 1,2% في حين ارتفعت أسعار العقارات المهنية بنسبة 1%. في المقابل. ظلت المعاملات شبه مستقرة على العموم. إذ ارتفعت بنسبة 6% في الأراضي وتراجعت بواقع 0,1% في العقارات السكنية و2,1% في العقارات المهنية.

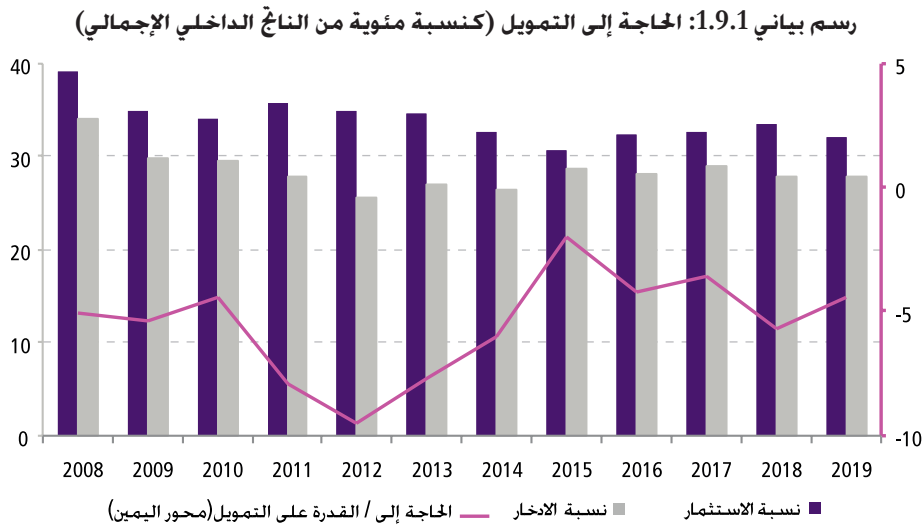
أما في طنجة. فقد ظلت الأسعار مستقرة في حين تراجع عدد المعاملات بنسبة 1,5% بعد ارتفاعه بواقع 20,4% سنة من قبل. وقد شمل هذا التراجع مبيعات الأراضي والعقارات المهنية بنسب بلغت 11,3% و4,7%. بعد ارتفاعها بواقع 51,4% و29,7% على التوالي. في المقابل. ظلت مبيعات العقارات السكنية شبه مستقرة من سنة لأخرى.

وفي الرباط. الذي شهد دينامية نسبية سنة 2018. شهد تطور سوق العقار تقلص المبيعات بنسبة 13,1% وانخفاض الأسعار بواقع 1,3%. وقد شملت هذه التغيرات كافة فئات العقارات.

بمراكش. تواصل تراجع المعاملات للسنة الخامسة على التوالي بنسبة بلغت 14,6% سنة 2019. شملت تراجعها بواقع 29,2% في الأراضي و7,5% في العقارات السكنية و4,3% في العقارات المهنية. أما الأسعار. فقد انخفضت بنسبة 0,4% شملت تدنيها بواقع 3,2% للأراضي وارتفاعها بواقع 1,5% في العقارات السكنية و1,1% في العقارات المهنية.

9.1 تمويل الاقتصاد

سنة 2019. بلغ الدخل الإجمالي المتاح¹ ما يعادل 1.203,4 مليار درهم. مرتفعا بنسبة 3,6% مقارنة بسنة 2018. وأخذا في الاعتبار تنامي الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 3,5% إلى 883,3 مليار. فقد بلغ الادخار الوطني ما قدره 320,1 مليار. أي 27,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. موازاة مع ذلك. شهدت نفقات الاستثمار ارتفاعا طفيفا إلى 370,6 مليار. أو ما يعادل 32,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. في ظل هذه الأوضاع. وصلت حاجة الاقتصاد من التمويل إلى 50,5 مليار. أي ما يعادل 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. عوض 5,6% سنة من قبل.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وحسب القطاعات المؤسساتية². يحتمل أن تكون حاجيات الشركات غير المالية قد تراجعت سنة 2019. وتم تمويلها بموارد خارجية بمقدار 32,3 مليار درهم. وبالمثل. يرجح أن تكون حاجيات الإدارات العمومية³ قد انخفضت لتعكس بالأساس تراجع التزاماتها تجاه الوحدات المقيمة إلى 19,2 مليار. أما الأسر⁴. فيحتمل أن تكون حاجياتها من التمويل قد تدنت من 4,9 مليار إلى 3,9 ملياير.

1 يساوي الدخل الوطني الإجمالي المتاح مجموع الناتج الداخلي الإجمالي وصافي التحويلات الجارية والمدخيل الصافية من الخارج.
2 تم تقييم المعطيات الخاصة بسنة 2019 من طرف بنك المغرب على أساس المعلومات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة الذي نشرته المندوبية السامية للتخطيط.

3 تشمل الإدارة المركزية والجماعات الترابية ومنظمات الاحتياط ذات النظام الإلزامي

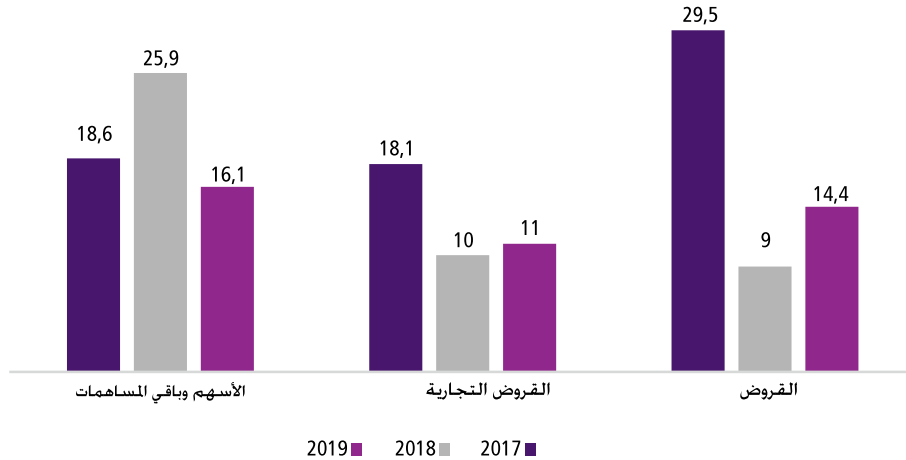
4 تشمل كلا من الخواص والمقاولين الأفراد والمؤسسات غير الربحية في خدمة الأسر

1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم

تمت تغطية حاجيات الاقتصاد من التمويل على الخصوص بمساهمات المقاولات المقيمة بمبلغ 16,1 مليار درهم. مقابل 25,9 مليار سنة من قبل. وبالقرض الممنوحة أساسا للشركات غير المالية والإدارات العمومية بمبلغ 14,4 مليار عوض 9 ملايين. أما في الباقي. فقد بلغت تدفقات الودائع القابلة للتحويل¹ ما قدره 11,4 مليار مقابل 1,4 مليار. فيما بلغت تدفقات القروض التجارية 11 مليار عوض 10 ملايين.

وحسب الوحدات الاقتصادية. بلغ صافي تدفقات التزامات² الشركات غير المالية 32,3 مليار درهم. مقابل 38,9 مليار. من جهة أخرى. تراجع تدفق كل من الاقتراضات من 9,2 مليار إلى 6 ملايين. والمساهمات من 19,8 مليار إلى 15,3 مليار.

رسم بياني 2.9.1: مصادر التمويل الخارجية الرئيسية (التدفقات الصافية بملايير الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف وعمليات المعالجة التي يقوم بها بنك المغرب.

على مستوى الإدارات العمومية. تنامت تعهداتها الخارجية الصافية بمقدار 15,8 مليار درهم. بعد تراجعها بواقع 1,9 مليار سنة 2018. وذلك على إثر ارتفاع سندات الأخرى غير الأسهم بما قدره 9,1 مليار واقتراضاتها بمقدار 6,8 مليار. وبشكل خاص. تنامت السحوبات الإجمالية للخبزينة من 7 ملايين إلى 25 مليار. أغلبها متأتية من البنك الدولي بواقع 9,4 مليار والبنك الإفريقي للتنمية بمقدار 3,8 مليار.

¹ تضم الودائع القابلة للتحويل كافة الودائع التي يمكن سحبها لأجل بالقيمة الإسمية دون تكاليف أو قيود من أي نوع. وقابلة للاستعمال مباشرة للأداء بالشيك أو الأقساط أو الحوالات أو الائتمان/السحب المباشر أو أي وسيلة أداء مباشرة أخرى.
² رصيد التدفقات إلى الداخل والخارج برسم الالتزامات.

وارتفعت الموجودات الخارجية للمقيمين بواقع 25,2 مليار درهم. بعد تراجعها بما قدره 6,2 مليار. فقد تعززت الموجودات الرسمية من احتياطات بنك المغرب بمبلغ 14,9 مليار درهم مقابل 9 مليار للأصول المالية للشركات المالية الأخرى. أما الشركات غير المالية. فتحسنت موجوداتها بواقع مليار واحد مقابل 5,2 مليار سنة 2018. خاصة بفعل ارتفاع الأسهم وسندات المساهمة الأخرى التي بحوزتها بمقدار 6,1 مليار وتراجع ودائعها القابلة للتحويل لدى غير المقيمين بواقع 5,3 مليار.

جدول 1.9.1: التدفقات المالية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم (بمليار الدراهم)

2019				2018				
الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	
			-50,5				-62,5	الحاجة إلى التمويل ¹
23,9	1,0	0,3	25,2	-11,7	5,2	0,3	-6,2	موجودات المقيمين لدى بقية العالم ²
-0,1			-0,1	0,0			0,0	الذهب وحقوق السحب الخاصة
-9,4	-5,3		-14,7	2,5	-0,1		2,4	النقد والودائع
3,4	6,1	0,3	9,7	6,0	3,8	0,3	10,2	الأسهم وباقي المساهمات
31,9	0,0	0,0	31,9	-18,1	0,0	0,0	-18,1	سندات أخرى من غير الأسهم
0,5	0,4	0,0	0,9	-0,1	-0,1	0,0	-0,1	القروض
0,0	-0,1		-0,1		1,6		1,6	القروض التجارية
0,0	0,0		0,0	0,0	0,0		0,0	حسابات أخرى مستحقة الأداء
-2,4			-2,4	-2,0			-2,0	مشتقات مالية
11,1	32,3	15,8	59,3	4,3	38,9	-1,9	41,3	التزامات المقيمين تجاه بقية العالم ²
11,4			11,4	1,4			1,4	الودائع
-0,1	0,0	9,1	8,9	-2,1	-0,1	-1,0	-3,2	سندات غير الأسهم
0,7	15,3		16,1	6,0	19,8		25,9	الأسهم وباقي المساهمات
1,7	6,0	6,8	14,4	0,7	9,2	-0,9	9,0	القروض
-2,6			-2,6	-1,8			-1,8	مشتقات مالية
	11,0		11,0		10,0		10,0	قروض تجارية
	0,0		0,0		0,0		0,0	حسابات أخرى مستحقة الأداء

1 معطيات الحسابات الوطنية.

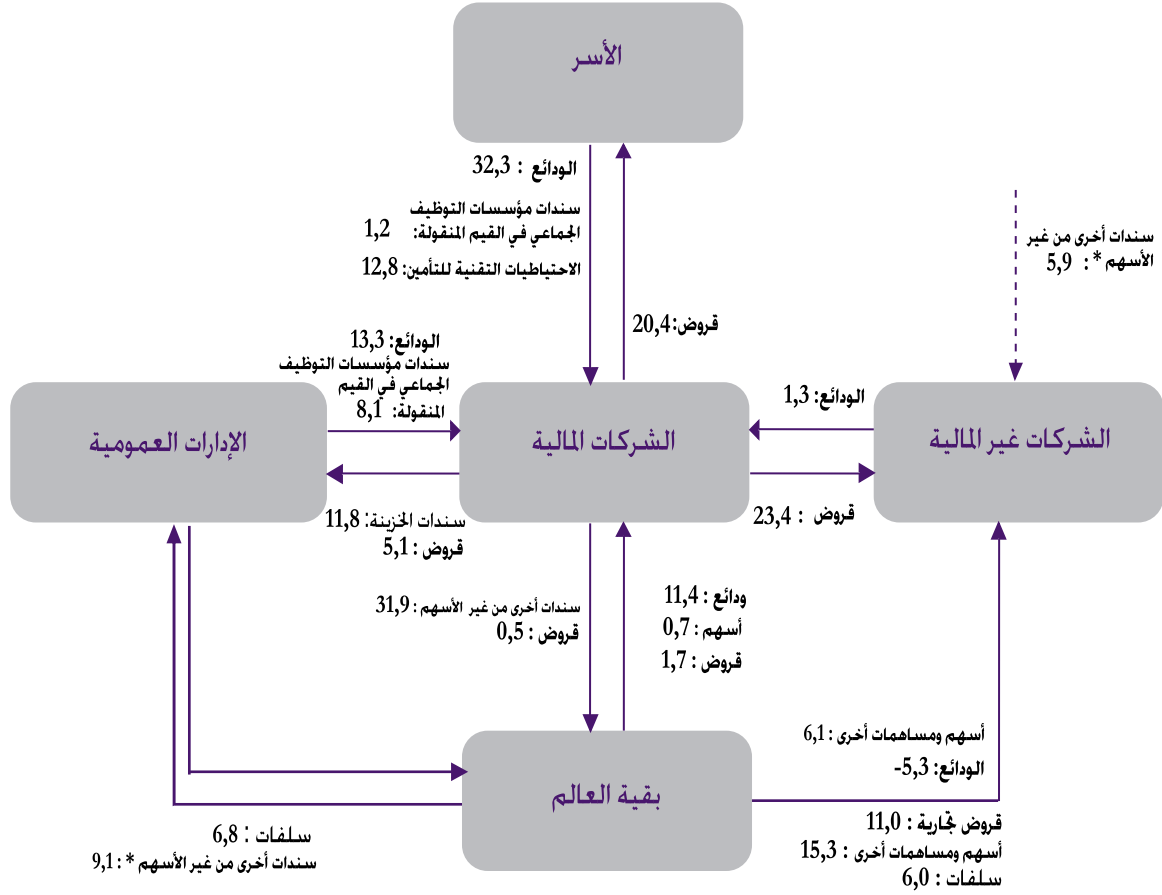
2 دون اعتبار حالات الخطأ أو إغفال.

المصدر: معطيات مكتب الصرف والندوبية السامية للتخطيط وتقديرات بنك المغرب.

2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

شهدت التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة سنة 2019 تباطؤاً في القروض التي منحها القطاع المالي للوحدات غير المالية وفي ودائع الشركات غير المالية. إلى جانب تنامي الاكتتابات في حصص مؤسسات التوظيف في القيم المنقولة.

شكل بياني 1.9.1: التدفقات المالية الرئيسية بين القطاعات المؤسساتية في سنة 2019
(بملايير الدراهم)



* التدفقات التي لا تتوفر على توزيعها حسب القطاع المؤسساتي.

1.2.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية

اتسمت العمليات المالية للإدارات العمومية مع الوحدات المقيمة بتباطؤ تدفقات التزاماتها وديونها على السواء. فقد بلغ صافي إصدارات الخزينة 10,9 مليار مقابل 29,5 مليار سنة 2018. في حين تنامت الودائع لدى الخزينة بمقدار 7,6 مليار عوض 8,2 مليار.

جدول 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية (بملايير الدراهم)

2019	2018	
-9,5	-11,8	الحاجة إلى التمويل ¹
18,8	29,2	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية
13,3	15,5	الودائع
0,4	-0,8	سندات الدين القابلة للتداول
-3,1	6,0	سندات الخزينة
8,1	8,5	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
19,2	71,7	التدفقات الصافية للتعهدات
7,6	8,2	ودائع لدى الخزينة
10,9	29,5	سندات الخزينة
5,1	33,6	القروض
-4,5	0,4	حسابات أخرى مستحقة الأداء أو التحصيل

¹ تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة. المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليبر..

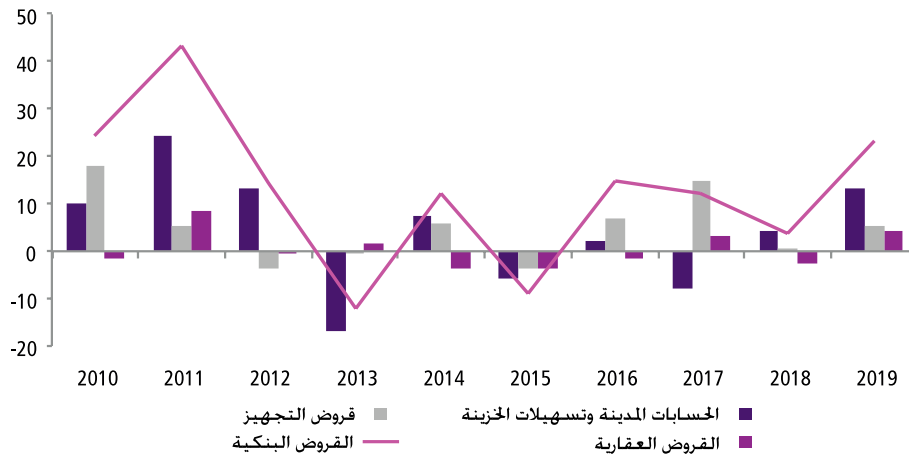
على مستوى الأصول المالية للإدارات العمومية، والتي تتكون بالأساس من توظيفات مؤسسات الاحتياط والتقاعد ذات النظام الإلزامي، فقد تنامت بواقع 18,8 مليار درهم مقابل 29,2 مليار سنة من قبل. وعرفت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة التي في حوزتها، ارتفاعا بواقع 8,1 مليار عوض 8,5 مليار كما تعززت الودائع بمبلغ 13,3 مليار مقابل 15,5 مليار. أما الموجودات من سندات الخزينة، فقد تراجعت بواقع 3,1 مليار بعد ارتفاعها بمقدار 6 ملايين.

2.2.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية

تزايدت التزامات¹ الشركات غير المالية بمقدار 29,3 مليار درهم عوض 7,3 مليار سنة 2018، مدفوعة بالأساس بتنامي القروض التي منحها البنوك للمقاولات الخاصة بمبلغ 24,5 مليار مقابل 1,6 مليار. من جانب آخر، بلغت الإصدارات الصافية لسندات الدين 5,9 مليار عوض 4,7 مليار.

¹ دون احتساب القروض التجارية والأسهم.

رسم بياني 3.9.1: تدفقات القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية (بمليار الدراهم)



وتنامت تدفقات أصول الشركات غير المالية إلى 15,9 مليار درهم سنة 2019 مقابل 18,2 مليار سنة 2018. ويشمل هذا الارتفاع بالأساس تدني الودائع لأجل بمبلغ 9,3 مليار. بعد ارتفاعها بمبلغ 6,9 مليار. وتزايد كل من الودائع تحت الطلب لدى البنوك بمبلغ 5,8 مليار ومحافظها من سندات مؤسسات التوظيف العقاري في القيم المنقولة بواقع 11,6 مليار عوض 7 ملايين و5 ملايين على التوالي سنة من قبل.

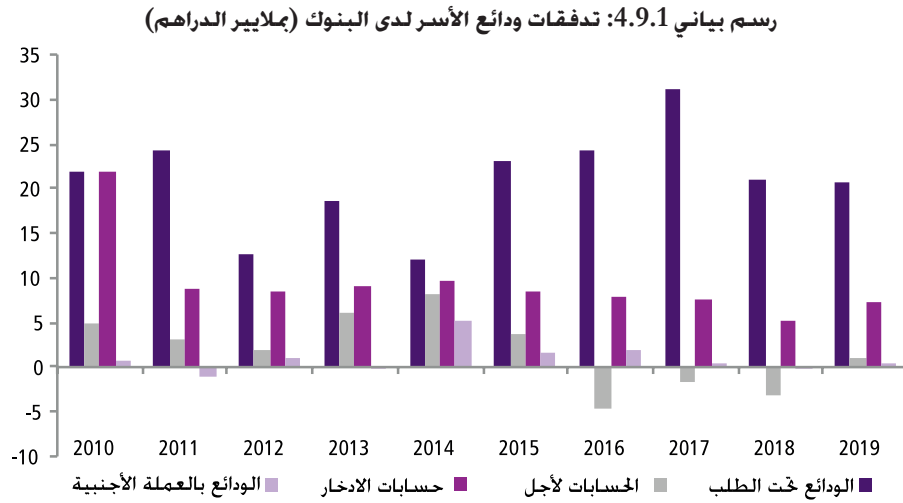
جدول 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية (بمليار الدراهم)

2019	2018	
-57,6	-71,3	الحاجة إلى التمويل ¹
15,9	18,2	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
1,3	12,7	النقد والودائع
2,5	0,2	سندات أخرى من غير الأسهم
11,6	5,0	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
0,4	0,3	احتياطيات تقنية للتأمين
29,3	7,3	التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
5,9	4,7	سندات أخرى من غير الأسهم
23,4	2,5	قروض المؤسسات المالية

¹ تم تقديرها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة. المصدر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليبر.

3.2.9.1 التدفقات المالية للأسر

شهدت الموجودات المالية¹ للأسر تحسنا بواقع 62,9 مليار درهم سنة 2019 عوض 59,4 مليار. ويعكس هذا التغيير بالأساس تنامي ودائعها بمبلغ 32,3 مليار مقابل 25,9 مليار سنة 2018. مع انتعاش الودائع لأجل بشكل خاص. أما سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي في حوزتها. فقد ارتفعت بواقع 1,2 مليار مسجلة بذلك نفس نسبة الارتفاع مقارنة بالسنة التي قبلها.



على مستوى الالتزامات، تنامت قروض الأسر لدى الشركات المالية بواقع 20,4 مليار درهم، مقابل 22,3 مليار سنة 2018. كما تحسنت قروض السكن بمبلغ 8,6 مليار عوض 10,8 مليار. وارتفعت قروض الاستهلاك بواقع 6,7 مليار عوض 5,6 مليار.

جدول 4.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للأسر (بملايير الدراهم)

2019	2018	
3,9	4,9	القدرة على التمويل ¹
62,9	59,4	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
16,4	14,8	العملة
32,3	25,9	الودائع
0,1	1,0	سندات الدين القابلة للتداول
1,2	1,2	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
12,8	16,5	الاحتياطيات التقنية للتأمين
20,4	22,3	التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية)
20,4	22,3	القروض

¹ تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس العطاءات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة. المصدر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليب.

1 دون احتساب القروض التجارية والأسهم.

الجزء 2

إجازات البنك في إطار مهامه

أبرز أحداث السنة

اتسمت سنة 2019 بعدة أحداث متميزة بالنسبة لبنك المغرب. فقد تزامنت في المقام الأول مع الذكرى الستين لتأسيس البنك. وهي مناسبة تم الاحتفاء بها من خلال برنامج غني من الأنشطة ذات البعد الوطني والدولي. كما تم خلال السنة المصادقة على القانون الأساسي الجديد للبنك الذي أرسى على مستوى مهامه وحكامته أفضل المعايير الدولية كمحور رئيسي للإصلاح. بالإضافة إلى ذلك، شهدت سنة 2019 إعطاء الانطلاقة لتنفيذ المخطط الاستراتيجي 2019-2023، وهو المخطط الخماسي الأول للبنك. في خطوة مَرَدُّها حجمُ الأوراش المبرمجة لا سيما فيما يتعلق بالتحول الرقمي للبنك. وأخيرا، كان للإنجازات التي حققها البنك على جميع الأصعدة صدى طيبا واعترافا بمجهودات البنك لدى أعلى المستويات سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

قام البنك في سنة 2019 بتنظيم عدد من اللقاءات الكبرى. أولها أُنجز بشراكة مع صندوق النقد الدولي وتمثل في عقد ندوة جهوية حول تطبيق برنامج التكنولوجيا المالية لبالي (Agenda Fintech de Bali). وقد عرف هذا الحدث نجاحا كبيرا ومن المتوقع أن تنعقد نسخة جديدة منه في سياق التحضيرات للاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين سنة 2021 بمراكش. كما احتضن البنك اللقاء الإفريقي الهام لجمعية الاقتصاد القياسي Econometric Society، بمشاركة ثلة من الباحثين المرموقين من عدة جامعات دولية عريقة. وقد عزز هذا المؤتمر من مكانة البنك في مجال تطوير البحوث وأكد دوره المحوري على الصعيد الوطني. وعلى صعيد آخر، نظم البنك الدورة الثالثة من اللقاء الجهوي عالي المستوى حول الاستقرار المالي بالتعاون مع السلطات الإشرافية الأخرى والقمة الإفريقية لقواعد البيانات المتسلسلة Africa Blockchain Summit بشراكة مع مؤسسة Paris Europlace.

على المستوى التشريعي، مكنت المصادقة على القانون رقم 40-17 بمثابة القانون الأساسي لبنك المغرب من تعزيز استقلالية البنك المركزي، لا سيما ما يتعلق بتحديد وتطبيق السياسة النقدية، وبتوسيع مجال تدخله ليشمل الاستقرار المالي والشمول المالي. كما يجسد أيضا هذا القانون أفضل المعايير فيما يتعلق بالحكامه والشفافية، لا سيما من خلال تعزيز نظام التنافس الخاص بأعضاء المجلس عن طريق منع حالات تضارب المصالح، وتقوى هذا الإطار الجديد للشفافية أيضا من خلال نظام تدبير ضد الفساد قام البنك بتطويره وتنفيذه والذي تمت المصادقة عليه في هذا المجال.

وفي مجال الشفافية دائما، انطلقت عملية تطبيق المخطط الاستراتيجي السادس من خلال إعادة تنظيم وحدات البنك بغية تسهيل وتسريع تنفيذه. وتمثل ذلك في إحداث قسم خاص بالتحول الرقمي، وإحداث وظيفة المطابقة ووظيفة المسؤولية الاجتماعية للشركة بخارطة طريقة تتلاءم مع أفضل الممارسات الدولية في هذه المجالات. كما تم

إحداث مديرية مكلفة بالإحصائيات وتدبير المعطيات من أجل إعداد ونشر مجموع الإحصائيات النقدية والمالية وكذا تطبيق استراتيجية معطيات وإحصائيات البنك.

وفيما يتعلق بإجاز مهامه، واصل بنك المغرب التوجه التيسيري لسياسته النقدية، حيث أبقى على سعر فائده الرئيسي في 2,25%. وبالنظر لاستمرار المستوى المرتفع لحاجيات البنوك من السيولة، قام البنك بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 4% إلى 2%. ليتيح بذلك مبلغ يصل إلى 11 مليار درهم بشكل دائم، مع الاستمرار في تكييف حجم تدخلاته مع هذه الحاجيات.

وفي إطار مواصلة إصلاح نظام الصرف الذي شرع فيه سنة 2018، قام البنك بمواكبة الفاعلين والعمل على تعميق سوق الصرف من خلال آلية تتبع لصيقة. وانطلاقاً من النتائج المشجعة للمرحلة الأولى، وفي سياق موات إجمالاً على المستوى الماكرو اقتصادي والظرفية الاقتصادية، قررت السلطات ابتداء من 9 مارس 2020 الشروع في الطور الثاني من هذه المرحلة الأولى، حيث قامت برفع نطاق تقلب الدرهم من $2,5 \pm \%$ إلى $5 \pm \%$ ، مع الإبقاء على نفس السلة المرجعية.

وفيما يتعلق بالإشراف البنكي، وعلاوة على تعزيز الإطار القانوني وأنشطة مراقبة مؤسسات الائتمان، قام البنك بتعزيز الترسانة القانونية الخاصة بالمالية التشاركية وعمل على حماية المستهلك. وعلى الصعيد الاحترازي الكلي، واصل بنك المغرب تعزيز آليته التحليلية لتقييم المخاطر النظامية وسهر على تنفيذ الأدوات الماكرو احترازية، مع الاستمرار في تنسيق أنشطة لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية بشراكة مع الجهات الإشرافية الأخرى. وفيما يتعلق بالشمول المالي، أطلق البنك مع مستهل سنة 2019 الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي التي تم استكمالها مع الوزارة المكلفة بالمالية والأطراف ذات المصلحة، من خلال وضع إطار للشفافية ومواصلة إرساء بيئة مواتية لتطوير الأداء النقال.

على مستوى دار السكة، واستجابة لطلبات العديد من المؤسسات الوطنية، قام البنك بتعزيز إنتاجه من الوثائق المؤمنة موازاة مع نشاطه الخاص بإنتاج الأوراق البنكية والقطع النقدية. هكذا، نجح في تسليم ما يفوق 62,2 مليون وثيقة مؤمنة وهو بصدد التحضير للرفع من إنتاجه بشكل هام اعتباراً من يناير 2020.

وبحكم انفتاحه على محيطه الداخلي والخارجي، واصل البنك تعزيز علاقاته مع المؤسسات الوطنية من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات وتنظيم مؤتمرات في المؤسسات الجامعية. كما عمل على تقوية روابط التعاون مع البنوك المركزية الأخرى عن طريق تنظيم العشرات من الزيارات الدراسية خاصة لفائدة البنوك المركزية الإفريقية، وشارك بفعالية على مستوى العديد من الهيئات الإقليمية والقارية والدولية من خلال المساهمة في عدة لقاءات حول قضايا مختلفة. وعلى مستوى التواصل، ضاعف البنك من حضوره على مستوى الشبكات الاجتماعية وقام ببلورة برنامج غني فيما يتعلق بمتحف النقود والجوانب الفنية والثقافية.

ويظل تهمين الرأسمال البشري أحد الركائز الرئيسية ضمن الأولويات الاستراتيجية. من هذا المنطلق. واصل البنك عمله من أجل تحسين الخدمات المقدمة لمستخدمي البنك. واستقطاب الكفاءات وتعزيز السمعة المتميزة لبنك المغرب بصفته "مشغل". من ناحية أخرى. استمر البنك في تكريس سياسة المساواة في العمل بين الجنسين من خلال إعداد ميثاق لتعزيز هذه المساواة في أفق اعتماده بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس 2020. كما قام بتنظيم دورة جديدة من اللقاء التحاوري حول النوع مع بنك إسبانيا.

وشكلت مختلف الإنجازات التي حققها البنك محط إشادة من لدن أعلى السلطات في البلد. ففي الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتاريخ 11 أكتوبر 2019 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة للبرلمان. وإلى جانب دعوته بنك المغرب للمساهمة في بلورة برنامج خاص لدعم وتمويل الشباب حاملي الشهادات ومشاريع التشغيل الذاتي. أشاد جلالتة بالعمل المنجز من قبل البنك. حيث أشار على الخصوص إلى أن "النظام المالي المغربي يخضع لمراقبة صارمة من لدن مؤسسات وطنية مستقلة ذات كفاءة عالية".

وعلاوة على كل هذا. كانت جهود البنك محل اعتراف وإشادة عالية على الصعيد الدولي من خلال اختياره لعضوية مجلس بنك التسويات الدولي. ويمثل الانضمام إلى هذا النادي الموقر والانتقائي تنويجا كبيرا لبلدنا ولبنكه المركزي.

1.2 الحكامة والاستراتيجية

1.1.2 تبني القانون بمثابة القانون الأساسي لبنك المغرب

في سنة 2019، تم تعديل القانون المؤسس لبنك المغرب. ودخل بذلك القانون رقم 40-17 بمثابة القانون الأساسي لبنك المغرب حيز التنفيذ، بعد نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 15 يوليوز. وشمل تعديل هذا القانون بالخصوص تعزيز استقلالية البنك من أجل تحقيق نجاعة أكبر لعمله وتوضيح مسؤولياته، وتوسعة مجال تدخله انسجاماً مع المهام التي أصبحت منوطة به وتكريساً أفضل لمعايير الحكامة الجيدة.

1.1.1.2 تكريس الاستقلالية الكاملة للبنك

يمنح القانون الجديد لبنك المغرب استقلالية أكبر في مجال السياسة النقدية حيث أصبح البنك، منذ الآن فصاعداً، يبلور وينفذ السياسة النقدية بكل استقلالية. كما يحدد هذا القانون هدف استقرار الأسعار كهدف رئيسي، وهي مهمة ينفذها البنك بكل شفافية في إطار السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة.

وتتجلى استقلالية بنك المغرب على الخصوص من خلال منع تلقي أو طلب توجيهات من الحكومة أو من غيرها أياً كان. علاوة على ذلك، ينص القانون على تشديد حالات التنافي بغية منع أي تأثير محتمل، ويحظر صراحة على الوالي، والمدير العام، ومندوب الحكومة وباقي أعضاء مجلس البنك، وكذا العاملين بالبنك أن يكونوا في وضعية تضارب للمصالح.

بالإضافة إلى ذلك، جعل القانون الأساسي الجديد مدة انتداب الوالي محدودة في 6 سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة. ويعين الوالي وفق الشروط الواردة في المادة 49 من الدستور، من بين الشخصيات المعروفة بالكفاءة والنزاهة والحياد. ويؤدي القسم أمام جلالته الملك وتحدد مخصصاته بموجب مرسوم.

2.1.1.2 تعزيز مهام البنك وتوسيع نطاقها

إلى جانب تعزيز صلاحياته في مجال وضع السياسة النقدية، أسندت إلى بنك المغرب مهمة تنفيذ سياسة الصرف في إطار نظام الصرف وبالعامل في هذا الاتجاه من البداية، من خلال إبداء رأيه حول التوجهات التي تحدها الحكومة في هذا المجال.

وفي سياق مهمته المتمثلة في الحفاظ على احتياطات الصرف للبلد وتدبيرها، أنيطت لبنك المغرب، للمرة الأولى، صلاحية تعبئة هذه الاحتياطات لدعم قيمة الدرهم.

ويعمل البنك المركزي على ملاءمة أدوات السياسة النقدية مع خصوصيات الفاعلين الجدد المتمثلين في البنوك التشاركية. وعلاوة على ذلك، يجوز له طلب وتلقي، من كل شخص أو هيئة، كافة المعلومات والمعطيات الإحصائية الضرورية للقيام بأعماله التحليلية.

وإضافة إلى مهامه الرئيسية (إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية، وتحديد وتطبيق السياسة النقدية، وتدبير احتياطات الصرف، والإشراف على النظام البنكي، إلخ)، أسندت إلى البنك مهام أخرى.

فقد أنيطت به مهمة المساهمة في الاستقرار المالي للبلد. ويمكنه اتخاذ كافة الإجراءات الملائمة في هذا المجال. لاسيما منح السبولة الاستعجالية والمشاركة في رأسمال مؤسسات الائتمان في سياق تدبير المخاطر النظامية وحل الأزمات البنكية. كما يجوز للبنك اقتراح أي تدابير أخرى ترمي إلى الحفاظ على الاستقرار المالي. إلى جانب ذلك، تضمن الأحكام الجديدة للقانون النجاعة في عملية اتخاذ القرار أثناء تدبير وضعيات الأزمة. من ناحية أخرى، يترأس البنك لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية المحدثة بموجب القانون المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، والمكونة من مديرة الخزينة والمالية الخارجية، ورئيسة الهيئة المغربية لأسواق الرساميل ورئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

ويلعب البنك المركزي أيضا دور هيئة اعتماد في ما يتعلق بنشاط معالجة (فرز وتدوير) العملة الائتمانية الممنوح للفاعلين الخواص كما ظل مكلفا بمراقبة كافة سلسلة الإنتاج.

وفي الأخير، فقد أصبح البنك يساهم في إعداد وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي. ويتعلق الأمر بتتويج لكافة جهوده ومبادراته المنجزة إلى غاية اليوم بهدف تشجيع نظام مالي شمولي.

3.1.1.2 متانة مالية أفضل للبنك

يتضمن القانون الجديد أحكاما تعزز من المتانة المالية للمؤسسة. هكذا، يجوز للبنك، بناء على قرار من مجلسه وبعد الإطلاع على رأي مندوب الحكومة، القيام برفع رأسماله من خلال إدماج الاحتياطات وذلك في حدود خمسين في المائة من رأسماله. وفي حالة عدم كفاية رأسمال البنك، يتعين على الحكومة القيام بضخ سيولة نقدية لسد العجز المسجل، وفقا لنفس الكيفيات، شريطة الموافقة على ذلك قانونا.

وتنضاف هذه الأحكام إلى تلك المتعلقة بالصندوق العام للاحتياطات، المكون من خلال تخصيص، في حدود عشرة في المائة على الأقل من الربح الصافي للبنك، زائد أو ناقص حسب الحالة، للنتيجة المرحلة خلال السنة المالية السابقة، وذلك إلى أن يصل هذا الصندوق إلى مقدار يساوي رأسمال البنك.

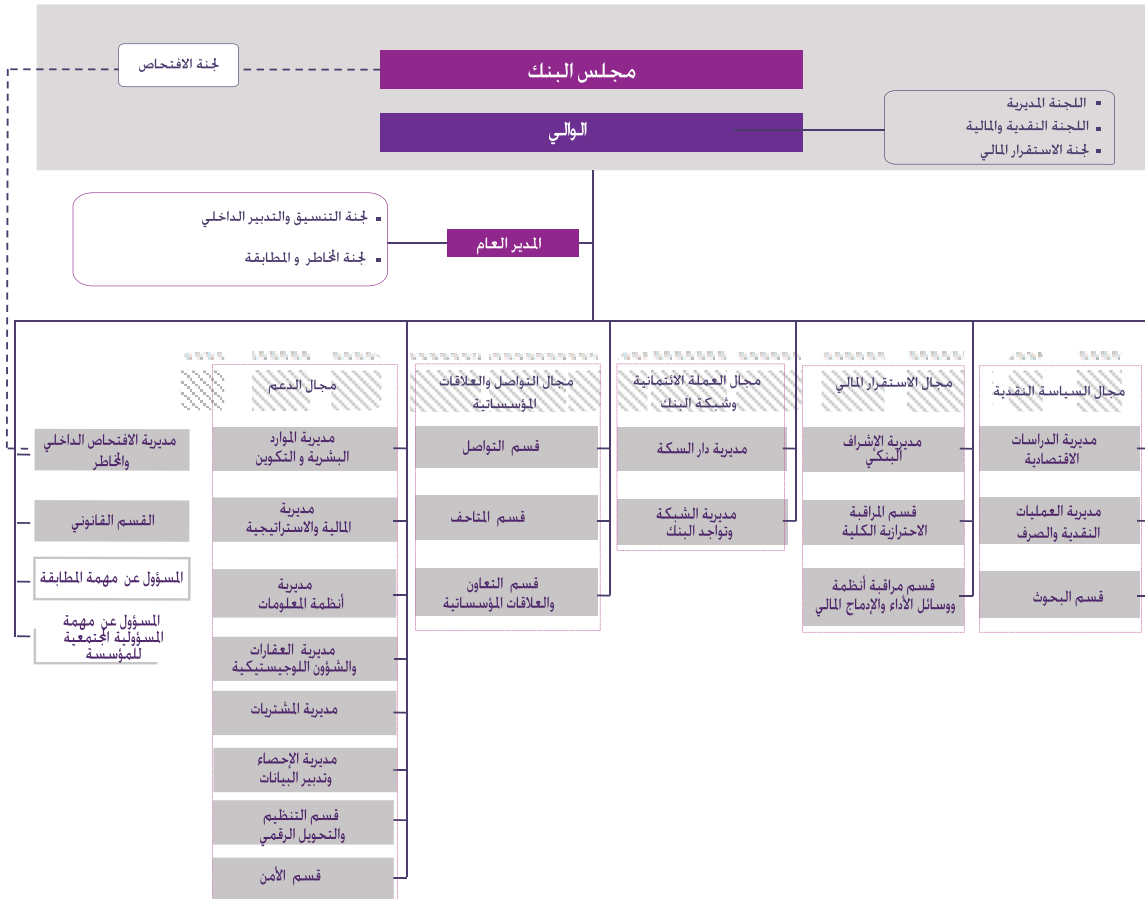
ويجوز لبنك المغرب أيضا. باقتراح من الوالي وقرار من مجلس البنك. القيام. بعد أخذ موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالمالية. بتخصيص جزء من أرباحه لتشكيل صندوق الاحتياطات الخاصة.

ويفرض القانون الأساسي الجديد أيضا على الأشخاص الخاضعين لإشراف ومراقبة بنك المغرب أداء مساهمة لتحمل نفقات المراقبة الميدانية. وفي الأخير. أصبح البنك يستفيد من الآن فصاعدا من امتياز عام فيما يتعلق بتحصيل ديونه المستحقة على مؤسسات الائتمان.

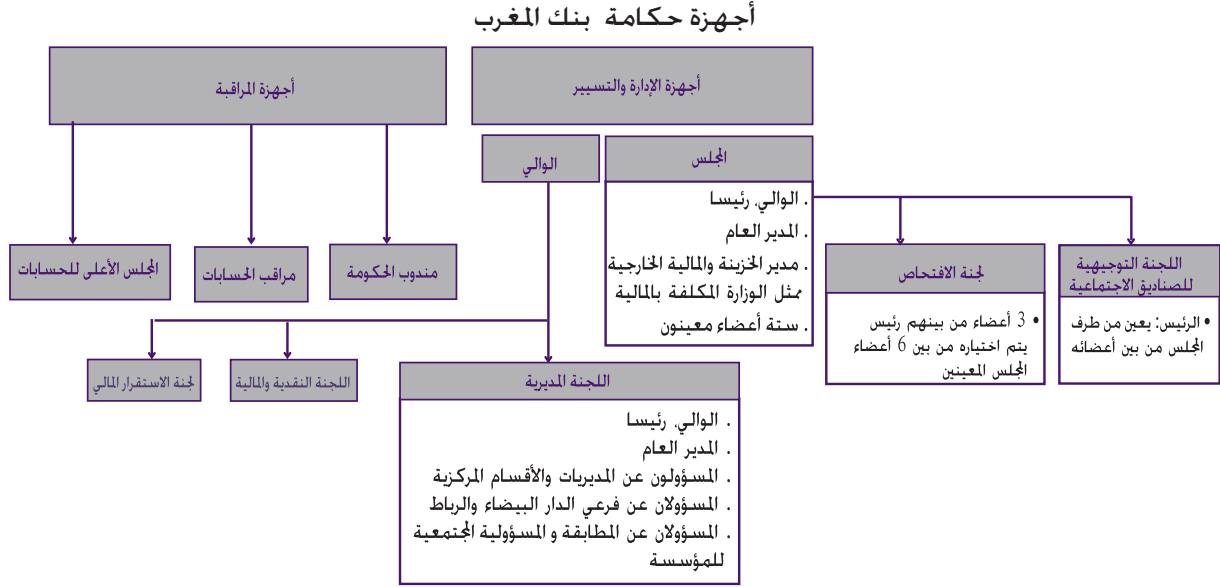
2.1.2 البنيات التنظيمية والحكامة

تستند البنية التنظيمية للبنك. بعد وضع مخططها الاستراتيجي 2019-2023. على 21 وحدة. ووظيفة مطابقة ووظيفة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة إلى جانب أربع هيئات دائمة للحكامة تتدخل. حسب كل واحدة منها. في مجال أو عدة مجالات أنشطة.

الهيكل التنظيمي لبنك المغرب



تتكون أجهزة تسيير وإدارة بنك المغرب من المجلس، والوالي ولجنة الإدارة. ويخضع البنك لعمليات مراقبة مسندة إلى ثلاث هيئات: مندوب الحكومة، ومندوب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.



1.2.1.2 أجهزة التسيير والإدارة

يتكون مجلس البنك من الوالي، بصفته رئيسا، والمدير العام وكذا ستة أعضاء يعينهم رئيس الحكومة من بين الشخصيات المعروفة بنزاهتها وكفاءتها في المجال النقدي، والمالي والاقتصادي، والتي لا تمارس انتدابا تشريعا عموميا ولا تتحمل مناصب مسؤولية في المقاولات العمومية أو الخاصة أو في الإدارة العمومية. ويتم اقتراح ثلاثة من هؤلاء الأعضاء من قبل الوالي والثلاثة الآخرين من الوزير المكلف بالمالية. ويعين هؤلاء الأعضاء لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد. ويعتبر مدير الخزينة والمالية الخارجية بالوزارة المكلفة بالمالية عضوا في هذا المجلس بحكم منصبه، إلا أنه لا يتمتع بحق التصويت فيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة بالسياسة النقدية.

ويقوم مجلس البنك، الذي تنعقد دوراته مرة واحدة على الأقل فصليا وفقا لجدول زمني محدد سلفا ومعلن عنه، بتحديد توجه السياسة النقدية بناء على التحاليل والتوقعات المعدة من طرف مصالح البنك. ويعمل على تحديد التخصيص الاستراتيجي الذي ينظم عملية تدبير احتياطات الصرف ويسهر على تتبع نتائج هذا التدبير. كما يضع خصائص الأوراق البنكية والنقود المعدنية التي يصدرها البنك ويتخذ القرارات المتعلقة بطرحها أو سحبها من التداول وفق المقتضيات القانونية الواردة في هذا الشأن. ويكلف المجلس أيضا بتسيير البنك، خاصة الجوانب ذات الصلة بالسياسة العامة، والتدبير المالي والحاسبة وكذا التنظيم. وبموجب القانون الأساسي الجديد للبنك، تعززت سلطات المجلس لتتضمن على الخصوص إمكانية:

- إقرار أي إجراءات يمكن تطبيقها عند الوضعيات الاستثنائية أو الاستعجالية؛
- إحداث أي أداة تدخل أخرى في السوق النقدية أو سوق الصرف عدا تلك الواردة في القانون.

وتم إنشاء لجنتين منبثقتين عن المجلس، وهما:

- لجنة الافتحاص التي تقوم بدراسة وإبداء الرأي في القضايا المتعلقة بالمعلومات المحاسبية، والافتحاص الداخلي والخارجي، والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر. وتتألف من ثلاثة أعضاء. يتم اختيارهم من بين الأعضاء الستة المعيّنين في المجلس وجميع أربع مرات سنويا وذلك 10 أيام قبل انعقاد دورات مجلس البنك. وتحدد في الميثاق الذي وافق عليه مجلس البنك أدوار ومسؤوليات وكيفية عمل لجنة الافتحاص. وتحدد هذه الأخيرة بالتفصيل في قانون داخلي.

- بدورها، تكلف لجنة قيادة الصناديق الاجتماعية بإدارة الأنظمة الداخلية للتقاعد وللتغطية الصحية للبنك وبضمان تتبع تدبيرها التقني والمالي. ويتألف من أعضاء مجلس البنك وتتألف من مسؤولي الوحدات المكلفة بالتدبير المالي والموارد البشرية والعمليات النقدية والصرف وكذا ممثلين اثنين عن المستخدمين. وتحدد كيفية عملها بموجب ميثاق يوافق عليه مجلس البنك.

وانسجاما مع أفضل الممارسات في مجال الحكامة، يقوم مجلس بنك المغرب بتقييم ذاتي لعمله كل سنتين.

يقوم الوالي بتسيير وإدارة البنك. ومن بين صلاحياته، السهر على احترام الأحكام والقواعد القانونية وكذا تنفيذ قرارات مجلس البنك، وبمساعده المدير العام الذي يقوم بممارسة كافة المهام التي يسندها إليه الوالي وتحت سلطته المباشرة. كما يقوم المدير العام بالحلول محل الوالي في حال غيابه أو وجود مانع.

تقوم لجنة الإدارة بمساعدة الوالي في تدبير شؤون البنك. وتتعقد هذه اللجنة، التي يرأسها الوالي، وتتكون من المدير العام ومسؤولي الوحدات المركزية ووظيفتي المطابقة والمسؤولية الاجتماعية للمقاولة وكذا فرعي البنك في الرباط والدار البيضاء، اجتماعات شهرية يشارك فيها بواسطة تقنية المؤتمرات عن بعد وبالذور مديرى الوكالات الأخرى. وتتعقد هذه اللجنة في صيغتها المصغرة اجتماعاتها مرة واحدة كل فصل لضمان تتبع تنفيذ الاستراتيجية الرقمية والمشاريع الكبرى المدرجة في الخطة الاستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك، تساعد السيد الوالي:

- اللجنة النقدية والمالية في المجالات ذات الصلة بالسياسة النقدية، وسياسة الصرف، وتدبير احتياطات الصرف، والإشراف البنكي، والاستقرار المالي وأنظمة ووسائل الأداء والإدماج المالي والبحوث. وتجتمع اللجنة شهريا وفقا لجدول زمني معد سلفا، ومرة كل فصل، يسبق اجتماعات هذه اللجنة اجتماع تحضيري. يرأسه المدير العام، يهدف إلى التحضير لاجتماعات اللجنة النقدية والمالية من خلال القيام بتقييم أولي

للتوقعات الماكرو اقتصادية للبنك. ويشارك فريق التوقعات التابع للمديرية المكلفة بالدراسات الاقتصادية في اجتماعات مجلس البنك واللجنة النقدية والمالية والاجتماعات التحضيرية.

• لجنة الاستقرار المالي التي تلتئم بوتيرة نصف سنوية وتنظر في المخاطر والتهديدات على الاستقرار المالي وتدارس التدابير الملائمة للتخفيف منها.

بموازاة ذلك، هنالك لجانان بالبنك يتراأسهما المدير العام، تشمل صلاحياتها مجالات أنشطة محددة، وتخضع قراراتها لموافقة الوالي:

• لجنة التنسيق والتدبير الداخلي: وهي مكلفة بدراسة السياسات والمشاريع والقضايا ذات الصلة بالتدبير الداخلي التي تحتاج إلى تنسيق بين مختلف الوحدات، لا سيما ما يرتبط بالاستراتيجية والسياسات الخاصة بمختلف المجالات ومحفظه المشاريع والميزانية والموارد.

• لجنة المخاطر والمطابقة: تقوم بدراسة واعتماد سياسات تدبير المخاطر وكذا آليات سلامة المعلومات والأمن الإلكتروني واستمرارية النشاط وتدبير الأزمات والأخلاقيات والمطابقة. بالإضافة إلى ذلك، تنبثق عن هذه اللجنة المؤسسات التالية:

• لجنة الأخلاقيات، مكلفة بإعطاء رأيها حول المسائل ذات الطابع الأخلاقي الفردي.

• لجنة استشارية لمطابقة المشتريات.

• لجنة لمنع غسل الأموال.

• لجنة ضريبية.

2.2.1.2 أجهزة المراقبة

يقوم مندوب الحكومة، لحساب الدولة وباسم الوزارة المكلفة بالمالية، بمراقبة صحة العمليات المالية للبنك بالنظر إلى المقتضيات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها. ويحضر، مع تصويت استشاري غير ملزم، لجلسات مجلس البنك ويقدم كافة المقترحات التي يراها مفيدة.

وتخضع حسابات البنك لتدقيق سنوي منجز تحت مسؤولية مندوب الحسابات. ويقوم هذا الأخير بالمصادقة على القوائم التركيبية، وبتقييم آلية المراقبة الداخلية وبتقديم تقريره إلى مجلس البنك. وقد كلف مكتب مازارس (Mazars) سنة 2019 بالتدقيق في حسابات البنك، وهو المكتب الذي عين سنة 2015 لمدة 6 سنوات غير قابلة للتجديد طبقاً للقوانين المعتمدة من البنك في اختيار مدققي الحسابات.

ويخضع البنك لمراقبة المجلس الأعلى للحسابات. ويقوم سنويا برفع وثائقه المحاسبية إلى هذا المجلس وفق الشكليات الواردة في القوانين الجاري بها العمل. وكذا وثائق منظمات الاحتياط الاجتماعي لمستخدميه. ويوافيه أيضا بمحاضر اجتماعات مجلس البنك المتعلقة بالميزانية والذمة المالية. مصحوبة بنسخ عن تقارير المدققين الخارجيين. وأخيرا. فإن القانون ينص. للمرة الأولى. على الاستماع للوالي حول مهام البنك من لدن اللجنة أو اللجان الدائمة المكلفة بالمالية لدى البرلمان. بمبادرة منها. وذلك تماشيا مع مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة التي كرسها الدستور.

3.2.1.2 لجنة الافتحاص

قامت لجنة الافتحاص في سنة 2019 بمراجعة الحسابات السنوية للبنك المحصورة في 31 دجنبر 2018 وأوصت بالموافقة عليها من مجلس البنك. كما راجعت قبل ذلك مخطط تدخل مندوب الحسابات بالنسبة لسنة 2019. من ناحية أخرى. اطلعت اللجنة على الخلاصات الرئيسية للتقرير الخاص بنظام المراقبة الداخلية للبنك برسم سنة 2018. لا سيما تقييم مستوى نضج هذا النظام ومختلف مكوناته.

كما قامت بمراجعة نتائج آليات التحكم في المخاطر التشغيلية. ومخاطر السمعة والمخاطر المالية والاستراتيجية بالنسبة لسنة 2019 وأدلت برأيها حول البرنامج السنوي للافتحاص الداخلي برسم سنة 2020. قبل الموافقة عليه من لدن مجلس البنك.

3.1.2 الاستراتيجية

كجزء من مخططها لإستراتيجي 2019-2023. تصبو المؤسسة إلى أن تكون "بنكًا مركزيًا فعالاً ومبتكرًا وقوة للتغيير إسهاما في الارتقاء ببلدنا". وتهدف إلى تحقيق هذه الرؤية من خلال توجيهين رئيسيين:

- السهر على ضمان الاستقرار النقدي والمالي لصالح الشغل والنمو المستدام والشامل:

- الاستمرار في تحول البنك لتعزيز الإبداع وثقافة الابتكار في العصر الرقمي.

على إثر نهاية السنة الأولى من تنفيذ المخطط. تم إحراز تقدم كبير في المجالات المرتبطة بالتوجهين الاستراتيجيين الذي تقرر العمل بهما.

جدول 1.3.1.2 : التقرير المرحلي الأولي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2019-2023

مجال السياسة النقدية	
إصلاح نظام سعر الصرف	إطارات التحليل والتوقع الخاصة بالسياسة النقدية
<ul style="list-style-type: none"> • وضع حصيلة المرحلة الأولى من إصلاح نظام سعر الصرف وتعيين دراسات الجدوى على الاقتصاد الوطني للمراحل الموالية. • مواصلة إجراءات التوعية ودعم المشغلين والفاعلين المعنيين: • تعميق سوق الصرف الأجنبي وتعزيز شفافيته. من خلال إطلاق مؤشر نقدي جديد يحمل اسم "Monia" (متوسط مؤشر سعر الفائدة المغربي لإعادة الشراء). 	<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة أشغال تصميم إطار مرجعي لاستهداف التضخم. • صقل النموذج السنوي الخاص بمحاكاة السياسات وبعض مكونات النموذج الفصلي المتعلق بتوقعات الاقتصاد الكلي: • إجراء دراسات متعلقة بإصلاح نظام سعر الصرف ونشر أربع بحوث. • تعزيز الشراكات الأكاديمية وانفتاح البنك على باحثين من خارج المؤسسة.

مجال الإشراف البنكي والاستقرار المالي	
الإشراف البنكي	الاستقرار المالي
<ul style="list-style-type: none"> • التطوير المتواصل للتمويل التشاركي ومواكبة مؤسسات الأداء: • إرساء مهمة المراقبة التنظيمية وتعزيز قدرات البنك فيما يتعلق بتطوير النصوص التنظيمية: • استمرار تطبيق معايير بازل III: • وضع اللمسات الأخيرة على إصلاحات تصنيف وتمويل الديون والوفاء بمقابل: • استمرار تنفيذ الإجراءات المدرجة في خارطة الطريق المعتمدة بعد مهمة مجموعة GAFIMOAN لسنة 2018: • تعزيز إطار التعاون بشأن المراقبة العابرة للحدود. لا سيما من خلال التوقيع على اتفاقيتين جديدتين مع البنكين المركزيين لمصر وموريشيوس: • إجراء استقصاءات مع البنوك حول التحول الرقمي واستخدام السحابة. من أجل فهم الرهانات المرتبطة بالتنظيم والناجمة عن استخدام الابتكارات التكنولوجية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز التنسيق مع الجهات التنظيمية الأخرى والوزارة المكلفة بالمالية. لضمان اتساق السياسة الاحترازية الكلية مع سياسات الاقتصاد الكلي الأخرى: • تحسين نظام اختبارات الضغط من خلال استخدام التقنيات المتقدمة لتصميم سيناريوهات اقتصاد كلي قصوى وصقل نماذج التحليل والتوقع: • وضع اللمسات الأخيرة على مشروع المنشور المتعلق بالإشراف على التجمعات المالية وإعداد النسخة الأولى من خارطة المخاطر النظامية ذات الصلة: • البدء في أشغال إعداد أدوات احترازية كلية تتعلق بقطاعي العقارات والأسر.

أنظمة ووسائل الأداء

الشمول المالي وتمويل الاقتصاد

- تحسين الإطار التشغيلي لرصد أنظمة ووسائل الأداء. • المساهمة في تصميم ونشر الاستراتيجية خاصة عن طريق التشغيل الآلي للتقارير؛
- المساهمة في إنشاء غرفة المقاصة المركزية للطرف • تطوير المنافسة في السوق البنكي وسوق الأداءات. المقابل والتحويل الفوري؛
- إحداث بنية للحكامة وتعزيز إجراءات التواصل لإطلاق آلية الوطنية للأداء بواسطة الهاتف النقال؛
- المشاركة في الأشغال المتعلقة بإزالة الطابع المادي • تعزيز حماية المستهلك. من خلال تنفيذ التعليمات للتدفقات بين المستخدم والدولة. ولا سيما فيما يتعلق بأداءات الخدمات الاجتماعية؛
- الشروع في أشغال وضع استراتيجية لتطوير وسائل الأداء الكتابية.
- إظهار عمل ينظم تحويل الشكاوى التي يتلقاها البنك إلى المركز المغربي للوساطة البنكية؛
- إنشاء هيكل داخلي أطلق عليه اسم «One Stop Shop Fintech» من أجل دعم تطوير منظومة التكنولوجيا المالية؛
- إطلاق دراسة وطنية حول مخاطر المناخ وتشجيع البنوك على أخذ هذه المخاطر بعين الاعتبار في استراتيجيتها وحكومتها.

شبكة البنك، والنشاط الائتماني والوثائق المؤمنة

- إصدار ورقة بنكية تذكارية تعتمد على تقنية الواقع المعزز (Réalité Augmentée) تخليدا للذكرى الستين لتأسيس بنك المغرب وورقة بنكية تذكارية أخرى "فوق دعامة بلاستيكية من البوليمير" تخليدا للذكرى العشرين لتربع جلالة الملك محمد السادس على العرش؛
- تركيب وحدتين صناعيتين جديدتين. الأولى متخصصة في إنتاج بطاقات بلاستيك متعدد كلوريد الفينيل (PVC) وأخرى متخصصة في صنع بطاقات "البولي كربونات"؛
- طباعة أول مجموعة من الوثائق المؤمنة مثل دبلومات البكالوريا، ورخص حمل الأسلحة المرئية والصيد؛
- تنظيم ومشاركة دار السكة في مؤتمرات دولية تضم صانعي النقود من أنحاء العالم؛
- إعداد دعائم تواصلية متعددة تتعلق بمنتجات دار السكة ونشرها في مجلات متخصصة؛

- الاستمرار في تحويل وتحديث إدارة الدورة النقدية Cash Cycle Management من خلال الاستفادة المثلى من التدفقات النقدية، وتحسين ظروف العمل ووضع نظام معلوماتي خاص بذلك؛
- تعزيز اليقظة والتحليلات حول تطورات السوق الدولية في مجال طباعة الأوراق النقدية الأجنبية، وإعداد الوثيقة المرجعية لاستراتيجية لتعزيز مكانة دار السكة في السوق.

الحكامة

- مراجعة الهيكل التنظيمية للبنك وتكييف أنظمة إدارته الإستراتيجية والتشغيلية، بشكل يراعي دورية مخططة المحددة في خمس سنوات؛
- إطلاق الأشغال التي تهدف إلى تبسيط نظم إدارة البنك وعملياته وتحسين نظام الرقابة والافتحاص وإدارة المخاطر؛
- توضيح وتنفيذ نظام تفويض السلطات داخل البنك من أجل مسؤولية وسلاسة وشفافية أفضل لعملية صنع القرار؛
- تطوير علاقات تعاون البنك على المستويين الوطني والدولي من خلال التوقيع على اتفاقيات جديدة خاصة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وكذلك مع البنوك المركزية لمصر وموريشيوس؛
- اعتماد دعامة تواصلية رقمية جديدة على المستوى الداخلي، أكثر سهولة في الاستخدام وغنية أكثر بموادها؛
- نشر مقاطع فيديو بيداغوجية عديدة حول مهام البنك موجهة للعموم؛
- تقاسم أسس قرارات بنك المغرب من خلال تنظيم مجموعة تركيز خاصة بمراسلي الصحافة السمعية-البصرية ؛
- القيام حالياً بتطوير سياسات المطابقة والمسؤولية الاجتماعية الخاصة بالبنك.

الموارد

- | الموارد البشرية والتكوين والرفاه | النظام المعلوماتي، والرقمي وإعادة هندسة العمليات |
|--|---|
| • تعزيز علامة المشغل الخاصة بالبنك، لا سيما من خلال: | • ودمج البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في البنك لمواكبة التشغيل الآلي للعمليات وتعزيز |
| - إنشاء منصة توظيف جديدة ؛ | دمج التقنيات الجديدة؛ |
| - دمج محركات بحث قوية مرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي والمشاركة في منتديات متخصصة جديدة؛ | • وضع خارطة طريق لتطوير "مختبر الابتكار" والقيام بالتجارب؛ |
| - نشر العديد من الكبسولات التي تهدف إلى التعريف بمهام البنك؛ | • وضع سياسة السحابة الخاصة بالبنك؛ |

- المبادرة إلى وضع إطار للتبادل مع أكبر المدارس.
- تطوير عروض تكوين متقدمة المستوى وشراكات في هذا المجال مع مؤسسات دولية متعددة.
- إعداد برنامج للشمول الرقمي
- تحسين الرفاه في العمل. من خلال تطوير وتوفير بطاقات مهنية متعددة الوظائف وبطاقات الانخراط في نظام المتفاعلين وإحداث وحدة لدعم المستخدمين النشطين. المتفاعلين وذوي الحقوق:
- وضع ميثاق لتعزيز المساواة المهنية بين المرأة والرجل.
- الحصول في ماي 2019 على اعتماد فريق الاستجابة لحالات الطوارئ الحاسوبية (CERT) مما سمح بالاعتراف بالمركز التشغيلي للأمن التابع للبنك من قبل نظرائه وعضوية مجموعة " Operational Security Situational Awareness Teleconference".
- التي تجمع مجتمع خبراء الأمن الإلكتروني الدولي. في شتنبير:
- إعداد دراسة حول إعادة هندسة عملية الشراء وإعادة تصميم عملية جمع البيانات وإدارتها:
- نشر الحلول التي تهدف إلى إعادة هندسة العمليات الصناعية لدار السكة المتعلقة بإدارة الصيانة بمساعدة الحاسوب وتبعية الأوراق البنكية ومراقبة جودتها.

4.1.2 الرقابة الداخلية والافتحاص وإدارة المخاطر والأخلاقيات

1.4.1.2 نظام المراقبة الداخلية

كل سنة. يتم إعداد حصيلة لكافة مكونات¹ نظام المراقبة الداخلية للبنك. بناء على الإطار المرجعي الدولي معايير للجنة الأنظمة الراعية للجنة تريدواي COSO². وتستند هذه الحصيلة. التي تعرض على مجلس البنك. إلى نتائج التقييم الذاتي الذي تقوم به وحدات منظومة المراقبة الخاصة بها. وإلى الخريطة الشاملة للمخاطر التشغيلية وكذا إلى خلاصات مهام الافتحاص الداخلي والخارجي وتلك الصادرة عن لجنة الافتحاص.

بالإضافة إلى التقييم العام لسير نظام المراقبة الداخلية. أدمجت نتائج تشخيص هذا النظام. بالنسبة للسنة المالية 2018. في تنظيم وتشغيل أنظمة المراقبة الدائمة من المستوى الثاني المعتمدة داخل البنك.

2.4.1.2 الافتحاص الداخلي

يعد الافتحاص الداخلي لبنك المغرب نشاطا مستقلا يهدف إلى منح الأطراف الرئيسيين (مجلس الإدارة ولجنة الافتحاص وولاية البنك) ضمانا بشأن التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك. ويهدف إلى مساعدة هذه الأخيرة

1 محيط المراقبة. وتقييم المخاطر. وأنشطة المراقبة. والتواصل والتنسيق.
2 Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission COSO.

على تحقيق أهدافها. وذلك من خلال تقييم عمليات التحكم في المخاطر والمراقبة الداخلية وحكامة المقاوله وفقا لمقاربة منهجية ونظامية.

في هذا الصدد، يقوم بالتخطيط للمهام وتنفيذها وفقا لمقاربة مبنية على المخاطر تشمل مجموع وحدات البنك وعملياته وأنشطته. ويأخذ التخطيط السنوي للمهام بعين الاعتبار. إضافة إلى تحليل المخاطر. الرهانات الإستراتيجية. وتكاملية الأشغال مع تلك التي يقوم بها مراقب الحسابات. ومعيار الطابع الدوري لمهام الافتحاص وكذا انتظارات الأطراف المذكورة سالفا. وتهدف مهام الافتحاص بالخصوص إلى تقييم مطابقة أنشطة البنك للقوانين والقواعد والمساطر الجاري بها العمل. وكذا فعاليتها وكفاءتها بالنظر للأهداف المسطرة لها وكذا موثوقية وسلامة المعلومات المتعلقة بها.

أهم العمليات التي غطتها مهام الافتحاص في 2019

العمليات المتعلقة بالإدارة	العمليات المتعلقة ب«مهن البنك»	العمليات المتعلقة ب«الدعم»
- نظام الإدارة المدمج	- الإشراف البنكي	- الموارد البشرية
- علاقات البنك مع المنظمات الخارجية	- نظام الصرف	- المحاسبة والمعلومات المالية
- الأنشطة الائتمانية	- أنشطة شبكة الوكالات	- أنظمة المعلومات
		- السلامة الجسدية
		- المشتريات والصفقات العمومية

يخضع الافتحاص الداخلي منذ 2009 إلى برنامج تأمين وتحسين الجودة قائم على تقييمات داخلية وخارجية تتماشى مع المخططات الإستراتيجية للبنك. وتنجز التقييمات الخارجية من قبل مكاتب متخصصة. يتم انتقاؤها في إطار طلبات عروض أو من طرف بنوك مركزية نظيرة. منذ سنة 2019. تم إجراء خمسة تقييمات أكدت مطابقة الافتحاص الداخلي للمعايير الدولية التي ينص عليها معهد المدققين الداخليين (IIA). من المقرر إجراء التقييم الخارجي التالي في 2021.

3.4.1.2 إدارة المخاطر

المخاطر الاستراتيجية

يقصد بالمخاطر الإستراتيجية المخاطر التي قد تحول دون بلوغ الأهداف الإستراتيجية المحددة في إطار مخططات البنك الإستراتيجية. نتيجة لعوامل خارجية. أو مخاطر تنفيذية مهمة أو تقسيم غير ملائم لهذه الأهداف.

في 2019، راجع البنك إطار تحليل المخاطر الاستراتيجية الخاص به، من خلال توسيع تعريفها ليشمل بالإضافة إلى المخاطر التي يمكن أن تحول دون تحقيق الأهداف الإستراتيجية تلك التي يمكن أن تحدث نتيجة لتنفيذها. ووضع خرائط المخاطر الإستراتيجية للخطة الخماسية 2019-2023.

المخاطر التشغيلية

تتم إدارة المخاطر التشغيلية حسب مقارنة منهجية منظمة تتم مراجعتها بشكل شامل كل سنتين على الأقل، مع تحديث مستمر للمخاطر ذات الأهمية البالغة لمراعاة تطور السياق الداخلي والخارجي للبنك.

في 2019، تم تحديث خارطة المخاطر من خلال الاستفادة من معطيات العمليات السابقة، مع التركيز على مجموعة من الموضوعات المحددة (على وجه الخصوص المخاطر المرتبطة بأنشطة الاستعانة بمصادر خارجية أو التأثير على المخاطر التشغيلية لعدم المطابقة من نظام إدارة الجودة).

المخاطر المالية

تشمل المخاطر المالية الفئات التالية:

- مخاطر الائتمان والسوق والسيولة المرتبطة بالعمليات المنجزة في إطار تدبير احتياطات الصرف؛
- خطر الائتمان المرتبط بعمليات تنفيذ السياسة النقدية؛
- خطر السوق المرتبط بتغيير سعر الصرف بالنسبة للنشاط الائتماني الموجه للتصدير وعمليات الشراء والبيع بالعملة التي ينجزها البنك؛
- المخاطر المرتبطة بتدبير الصناديق الاجتماعية وبتوظيف الأموال الذاتية للبنك.

في ما يتعلق بالمخاطر المالية المرتبطة بتدبير احتياطات الصرف على وجه الخصوص، عمل البنك على إعداد إطار حكامه مناسب، حتى يضمن مطابقة توظيفاته لأهم أهدافه في هذا المجال، ألا وهي السلامة والسيولة والعائد، ولهذا الغرض، تقوم اللجنة المالية والنقدية بإصدار توجيهات خاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول. قبل تقديمها لمجلس البنك من أجل المصادقة عليها. وتسهر لجنة مكلفة بالمخاطر، داخل مديرية العمليات النقدية والصرف، على ضمان احترام هذه التعليمات كما تظل تطور المخاطر والأداء قبل عرضها على لجنة المخاطر والمطابقة واللجنة النقدية والنقدية.

مخاطر السمعة

خلال هذه السنة، تم تتبع مخاطر السمعة عن كثب، وفقاً للمقاربة المعتمدة في 2017، على وجه الخصوص، من خلال: (1) مراقبة التطور الشهري لمقياس صورة البنك في وسائل الإعلام، (2) تتبع مخاطر السمعة التي قد تنشأ عن المخاطر التشغيلية الكامنة في المهام القانونية للبنك و(3) تحليل أنظمة الاستماع "للزبناء" المنفذة على مستوى البنك، في إطار إدارة الجودة.

4.4.1.2 استمرارية النشاط وسلامة المعلومات

اتسمت السنة التي يغطيها هذا التقرير بإعداد وتعيين مخططات استمرارية النشاط، التي تحدد الحاجيات والموارد اللازمة لضمان استمرارية الأنشطة في حالة حدوث اضطرابات تشغيلية مهمة. بالإضافة إلى ذلك، استمرت ديناميكية أداء التدريبات الاحتياطية، التي تتكون من تنفيذ الأنشطة الأكثر حساسية من مواقع عمل بديلة، وتعززت أكثر من خلال تنظيم العديد من التمارين الجماعية والمتزامنة.

بالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء هذه السنة من إعداد تمرين محاكاة الأزمات الذي يهدف إلى اختبار قدرة البنك على التصدي لهجوم إلكتروني كبير، وهو أحد المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على النظام البنكي. وقد تم اختيار مزود خدمة خارجي متخصص لمواكبة البنك في تنفيذ هذه العملية، المقرر إجراؤها في نهاية 2020.

فيما يتعلق بسلامة المعلومات، عمل البنك على الحفاظ على مطابقة عمليات "نظام المعلومات" و"العمليات البنكية" لمعيار ISO 27001، كما عمل على ملاءمة جميع العمليات مع متطلبات هذا المعيار.

في جانب آخر، تم تعزيز عمليات المراقبة من الدرجة الثانية فيما يخص مطابقة البنك للنظام القانوني والتنظيمي، الذي تضعه شركة سويفت SWIFT و المديرية العامة لسلامة أنظمة المعلومات، في مجال سلامة أنظمة المعلومات، على ضوء المتطلبات الجديدة في هذا المجال.

5.4.1.2 الأخلاقيات

باعتباره بنكا مركزيا، أدرج بنك المغرب البعد الأخلاقي ضمن قيمه ورؤيته الاستراتيجية، وذلك طبقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال.

ابتداء من 2005، أحدث البنك منظومة أخلاقية مبنية على مقاربة تشاركية، وتتكون من ميثاق الأخلاقيات المطبق على ولاية البنك وعلى مجموع مستخدمي البنك، وميثاق خاص بأعضاء المجلس، ونصوص خاصة ببعض الوظائف الحساسة في ما يرتبط بالأخلاقيات (لا سيما الأشخاص المتدخلين في عملية "الشراء" والمفتحصين الداخليين

ومتعهدي الخدمات، والمؤمنين). إضافة إلى ذلك، تمكن منظومة التحذير الأخلاقي المستخدمين وشركاء البنك من الإبلاغ، وفق إطار مضبوط ومؤمن، عن أية تصرفات غير مطابقة لقواعد حسن السلوك المعتمدة من طرف البنك.

في 2019، تم تعزيز هذا النظام من خلال إمكانية إعطاء المبلغين اختيار عدم الكشف عن هويتهم. كما تم فتح النظام أمام شركاء البنك، وعلى وجه الخصوص، للشركاء التجاريين (الموردين والزبناء).

خلال السنة نفسها، ومن أجل استكمال وتعزيز نظامه الأخلاقي، أنهى البنك وضع تطبيق نظام إدارة مكافحة الفساد. ويهدف هذا النظام، الذي تم اعتماده وفقاً لمعيار ISO 37001 من قبل شركة معتمدة، بشكل رئيسي إلى الحفاظ على رصيدة سمعة البنك وتعزيزه من خلال التحكم بشكل أفضل في المخاطر المتعلقة بالفساد وتشجيع شركائه على تبني برامج وقائية ضد الفساد.

إطار 1.1.2: نظام إدارة مكافحة الفساد التابع لبنك المغرب: إطار مهيكّل يعزز النظام الأخلاقي للبنك

مشروع جامع

أطلق بنك المغرب في أبريل 2018 مشروعاً لإنشاء نظام إدارة مكافحة الفساد (SMAC)، بعد اعتماد المغرب في ماي 2017 لمعيار ISO 37001. شاركت في هذا المشروع الذي يحظى بدعم الإدارة العليا جميع هياكل البنك ومستخدميه وفق مقاربة تشاركية وتدريبية بهدف انخراط الجميع. تم الحصول على شهادة المطابقة المذكورة في أكتوبر 2019، بعد افتتاح مستقل أجرته شركة متخصصة.

خمسة مكونات رئيسية

- سياسة شفافة لمكافحة الفساد: تشكل سياسة مكافحة الفساد، التي صادق عليها مجلس البنك، أساس النظام. وتدعو إلى عدم التسامح إطلاقاً مع جميع أشكال الفساد، مع توضيح الأدوار والمسؤوليات في هذا المجال. هذه السياسة، المعنى بها أعضاء مجلس الإدارة والولاية وجميع المستخدمين، متوفرة على بوابة الإنترنت الخاصة بالبنك.
- نظام تقييم مهيكّل للمخاطر: تم وضع نظام خاص لتقييم مخاطر الفساد يسمح للبنك بتقييم تعرضه العام لهذه المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، أنماط الفساد المرتبطة بأنشطته، مدى إمكانية تعرض الوظائف الممارسة داخله وتأثير علاقاتها مع شركائها (ولا سيما الزبناء والموردين والمنظمات الخاضعة لمراقبته).
- وسائل للمراقبة مكيفة مع التحكم في المخاطر: من أجل تعزيز التحكم في مخاطر الفساد، يتم القيام بمراقبات مالية وغير مالية في جميع العمليات، وبالمثل، يتم تطبيق مجموعة من إجراءات العناية الواجبة على الوظائف والشركاء المذكورين. تستند هذه الأنظمة على أساس إجرائي لإضفاء الطابع الرسمي على أدوار ومسؤوليات جميع الفاعلين المعنيين.
- التكوين والتحسيس والتواصل: من أجل ترسيخ ثقافة دائمة لمكافحة الفساد داخل البنك، يدمج نظام إدارة مكافحة الفساد مكوناً هاماً للتكوين والتحسيس، يتفرع منه برنامج ينفذ على مدى ثلاث سنوات، من بينها ورشات يكون فيها الحضور ضرورياً وورشات للتكوين عن بعد لفائدة جميع المستخدمين. يأخذ هذا البرنامج في الاعتبار خصوصيات كل وظيفة ومدى تعرضها لمخاطر الفساد. بالإضافة إلى ذلك، تتيح خطة التواصل السنوية متعددة القنوات، الداخلية والخارجية، تعبئة الفاعلين الداخليين بالبنك ومحيطه حول مقارنته لمكافحة الفساد.

• **نظام المراقبة والإدارة:** وضع البنك نظاماً مهيكلًا للمراقبة والإدارة بهدف ضمان التنفيذ الفعال والكفاء لجميع مكونات النظام. يستند إلى لوحات حكم تنكيف مع توقعات الأطراف المختلفة المشاركة في التوجيه (الإدارة التشغيلية، المسؤولين عن مكافحة الفساد، ولاية البنك، المجلس). كل سنة، يخضع النظام لمراجعات وتدقيق من أجل تقييم أدائه ووضعته في ديناميكية التطور المستمر.

نظام إدارة مكافحة الفساد: رافعة لتنشيط منظومة البنك

تماشياً مع معيار ISO 37001، يشكل نظام إدارة مكافحة الفساد إطاراً لتعزيز منظومة البنك في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته. وفقاً لذلك، تم توقيع اتفاقية تعاون بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الفساد ومحاربه والمنظمتين الثالثة الآخرين: بنك المغرب، الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي. حددت هذه الاتفاقية الأهداف الرئيسية في تبادل الخبرات والتجارب وتعزيز المهارات المتعلقة بالوقاية من الفساد ومحاربه. تنفذ الاتفاقية وفق خارطة طريق سنوية تتضمن عدة إجراءات، لا سيما فيما يتعلق بالتحسيس والتكوين والرصد.

5.1.2 المطابقة

في مجال محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أسفر التقييم المتبادل الذي أجرته مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN) للمنظومة المغربية عن وجود مكامن نقص تعتبر استراتيجية سواء على مستوى مطابقة الإطارين القانوني والتنظيمي للمعايير الدولية لمجموعة العمل المالي، أو على مستوى فعالية هذه المنظومة؛ مما نجم عنه المتابعة المعززة للمغرب من طرف هذه المجموعة ومخاطر إدراج المغرب داخل اللوائح السلبية من قبل مجموعة دراسة التعاون الدولي التابعة لمجموعة العمل المالي والمجلس الأوروبي.

ولذلك، وبالنظر إلى هذه الوضعية، كان لزاماً على المغرب القيام بإصلاحات معيارية لاسيما تعديل القانون رقم 05-43 المتعلق بمحاربة غسل الأموال وبعض مقتضيات القانون الجنائي والقانون رقم 01-22 المتعلق بالمسطرة الجنائية. كذلك الأمر بالنسبة للمنشورات المتعلقة بواجب اليقظة التي اعتمدها السلطات الإشرافية والرقابية. وبهذا الصدد، تولى البنك مهمة تنسيق أشغال القطب المالي بناء على طلب من اللجنة الوطنية المحدثة خصيصاً لهذا الغرض والمكلفة بإعداد مساهمة الوفد المغربي في أشغال الاجتماع العام التاسع والعشرين لمجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN)، المنعقد في الأردن في أبريل 2019، الذي نوقش خلاله تقرير التقييم المتبادل للمغرب.

ومن جهة أخرى، رافق البنك الحكومة في تنفيذ مختلف الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي تم إطلاقها منذ سنة 2018 والمتعلقة بمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب إعداد إطار استراتيجي وطني في هذا المجال وإتمام مشروع التقرير الخاص بالتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبلورة ملخصه.

وفيما يخص حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. واصل البنك أشغال تحسين منظومته الداخلية خاصة من خلال توفير مسبقا المتطلبات اللازمة لمطابقة مشاريع التحول الرقمي. ومراقبة المخاطر الناجمة عن استعمال تكنولوجيا المعلومات والتواصل.

وتميزت سنة 2019 أيضا بالتشاور المستمر مع اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات بشأن المتطلبات القبلية الضرورية لتدبير المخاطر المرتبطة باستعمال "الحوسبة السحابية" سواء من طرف البنك أو من قبل القطاع البنكي.

2.2 مهام البنك

1.2.2 السياسة النقدية

تم تنفيذ السياسة النقدية سنة 2019 في سياق خاص اتسم بانخفاض كبير في التضخم الذي تراجع من 1,6% إلى 0,2%. وهو أدنى مستوى له منذ عام 1968. وبالخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتاريخ 11 أكتوبر 2019 والذي دعا فيه إلى تسهيل ولوج المقاولين الذاتيين والمقاولات الصغيرة والمتوسطة إلى القروض.

في ظل هذه الظروف. قام بنك المغرب بتعزيز التوجه التيسيري لسياسته النقدية. فأخذنا بعين الاعتبار التوقعات التي تشير إلى نمو معتدل للأسعار عند الاستهلاك على المدى المتوسط وتحسن الأنشطة غير الفلاحية. أبقى مجلس البنك طوال السنة سعر الفائدة الرئيسي في مستواه المنخفض تاريخيا عند 2,25% كما عمل على الرفع من إجراءاته غير التقليدية بشكل جوهري. هكذا. قرر خلال جلسته الأخيرة لسنة 2019 إعادة تمويل دون حدود وبسعر فائدة تفضيلي محدد في 1,25% القروض الممنوحة إلى الفئات المستهدفة في خطاب صاحب الجلالة. بموازاة ذلك. قام البنك بتوسعة برنامجه المخصص لتمويل المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة. الذي شرع العمل به منذ 2012. ليشمل القروض التشغيلية.

من ناحية أخرى. وبالنظر إلى استمرار الحاجيات من السيولة البنكية في مستوى مرتفع. ارتباطا بالأساس بتزايد النقد المتداول. قرر مجلس البنك في جلسته المنعقدة شهر شتنبر تخفيض الاحتياطي النقدي من 4% إلى 2%. ليتيح بذلك ضخ ما يربو بقليل عن 11 مليار درهم بشكل دائم. إضافة إلى ذلك. قام البنك طوال السنة بالرفع من حجم تدخلاته. التي بلغت كمتوسط أسبوعي 77,6 مليار درهم مقابل 62,8 مليار سنة 2018. ليمكن بذلك من إبقاء سعر الفائدة بين البنوك في مستوى قريب من سعر الفائدة الرئيسي.

1.1.2.2 قرارات السياسة النقدية

كانت التوقعات المعدّة بمناسبة الاجتماع الأول لمجلس البنك خلال السنة تشير إلى تراجع نمو التضخم إلى 0,6% في 2019. يليها تسارع إلى 1,1% في 2020 نتيجة ارتفاع مكونه الأساسي. هذا الأخير. وبعد انخفاض متوقع إلى 0,8% في 2019. يتوقع أن يصل إلى 1,4% في 2020. ارتباطاً بالتحسن المنتظر للطلب الداخلي.

وكان من المنتظر كذلك أن يتواصل انتعاش الأنشطة غير الفلاحية. لترتفع قيمتها المضافة بنسبة 3,4% في 2019 و3,8% في 2020. بموازاة ذلك. وبفعل الظروف المناخية غير المواتية. كان يتوقع أن تتراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 3,8% قبل أن تعود للارتفاع بنسبة 6% سنة 2020. مع افتراض تسجيل موسم فلاحى متوسط. وإجمالاً. كان يتوقع أن تتباطأ نسبة النمو إلى 2,7% في 2019. قبل أن تتسارع إلى 3,9% في السنة الموالية.

على صعيد التوازنات الماكرو اقتصادية. كانت التوقعات تشير إلى تباطؤ عملية تعزيز الميزانية في 2019. ليصل العجز. دون احتساب مداخيل الخوصصة. إلى 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي قبل أن ينخفض إلى 3,5% في 2020. من جهته. كان يتوقع أن يتقلص عجز الحساب الجاري إلى 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2019 ثم إلى 3,4% في 2020. نتيجة على الخصوص لانخفاض الفاتورة الطاقية وتباطؤ نمو المشتريات من سلع التجهيز. وأخذاً بالاعتبار التطورات الخاصة بالمكونات الأخرى لميزان الأداءات. لا سيما الإصدارات السنوية للخرينة العامة في السوق الدولية بمبالغ تصل إلى 15 مليار درهم في 2019 و11,1 مليار في 2020. يتوقع أن تظل الاحتياطيات الدولية الصافية في مستوى يعادل ما يزيد على 5 أشهر من واردات السلع والخدمات. وفيما يتعلق بالانتماء الممنوح إلى القطاع غير المالي. يتوقع أن يقارب نموه 3,1% و4,4% على التوالي في 2019 و2020.

واعتبر مجلس البنك في ظل هذه الظروف أن مستوى 2,25% لسعر الفائدة الرئيسي ملائم وقرر الإبقاء عليه دون تغيير.

جدول 1.2.2: توقعات التضخم في 2019 (%)

السعر المتوسط	اجتماعات المجلس			
	19 مارس	18 يونيو	24 شتنبر	17 دجنبر
في أفق 8 فصول 2018	0,8	1,1	1,2	1,2
2019	0,6	0,6	0,4	0,3
2020	1,1	1,2	1,2	1,1
	-	-	-	1,4

خلال اجتماع شهر يونيو. تم تعديل توقعات البنك نتيجة على الخصوص لقرار مراجعة الأجور والمخصصات الأسرية الذي اتخذته الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي. وبذلك يتوقع أن تتباطأ بشكل أكبر وتيرة تقويم الميزانية حيث يتوقع تسجيل عجز يصل إلى 3,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020. فيما ينتظر أن يؤدي نمو استهلاك الأسر إلى تحسن طفيف للنمو في أفق التوقع.

من ناحية أخرى، تمت مراجعة عجز الحساب الجاري نحو الانخفاض إلى 4,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2019. ارتباطا بالأساس بتحسّن الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب، فيما ينتظر أن يرتفع الائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي بنسبة 3,5% في 2019 وبنسبة 4,3% في 2020.

بالنظر إلى هذه التطورات، اعتبر مجلس البنك أن مستوى سعر الفائدة الرئيسي لا يزال يضمن توفر شروط نقدية ملائمة وقرر الحفاظ عليه دون تغيير.

جدول 2.2.2: قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2010

تاريخ	سعر الفائدة الرئيسي	نسبة الاحتياطي الإلزامي	قرارات أخرى
01 أبريل 2010		خفض من 8% إلى 6%	
13 أبريل 2011			- إدراج شهادات الإيداع ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية. - ملائمة فترات طلب العروض مع فترات الاحتياطي الإلزامي. - إخراج الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب الاحتياطي الإلزامي.
20 شتنبر 2011			إدخال عمليات الاستحفاظ لأجل أطول.
27 مارس 2012	خفض من 3,25% إلى 3,0%		إدراج السندات المثلثة للديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية.
26 شتنبر 2012		خفض من 6% إلى 4%	
13 دجنبر 2012			- تنفيذ أول عملية إقراض مضمون بسندات خاصة موجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. - تخفيف معايير قبول شهادات الإيداع.
11 دجنبر 2013			إحداث برنامج جديد لزيادة تشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة
19 دجنبر 2013			إلغاء الفائدة على الاحتياطي الإلزامي
25 مارس 2014		خفض من 4% إلى 2%	
23 شتنبر 2014	خفض من 3% إلى 2,75%		
16 دجنبر 2014	خفض من 2,75% إلى 2,50%		
01 يوليوز 2015			اعتماد قاعدة جديدة لتوزيع التسبيقات لمدة 7 أيام تأخذ في الاعتبار مجهود كل بنك من حيث منح القروض إلى الاقتصاد الحقيقي ومدى تأثير القرارات التي يتخذها بنك المغرب
22 مارس 2016	خفض من 2,50% إلى 2,25%		

21 يونيو 2016	رفع من 2% إلى حد أقصى قدره 5%	إقرار فوائد على الاحتياطي الإلزامي بالنسبة للبنوك التي تبذل مجهودا أكبر في منح القروض
24 شتنبر 2019	خفض من 4% إلى 2%	
17 دجنبر 2019		- إرساء آلية لإعادة التمويل اللامحدود للقروض البنكية الممنوحة للفئات التي يستهدفها البرنامج المدمج لدعم وتمويل المقاولات. - تطبيق سعر فائدة تفضيلي بنسبة 1,25% لإعادة تمويل القروض الممنوحة في إطار هذا البرنامج

في شهر شتنبر. وأخذا بعين الاعتبار إنجازات أقل بكثير من الانتظارات وتقليص التوقعات المتعلقة بأسعار المنتجات النفطية. تم تخفيض التوقع الخاص بالتضخم سنة 2019 إلى 0,4%. وبالنسبة لسنة 2020. تم الإبقاء على توقع تسارعه إلى 1,2%. مدفوعا بمكونه الأساسي الذي يرتقب أن يصل إلى 1,6% بعد 0,7%.

وفيما يتعلق بالنمو. فقد تم تعديله نحو الانخفاض بواقع 0,1 نقطة في 2019 عقب قيام وزارة الفلاحة بتحيين تقديراتها للإنتاج من الحبوب برسم الموسم الفلاحي 2018-2019. وبواقع 0,2 نقطة سنة 2020. لتعكس بالأساس الآفاق المستقبلية غير الواعدة للطلب الخارجي. وفيما يتعلق بالرصيد الجاري. يتوقع. أخذا بالاعتبار إنجازات النصف الأول من السنة. أن يعود العجز إلى 5,1% في 2019 قبل أن يتقلص بشكل ملموس إلى 3,6% في 2020.

بناء على هذه التقييمات. اعتبر مجلس البنك أن مستوى سعر الفائدة الرئيسي لا يزال ملائما وأبقى عليه دون تغيير. من ناحية أخرى. وبالنظر إلى استمرار بقاء الحاجيات من السيولة البنكية في مستوى مرتفع ارتباطا بالأساس بتطور التداول النقدي. قرر المجلس تقليص نسبة الاحتياطي النقدي من 4% إلى 2%. ليتمكن بذلك من ضخ ما يفوق 11 مليار درهم بشكل دائم.

وخلال الاجتماع الأخير للسنة. تم الإبقاء على توقعات التضخم والنمو دون تغيير تقريبا لسنتي 2019 و2020. أما بالنسبة لتوقعات سنة 2021. والمعدة للمرة الأولى. فقد أشارت إلى ارتفاع التضخم إلى 1,4% وشبه استقرار في وتيرة النشاط من سنة لأخرى.

وفيما يتعلق بالحسابات الخارجية. توحى النتائج بتحسن أكبر مما كان متوقعا لعجز الحساب الجاري بالنسبة لسنة 2019 والذي من المنتظر أن يتواصل على المدى المتوسط. وعلى مستوى المالية العمومية. لم يطرأ أي تغيير على التوقعات الخاصة بعجز الميزانية حيث سيتواصل تراجعها إلى 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2021.

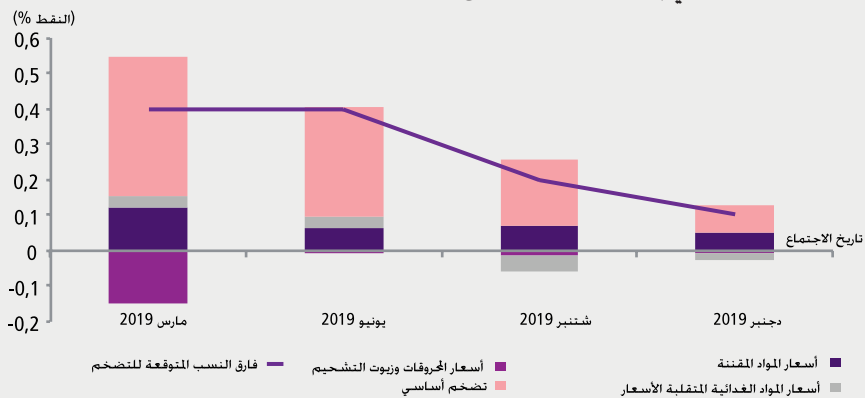
في ظل هذه الظروف. اعتبر مجلس البنك أن مستوى 2,25% لسعر الفائدة الرئيسي يظل ملائما وقرر الإبقاء عليه دون تغيير. وصادق أيضا على التدابير الخاصة التي سيطبقها البنك في إطار "البرنامج المدمج لدعم وتمويل المقاولات" (انظر الإطار 2.2.2).

إطار 1.2.2: تقييم توقعات التضخم والنمو

تماشيا مع سياسة الشفافية التي ينفجها بنك المغرب وانطلاقا من رغبته المتواصلة في تحسين آليته التحليلية والتوقعية. يقوم البنك سنويا بتقييم جودة توقعاته التي يتم إعدادها فصليا بمناسبة اجتماعات مجلسه. ويلخص هذا الإطار النتائج المحصل عليها فيما يتعلق بتوقعات التضخم والنمو الخاصة بسنة 2019.

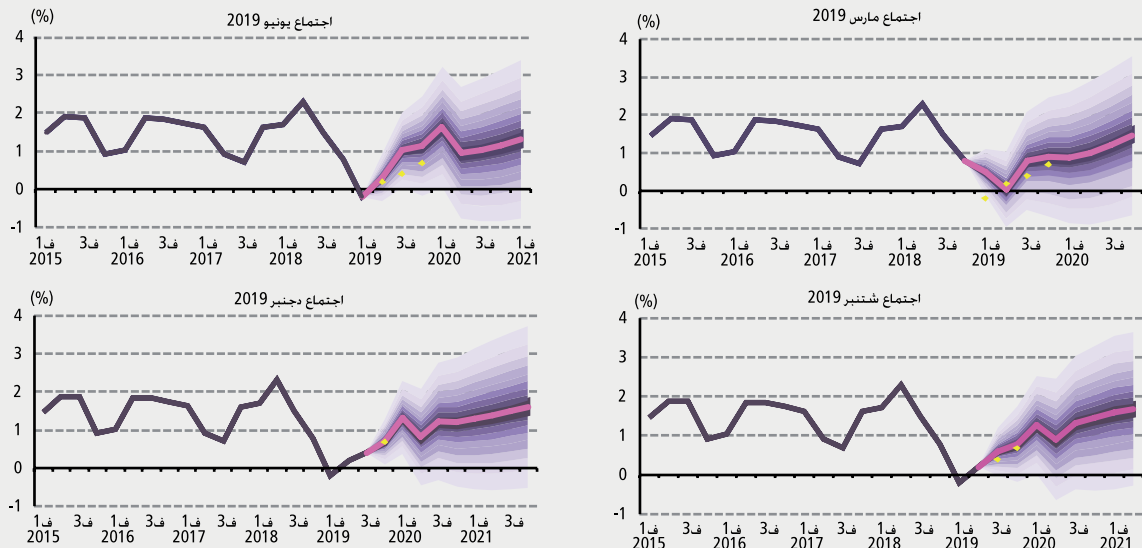
فيما يتعلق بالتضخم. وبعد أن بلغ 1,6% في 2018. فقد تراجع بشكل بّين في 2019 ليصل إلى 0,2%. وكان البنك يتوقع حدوث هذا النباطؤ. وإن بوتيرة أقل حدة. حيث أن توقعاته خلال مارس ويونيو تشير إلى بلوغ التضخم 0,6%. ويعزى الفارق مقارنة مع ما حقق بالأساس إلى مبالغة في تقدير ارتفاع التضخم الأساسي بواقع 0,3% وأسعار المواد المقتنة بمقدار 0,2 نقط في المتوسط. وخلال الاجتماعين الأخيرين لمجلس البنك. تم تدريجيا تعديل هذا التوقع. لينتقل إلى 0,4% ثم إلى 0,3%. أي بفارق 0,1% مقارنة بما حقق خلال السنة.

رسم بياني 1.1.2.2: فارق التوقع حسب مكونات التضخم لسنة 2019



إن الرسوم البيانية المروحية (fan chart). التي تعكس الشكوك المحيطة بالتوقعات المركزية من خلال خانات الثقة. تعزز هذا التقييم. فنتائج التضخم الفصلية برسم السنة قيد الدراسة قد وقعت ضمن ثقة 90%. باستثناء تلك الخاصة بالفصل الأول. التي استقرت في منطقة سلبية نتيجة بالأساس لتراجع أكبر ما كان متوقعا في أئمنة المواد الغذائية المتقلبة الأسعار.

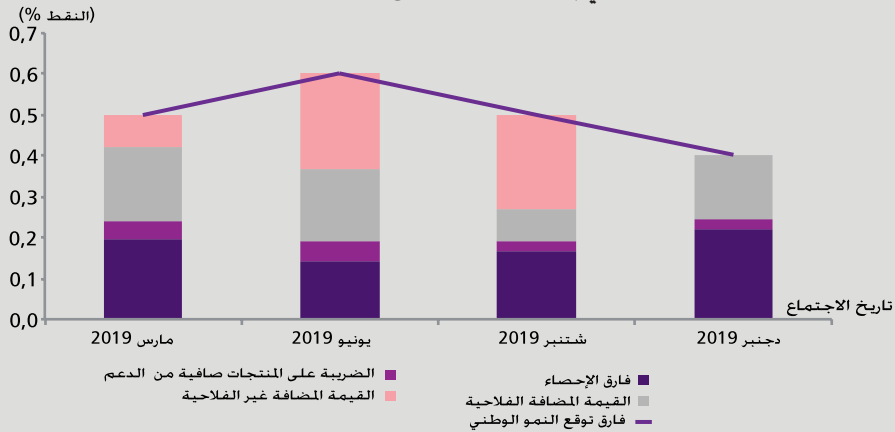
رسم بياني 2.1.2.2: الرسوم البيانية المروحية للتضخم حسب تواريخ اجتماعات مجلس البنك



— هامش الثقة من 10% إلى 90% — توقعات مركزية — النسب المسجلة خلال الفصول الأربعة من سنة 2019

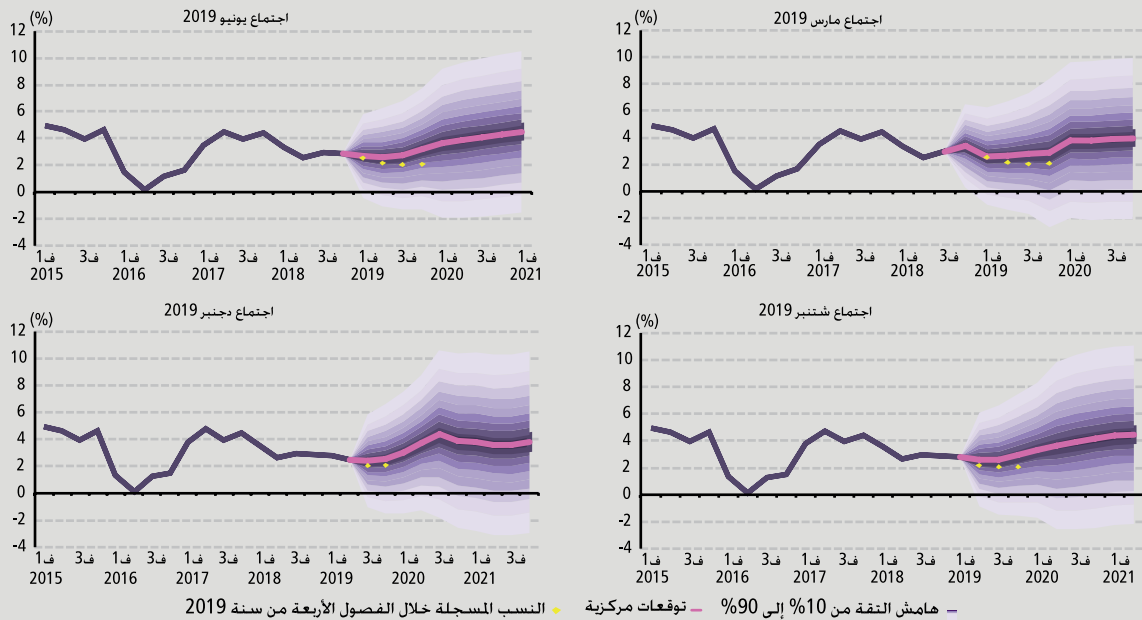
فيما يتعلق بنسبة النمو، فقد بلغت 2,5% مقارنة بتوقعات تراوحت بين 2,6% في دجنبر و2,8% في يونيو. وشمل هذا الإفراط في التقدير الأنشطة غير الفلاحية كما القطاع الفلاحي. وتم تخفيض توقع القيمة المضافة لهذا الأخير ما بين فصلي مارس وشتنبر. عقب الإعلان الصادر عن وزارة الفلاحة بشأن محصول الحبوب الذي جاء دون توقعات بنك المغرب¹. وتعديله نحو الارتفاع في دجنبر بناء على الأداء الجيد للمنتجات الأخرى باستثناء الحبوب. وبالنسبة للنمو غير الفلاحي، فقد كان أدائه قريبا من التوقعات المعلن عنها في مارس ودجنبر. مقابل مبالغة في التقدير خلال فصلي يونيو وشتنبر.

رسم بياني 3.1.2.2: فارق توقع النمو لسنة 2019



يشير تحليل الرسوم البيانية المروحية إلى أن الإنجازات برسم الفصول الأربعة من سنة 2019 قد حققت داخل خانة ثقة 90%. وذلك رغم استقرارها في ثلاث حالات من أصل أربعة في مستوى دون التوقعات المركزية.

رسم بياني 4.1.2.2: الرسوم البيانية المروحية للنمو حسب تواريخ اجتماعات مجلس البنك



¹ كانت توقعات بنك المغرب في مارس 2019 تشير إلى إنتاج من الحبوب يصل إلى حوالي 60 مليون قنطار برسم الموسم الفلاحي 2018-2019. وكانت وزارة الفلاحة أعلنت عن إنتاج محصول يصل إلى 61 مليون قنطار قبل أن تراجع نحو الانخفاض في غشت إلى 52 مليون قنطار.

إطار 2.2.2: البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات

تشكل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة مكونا هاما ضمن النسيج الاقتصادي المغربي وتساهم بشكل جوهري في التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدنا. لا سيما من خلال إحداث مناصب الشغل. إلا أنها تواجه عراقيل عدة أمام نموها بالنظر إلى المنافسة غير الشريفة، لا سيما من الأنشطة غير المهيكلة، وصعوبة الولوج إلى التمويل... إلخ. ويبرز هذا العائق الأخير بشكل أكثر حدة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا وكذا للمقاولين الذاتيين والشباب أصحاب المشاريع.

ورغم الجهود المتواصلة للسلطات العمومية من أجل تذليل هذه الصعوبات، إلا أنها تظل متكررة وغالبا ما تطرحها المقاولات. ووفقا لاستقصاء¹ نشرته المندوبية السامية للتخطيط في سنة 2019، أشار ما يقارب 7 مقاولات صغيرة ومتوسطة من بين 10 إلى الولوج إلى التمويل كأحد أهم العوائق أمام تطورها.

لذا، وضعت أعلى السلطات في البلد هذه المعضلة ضمن الأوراش ذات الأولوية للسياسة العمومية خلال السنوات القادمة. وفي خطابه بتاريخ 11 أكتوبر 2019 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة، دعا صاحب الجلالة البونوك إلى "تبسيط وتسهيل عملية الولوج للقروض، والانفتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية، وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة". وفي هذا الصدد، "وجه الحكومة وبنك المغرب، للتنسيق مع المجموعة المهنية لبونوك المغرب، قصد العمل على وضع برنامج خاص بدعم الخريجين الشباب، وتمويل المشاريع الصغرى للتنشغيل الذاتي".

واستجابة للتوجيهات الملكية السامية، وضع بنك المغرب ووزارة المالية وإصلاح الإدارة، بالتعاون مع المجموعة المهنية لبونوك المغرب وكافة الأطراف ذات المصلحة، "برنامجا مندمجا لدعم وتمويل المقاولات"² يتركز حول عدة محاور.

هكذا، تم إنشاء حساب خاص أطلق عليه اسم "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية" في إطار قانون المالية لسنة 2020. ورصد لهذا الصندوق في البداية غلاف مالي بلغ 6 مليار درهم على امتداد ثلاث سنوات، ممول بحصص متساوية من كل من الدولة والقطاع البنكي. قبل أن تتعزز موارده بواقع 2 مليار إضافية منحها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة العالم القروي. وإلى جانب الجزء المخصص للتمويل المباشر للمشاريع، فإن الحيز الأكبر من هذه الموارد سيستخدم كضمان للقروض الموجهة للفئات المستهدفة. وتم إحداث ثلاثة منتجات جديدة في هذا الإطار على مستوى صندوق الضمان المركزي:

- ضمان انطلاق: يقدم ضمانا إلى غاية 80% من القرض دون تجاوز سقف 1,2 مليون درهم لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة، والشباب حاملي المشاريع، والمقاولات الشبابية المبتكرة والمقاولين الذاتيين الذين يستوفون بعض الشروط. ويمنح هذا التمويل، الذي قد يتخذ شكل قرض استثماري أو تشغيلي، بسعر فائدة ثابتة محدد في 2%.
- ضمان انطلاق المستثمر القروي: خاص بالعالم القروي، ويقدم ضمانا يصل إلى 80% من القرض دون تجاوز سقف 1,2 مليون درهم لفائدة نفس الساكنة المستهدفة في الضمان الأول والتعاونيات الفلاحية الصغيرة التي تستوفي بعض الشروط، ويمنح القرض بسعر فائدة ثابت يصل إلى 1,75%.
- انطلاق المقاولات الصغيرة جدا: ويتعلق الأمر بقرض شرفي يصل إلى 50 ألف درهم كحد أقصى ممنوح دون فوائد أو ضمانات، يتم استرداده على مرة واحدة بعد انقضاء خمس سنوات كحد أقصى ويهدف إلى تمويل الحاجيات من أموال التشغيل المرتبطة بالقروض البنكية المتوسطة والطويلة الأمد تصل إلى 300 ألف درهم كحد أقصى، مضمونة بأحد المنتجين الأوليين.

¹ الاستقصاء الوطني لدى المقاولات: النتائج الأولى 2019، المندوبية السامية للتخطيط.

² في إطار هذا البرنامج، أصبح تعريف المقاولات الصغيرة جدا يشمل تلك التي لا يتجاوز رقم معاملاتها 10 مليون درهم وأصبح تعريف المقاولات الصغرى يتضمن المقاولات التي يتراوح رقم معاملاتها بين 10 مليون و175 مليون درهم.

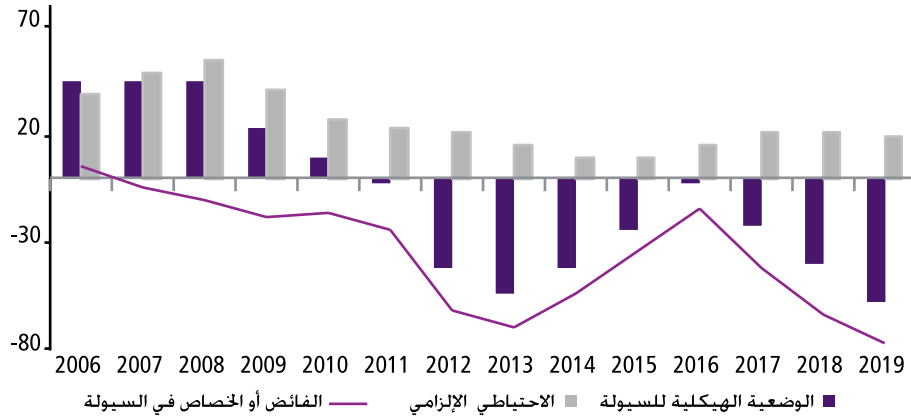
- ولدعم هذا البرنامج، أقر بنك المغرب عددا من التدابير غير التقليدية تمثلت على الخصوص فيما يلي:
- وضع آلية تمويل لا محدود بالنسبة للقروض البنكية الممنوحة للمجموعات المستهدفة في هذا البرنامج:
- تطبيق نسبة فائدة تفضيلية محددة في 1,25% لتمويل القروض الممنوحة في إطار هذا البرنامج:
- وتقليص المتطلبات من الأموال الذاتية بالنسبة للبنوك فيما يتعلق بالقروض الممنوحة في هذا الإطار.

أخيرا، ومن أجل الاستفادة القصوى من الجهود المبذولة، تم وضع آلية تتبع عن كثب من طرف بنك المغرب بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالمالية، وصندوق الضمان المركزي والمجموعة المهنية لبنوك المغرب. ويتعلق الأمر بإعداد تقارير تتضمن بالأساس المعلومات الخاصة بمختلف فئات القروض، وتوزيعها الجغرافي والقطاعي وكذا تعليقات رفض القروض، عند الاقتضاء، إلى جانب ذلك، يتم برمجة لقاءات منتظمة مع البنوك من أجل الاطلاع على ظروف سير البرنامج والتعرف على الحلول المناسبة للمشاكل المحتملة التعرض لها.

2.1.2.2 تطبيق السياسة النقدية

في سنة 2019، أدى توسع التداول النقدي إلى تأثير تقييدي على السيولة البنكية التي بلغت كمتوسط أسبوعي 18,5 مليار درهم مقابل 17,4 مليار في 2018. بموازاة ذلك، وبعد انخفاضها في السنة السابقة، سجلت احتياطات الصرف لبنك المغرب ارتفاعا، مما كان له تأثير توسعي على السيولة بواقع 2,9 مليار في المتوسط. وإجمالا، أدت هذه التطورات إلى تدهور وضعية الخزائن البنكية، حيث تعمق عجز سيولتها إلى 76,6 مليار درهم كمتوسط أسبوعي مقابل 62,4 مليار.

رسم بياني 1.2.2: الوضعية الهيكلية للسيولة¹ ومبلغ الاحتياطي النقدي (متوسط نهاية الأسبوع، بملايير الدراهم)

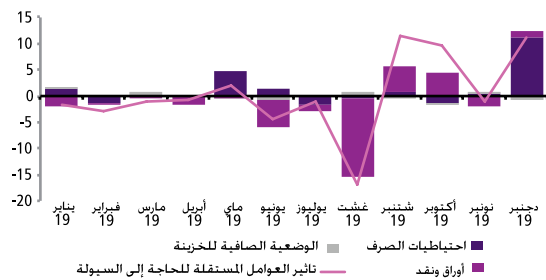


¹ الوضعية الهيكلية لسيولة البنوك هي مجموع احتياطات الصرف لبنك المغرب، والوضعية الصافية للخزينة العامة وللعوامل الصافية الأخرى، ناقص التداول النقدي.

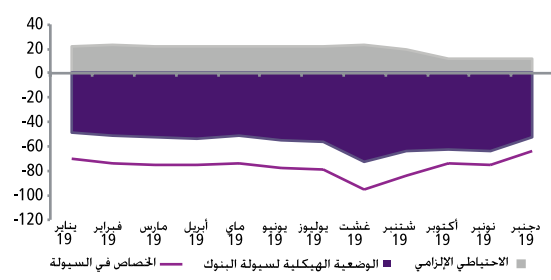
وأمام هذا المعطى، قام بنك المغرب بزيادة حجم تدخلاته، لتنتقل من 62,8 مليار في المتوسط سنة 2018 إلى 77,6 مليار. واتخذت عمليات الضخ هذه بالأساس شكل تسبيقات لمدة 7 أيام بمبلغ متوسط يصل إلى 73,8 مليار، وتسبيقات لمدة 24 ساعة، بلغ عددها سبعة بقيمة متوسطة تصل إلى 2,3 مليار لكل عملية، من ناحية أخرى، لجأ البنك للمرة الأولى منذ 2008 لاستخدام عمليات مبادلات الصرف حيث تم إجراء أربع عمليات

من هذا النوع لمدة تصل إلى شهر واحد وبحجم متوسط بلغ 4,3 مليار درهم. بموازاة ذلك، واصل البنك تنفيذ برنامجه الخاص بالقروض المضمونة لسنة واحدة، والممنوح في إطار دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة بمبلغ متوسط يصل إلى 2,4 مليار درهم.

رسم بياني 3.2.2: مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



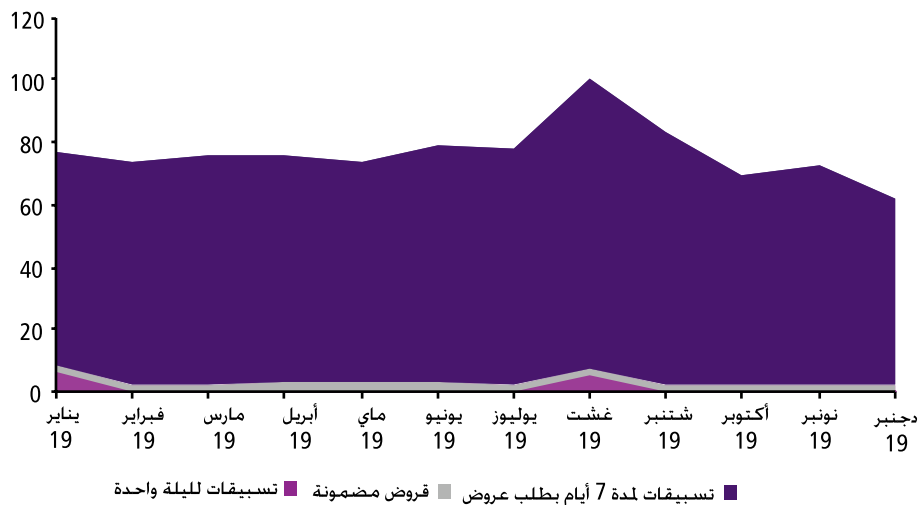
رسم بياني 2.2.2: وضعية سيولة البنوك (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



تظهر التحليلات على طول السنة أن الحاجة إلى السيولة سجلت شبه استقرار خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة في متوسط أسبوعي يصل إلى حوالي 73,4 مليار درهم. أما ما بين يونيو وشتنبر، فقد أدى الارتفاع الموسمي للتداول النقدي إلى تفاقم ملموس في عجز السيولة الذي بلغ 84,6 مليار في المتوسط. في ظل هذه الظروف، رفع البنك من إجمالي تدخلاته إلى 85,5 مليار كمتوسط أسبوعي.

وخلال ما تبقى من السنة، تقلص عجز الخزائن البنكية بشكل تدريجي ليصل في دجنبر إلى 64,1 مليار درهم، نتيجة في ذات الآن لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 4% إلى 2%. وتراجع التداول النقدي وتحسين احتياطات الصرف لدى البنك.

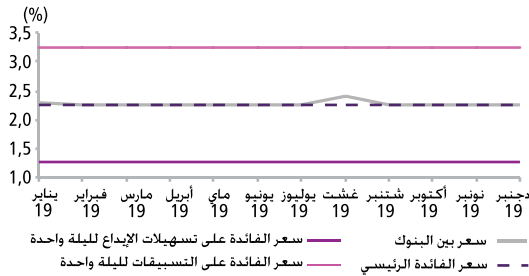
رسم بياني 4.2.2: تدخلات بنك المغرب (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



في ظل هذه الظروف، بقي متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك، وهو الهدف العملياتي للسياسة النقدية، قريبا من نسبة الفائدة الرئيسية في 2,28%. وفيما يتعلق بحجم المعاملات، فقد انخفض كمتوسط أسبوعي من 4 مليار سنة 2018 إلى 3,6 مليار في 2019.

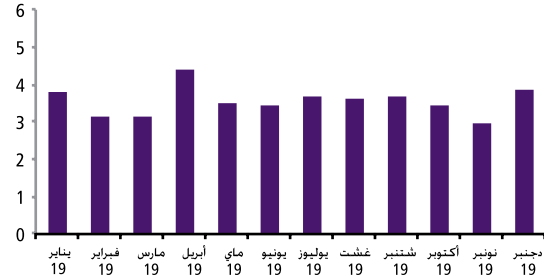
رسم بياني 6.2.2: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق

ما بين البنوك (متوسط يومي)



رسم بياني 5.2.2: تطور متوسط حجم العمليات في السوق

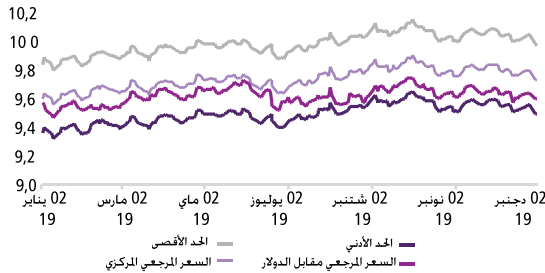
ما بين البنوك (بملايير الدراهم)



وعلى مستوى سوق الصرف، استمر سعر صرف الدرهم في التطور داخل نطاق التقلب (± 2,5%) دون أي تدخل من البنك. وأظهر على طول السنة ارتفاعا طفيفا مقارنة بسعر الصرف المركزي للدولار الذي بلغ 1,21% في المتوسط.

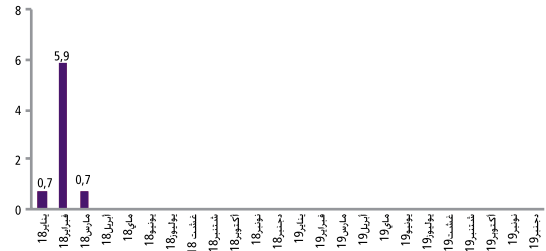
رسم بياني 8.2.2: السعر المرجعي للدرهم مقارنة بالدولار

الأمريكي



رسم بياني 7.2.2: المبيعات الصافية للعملاء الأجنبية من

طرف بنك المغرب (بملايير الدراهم)



إطار 3.2.2: تطور سوق الصرف خلال المرحلة الأولى من العمل بسعر صرف أكثر مرونة للدرهم

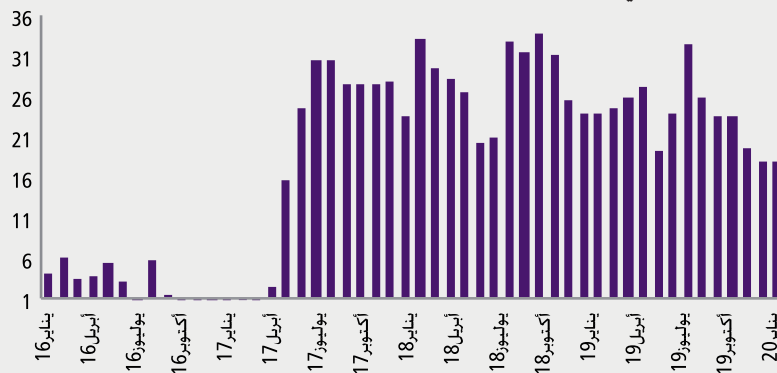
من أجل تعزيز صمود الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية ودعم تنافسيته، أعطت السلطات المغربية في يناير 2018 الانطلاقة لعملية الانتقال التدريجي نحو نظام صرف أكثر مرونة. وتمثلت المرحلة الأولى من هذا الإصلاح الهام في توسيع نطاق تقلب الدرهم من $0,3 \pm \%$ إلى $2,5 \pm \%$ مقارنة مع سعر صرف مركزي محدد على أساس سلة من العملات تتكون من الأورو والدولار الأمريكي في حدود 60% و40% على التوالي. سنتان بعد ذلك، أبانت العديد من مؤشرات سوق الصرف أن هذه المرحلة الأولى من الإصلاح قد تمت في ظروف جيدة ووفقا للأهداف المحددة.

هكذا، وبفضل مواكبة وتحسيس عن قرب، نجح الفاعلون الاقتصاديون في التأقلم بشكل تدريجي مع السياق الجديد الذي اتسم بارتفاع مخاطر الصرف مع اللجوء المتزايد لعمليات التغطية، لا سيما من طرف الفاعلين الكبار الموجهة أنشطتهم للتصدير. وارتفع المبلغ الجاري للمبيعات الآجلة للعملاء الأجنبية من طرف البنوك إلى الزبناء إلى 33,6 مليار درهم مع نهاية 2019 مقابل 20,2 مليار مع نهاية 2016.

وللاستجابة لهذه الحاجيات من التغطية، شرعت البنوك منذ سنة 2017 في الرفع بشكل جوهري من مشترياتها من العملات الأجنبية لدى بنك المغرب وفي تشكيل وضيعات طويلة. مستفيدة في ذلك من المداخل الهامة من العملة الأجنبية خاصة بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتصدير. وبتشجيع من قرار بنك المغرب القاضي بجعل مشترياته من الأوراق البنكية الأجنبية تتم حصرا مقابل العملات الأجنبية. في ظل هذه الظروف، انتقلت احتياطات الصرف لدى البنوك من رصيد سلبي بلغ 1,8 مليار مع نهاية 2016 إلى رصيد إيجابي بلغ 19,4 مليار مع نهاية 2019. مع تسجيل ذروته في 33,7 مليار في أكتوبر 2018.

في هذا السياق، لم يرق بنك المغرب بأي تدخلات في سوق الصرف منذ مارس 2018. واستقرت احتياطاته الدولية في مستوى ملائم، لتصل إلى 245,6 مليار درهم مع متم 2019. أي ما يعادل 112% من المعيار المعدل لصندوق النقد الدولي (تقييم ملاءمة الاحتياطات¹ (ARA بعد تعديله).

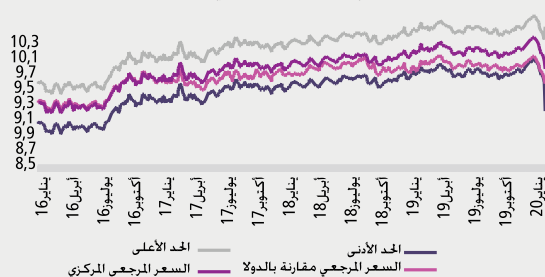
رسم بياني إ1.3.2.2: احتياطات الصرف لدى البنوك (بملايير الدراهم)



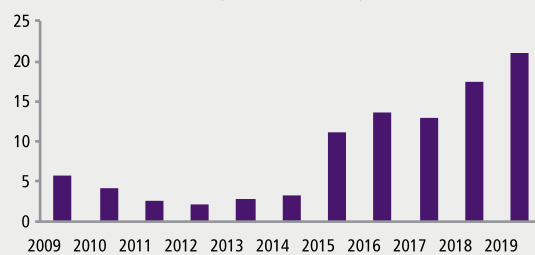
على نفس المنوال، فقد تعمق بشكل تدريجي السوق ما بين البنوك بالعملات الأجنبية. حيث سجل متوسط حجم المعاملات نموا قويا، على الخصوص لإرساء نظام جديد للسوق يحدد طريقة تكوين الأسعار. ويرتكز هذا الأخير على إحداث منصة إلكترونية جديدة ووضع "ماسك السوق" الذي يمنح للبنوك حق الولوج الحصري للمزايدات بالعملية الأجنبية مقابل التزامها بالتسعير في سوق الصرف بين البنوك.

إضافة إلى ذلك، وانعكاسا لاتساقه مع أسس الاقتصاد، تطور سعر صرف الدرهم ضمن نطاق التقلب دونما تدخل من البنك المركزي. ومنذ انطلاق المرحلة الأولى، من 15 يناير 2018 إلى 31 دجنبر 2019، ارتفع سعر صرف الدرهم بنسبة 5% أمام الأورو وانخفض بنسبة 3,91% إزاء الدولار، وذلك نتيجة تأثير منخفض للسلة بنسبة 5,10% وتأثير سوق مرتفع بنسبة 1,19%.

رسم بياني إ3.3.2.2: سعر الصرف المرجعي (الدولار/ الدرهم)



رسم بياني إ2.3.2.2: حجم المبادلات بين البنوك (بملايير الدراهم)



¹ تقييم ملاءمة الاحتياطات (ARA) هو إجراء لتقييم مستوى احتياطات الصرف لدى بلد معين. يحتمسب على أساس احتياطاته من العملة الصعبة. ويعتبر مستوى احتياطات الصرف مناسباً عندما يتحدد ما بين 100% و150% من تقييم ملاءمة الاحتياطات المعدل. وتجدر تفاصيل أوفى حول تعريف هذه الإجراءات على الموقع الإلكتروني لبنك المغرب.

ومكنت هذه التطورات من تبيد الخوف. لا سيما ما يتعلق منها بتأثير الإصلاح على مستوى التضخم والقدرة الشرائية للمواطنين. كما تظهر أيضا عملية تبني تدريجي وتعلم وتأقلم للفاعلين الاقتصاديين وجميع المتدخلين في سوق الصرف. إضافة إلى ذلك، فإن الإصلاح وظروف تطبيقه قد حصلوا على إشادة واسعة من طرف المؤسسات الدولية ووكالات التصنيف. مما عزز وضعية بلدنا في الأسواق المالية الدولية.

ودفعت النتائج المشجعة لهذه المرحلة الأولى. في ظل سياق ماكرواقتصادي مواتي إجمالا. السلطات إلى اتخاذ قرار البدء. اعتبارا من 9 مارس 2020، في المرحلة الثانية من هذا الانتقال. وتمثل هذه الأخيرة في توسيع إضافي لنطاق قلب الدرهم من $2,5 \pm$ % إلى $5 \pm$ %، مع الحفاظ على نفس السلة المرجعية.

وفيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية. حدد البنك كهدف استراتيجي له القيام في مرحلة متقدمة من هذا الانتقال بوضع إطار لاستهداف التضخم. ومن المنتظر أن يساهم هذا الإجراء في تعزيز استقلالية البنك. وتسهيل ارتكاز التوقعات وتحسين إيصال قرارات السياسة النقدية في نهاية المطاف.

2.2.2 الإحصائيات النقدية

عرفت سنة 2019 إدراج البنوك والنوافذ التشاركية ضمن مجال تغطية الإحصائيات النقدية. مما مكن من إغناء وضعية مؤسسات الإيداع تجاه الفاعلين الاقتصاديين. لاسيما الأسر. فقد تمت مراجعة الكتلة النقدية نحو الارتفاع لتأخذ بالاعتبار الودائع المجمعة في إطار المالية التشاركية وأصبحت بذلك قروض السكن تتضمن التمويل على شكل المرابحة العقارية.

كذلك، وفي إطار مواصلة ملائمة هذه الإحصائيات مع المعايير الدولية. تم إطلاق عدة أشغال تهدف إلى إدراج هيئات التوظيف الجماعي العقاري ومؤسسات الأداء ضمن نطاق تغطية هذه الإحصائيات.

3.2.2 البحوث

تماشيا مع مخططة الاستراتيجية الجديد 2019-2023، قام البنك بإعداد ونشر برنامج الخصاص بالأبحاث للسنوات الخمس المقبلة. ويحدد هذا البرنامج التوجهات الكبرى للبحوث التي تنجزها المؤسسة وأولويات هذه الأبحاث التي تهتم مجالات السياسة النقدية، والاستقرار المالي، والنمذجة وتحليل السياسات العمومية. وتميزت السنة الأولى من تنفيذ هذا البرنامج بإصدار أربعة أشغال أبحاث ضمن سلسلة وثائق عمل بنك المغرب. وترتبط المواضيع المعالجة باحتياجات الصرف وسير الاقتصاد المغربي، وعملية تحرير حساب الرأسمال، والحد الأدنى للأجور بالمغرب، وتأثير قرارات السياسة النقدية على مديونية المقاولات غير المالية بالمغرب.

إضافة إلى ذلك، تم تنظيم عدة ندوات حول الأبحاث. لاسيما المؤتمر الإفريقي لمجتمع الاقتصاد القياسي الذي عرف مشاركة باحثين بارزين على الصعيد العالمي. والنسخة الرابعة للأيام الدولية للاقتصاد الكلي والمالية تحت عنوان "النمو الشامل: نموذج جديد للتنمية".

من جهة أخرى. وفي إطار برنامج الباحثين الزوار الذي يندرج ضمن الأشغال الرامية إلى النهوض بأنشطة البحث وتطوير التعاون مع خبراء خارجيين بارزين في مجالات عملهم. وجه البنك دعوات لعدة باحثين وأساتذة ينتمون إلى البنوك المركزية. والمؤسسات المالية الدولية أو الوسط الأكاديمي لمرافقة فرق المؤسسة المتخصصة في البحث.

4.2.2 تدبير احتياطات الصرف

في سياق دولي يتسم بالإبقاء على السياسات النقدية التيسيرية واستمرار أسعار الفائدة السلبية بمنطقة الأورو. واصل البنك جهوده الرامية إلى التدبير الأمثل لتوظيف احتياطات الصرف. مع السهر على احترام متطلبات الأمن والسيولة. وذلك من خلال تدبير هذه الاحتياطات بشكل يقلص من تأثير الأسعار السلبية المطبقة في منطقة الأورو إلى أدنى حد ويمكن من الاستفادة من مردودية الأصول المحررة بالدولار.

بذلك. وبالرغم من ظروف الاستثمار غير المواتية في منطقة الأورو. ارتفعت نتيجة تدبير احتياطات الصرف بنسبة 37% سنة 2019. ارتباطا على الخصوص بالاستثمارات المتراكمة منذ 2018 في الأصول المحررة بالدولار الأمريكي.

5.2.2 الإشراف البنكي

على مستوى منظومة محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. قام بنك المغرب بإجازه العديد من الأنشطة خلال سنة 2019 تدخل في إطار تنفيذ برنامج تعزيز المنظومة الذي تم إعداده وفقا لملاحظات بعثة مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد ساهم في ورقة الطريق الوطنية لاسيما إصلاح القانون رقم 05-43 والتقييم الوطني للمخاطر. وعزز الإطار التنظيمي لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب برسم النشاط البنكي إلى جانب إجازه للعديد من الأنشطة التكوينية والتحسيسية. كما تولى التنسيق بين القطاعات وسلطات التقنين الأخرى وساهم في إعداد التقرير الجوابي للمغرب.

وبالنسبة للمالية التشاركية. واصل البنك استكمال إطارها التنظيمي والتعاقدية خاصة من خلال اعتماد المنشور المتعلق بسير صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية. صادر المجلس العلمي الأعلى للرأي بالمطابقة الخاص بودائع الاستثمار وإطلاقها وكذا إدخال تعديلات على المدونة العامة للضرائب. كما عمل على إعداد مدونة أخلاقية للبنوك التشاركية. وفيما يتعلق بمؤشرات نشاط هذه الصناعة الجديدة. فقد بلغ المبلغ الجاري للودائع تحت الطلب في متم دجنبر 2019. 2,5 مليار درهم في حين وصل جاري تمويلات المرابحة دون احتساب هامش الربح إلى 6,5 مليار درهم.

وواصل البنك جهوده لتعزيز حماية زبناء مؤسسات الائتمان. وذلك بالخصوص من خلال التأطير التنظيمي للحركة البنكية ولشروط منح شهادات رفع اليد.

وبخصوص الجهود المبذولة لفائدة المالية الخضراء، شرع البنك في إعداد تعليمية تنظيمية حول تدبير المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والبيئة. وساهم في أشغال شبكة البنوك المركزية والسلطات التنظيمية من أجل نظام مالي أخضر كما تشكل صلة وصل تنولى تنسيق الأشغال على الصعيد الإقليمي. وأخيرا، أطلق دراسة وطنية حول المخاطر المناخية، وذلك بشراكة مع البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية.

وفيما يتعلق بالتحول الرقمي، واصل البنك جهوده الرامية إلى مرافقة مؤسسات الائتمان. حيث قام بإجاز دراسة لدى القطاع البنكي حول التحول الرقمي، وأجرى استقصاء حول ممارسات الحوسبة السحابية، كما عمل على تتبع اختبارات اقتحام البنوك، وأجّز عدة أشغال حول تداعيات الأصول الافتراضية وكذا اليقظة الوطنية والدولية الخاصة بتأثيرات الابتكارات التكنولوجيات على الخدمات المالية.

وعلى مستوى تعزيز الإطار الاحترافي ودعم متانة مؤسسات الائتمان، استمر بنك المغرب في أشغال إصلاح تأطير المخاطر المرتبطة بالأصول العقارية المكتسبة عن طريق الوفاء بمقابل. وواصل التفكير مع مؤسسات الائتمان وفاعلين آخرين بشأن تصفية الديون المعلقة الأداء واستيفاء الديون. كما عزز المراقبة العابرة للحدود بتوقيع اتفاقيات جديدة مع البنوك المركزية لكل من مصر وجزيرة موريس، والمشاركة في أشغال مجمع السلطات الإشرافية وتنفيذ عمليات المراقبة المشتركة.

وفيما يخص تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، تميزت السنة بانعقاد ثاني لقاء ثلاثي الأطراف بين بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب تحت عنوان "التمويل المقاولات: الحصيلة والآفاق". وناقش هذا اللقاء التطورات التي عرفها مناخ المقاولات كما تدارس حصيلة التدابير التي اتخذتها الأطراف المشاركة من أجل النهوض بتمويل المقاولات.

6.2.2 المراقبة الاحترافية الكلية

خلال سنة 2019، وفي إطار لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، واصل البنك مهمته المتمثلة في المساهمة في الاستقرار المالي وفي الأشغال الرامية إلى تعزيز المراقبة الاحترافية الكلية.

وعلى الصعيد التحليلي، وبدعم تقني من صندوق النقد الدولي، اعتمد البنك بالخصوص مقاربة جديدة لإجاز اختبارات ضغط كلية للقطاع البنكي تستند إلى أحدث ممارسات النمذجة وواصل، بتعاون مع الوزارة المكلفة بالمالية، أشغال وضع إطار لتحليل التفاعلات بين السياسة الاحترافية الكلية وسياسة الميزانية. وفيما يتعلق بالمخاطر الجديدة المرتبطة بالابتكارات التكنولوجية، فقد أعد، بمعية سلطات تنظيمية أخرى، ورقة طريق لمراقبة المخاطر الإلكترونية وأطلق ورشا مع وكالة التنمية الرقمية، حول تقنين التكنولوجيا الرقمية، وبروز التكنولوجيا المالية، والمختبر الرقمي، والترابط مع الاستراتيجية الرقمية الوطنية والتعاون في مجال تكوين وتحسيس القطاع المالي ككل.

إضافة إلى ذلك، وبمساعدة تقنية من صندوق النقد الدولي، قام بنك المغرب بمراجعة مؤشرات متانة القطاع المالي المستعملة في التحليلات الاحترازية الكلية وأعد. باتفاق مع السلطات التنظيمية الأخرى، مشروع منشور مشترك يتعلق بمراقبة التجمعات المالية والمخاطر المرتبطة بها. وعلى صعيد الحكامة، عقدت لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية اجتماعاتها النصف سنوية التي تدرست خلالها خريطة المخاطر النظامية واستعرضت التقدم المحرز على مستوى ورقة الطريق الجديدة الخاصة بالاستقرار المالي 2019-2021. وفي مجال التواصل، تميزت سنة 2019 بإصدار العدد السادس من التقرير السنوي حول الاستقرار المالي.

أما فيما يخص الأدوات الاحترازية الكلية، فقد قام البنك بتحديد تدابير وآليات معايرة الأدوات المرتبطة بالقطاع العقاري والأسر وشرع في تنفيذها، وذلك بدعم تقني من صندوق النقد الدولي.

7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء والشمول المالي

1.7.2.2 مراقبة أنظمة ووسائل الأداء

في إطار فتح سوق الأداء أمام فاعلين جدد، منح بنك المغرب خلال سنة 2019 أربعة اعتمادات جديدة ليصل عدد المؤسسات المعتمدة إلى 18، 15 منها مؤهلة لفتح حسابات الأداء وتقديم خدمات مرتبطة بهذه الحسابات.

وفيما يخص مراقبة البنيات التحتية للأسواق المالية، واصل البنك عمليات المراقبة على الوثائق وأجز مهمة مراقبة تدارس خلالها الجوانب المتعلقة بالحكامة، وتدبير المخاطر المالية والسلامة الجسدية وسلامة المعلومات. علاوة على ذلك، نظم بنك المغرب، بتعاون مع البنك الدولي، وبحضور مختلف الأطراف المشاركة، تمرين محاكاة لتقييم المبادئ الخاصة بالبنيات التحتية للأسواق المالية كما أصدرها بنك التسويات الدولية.

وفي مجال مراقبة وسائل الأداء، واصل البنك تتبع تنفيذ التوصيات الخاصة بضمان سلامة وسائل الأداء لدى البنوك ومؤسسات الأداء. كما قام بتقييم مطابقة المحافظ الإلكترونية (M-Wallets) التي أصدرها الفاعلون المؤهلون مع المتطلبات القانونية المتعلقة بالأداء عبر الهاتف المحمول على الصعيد الوطني.

وفيما يتعلق بتطوير وسائل الأداء، واصل البنك جهوده الرامية إلى النهوض بالخدمات المالية الرقمية لاسيما الأداء عبر الهاتف المحمول. وفي هذا الإطار، أسس البنك، بتنسيق مع مجموع الفاعلين، مجموعة ذات نفع اقتصادي مكونة من كافة البنوك ومؤسسات الأداء المصدرة للمحفظة الإلكترونية " M-Wallet " من أجل تعزيز التعاون وتحديد التدابير التي من شأنها تسريع تطور الأداء عبر الهاتف المحمول. وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه المجموعة في تشجيع وسيلة الأداء هاته مع أخذ بالاعتبار بالخصوص تطور القواعد التقنية والوظيفية المعمول بها، إلى جانب تنفيذ استراتيجية تواصلية من طرف المؤسسات المعنية وإرساء النقاش حول الشروط التقنية والتسعيرات المطبقة مع الأطراف المشاركة الأخرى.

2.7.2.2 الشمول المالي

بعد الانتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، شرعت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وبنك المغرب في مرحلة تنفيذها. لاسيما من خلال إحداث هيئات للحكامة ومجموعات العمل التقنية الخاصة بها. وفي هذا الإطار، تم إعداد ورقة طريق مفصلة حول الاستراتيجية وعرضها على اللجنة الاستراتيجية من أجل المصادقة عليها. وذلك خلال الاجتماع الثاني المنعقد خلال شهر نونبر برئاسة السيد والي بنك المغرب.

وبالنظر إلى دور التثقيف المالي كأحد أسس الشمول لمالي، أعدت المؤسسة المغربية للثقافة المالية مخططها الاستراتيجي الثاني الذي يستمد توجهاته وأهدافه من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. لتؤطر بذلك رؤيتها على النحو التالي: "مواكبة النمو الاقتصادي والاجتماعي والمساهمة بشكل فعال في رفاهية المواطنين من خلال العمل على اكتساب جميع الساكنة للمقدرات المالية". إضافة إلى ذلك، عقدت المؤسسة في شهر مارس 2019، بتعاون مع شركائها، الدورة الثامنة لأسبوع المالية لفائدة الأطفال والشباب. وبهذا الصدد، تم تنظيم زيارات تربية لفائدة التلاميذ إلى وكالات و متحف بنك المغرب، ودار السكة، وبورصة الدار البيضاء، والوكالات البنكية وشركات التأمين.

كذلك، احتفلت المؤسسات المالية بنسخة 2019 لليوم العربي للشمول المالي المنظمة تحت عنوان: "الشمول المالي. رافعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية". وشهدت هذه النسخة التي سهر بنك المغرب على تنسيق أشغالها، تعبئة شبكة البنك لعقد لقاءات تربية لفائدة الطلبة على مستوى الجهات الثلاث بالمملكة.

في نفس الإطار وبغية تشجيع تطوير الابتكارات المالية من طرف مقاولات "التكنولوجيات المالية"، وضع بنك المغرب الأسس لإحداث شبك وحيد على مستوى البنك « One Stop Shop Fintechs » « مركز خدمات التكنولوجيا المالية ». يتمثل دوره في تقديم الاستشارات والمساعدة لهذه المقاولات لاسيما في الجانب القانوني والتنظيمي.

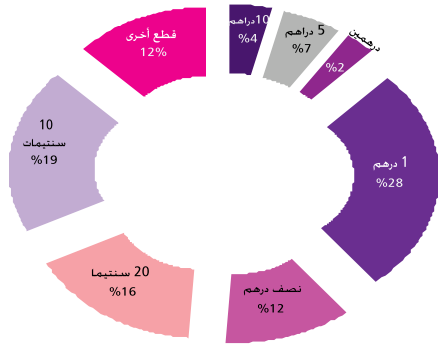
إلى جانب ذلك، شرع البنك في وضع حل معلوماتي لتتبع الشمول المالي، يمكنه من التجميع والمعالجة الآلية للمعطيات التي يتلقاها من المؤسسات المصرفة.

8.2.2 العملة الائتمانية

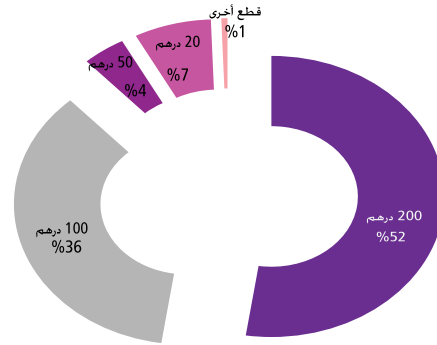
1.8.2.2 التداول الائتماني

مع نهاية سنة 2019، تنامي التداول النقدي بنسبة 7,1% إلى 250,2 مليار درهم من حيث القيمة، أي ما يعادل 21,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. ومن حيث الحجم، ارتفع عدد الأوراق البنكية بنسبة 6,3% ليصل إلى 1,8 مليار، تهيمن عليها فئة 200 درهم بحصة 52%. وحسب سلسلة الإصدار، تتكون الأوراق النقدية المتداولة في حدود 74% من الأوراق الصادرة سنة 2012 وفي حدود 23% من تلك الصادرة سنة 2002. وفيما يخص القطع المعدنية، فقد تزايد عددها بنسبة 3,2% إلى 2,8 مليار وحدة، 28% منها من فئة درهم واحد و19% من فئة 10 سنتيم.

رسم بياني 2.8.2.2: بنية القطع النقدية المتداولة



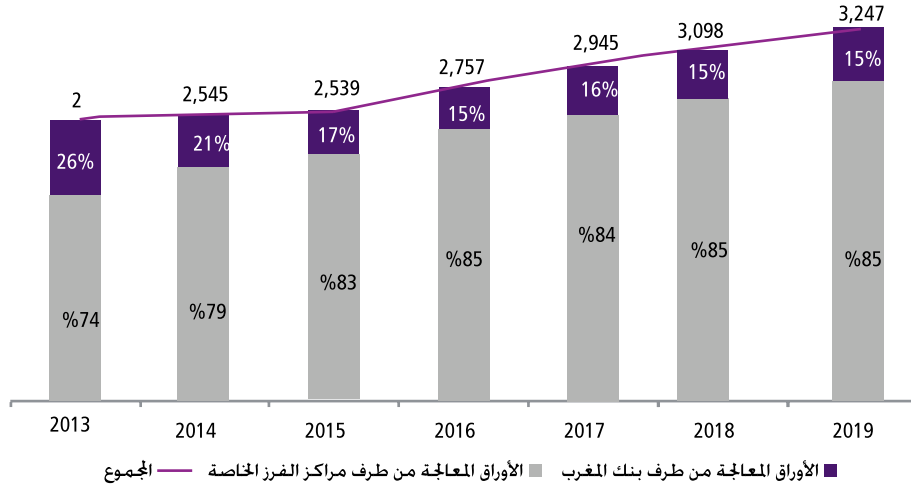
رسم بياني 1.8.2.2: بنية الأوراق النقدية المتداولة



2.8.2.2 تدبير الجودة

تمت مراقبة جودة ما عدده 3,2 مليار ورقة، بارتفاع نسبته 5%. أُنجزت مراكز الفرز الخاصة 85% منه، فيما تولى بنك المغرب مراقبة البقية. وقد مكنت المعالجة التي قامت بها مراكز الفرز الخاصة من إنتاج 1,7 مليار ورقة سليمة تم تدويرها وتسليمها مباشرة للبنوك و474 مليون ورقة سليمة تم إيداعها ببنك المغرب. بذلك، بلغت نسبة إعادة التدوير الإجمالية 79%.

رسم بياني 3.8.2.2: تطور حجم الأوراق المعالجة (بالملايين)



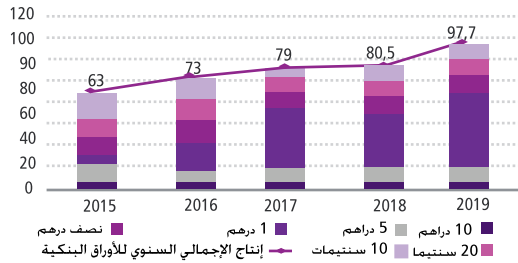
وتهدف عملية المعالجة التي يقوم بها بنك المغرب إلى التأكد من جودة التدبير الذي تنجزه مراكز الفرز الخاصة. إضافة إلى ذلك، أجرى بنك المغرب عمليات مراقبة مفاجئة من أجل التحقق من احترام القوانين التنظيمية. وتمثلت هذه الأخيرة في مهمات أجز منها 249 لدى الوكالات البنكية، فيما بلغ عدد المهام التي أجزت لدى مراكز الفرز الخاصة حوالي ستين. ومكنت عمليات المراقبة المنجزة لدى مراكز الفرز الخاصة من طرح بعض التحسينات التي تهدف بالأساس إلى تعزيز جودة معالجة وإعادة تدوير الأوراق البنكية. وقد تم تقريبا تنفيذ كل التدابير المتفق عليها خلال نفس السنة.

على مستوى تزوير النقود، ارتفع عدد الأوراق النقدية المزورة بنسبة 6% في 2019 إلى 9575 ورقة، أي ما يعادل 1,5 مليون درهم. واستهدفت عمليات التزوير بالخصوص الأوراق من فئة 200 درهم، التي مثلت حصة 69%. وحسب سنة الإصدار، فإن الأوراق الصادرة سنة 2012 هي التي تهيمن بحصة 46%. وفيما يتعلق بنسبة التزوير، فقد بلغت ما قدره 5,2 ورقة مزورة من أصل كل مليون ورقة متداولة، وهو مستوى ضعيف مقارنة بدول أخرى.

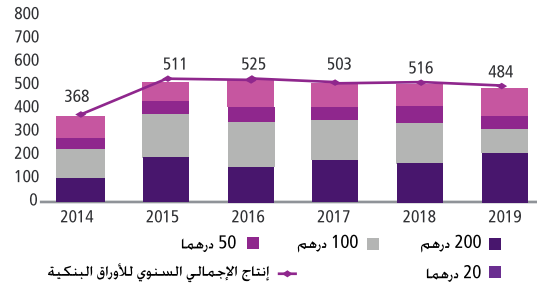
3.8.2.2 الإنتاج

خلال سنة 2019، أنتج بنك المغرب 484 مليون ورقة نقدية مغربية، بتراجع طفيف مقارنة بسنة 2018، مكونة من فئة 200 درهم بنسبة 44% والأوراق من فئة 100 درهم بنسبة 20%. وفيما يخص القطع النقدية، تم صنع 97,7 مليون قطعة، بارتفاع قدره 21%. وتظل قطع درهم واحد هي المهيمنة بحصة 41%.

رسم بياني 5.8.2.2: إنتاج القطع النقدية
(بملايين القطع)



رسم بياني 4.8.2.2: إنتاج الأوراق النقدية الجديدة
(بملايين الأوراق)

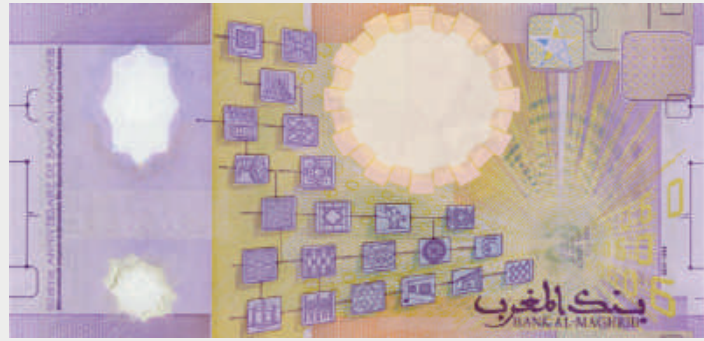


إطار 4.2.2: الأوراق النقدية التذكارية

خلال سنة 2019، قام بنك المغرب بتصميم أول ورقة نقدية مغربية من البوليمير بمناسبة الذكرى العشرين لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على العرش. وتتميز هذه الورقة الجديدة من فئة 20 درهماً، بالتصميم العمودي لوجهها الذي يحمل صورة جلالة الملك محمد السادس، منها "جسر محمد السادس"، ومحطة الطاقة الشمسية "نور3"، والقمر الصناعي "محمد السادس" والقطار فائق السرعة "البراق". وقد تم إصدار هذه الورقة التذكارية الجديدة، التي تتسم بصفاتها القانونية وقوتها الإبرائية، بعدد محدود خلال شهر شتنبر 2019.



وفي نفس السنة، قام البنك بإصدار ورقة بنكية استعراضية في إطار الاحتفال بالذكرى الستين لتأسيسه. ويتعلق الأمر بورقة بنكية غير قابلة للتداول، وليست لها قيمة مالية أو قوة إبرائية ولا تحمل أي إشارة إلى العملة الوطنية. وهذه الورقة هي أول ورقة بنكية مغربية استخدمت فيها مجموعة من عناصر الأمان الجديدة التي تم تطويرها "داخليا" ببنك المغرب. وتم طبع هذه الورقة على دعامة مركبة مكونة، على غرار تلك المستعملة في الورقة التذكارية من فئة 25 درهم، من طبقة من البوليمير المدمجة وسط طبقتين من الورق المقطن. وتعتبر هذه الورقة أيضا تجسيدا للجهود التي بذلها البنك في إطار التحول الرقمي. فبالإضافة إلى الموضوع المركزي المتعلق بالثراث المعماري والتحول الرقمي، تم تطوير برنامج خاص بهذه الورقة يعمل على الهواتف الذكية يستخدم تكنولوجيا "الواقع المعزز" بغية عرض العناصر الرئيسية المكونة لهذه الورقة بطريقة بيداغوجية لاسيما العناصر التقنية والفنية وعناصر الأمان.

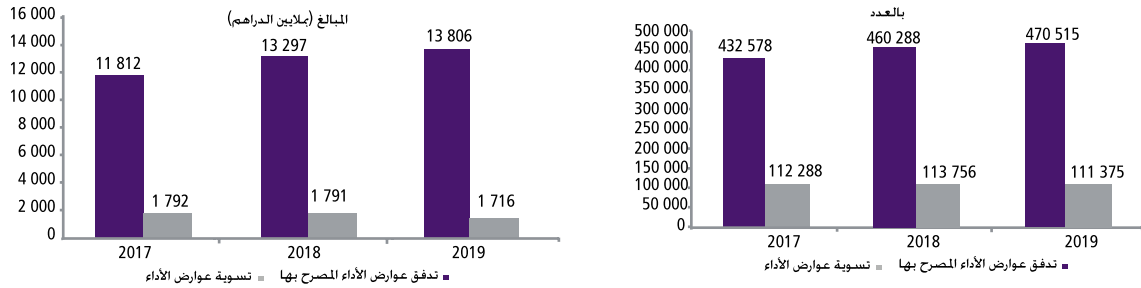


وفيما يخص إنتاج الوثائق المؤمنة، أصدر البنك أكثر من 62,2 مليون وثيقة مؤمنة خلال سنة 2019، وعلاوة على ذلك، وبعد اتفاق الشراكة الموقع مع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء في 2018، حول تصميم وطبع وتشخيص جيل جديد من رخص السياقة والأوراق الرمادية الذي سيتم العمل به ابتداء من يناير 2020، واصل بنك المغرب توفير المتطلبات القبلية اللازمة للمشروع في هذه المهمة الجديدة، ومن جهة أخرى، وقع بنك المغرب ووزارة التربية الوطنية، والتكوين المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 29 مارس 2019، اتفاقية شراكة من أجل تصميم، وإنتاج وتأمين جميع الشهادات الوطنية المسلمة من طرف الوزارة.

9.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات

على مستوى المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيك، ارتفع عدد العوارض المسجلة بنسبة 2,2% في سنة 2019 إلى 470 515 عارضا، بمبلغ 13,8 مليار درهم. موازاة مع ذلك، بلغت عمليات التسوية 111 375 شيكا بمبلغ 1,7 مليار مقابل 113 756 و1,8 مليار في سنة 2018. وارتفع عدد الأشخاص المحظورين من إصدار الشيكات بنسبة 3% إلى 689 045 شخص، 87,2% منهم أشخاص ذاتيون.

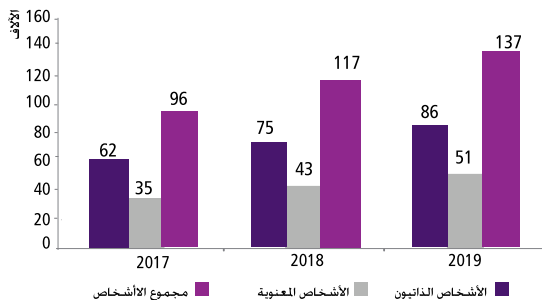
رسم بياني 1.9.2.2: تطور عوارض الأداء وعمليات التسوية



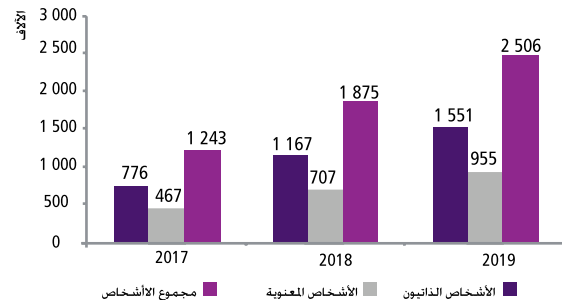
أما فيما يتعلق بعوارض الأداء على الكمبيالات، فقد بقي عددها شبه مستقر في 666 812 بمبلغ 25,1 مليار. وبلغ مخزون عوارض الأداء على الكمبيالات التي لم يتم تسويتها بعد 2,5 مليون حالة، بمبلغ 93,2 مليار درهم. يمثل الأشخاص الذاتيون فيها 62,7% منها.

رسم بياني 3.9.2.2: تطور عدد الأشخاص الحائزين على

الكمبيالات غير مسددة (بالآلاف)

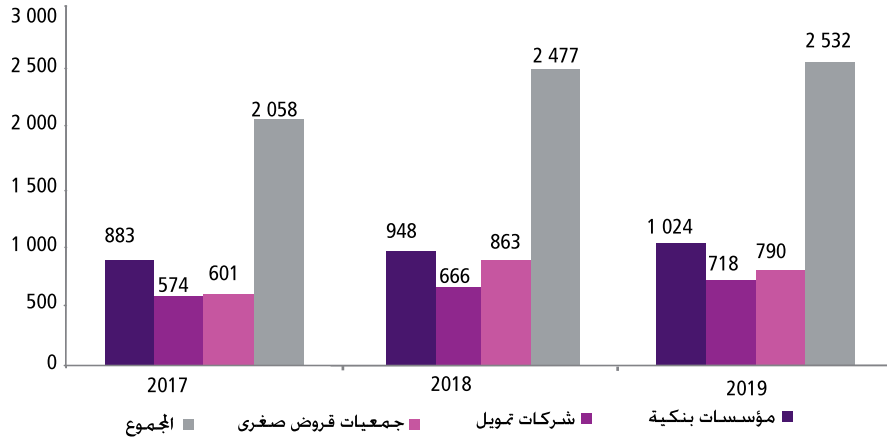


رسم بياني 2.9.2.2: تطور عوارض الأداء (بالآلاف)



أما بالنسبة للمصالح المركزية للمخاطر، فقد بلغ عدد العقود السارية الحملة 5,1 مليون، بارتفاع بنسبة 5,4% بمبلغ جاري قدره 856,1 مليار درهم. أما الاستشارات، فقد فاق عددها 2,5 مليون حالة، ليصل بذلك مجموعها إلى 16,1 مليون استشارة منذ إرساء أول مكتب للقروض سنة 2009.

رسم بياني 4.9.2.2: الاستشارات السنوية حسب نوع المؤسسة (بالآلاف)



3.2 التواصل والانفتاح

في سنة 2019، تم تنزيل التحول الرقمي، الذي أعطيت انطلاقته بمقتضى المخطط الاستراتيجي، في عمليات البنك التواصلية، بشكل تدريجي. وأصبح التواصل المؤسساتي يعتمد المحتوى السمعي البصري لمواكبة المشاريع الكبرى. وقد تعزز حضور البنك في وسائل التواصل الاجتماعي، التي تُعتمد على الخصوص كدعامة لنشر المواد السمعية البصرية الجديدة، التربوية أو الإعلامية. كما يساهم البث المباشر للمؤتمرات الصحفية، المنظمة على إثر كل اجتماع لمجلس البنك على وسائل التواصل الاجتماعي، في تبادل المعلومات مع العموم. وشملت هذه الدينامية كذلك التواصل الداخلي، لاسيما عبر تطوير مجموعة من الوسائط التي تدعم الولوج للمعلومة منها على الخصوص رسالة إخبارية شهرية ترسل لكل المستخدمين من أجل إحاطتهم علما بمشاريع البنك الكبرى.

وعلى مستوى الأنشطة الثقافية، تميزت برمجة متحف بنك المغرب في سنة 2019 بتنظيم ثلاثة معارض كبرى: معرض "الخط العربي: بين إيماءات الفن ونصوصية النقود"، ومعرض "مرآة جماعية: كيف نكتشف روابطنا في الاختلاف" الذي نظم بشراكة مع Comptoir des Mines ومعرض "إبداعات ما وراء الجدران أو حين يحرق الفن" المنظم بشراكة مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وعلى غرار السنوات السابقة، شارك المتحف في مجموعة من التظاهرات الثقافية مثل اليوم العالمي لحقوق المرأة، اليوم العالمي للحكاية واليوم العالمي للمتاحف.

من جهة أخرى، انخرط المتحف في الساحة المتحفية على المدى الطويل عبر سياسة إقراض مكنته من دعم المشاريع المهمة في المغرب وفي الخارج. ويتعلق الأمر بالخصوص بالمعرض الاستعادي المخصص للفنان جاك أزيما، الذي نظمته متحف "إيف سان لوران" بمراكش ومعرض "كنوز الإسلام في إفريقيا: من تمبكتو إلى زنجبار" الذي نظمته معهد العالم

العربي بمتحف محمد الخامس للفن الحديث والمعاصر ومشروع "الابداع من أجل الابتكار" (Creativity for creation) بمتحف الفن المعاصر في الأردن.

علاوة على ذلك، وفي إطار المحافظة على التراث المعماري للبنك، تم تنفيذ مشروع إعادة تهيئة وتوسيع وكالة طنجة مع الحرص على الحفاظ على جمالية إبداعها وعلى اللمسة الفريدة آرت ديكو (Art Déco) للمهندس المعماري إدموند بربون. وقد تم استئناف العمل في الوكالة يوم 14 شتنبر، بعد مرور 36 شهرا من الأشغال. وشهد حفل إعادة افتتاحها تنظيم معرض للأرشيف التاريخي لتمكين الجمهور من اكتشاف تاريخ مؤسستنا وتطور أنشطتها منذ إنشائها إلى يومنا هذا.

وعلى المستوى الدولي، شارك البنك في مجموعة من الفعاليات، منها على الخصوص الاجتماعات الربيعية والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاجتماعات السنوية لجمعية البنوك المركزية الإفريقية، والدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر محافظي البنوك المركزية للدول الفرانكفونية والاجتماع الثالث والأربعين لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

كما عرفت هذه السنة تنظيم مجموعة من الفعاليات على الصعيد الوطني والدولي للاحتفاء بالذكرى 60 لتأسيس بنك المغرب. ويتعلق الأمر على الخصوص بالمنتدى الإفريقي لمؤسسة "Econometric Society"، واللقاء المنظم بشراكة مع صندوق النقد الدولي في إطار تنفيذ جدول أعمال بالي وقمة البيانات التلسلية الإفريقية التي تنظم على هامشها مسابقة Africa Blockchain challenge. إلى جانب ذلك، نظم البنك بشراكة مع بنك إسبانيا في مراكش يومي 25 و26 أبريل النسخة الثانية من اللقاء حول النوع من أجل تعزيز المساواة بين الرجال والنساء في الوسط المهني.

من جهة أخرى، وبصفته منصة جهوية للتكوين، نظم مركز التكوين التابع لبنك المغرب أربع ندوات جهوية في إطار مجموعة من الشراكات مع مؤسسات دولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الفرنسي. وقد استفاد من هذه الندوات أكثر من 125 مشاركا، بما في ذلك 32 من أطر البنك، وتمت مناقشة مواضيع متنوعة وذات أهمية مشتركة مثل التحليل والتوقع المنمذج للسياسة النقدية والمطابقة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتحليل والتوقع الماكرو اقتصادي.

وعلى مستوى التعاون الدولي، وقع بنك المغرب في سنة 2019 اتفاقية تعاون عام مع بنك موريشيوس وأجرت 34 عمليات تعاون منها 23 زيارة دراسية لفائدة مسؤولين وأطر من 18 بنكا مركزيا وأربع بعثات للمساعدة التقنية. كما استفاد من 4 زيارات دراسية وبعثة مساعدة تقنية.

وقد ساهمت دينامية البنك على المستوى القاري والإقليمي والدولي في اختياره من قبل بنك التسويات الدولية ليصبح عضوا فيه.

4.2 الموارد

1.4.2 الموارد البشرية

في نهاية سنة 2019، بلغ مجموع مستخدمي بنك المغرب 2 227 مستخدماً، 56% منهم يشتغلون بوظائف المهن و44% بوظائف الدعم. وبلغت نسبة النساء 40% من مجموع المستخدمين، فيما يصل متوسط أعمار مستخدمي المؤسسة إلى 41 سنة مع متوسط أقدمية قدره 14 سنة.

وواصل البنك تطوير مهارات المستخدمين وتعزيز أقطاب الخبرات، إذ شمل التكوين في سنة 2019 مجمل وظائف البنك وكافة الفئات المهنية. وبالتالي، تم تسجيل أكثر من 3422 مشاركة في أنشطة التكوين، استفاد منها 63% من مستخدمي المؤسسة، بمتوسط 10,6 أيام من التدريب لكل مستخدم مستفيد. كما تم إعداد دورات تكوينية متخصصة لفائدة 411 مستفيداً، ويتعلق الأمر بدورات الإشراف البنكي وإدارة المشاريع ومراقبة التدبير والمسؤولية المجتمعية والمراقبة الداخلية. وشارك عدد كبير من المستخدمين في دورات تكوينية إسهادية نظمتها مؤسسات مرموقة حول مواضيع دقيقة.

وبهدف تعزيز عدد المستخدمين وكفاءاتهم، تمكن البنك من استقدام 159 مستخدماً جديداً في مختلف المجالات، لاسيما في تدبير المحافظ والتحليل المالي للسوق والمراقبة في عين المكان والمراقبة الاحترازية إضافة إلى المخاطر المالية. وعلى المستوى الداخلي، مكنت الحركة الداخلية من تغطية مجموعة من احتياجات البنك، إذ استطاع ما يزيد عن 120 مستخدماً إثراء مساراتهم المهنية وإغنائها بكفاءات جديدة.

علاوة على ذلك، تم اتخاذ العديد من الإجراءات للترويج للبنك كمشغل رئيسي وتحسين "تجربة المترشحين" خلال سنة 2019، وعليه، تم إحداث منصة توظيف جديدة تقدم للمرشحين تجربة شخصية وتفاعلية ومبتكرة. كما تم تعزيز مهمة التوظيف بشكل خاص من خلال تطوير قدرات البنك في مجال البحث، وتحليل الترشيحات المقدمة عبر الشبكات الاجتماعية والمشاركة في ندوات متخصصة الجديدة. كما تم إعداد شرائط فيديو قصيرة متعددة تهدف إلى التعريف على نطاق واسع بوظائف معينة في البنك.

وحرصاً منه على تحسين ظروف العمل، اتخذ البنك سنة 2019 مجموعة من التدابير التي ترمي إلى تعزيز "تجربة المستخدم" الإيجابية ودعم خدمات المساعدة المقدمة للمستخدمين النشيطين والمتقاعدين. في هذا السياق، تم وضع نظام لتصميم البطاقات المهنية وبطاقات الانخراط في نظام التقاعد ووضعها رهن إشارة المستفيدين. وتمثل هذه البطاقات، التي تعتبر من بطاقات الجيل الجديد، وسيلة مبتكرة توفر للمستخدمين إمكانية الاستفادة من خدمات متنوعة من خلال خصائص مندمجة ومتطورة، وسعيها منه إلى تعزيز أنشطة المساعدة المقدمة للمستخدمين

النشيطين والمتقاعدين وذوي حقوقهم. عمل البنك على إرساء وحدة مساعدة من أجل تزويدهم بالدعم والمرافقة والمعلومات على مدار 24 ساعة في اليوم طيلة أيام الأسبوع. وتقدم هذه الوحدة مجموعة من الخدمات مثل دعم مستخدميه لدى مؤسسات الرعاية الصحية خلال الأحداث عائلية أو عند وقوع حوادث الشغل.

وفيما يتعلق بالمساواة المهنية بين الرجال والنساء، أظهرت الدراسات التي تم إجراؤها سنة 2019، والتي شملت كافة أبعاد المقاربة النوعية، تقدماً ملموساً في هذا المجال. ولتعزيز التزامه في هذا الصدد، قرر البنك أن يجعل من المساواة المهنية بين المرأة والرجل توجهاً أساسياً لخطته الاستراتيجية 2019-2023. لذلك، فقد تميزت سنة 2019 بوضع ميثاق للمساواة المهنية بين الجنسين، بهدف تشجيع بيئة عمل ودية وشمولية تحترم حقوق الجميع. وفي 8 مارس من سنة 2020، اعتمد البنك ميثاق النوع الخاص احتفاءً باليوم العالمي للمرأة.

2.4.2 أنظمة المعلومات والاستراتيجية الرقمية

على صعيد أنظمة المعلومات، عمل البنك في سنة 2019 على وضع برامج ومشاريع وأوراش تهم أنظمة المعلومات. تماشياً مع توجهات المخطط الاستراتيجي 2019-2023، خصوصاً فيما يتعلق بتحويل عمليات البنك. ذلك أن استراتيجية البنك في هذا المجال تشجع الابتكار و مواءمة نظم المعلومات مع طموحاته في المجال الرقمي وتعزيز متانته مع تقليل الاعتماد على هيئات خارجية للتزويد بحلول نظم المعلومات.

وهكذا، في إطار تطبيق التوجه الاستراتيجي "متابعة تحول البنك من أجل تشجيع الابداع وثقافة الابتكار في العصر الرقمي"، فإن أهم العمليات التي تم إجراؤها قد همت تحديد التوجهات الاستراتيجية في مجال استعمال التكنولوجيا السحابية وإرساء الأدوات التي تسمح بتنفيذها، وتعزيز آليات المتانة المعلوماتية واختبار تقنيات مبتكرة.

وتميزت سنة 2019 بإجاز العديد من المشاريع الهيكلية. ويتعلق الأمر بوضع نظام المعلومات الداعمة لاتخاذ القرار حول مركزيات الحسابات البنكية ووضع الإطار المعياري لحكامة المعلومات وإعادة هيكلة حلول الإشراف على السوق النقدي وتطبيق حلول البحث عن الكفاءات من أجل تحسين قنوات التشغيل ورقمنة عملية التشغيل.

3.4.2 المسؤولية المجتمعية

منذ سنوات عديدة، يشارك البنك في مجموعة من الورشات الهيكلية الكبرى. تشهد على التزامه المجتمعي. وتأتي مجموعة من المشاريع لتعكس هذا الالتزام، منها على الخصوص بلورة وتنفيذ استراتيجية وطنية للشمول المالي. ووضع خارطة طريق لمواءمة القطاع المالي مع تحديات التنمية المستدامة وتطوير وسائل أداء مبتكرة وأمنة. إلى جانب الإجراءات المتخذة لحماية المستهلك وإجراء الدراسات والبحوث في مواضيع تصب في صميم القضايا المجتمعية والاقتصادية في المغرب وتحسين آليات تمويل المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، وعلى المستوى

الداخلي، تم اتخاذ العديد من الإجراءات، إضافة إلى تلك الجاري تنفيذها، مثل إنشاء منظومة أخلاقيات ونظام تدبير مضاد للرشوة ومنح موقع دار السكة شهادة الجودة والصحة والسلامة في العمل / البيئة وبرنامج النجاعة الطاقية وتطوير المشتريات المسؤولة وتعزيز السياسة المجتمعية للبنك، وختاماً، وعلى الجانب التنظيمي، تم تحقيق البعد المجتمعي سنة 2019 من خلال إحداث وظيفة للمسؤولية المجتمعية والبيئية مخصصة لهذه المقاربة.

في هذا الإطار، تم إحداث منهجية من أجل تعزيز التقدم المحرز وهيكلية الالتزام الاجتماعي للبنك بشكل أفضل، وستسمح المنهجية المقترحة بتحديد أهم التحديات التي تطرحها المسؤولية الاجتماعية والبيئية على البنك وإحداث سياسة متسقة في هذا المجال وذات مصداقية بالنسبة للأطراف المعنية ونشرها على نطاق المؤسسة وتحديد طرق التواصل والإبلاغ الملائمة وتتبع التقدم المحرز.

الجزء 3

التقرير المالي للبنك

في هذا الجزء من التقرير، تم تقريب الأرقام إلى أقرب وحدة ألف درهم. وبالتالي، فإن المجاميع والمجاميع الفرعية لا تطابق دائما مجموع الأرقام المقربة المكونة لها.

1.3 نظرة على الوضعية المالية لسنة 2019⁽¹⁾

1.1.3 الحصيلة

سجلت الحصيلة الإجمالية للبنك نمواً بنسبة 6% لتصل إلى 331 187 580 ألف درهم في 31 دجنبر 2019 مقابل 312 725 033 ألف درهم سنة من قبل.

جدول 1.1.3: الحصيلة حسب العمليات

التغير %	2018	2019	بالآلاف الدراهم (منها)
7	248 477 842	266 771 075	التداول النقدي
9	-209 796 689	-228 115 295	عمليات مع الخارج
32	1 576 337	2 075 568	عمليات مع الدولة
-4	-43 857 909	-45 666 922	الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان
-2	2 442 930	2 404 801	العمليات المتعلقة بممتلكات البنك

خصوم-أصول

وحسب العمليات الرئيسية، تنامي التداول النقدي بنسبة 7% إلى 266 771 075 ألف درهم. وارتفعت العمليات مع الخارج بنسبة 9% إلى 228 115 295 ألف درهم بعد سنتين من الانخفاض (4- % في المتوسط). وفيما يتعلق بالعمليات مع الدولة، تزايد رصيدها بنسبة 32% إلى 2 075 568 ألف درهم. ارتباطاً بالأساس بتزايد الموجودات في الحسابات الجارية للخرزينة (841 017 ألف درهم). من ناحيتها، انتقلت الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان من 43 857 909 ألف درهم إلى 45 666 922 ألف درهم. نتيجة تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 4% إلى 2%²، على السواء بالنسبة لإعادة التمويل البنكي أو الموجودات في الحسابات الجارية للبنوك المغربية.

2.1.3 النتيجة

بنهاية سنة 2019، بلغ صافي نتيجة البنك 1 668 127 ألف درهم مقابل 985 287 ألف درهم سنة من قبل. أي بنمو بنسبة 69%. يعزى بشكل رئيسي إلى تحسن نتيجة أنشطة البنك.

1 تتم معالجة تغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف على مستوى التعليقات الخاصة بالقوائم التركيبية. ولأغراض التحليل، تمّ في هذا الجزء من التقرير، جميع بعض بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف
2 قرار مجلس البنك خلال اجتماعه الفصلي المنعقد في شتنبر 2019.

جدول 2.1.3: النتيجة الصافية للسنة المالية

التغير %	2018	2019	بالآلاف الدراهم
37	1 682 268	2 310 854	نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف
27	1 389 378	1 758 933	نتيجة عمليات السياسة النقدية
-11	548 165	489 402	نتيجة العمليات الأخرى
26	3 619 811	4 559 188	نتيجة الأنشطة
-1	-1 802 101	-1 776 210	التكاليف العامة للاستغلال
53	1 817 711	2 782 979	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-89	-252 332	-28 874	نتيجة غير جارية
87	-580 092	-1 085 978	ضريبة على النتيجة
69	985 287	1 668 127	نتيجة صافية

وارتفعت نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف بنسبة 37% إلى 2 310 854 ألف درهم، منها 2 116 731 ألف درهم تمثل العائد الصافي عن التوظيفات السندية الذي تزايد بنسبة 42% مقارنة بسنة 2018. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع فوائض القيمة المحققة (324 652 + ألف درهم) الخاصة بتفويت سندات التوظيف بالدولار في سياق تميز بانخفاض نسب الفائدة والفوائد على سندات الاقتراض. (182 012 + ألف درهم) على إثر تزايد حجم محفظة التوظيف بالدولار. من جهتها، سجلت نتائج عمليات السياسة النقدية تباطؤًا في وتيرة نموها إلى 27% لتصل إلى 1 758 933 ألف درهم. ارتباطًا بتقلص عجز السيولة البنكية خلال الفصل الأخير من السنة على إثر تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي. على النقيض من ذلك، تراجعت نتيجة العمليات الأخرى بنسبة 11% إلى 489 402 ألف درهم، خاصة بالنظر إلى انخفاض مبيعات الأوراق البنكية الموجهة للتصدير (58 015 - ألف درهم).

2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة

1.2.3 الحصيلة (الأصول)

جدول 1.2.3: الأصول في 31 دجنبر 2019

2018	2019	إيضاحات	بآلاف الدراهم
8 731 475	10 386 758	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
216 223 579	233 532 384	2	موجودات وتوظيفات بالعملة الأجنبية
52 394 684	38 555 629		- موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
160 298 056	191 386 500		- سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها
3 530 840	3 590 255		- موجودات أخرى بالعملة الأجنبية
9 863 989	9 785 191	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
2 152 196	2 146 798		- اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
7 308 650	7 236 397		- موجودات من حقوق السحب الخاصة
403 143	401 997		- اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	-		مساعادات مالية للدولة
69 367 897	67 383 292	4	ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية
-	-		- قيم مستحقة
69 302 257	67 303 319		- تسبيقات للبنوك
65 640	79 973		- ديون أخرى
-	-		سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
5 452 636	6 976 082	5	أصول أخرى
3 085 457	3 123 873	6	قيم ثابتة
312 725 033	331 187 580		مجموع الأصول

2.2.3 الحصيلة (الخصوم)

جدول 2.2.3: الخصوم في 31 دجنبر 2019

2018	2019	إيضاحات	بآلاف الدراهم
248 477 842	266 771 075	7	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
245 135 550	263 254 622		- أوراق بنكية متداولة
3 342 291	3 516 453		- قطع نقدية متداولة
8 492 088	9 340 911	8	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-		- التزامات بالذهب
8 492 088	9 340 911		- التزامات بالعملات الأجنبية
223 686	210 500	9	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
213 543	201 537		- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
10 143	8 963		- التزامات أخرى
31 659 471	29 789 757	10	ودائع والتزامات بالدرهم
1 216 398	2 057 416		الحساب الجاري للخبزينة العامة
25 509 987	21 716 369		ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية
25 509 987	21 716 369		- حسابات جارية
-	-		- حسابات سحب السيولة
-	-		- حسابات تسهيلات الودائع
1 598 074	1 159 281		- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
3 335 011	4 856 691		- حسابات أخرى
9 889 337	10 430 843	11	خصوم أخرى
7 468 935	7 447 693	3	مخصصات حقوق السحب الخاصة
5 528 387	5 528 673	12	رساميل ذاتية ومثيلاتها
500 000	500 000		- رأس المال
5 001 340	5 001 340		- احتياطات
27 046	27 333		- مرحل من جديد
0	0		- رساميل ذاتية أخرى
985 287	1 668 127		نتيجة صافية للسنة المالية
312 725 033	331 187 580		مجموع الخصوم

3.2.3 خارج الحصيلة

جدول 3.2.3: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2019

2018	2019	إيضاحات	بآلاف الدراهم
			عمليات الصرف بالناجز
			العملات المتوقعة تسليمها بالناجز
			الدراهم المتوقعة خصيلها بالناجز
		13	عمليات الصرف لأجل
	8 525 178		العملات المتوقعة خصيلها لأجل
	8 568 575		العملات المتوقعة تسليمها لأجل
6 428 495		13	عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
		13	عمليات الصرف عمليات المفاضلة
-	158 563		العملات الأجنبية المتوقعة خصيلها
-	158 583		العملات الأجنبية المتوقعة تسليمها
-			تعديل العملات خارج الحصيلة
-			التزامات على المنتجات المالية المشتقة
		14	التزامات على السندات
70 599 743	68 533 178		سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
10 025 700	12 918 700		سندات محصلة على التسبيقات المتوقعة منحها
2 753 697	2 556 954		ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
9 524 415	13 172 765		تسبيقات من المتوقع منحها
5 458 712	1 662 271		سندات أجنبية متوقعة خصيلها
2 102 925	549 571		سندات أجنبية متوقعة تسليمها
		15	التزامات أخرى
58 583	105 237		ضمانات محصلة على الصفقات
846 161	871 976		التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
32 165	18 439		التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000		التزامات أخرى ممنوحة

4.2.3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 4.2.3: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2019

2018	2019	إيضاحات	بآلاف الدراهم
5 431 819	6 138 883		العائدات
2 681 949	2 785 084	16	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
1 422 337	1 744 558	17	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
13 374	12 591	18	فوائد محصلة أخرى
608 351	664 105	19	عمولات محصلة
156 006	535 274	20	عائدات مالية أخرى
225 852	131 409	21	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
17 826	19 045	22	عائدات مختلفة
-	-		عمليات سحب على الاستخدامات
297 623	243 576	23	مؤونات مسترجعة
8 501	3 243	24	عائدات غير جارية
4 446 532	4 470 756		التكاليف
184 384	179 768	25	فوائد منوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
326 354	340 159	26	فوائد منوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم
32 471	16 386	27	عمولات منوحة
1 063 238	986 330	28	تكاليف مالية أخرى
988 860	863 391	29	تكاليف خاصة بالموظفين
243 702	236 625	30	شراء المواد والأدوات
352 911	356 045	31	تكاليف خارجية أخرى
419 450	364 132	32	مخصصات للاستخدامات والمؤونات
255 072	41 941	33	تكاليف غير جارية
580 092	1 085 978	34	ضريبة على النتيجة
985 287	1 668 127		نتيجة صافية

5.2.3 جدول تدفقات الخزينة

جدول 5.2.3: تدفقات الخزينة إلى غاية 31 دجنبر 2019

2018	2019	بآلاف الدراهم
47 279 501	55 055 218	السيولة والودائع بالعملة الأجنبية في بداية السنة المالية
-42 560 778	-40 294 787	تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية
4 225 973	4 568 820	فوائد محصلة
608 351	664 105	العمولات المحصلة على العمليات البنكية
432 574	213 565	عائدات أخرى محصلة
312	471	ربحيات محصلة
-548 570	-556 180	فوائد وعمولات مدفوعة
-642 000	-985 000	ربحيات مدفوعة
-955 021	-844 120	تكاليف خاصة بالموظفين مدفوعة
-605 818	-570 780	ضرائب ورسوم مؤداة
-732 146	-603 638	تكاليف أخرى مدفوعة
-672 452	841 017	+/- تغير وودائع الخزينة العامة بالدرهم
1 728 424	-3 777 272	+/- تغير الودائع إزاء الأبنك المغربية بالدرهم
-166 471	2 079 362	+/- تغير وودائع زبناء آخرين بالدرهم وبالعملة الأجنبية
-19 667 231	-42 027 300	+/- تغير سندات التوظيفات الأجنبية بالعملة الأجنبية
2 164 911	-66 292	+/- تغير سندات المعاملات الأجنبية بالعملة الأجنبية
-27 149 393	1 998 938	+/- تغير التسبيقات لفائدة البنوك
11 325	268 054	+/- تغير ديون الخصوم الأخرى
-593 547	-1 498 537	+/- تغير الأصول الأخرى
33 722 659	8 747 087	التدفقات المالية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية
34 024 745	9 046 827	+/- تغير سندات الاستثمارات الأجنبية بالعملة الأجنبية
2 857	-178	+/- تغير الأكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
17 914	51 089	+/- تغير موجودات من حقوق السحب الخاصة
-3 916	-	+/- تغير الموجودات والتوظيفات بالذهب
-	-	+/- تغير الودائع لدى صندوق النقد الدولي
-25 893	-	+/- تغير الأكتتاب لدى صندوق النقد العربي
0	72	+/- تغير مخصصات حقوق السحب الخاصة
-299 255	-353 622	حيازة الأصول الثابتة
6 206	2 897	عائدات نفويت الأصول الثابتة
16 694 190	18 293 233	التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة التمويل
16 694 190	18 293 233	+/- تغير الأوراق والقطع النقدية المتداولة
-80 354	-496 852	إعادة تقييم وضعية الخزينة والودائع بالعملة الأجنبية
55 055 218	41 303 899	وضعية الخزينة والودائع بالعملة الأجنبية في نهاية السنة المالية

6.2.3 جدول تغير الرساميل الذاتية

جدول 6.2.3: تغير الرساميل الذاتية إلى 31 دجنبر 2019

بالآلاف الدرامم	الرصيد عند افتتاح سنة 2018	تخصيص نتيجة 2018	توزيع الربحيات	نتيجة 2019	عمليات عل رأس المال (+ارتفاع/ -انخفاض)	الرصيد عند إغلاق سنة 2019
رأس المال	500 000					500 000
مرحل من جديد	27 046	287				27 333
احتياطيات	5 001 340	985 000	-985 000			5 001 340
نتيجة السنة المالية				1 668 127		1 668 127
نتيجة قيد التخصيص	985 287	-985 287				0
المجموع	6 513 673	0	-985 000	1 668 127	0	7 196 801

7.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

1.7.2.3 الإطار التنظيمي

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقاً للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات في ما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة المجمدة وغيرها، والمقتضيات الخاصة بتقييم عملياتها المالية.

وتتضمن القوائم التركيبية، كما نصت عليها المادة 47 من القانون رقم 40-17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وخارج الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

بموازاة ذلك، يقوم البنك سنوياً بإعداد وضعية خارج الحصيلة، وابتداءً من السنة المالية 2019، عمل البنك على إدراج جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الرساميل الذاتية على مستوى بياناته المالية.

2.7.2.3 طرق التقييم

عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل. سواء تمت هذه العمليات للحساب الخاص للبنك أو في إطار الوساطة مع البنوك. ويتم تقييد هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف المدرجة في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة.

وطبقا لهاته الاتفاقية، يجب الإبقاء على «حساب تقييم احتياطات الصرف» دائنا بحد أدنى لا يقل عن 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب. في حالة ما إذا أدت خسارة في الصرف إلى تراجع هذا الرصيد إلى مستوى أقل من الحد الأدنى، يتم خصم مبلغ الخصاص من حساب النتيجة الخاص ببنك المغرب برسم السنة المالية المعنية، وذلك في حدود 10% من الربح الصافي لتلك السنة. ويودع في حساب «احتياطات تغطية خسارة الصرف». أما إذا تجاوز الخصاص 10% من الربح الصافي للبنك، فيمكن تحويل الأموال إلى حساب «احتياطات تغطية خسارة الصرف» على مدى عدة سنوات.

ويتم إرجاع رصيد حساب «احتياطات تغطية خسارة الصرف» إلى الخزينة عندما يتجاوز رصيد حساب «تقييم احتياطات الصرف» الحد الأدنى المطلوب.

ولا ينتج عن عملية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف حسب الغرض من حيازتها. وذلك ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

محفظة المعاملات: تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير. ويتم تقييدها حسب سعر شرائها، مع احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناتجة عن التقييم اليومي لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

محفظة الاستثمار: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. يتم احتسابها طبقا للقواعد التالية:

- يتم تقييدها حسب سعر شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة.
- لا يتم تقييد فوائض القيمة المتعلقة بهذه السندات.
- لا يتم تقييد نواقص القيمة المتعلقة بهذه السندات إلا عندما يفترض البنك أن السند الذي يسجل تناقصا في القيمة قد تتم إعادة بيعه خلال السنة المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.
- يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بطريقة منتظمة على المدة المتبقية للسندات.

إلى حدود 31 دجنبر 2019، لم يتم تسجيل أي مؤونة لهذه المحفظة.

محفظة التوظيف: تتكون من السندات غير تلك المصنفة في محافظ المعاملات أو الاستثمارات. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء. وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
- لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حياة هذه السندات.
- ينتج عن نواقص القيمة غير المحققة الناتجة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوين مؤونات لنقصان القيمة على أساس يومي. وبالمقابل، لا تدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أن البنك أحدث، منذ أكتوبر 2008، فئة فرعية لسندات التوظيف الخاصة به، وذلك قصد إدراج سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقاً. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر تسديدها، مع احتساب الفوائد؛ ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقاً طيلة مدة السندات ويتم تقييدها في حسابات العائدات والتكاليف على أساس يومي.

موجودات أخرى بالعملة الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

ويتم تقييد هذه السندات في البداية حسب سعر الشراء، وتقييد فوائض ونواقص القيمة في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات التي أبلغ بها المفوض بالتدبير، والتي تتم مراقبتها من طرف مصالح البنك.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تقيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخدامات المتراكمة.

ويتم استخدام الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية بطريقة منتظمة، حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخدام المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، في ما يلي:

جدول 7.2.3: آجال استخدام الأصول الثابتة

20 سنة	المباني
5 سنوات	الاستصلاح والتهيئة والتجهيز
10 سنوات	معدات دار السكة
5 سنوات	معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى
10 سنوات	أثاث مكتبي

الأصول الثابتة المالية

تفيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية التي تقابل كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. وفي ما يتعلق بالمساهمات الأجنبية، يتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

ويتم تقييم المؤونات عن نقصان قيمة هذه السندات غير المتداولة في البورصة في تاريخ حصر الحسابات وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب)؛
- المنتجات المصنعة والمنتجات الموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة والأوراق البنكية الموجهة للخارج)؛
- القطع النقدية التذكارية

تُفيد المواد والأدوات القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمان الشراء، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات، عند الاقتضاء.

وتُفيد المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، واقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

أما المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع الموجهة للبيع، فتُقيد في الحصيلة بتكلفة إنتاجها مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

8.2.3 منظومة تدبير المخاطر المالية

تعريف المخاطر المالية

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطاتي الصرف في ما يلي:

• خطر الائتمان، ويقصد به:

_ من جهة، خطر التخلف عن الأداء (خطر الطرف المقابل)، ويقصد به عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته.

_ ومن جهة أخرى، خطر تراجع التصنيف الائتماني لدى طرف مقابل، الممنوح من طرف إحدى أو عدة وكالات التقييم.

• **خطر السوق**، أو خطر الخسارة الناجمة عن تطور غير ملائم لعوامل السوق نتيجة بالأساس لتغيرات نسب الفائدة أو سعر الصرف.

• **خطر السيولة** الذي يمثل احتمال عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، حتى من خلال تعبئة الأصول أو على الأقل مع التعرض لخسارة هامة في الرأسمال.

إطار الحكامة

في إطار مهمته المتعلقة بتدبير احتياطاتي الصرف، وضع البنك آلية لتدبير المخاطر المالية، وتمكن هذه الآلية من تحديد ومراقبة وتقليص المخاطر المتعلقة بعمليات توظيف عمليات الصرف، وهي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، وتستند إلى إطار حكامه واضح وتنازلي.

يتولى مجلس البنك المصادقة على سياسة توظيف احتياطاتي الصرف وتحمل المخاطر، كما يصادق على محيط الاستثمارات وعلى التخصيص الاستراتيجي للأصول. وتقوم اللجنة النقدية والمالية بالإشراف على تنفيذ هذا التخصيص الاستراتيجي وبالمصادقة على استراتيجية التدبير وبالموافقة على الحدود الموضوعة للأطراف المقابلة. كما تقوم أيضا بدراسة تطور مؤشرات المخاطر المالية المتعلقة بتدبير الاحتياطات، وبدورها، تقوم لجنة الإفتاح بدراسة التطور السنوي للمخاطر المالية والعملياتية للبنك.

وتحدد في إطار التخصيص الاستراتيجي الذي يحدده مجلس البنك أهداف الاحتفاظ بالاحتياطيات وتدبيرها، ومبادئ التوظيف ومحيط الاستثمار والحدود حسب فئة الأصول وقواعد الأهلية وتمركز الجهات المصدرة والمقابلة إلى جانب شروط التوظيف الخوطة.

ومن الناحية العملية، تتم مراقبة تتبع كافة تعرضات البنك بالعملة الأجنبية بشكل يومي، بغية التقيد بتوجيهات التخصيص الاستراتيجي.

في هذا الإطار، يتم إعداد تقارير من أجل القيام باستمرار تتبع تعرضات البنك في الأسواق المالية الدولية.

يؤدي كل تجاوز للقواعد المحددة إلى رفع تقرير إلى اللجنة النقدية والمالية خلال اجتماعاتها.

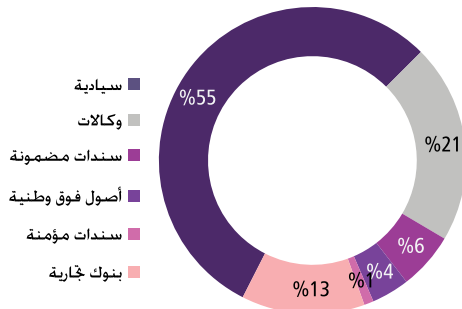
تدبير المخاطر المالية

مخاطر الائتمان

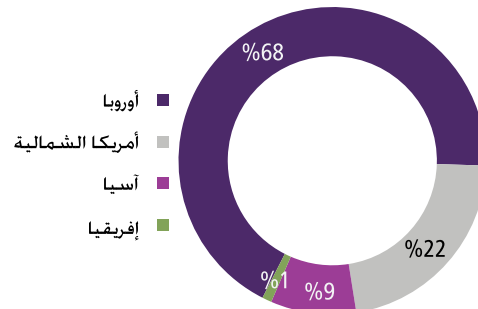
يسهر بنك المغرب على التأكد من مطابقة التوظيفات التي تتم في إطار تدبير احتياطيات الصرف للهدفين الرئيسيين الذين سطرهما، ألا وهما الأمن والسيولة. فإلى جانب معايير أهلية الجهات المصدرة والأطراف المقابلة، يلجأ البنك إلى أدوات دقيقة من أجل تدبير مخاطر الائتمان. ويتعلق الأمر بحدود التعرض التي تمكن من تفادي درجة كبرى من التعرض للمخاطر ومن التمرکز. وتتجلى مختلف فئات الحدود المطبقة، والتي يتم تتبعها، في تنقيط الائتمان وفئة الأصول وخطر البلد، وخطر الجهة المصدرة وخطر الطرف المقابل.

وإلى جانب هذا التأطير، يقوم البنك باحتساب تصنيف متوسط بغية ضمان تقييم أفضل للتعرض الإجمالي على مخاطر الائتمان.

رسم بياني 2.2.3: توزيع تعرض المحافظ حسب فئات الأصول



رسم بياني 1.2.3: توزيع تعرض المحافظ حسب الجهات



و بنهاية سنة 2019، بلغت الأصول الخاضعة للتدبير 25,1 مليار دولار بتصنيف متوسط "AA" - يعكس الجودة العالية للتصنيف الائتماني للأصول المحتفظ بها.

مخاطر السوق

تترتب مخاطر السوق المرتبطة بتدبير احتياطات الصرف أساساً عن مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف.

مخاطر سعر الفائدة

يدبر البنك مخاطر سعر الفائدة من خلال التخصيص الاستراتيجي الذي يحدد المحافظ المرجعية التي تعكس مستوى المخاطر المسموح به. إلى جانب ذلك، يتمثل تدبير هذه المخاطر في ضمان أن تظل التعرضات المتعلقة بحافظ التدبير، مقارنة مع المؤشرات المرجعية، ضمن النطاق المسموح به فيما يتعلق بالمدة.

واستكمالاً لهذه العملية، يتم قياس التعرض لمخاطر السوق من خلال الخسارة المحتملة القصوى (VaR).

وفي 31 دجنبر 2019، بلغت المدة الإجمالية لاحتياطات الصرف التي يدبرها البنك 1,5 سنة.

مخاطر الصرف

تترتب مخاطر الصرف عن تأثير تطور أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدرهم. ويتم قياس هذه المخاطر من خلال الانحراف ما بين تركيبة احتياطات الصرف وترجيح سلة الدرهم المكونة من 60% من الأورو و40% من الدولار. ويتم تأطير هذه التعرضات عن طريق وضع حد للانحراف الأقصى.

من ناحية أخرى، وبالنظر لكون احتياطات الصرف تتكون بالأساس من الأورو والدولار الأمريكي، فإن التعرض الناجم عن حيازة العملات الأجنبية الأخرى يبقى ضعيفاً.

مخاطر السيولة:

يهدف تدبير مخاطر سيولة الاحتياطات إلى الاستجابة للاحتياجات التمويلية لميزان أداوات البلد وللحفاظ على مستوى احتياطات سائلة تتيح استيعاب الصدمات في أوقات الأزمات أو عندما يكون الولوج إلى التمويل الخارجي محدوداً.

ويدبر البنك مخاطر السيولة من خلال التخصيص الاستراتيجي الذي يحدد الأحجام الدنيا من الشرائح السائلة للاحتياطات:

-**الاحتياطات الوقائية:** تهدف هذه الشريحة إلى تمويل الاحتياجات التقديرية لميزان الأداوات في أفق سنة واحدة.

وبنهاية سنة 2019، بلغ مستوى هذه الاحتياطات الوقائية 64,4 مليار درهم.

- محافظ الاحتياطيات الفائضة المحتسبة بالقيمة السوقية: تتكون من أصول سائلة يمكن تعبئتها في حال استنفاد شريحة "الاحتياطيات الوقائية" على إثر تعرض احتياطيات الصرف لصدمة قوية. وبلغت قيمة هذه المحافظ بنهاية 2019 ما يعادل 59,4 مليار درهم.

9.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة

إيضاح رقم 1: الموجودات والتوظيفات بالذهب

بموجب المادة 12 من قانونه الأساسي، يحوز بنك المغرب ويدبر احتياطيات الصرف المكونة من الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية. يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالذهب المودعة بالمغرب ولدى ودعاء أجنيين، وكذا تلك المتعلقة بالتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية. ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم هذه الموجودات وفق سعر السوق. وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم⁽¹⁾ احتياطيات الصرف. وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة سنة 2006 بين بنك المغرب والدولة.

وفي 31 دجنبر 2019، بلغ مقابل قيمة الموجودات من الذهب 10 386 758 ألف درهم. بارتفاع بنسبة 19% (+2%) في المتوسط برسم السنتين المائيتين الأخيرتين). نتيجة ارتفاع سعر أوقية الذهب الذي بلغ بنهاية السنة 14 608 درهم، وهو أعلى مستوى له منذ عدة سنين. وظلت الكمية من أوقيات الذهب مستقرة في 711 032 أوقية (ما يعادل 22 طن). وتجدر الإشارة من ناحية أخرى إلى أن البنك لم يقيم بأي عملية إقراض للذهب في سنة 2019. بالنظر إلى العائدات السلبية عن التوظيف السائدة في السوق.

جدول 8.2.3: موجودات وتوظيفات بالذهب

2018	2019	
12 280	14 608	ثمن أوقية ذهب بالدرهم ⁽¹⁾
711 032	711 032	الكمية بأوقية الذهب
8 731 475	10 386 758	القيمة السوقية ⁽²⁾
22,12	22,12	مخزون الذهب (بالطن)

⁽¹⁾ سعر الذهب/الدرهم المغربي.

⁽²⁾ بالآلاف الدراهم.

لا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه تخصيصه لأي استعمال آخر.

إيضاح رقم 2: الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

وبمقتضى المادة المشار إليها أعلاه، يتضمن هذا البند المقابل بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل، والتي تتم حيازتها على الخصوص في شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية. وبعد سنتين متتاليتين من الانخفاض، ارتفع رصيد الموجودات والتوظيفات من الذهب بنسبة 8% إلى 233 532 384 ألف درهم مقابل 216 223 579 ألف درهم، موازاة مع تعزيز احتياطات الصرف. وبذلك، انتقلت حصته ضمن الأصول الإجمالية من 69% إلى 71%.

جدول 9.2.3: التوزيع حسب نوع التوظيفات

الخصبة	2018	الخصبة	2019	بآلاف الدراهم
%8	17 190 648	%4	9 926 287	حسابات تحت الطلب
%14	31 018 797	%9	21 627 617	حسابات لأجل
%74 { %24	51 287 243	%82 { %40	93 492 604	سندات التوظيف (1)
				%42
%50	109 010 813	%5	10 591 980	موجودات وتوظيفات أخرى (2)
%4	7 716 078			
100	216 223 579	100	233 532 384	المجموع

(1) بما في ذلك انخفاض مخصصات قيمة السندات. وقد بلغ تقييم سندات التوظيف بسعر السوق في 31 دجنبر 2019 ما يعادل 94 246 411 ألف درهم. (2) تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

وتوظف هذه الموجودات في حدود 82% (74% سنة 2018) في سندات اقتراض. وضمن هذه المحفظة، ارتفعت حصة سندات التوظيف بنسبة 82% فيما انخفضت حصة سندات الاستثمار بنسبة 10% مقابل 25% بنهاية 2018، ارتباطا بتعزيز التوظيفات المنجزة بالدولار.

بدورها، تراجعت الودائع والتوظيفات في القطاع النقدي من 48 209 445 ألف درهم إلى 31 553 904 ألف درهم، لتمثل 14% من الموجودات والتوظيفات من العملة الأجنبية مقابل 22% سنة من قبل.

جدول 11.2.3: التوزيع حسب الأجل المتبقي (*)

2018	2019	
%38	%40	أقل من أو تساوي سنة
%62	%60	أكثر من سنة
%100	%100	المجموع

(*) لسندات المملوكة في المحافظ التي يتم تدبيرها داخليا. بما فيها شهادات الإيداع.

جدول 10.2.3: التوزيع حسب العملة

النغير %	2018	2019	بآلاف الدراهم
12	130 198 846	146 058 650	الأورو
2	84 815 369	86 157 241	الدولار الأمريكي
9	1 209 365	1 316 493	عملات أخرى
8	216 223 579	233 532 384	المجموع

إيضاح رقم 3: موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

تراجع هذا البند، الذي يعكس الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، بنسبة 1% إلى 9 785 191 ألف درهم، ارتباطا بالأساس بانخفاض الموجودات من حقوق السحب الخاصة.

الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

في الأصول:

• الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي: يمثل الجزء (1,18%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، ويتكون من:

- الجزء القابل للتصرف: 147,35 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (1 954 737 ألف درهم) ويمثل مساهمة بنك المغرب في صندوق النقد الدولي بالعملة الأجنبية. ويُحتسب هذا الدين، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، ضمن الأصول الرسمية لبنك المغرب. وفي سنة 2016، أدى هذا الأخير مبلغ 76,55 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، الذي يمثل نصيبه (25%) في زيادة حصة مساهمة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي. بموجب المراجعة العامة الرابع عشرة لخصص المساهمة في هذا الصندوق.

- الشريحة المعبأة: التي تبلغ 14,36 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (192 061 ألف درهم)، وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية في حصته لدى صندوق النقد الدولي، والمودع في "الحساب رقم 1" لصندوق النقد الدولي لدى مؤسستنا.

جدول 12.2.3: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

التغير %	2018	2019	بآلاف الدراهم
			الأصول
-0,3	2 152 196	2 146 798	الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
-1	7 308 650	7 236 397	الموجودات من حقوق السحب الخاصة
-1	9 460 846	9 383 195	المجموع
			الخصوم
-0,3	7 468 935	7 447 693	مخصصات حقوق السحب الخاصة
0,1	192 942	193 060	حسابات رقم 1 و2
-0,3	7 661 878	7 640 753	المجموع

• **موجودات من حقوق السحب الخاصة:** تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين لهذا الحساب عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة على أساس فصلي وتسديدات اقتراضات المغرب. وقد تعززت هذه الموجودات بشكل كبير في سنة 2014، بفضل اقتناء 320 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي.

وفي متم سنة 2019، تراجع مقابل قيمة الموجودات من حقوق السحب الخاصة إلى 7 236 397 ألف درهم، أي بانخفاض سنوي يعادل 72 253 ألف درهم يعزى على الخصوص إلى أداء العمولة المتعلقة بخطط الوقاية والسيولة لفائدة صندوق النقد الدولي بمبلغ يصل إلى 4 909 560 وحدة حقوق سحب خاصة (65 260 ألف درهم) مقابل 2 209 140 وحدة حقوق سحب خاصة (29 394 ألف درهم) سنة من قبل.

ويشمل جانب **خصوم** الحصيلة بند "مخصصات حقوق السحب الخاصة" الذي يوافق القيمة بالدرهم لهذه المخصصات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا. وفي سنة 2009، سجل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم، تمثل حصة المغرب من المخصصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة) الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء. وفي سنة 2019، تراجعت القيمة المقابلة بالدرهم لهذه المخصصات إلى 7 447 693 ألف درهم، أي بانخفاض بواقع 21 243 ألف درهم، نتيجة تدني قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 0,3% إلى 13,27 درهم.

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي:

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 41,33 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

• 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب، ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (5 979 ألف درهم).

• 21,69 مليون دينار عربي مكتتبه بالعملة الأجنبية والتي يتحمل البنك فيها 10,10 مليون دينار عربي (401 997 ألف درهم). ظلت ثابتة مقارنة بسنة 2018 بعد القيام هذه السنة بسداد الشريحة الأخيرة المتعلقة بمساهمة البنك في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي والتي كان تحريرها من طرف الدول الأعضاء مبرمجا خلال الفترة الخماسية 2014-2018:

• 19,44 مليون دينار عربي منها 9,10 مليون مكتتبه من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطات. والتي تمت في سنة 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

إيضاح رقم 4: ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشتمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية وفقا للمادة 7 من القانون الأساسي لبنك المغرب.

في سنة 2019، بلغت تدخلات البنك في السوق النقدية مستويات عالية قبل التراجع خلال الفصل الأخير. انسجاما مع تطور عجز السيولة البنكية الذي اتسم هذه السنة بالمرحلتين التاليتين:

• فترة ارتفاع خلال الأشهر الثمانية الأولى. لتسجل بذلك أعلى مستوى لها على الإطلاق بلغ 95,5 مليار درهم. كمتوسط أسبوعي. بنهاية غشت 2019. نتيجة ارتفاع التداول النقدي. وبدرجة أقل. انخفاض احتياطات الصرف:

• فترة تراجع اعتبارا من الفصل الأخير لتنتهي السنة في مستوى 64,1 مليار درهم. كمتوسط أسبوعي. نظرا لتقليص نسبة الاحتياطي النقدي التي ترتب عنها ضخ 11 مليار درهم في السوق النقدي وارتفاع احتياطات الصرف. وبذلك قلص البنك تدريجيا من السيولة التي يتم ضخها حيث تراجعت مع نهاية 2019 إلى 67 303 319 ألف درهم. موزعة على الشكل التالي:

- 65 003 319 ألف درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض. الممنوحة بسعر الفائدة الرئيسي (2,25% منذ مارس 2016).

- 2 300 000 ألف درهم برسم ثلاثة قروض مضمونة مدتها سنة واحدة. بمتوسط سعر الفائدة الرئيسي المعتمد خلال الفترة قيد الدراسة. وتندرج هذه العمليات في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. الذي تم وضعه في دجنبر 2013.

جدول 13.2.3: بنية الديون على مؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم	2019	2018	التغير %
عمليات إعادة الشراء	65 003 319	67 002 257	-3
التسبيقات لمدة 7 أيام	65 003 319	67 002 257	-3
التسبيقات لمدة 24 ساعة	-	-	-
القروض المضمونة	2 300 000	2 300 000	-
المجموع	67 303 319	69 302 257	-3

إيضاح رقم 5: أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من ضمن ما يشملها، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف توزع على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية. وقد انتقل هذا البند من سنة لأخرى من 5 452 636 ألف درهم إلى 6 967 082 ألف درهم.

إيضاح رقم 6: قيم ثابتة

بلغت القيمة الصافية للأصول المالية الثابتة للبنك 3 123 873 ألف درهم، مرتفعة بواقع 38 416 ألف درهم. تشمل زيادة بواقع 322 388 ألف درهم للقيم الثابتة الإجمالية وبواقع 283 972 ألف درهم برسوم الاستخدامات والمؤونات.

جدول 14.2.3: القيم الثابتة

بآلاف الدراهم	2019	2018	التغير %
منها			
قروض ثابتة	768 867	747 806	3
سندات المساهمة و استخدامات ماثلة	439 564	439 557	0,002
أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	6 986 886	6 685 630	5
القيم الثابتة الإجمالية	8 195 380	7 872 992	4
الاستخدامات والمخصصات	-5 071 508	-4 787 536	6
القيم الثابتة الصافية	3 123 873	3 085 457	1

سندات المساهمة واستخدامات ماثلة

ظلت القيمة الإجمالية لمحفظه سندات المساهمة لبنك المغرب شبه مستقرة، من سنة لأخرى، في مبلغ 439 564 ألف درهم.

جدول 15.2.3: سندات المساهمة واستخدامات ماثلة

التغير (3)%	القيمة الحاسبية الإجمالية 2018	2019			طبيعة النشاط	بآلاف الدراهم
		الحصة	الوضعية الصافية (2)	القيمة الحاسبية الصافية (1)		
-	198 373			195 608	198 373	السندات المملوكة في المؤسسات المغربية واستخدامات ماثلة (منها)
-	1 265	1,69	152 232	0	1 265	المالي دار الضمان
-	4 000	20,00	303 530	4 000	4 000	المالي الوديع المركزي (ماروك لير)
-	50 000	10,00	505 969	50 000	50 000	المالي هيئة القطب المالي لدارالبيضاء
-	59	5,92	3 515	59	59	المالي الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية
-	141 549			141 549	141 549	ديون متعلقة بمساهمات
0,003	241 184			229 617	241 192	السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية
-	23 228	6,85	86 629 USD	23 228	23 228	المالي يوباك كيراساو (Ubac) (Curaçao)
-	519	0,02	407 529 EUR	519	519	المالي سويفت (Swift)
0,1	5 979	0,02	1 313 080 DA ⁽⁴⁾	5 987	5 987	المالي صندوق النقد العربي
-	16 856	0,28	1 158 629 USD	16 856	16 856	المالي برنامج تمويل التجارة العربية
-	175 142	8,48	205 421 USD	167 162	175 142	المالي إفريقيا 50- لتمويل المشاريع
-	19 460	8,18	20 229 USD	15 865	19 460	المالي إفريقيا 50- لتطوير المشاريع
0,002	439 557			425 225	439 564	إجمالي سندات المساهمة و استخدامات ماثلة

(1) تمت إعادة معالجة القيمة الحاسبية الإجمالية برسم المؤونات المكونة.

(2) الوضعية الصافية للهيئات التي يساهم فيها البنك. معتمدة على أساس القوائم التركيبية لسنة 2018

(3) تغير القيمة الحاسبية الإجمالية بين 2018 و2019.

(4) الدينار العربي.

أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

جدول 16.2.3: أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

بآلاف الدراهم	المبلغ الاجمالي 2018	الزيادة	الانخفاض	المبلغ الاجمالي 2019
مباني تشغيلية	1 860 647	162 187	53 191	1 969 643
منقولات ومعدات تشغيلية	2 486 034	93 968	17 103	2 562 899
أصول مجسدة تشغيلية أخرى	835 778	85 079	980	919 878
أصول مجسدة غير تشغيلية	785 007	2 044		787 051
أصول غير مجسدة	718 163	62 509	33 257	747 416
المجموع	6 685 630	405 788	104 532	6 986 886

مع متم سنة 2019، بلغت القيمة الإجمالية للأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 6 986 886 ألف درهم، مرتفعة بواقع 301 256 ألف درهم مقارنة بسنة 2018. وتتنوع الاستثمارات المنجزة هذه السنة على الشكل التالي:

- 40% في الاستثمارات العقارية المرتبطة بمشاريع إعادة تهيئة وتوسعة مقرات العمل، خاصة إعادة تهيئة الإدارة المركزية، وتوسعة مقر دار السكة من خلال بناء مقر لإنتاج بطائق الهوية المؤمنة واستكمال تجديد وكالة طنجة؛

- 24% تتعلق بتحديث آليات الإنتاج بدار السكة، وشراء الأثاث والمعدات الاعتيادية، وتعزيز البنية التحتية للسلامة المعلوماتية وتجديد الحظيرة المعلوماتية (حواسيب آلية، وخوادم، إلخ).

- 19% مخصصة بالأساس لتعزيز وتحديث المعدات الكهربائية وجهاز الأمن وأسلاك الشبكة والنجارة والتكييف والصبغة وتهيئة مختلف بنايات البنك (طابع تشغيلي وطابع اجتماعي).

- 15% مخصصة للاستثمارات المرتبطة باقتناء الحلول المخصصة بالسلامة المعلوماتية والمادية في إطار مشروع تحديث أنظمة معلومات البنك وحين نسخ الأنظمة المعلوماتية مثل مختلف أقسام النظام المندمج "اندماج" ونظام استعادة البيانات.

أما الانخفاضات فهدت بالأساس المبيعات والهبات من المعدات المعلوماتية وتلك الخاصة بالنقل.

إيضاح رقم 7: أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يمارس بنك المغرب، بموجب المادة 5 من قانونه الأساسي، امتياز إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية. يمثل مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

واصل التداول النقدي نموه سنة 2019 ليصل إلى 266 771 075 ألف درهم، أي بنسبة 7% أكثر من 2018. تمثل 81% من إجمالي الحصيلة بدلا من 79% سنة من قبل، وانسجامه مع طابعه الموسمي حيث عرف ذروته خلال شهري يوليوز وغشت التي سجلت تركيزا للأحداث التي تستهلك سيولة كبرى (العطلة الصيفية، والاحتفال بعيد الأضحى والتحضير للدخول المدرسي).

إيضاح رقم 8: الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تشمل هذه الالتزامات بالأساس الودائع بالعملات للبنوك الأجنبية ولغير المقيمين. وقد بلغت 9 340 911 ألف درهم، مرتفعة بنسبة 10% مقارنة بالسنة السابقة.

إيضاح رقم 9: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

يشكل "الحساب رقم 1" لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. وبلغت الموجودات في هذا الحساب وفي "الحساب رقم 2" لصندوق النقد الدولي، التي يتم تعديلها سنويا لتأخذ في الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة، بنهاية سنة 2019 ما يعادل 193 060 ألف درهم.

ويعزى الانخفاض السنوي بقيمة 13 186 ألف درهم لالتزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل أساسا إلى تدني الالتزامات تجاه البنوك الأجنبية (12 591 - ألف درهم).

جدول 17.2.3: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

التغير %	2018	2019	بآلاف الدراهم
-6	213 543	201 537	التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
-62	20 211	7 620	التزامات تجاه البنوك الأجنبية
0,3	193 332	193 917	الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية
-12	10 143	8 963	التزامات أخرى
-6	223 686	210 500	المجموع

إيضاح رقم 10: الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساسا:

• الحساب الجاري للخرينة العامة الذي يمسكه بنك المغرب بموجب المادة 16 من قانونه الأساسي. وتؤدي عنه الفوائد حسب الشروط التالية. طبقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب بتاريخ 28 يوليوز 2009:

• يؤدي عن الشريحة التي تقل عن أو تعادل 2 مليار درهم. سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس. أي 1,75%:

- يطبق على الشريحة التي تتجاوز 2 مليار درهم ولا تتعدى 3 مليار درهم. سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس. أي 1,25%:

- ولا تؤدي أية فائدة عن الشريحة التي تتجاوز 3 مليار درهم.

جدول 18.2.3: الودائع والالتزامات بالدرهم

التغير %	2018	2019	بالآلاف الدراهم
69	1 216 398	2 057 416	الحساب الجاري للخرينة العامة
-15	25 509 987	21 716 369	الحسابات الجارية للبنوك المغربية
-	-	-	عمليات سحب السيولة
-	-	-	تسهيلات الودائع
-27	1 598 074	1 159 281	ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
46	3 335 011	4 856 691	حسابات أخرى
-6	31 659 471	29 789 757	المجموع

• حسابات البنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي. المحدث وفق المادتين 25 و66 من قانونه الأساسي. وبناء على قرار مجلس البنك خلال اجتماعه المنعقد في 24 شتنبر 2019. تم تخفيض المبلغ الأدنى المطلوب برسم هذا الاحتياطي إلى 2% من المتطلبات على المدى القصير من البنوك (بدلا من 4% في السابق) والذي ينبغي مراعاته كمتوسط خلال فترة الملاحظة. وقد تم تعليق العمل بمجازاة هذا الاحتياطي. المحتسبة على أساس سعر فائدة 0,75% مطبق على الاحتياطي الإضافي (الفائض 2%) بالنسبة للبنوك التي يكون نمو المبلغ الجاري لقروضها الموجهة لفائدة المقاولات غير المالية أعلى من المتوسط المسجل على مستوى مجموع البنوك. وذلك ابتداء من 26 شتنبر 2019.

• ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن أن يتضمن هذا البند أيضا، في سياق يتسم بوفرة السيولة:

- عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس، أي 1,75%.
- تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك، بمبادرة منها، من توظيف فائض الخزينة. ويؤدي عن هذه الودائع سعر الفائدة الرئيسي ناقص مائة نقطة أساس، أي 1,25%.

مع متم سنة 2019، انخفض هذا البند إلى 29 789 757 ألف درهم، متراجعا بواقع 1 869 714 ألف درهم مقارنة بسنة 2018، ارتباطا بالأساس بتراجع الموجودات في الحسابات الجارية لدى البنوك بواقع 3 793 618 ألف درهم، نتيجة انخفاض نسبة الاحتياطي النقدي.

إيضاح رقم 11: خصوم أخرى

تشمل الخصوم الأخرى بالأساس ما يلي:

- الدائنون المختلفون: يضم هذا البند بالأساس الاقتطاعات برسوم الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والأغيار والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية.

وقد سجل هذا البند في نهاية 2019 رصيدا بلغ 1 201 319 ألف درهم، منها 344 160 ألف درهم برسوم الديون تجاه الممونين. وفيما يلي تفكيك هذه الديون حسب الأجل إلى غاية 31 دجنبر 2019 بمقتضى القانون رقم 32.10 المتعلق بأجل الأداء والذي دخل حيز التنفيذ في 2013:

جدول 19.2.3: التقسيم حسب أجل سداد حصيلة ديون الموردين

مبلغ الديون التي وصل أجل سدادها				مبلغ الديون التي لم يصل أجل سدادها	مبلغ ديون الموردين عند الإغلاق	بآلاف الدراهم
أكثر من 90 يوما	بين 61 و90 يوما	بين 31 و60 يوما	أقل من 30 يوما			تاريخ الإغلاق
188	536	-	664	308 580	309 968	سنة 2018
636	-	158	69	343 297	344 160	سنة 2019(*)

(*) على أساس الأجل القانوني.

- حسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، بالإضافة إلى كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية. وقد بلغت بنهاية السنة 322 104 ألف درهم مقابل 200 007 ألف درهم سنة من قبل.

• انتقلت المستوجبات بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل من 22 218 ألف درهم في 2018 إلى 197 494 ألف درهم في 2019:

• المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم الشروع فيها خلال السنة ومن المحتمل تحقيقها. وتشمل على الخصوص مبلغ 60 000 ألف درهم تمثل المبلغ المتبقي من المؤونة المكونة (150 000 ألف درهم) لتغطية الالتزامات برسوم التقاعد. وقد تم استعادة هذه الأخيرة بشكل جزئي في 2018 و2019 في حدود 70 000 ألف درهم و200 000 ألف درهم على التوالي. وذلك في إطار تنفيذ مخطط تمويل الانتقال التدريجي نحو جدول الوفيات 90-88 TV في سنة 2018. كما تتضمن المؤونة الخاصة بتطبيق الغرامة على المومنين الذين تجاوزوا الأجال القانونية. طبقا للقانون رقم 32-10 المذكور أعلاه بمبلغ يصل إلى 133 ألف درهم (انظر الجدول 35.2.3 من الإيضاح رقم 32 من حساب العائدات والتكاليف).

• حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف. الذي تقييد فيه تغيرات سعر الصرف الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية. على أساس أسعار الصرف في نهاية السنة. طبقا لأحكام الاتفاقية التي تنظم عمل هذا الحساب المبرمة بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية (انظر الفصل 7.2.3 المتعلقة بأبرز القواعد المحاسبية وطرق التقييم).

وتنص هذه الاتفاقية أيضا على أنه في حال عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب. يتم تكوين احتياطي لتغطية خسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

جدول 20.2.3: خصوم أخرى

التغير %	2018	2019	بالآلاف الدراهم
-	361	361	عمليات أخرى على السندات
67	719 838	1 201 319	دائنون مختلفون
61	200 007	322 104	حسابات التسوية
>100	22 218	197 494	مستوجبات بعد التحصيل
9	109 270	119 631	مؤونات عن المخاطر والتكاليف
-3	8 837 645	8 589 934	حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف
6	9 889 337	10 430 843	المجموع

إيضاح رقم 12: الرساميل الذاتية ومثلاتها

بموجب المادة 2 من القانون الأساسي لبنك المغرب، حدد رأسمال البنك في 500 000 ألف درهم حوزة الدولة كاملاً. وقد تتم الزيادة في رأسمال البنك بمقرر يصدره مجلس البنك، بعد الاستماع إلى مندوب الحكومة. وفقاً للشروط الواردة في تلك المادة.

وتم أيضاً تشكيل الصندوق العام للاحتياطيات، طبقاً للمادة 48 من القانون الأساسي لبنك المغرب، باقتطاع نسبة 10% من الربح الصافي إلى حين وصوله إلى مبلغ الرأسمال.

وتم تشكيل صناديق الاحتياطيات الخاصة، بمقتضى المادة 48 أعلاه، عن طريق تخصيص جزء من الأرباح، إذ بلغت 4 501 340 ألف درهم منذ سنة 2004، وتشكل الجزء الأكبر من رؤوس الأموال الذاتية.

جدول 21.2.3: الرساميل الذاتية ومثلاتها

النغير %	2018	2019	بآلاف الدراهم
-	500 000	500 000	الرأسمال
-	5 001 340	5 001 340	الاحتياطيات
-	500 000	500 000	الصندوق العام للاحتياطيات
-	4 501 340	4 501 340	صناديق الاحتياطيات الخاصة
1	27 046	27 333	مرحل من جديد
0,01	5 528 387	5 528 673	المجموع

10.2.3 تعليقات حول بنود خارج المحصلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج المحصلة، سواء المقدمة أو المحصلة. وتكون حسابات خارج المحصلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحقيقه من خلال حركة مدينة في المحصلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

وتتضمن الالتزامات بالعملات الأجنبية، والالتزامات على السندات، والتزامات أخرى.

إيضاح رقم 13: عمليات الصرف

يسجل هذا البند عمليات مبادلات الصرف بالعملات الأجنبية المحققة، خاصة في إطار الضبط النقدي وكذا عمليات المفاضلة الانتقالية بين العملات الأجنبية، الملتزم بها في التاريخ المحدد، في انتظار استكمالها بعد يومين من ذلك التاريخ.

جدول 22.2.3: عمليات الصرف

2018	2019	بالآف الدراهم
		عمليات الصرف لأجل
	8 525 178	عملات متوقع خصيلها لأجل
	8 568 575	عملات متوقع تسليمها لأجل
6 428 495		عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
		عمليات الصرف - عمليات المفاضلة
-	158 563	عملات أجنبية متوقع خصيلها
-	158 583	عملات أجنبية متوقع تسليمها

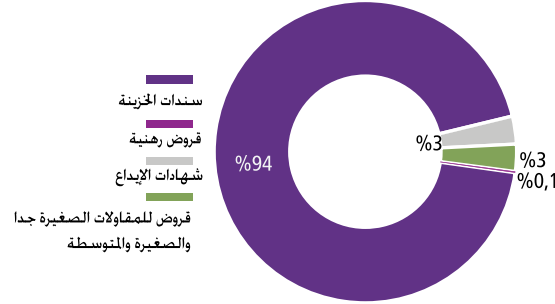
إيضاح رقم 14: التزامات على السندات

تفيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن مختلف التسبيقات الممنوحة للبنوك (سندات الدين الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة، وسندات الدين القابلة للتداول، والديون الخاصة، إلخ) والقدرات على التسبيق⁽¹⁾.

جدول 23.2.3: التزامات على السندات

2018	2019	بالآف الدراهم
70 599 743	68 533 178	سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
10 025 700	12 918 700	سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها
2 753 697	2 556 954	ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
9 524 415	13 172 765	تسبيقات من المتوقع منحها
5 458 712	1 662 271	سندات أجنبية متوقع خصيلها
2 102 925	549 571	سندات أجنبية متوقع تسليمها

⁽¹⁾ تسبيقات محتملة لفائدة المشاركين في النظام المغربي للأدوات الإجمالية، من أجل تفضي حالات التجميد النظامية.

رسم بياني 3.2.3: بنية الالتزامات على السندات المحصلة^(*)

^(*) ضمانات محصلة على التسبيقات الممنوحة للبنك في إطار السياسة النقدية

إيضاح رقم 15: التزامات أخرى

جدول 24.2.3: التزامات أخرى

2018	2019	بالآلاف الدراهم
58 583	105 237	ضمانات محصلة على الصفقات
846 161	871 976	التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
32 165	18 439	التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000	التزامات أخرى ممنوحة

11.2.3 تعليقات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 16: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يرتبط هذا البند بشكل كبير بمستويات احتياطات الصرف وأسعار الفائدة. ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات التوظيف في الذهب، وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية، التي يقوم بها البنك في إطار مهمة تدبير احتياطات الصرف الموكلة إليه:

- التوظيفات في سوق سندات القروض (محافظ الاستثمار، والتوظيف والمعاملات).
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية ولدى البنوك التجارية المغربية (محفظة الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛
- قروض سندات الخزينة الأجنبية؛
- وقروض الذهب.

جدول 25.2.3: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

التغير %	2018	2019	بآلاف الدراهم
-98	6 228	100	التوظيفات بالذهب
8	2 351 455	2 533 467	التوظيفات في سندات الاقتراض
-32	229 316	156 365	التوظيفات النقدية
7	82 007	87 434	ديون على صندوق النقد الدولي
-40	12 943	7 717	فوائد أخرى ^(*)
4	2 681 949	2 785 084	المجموع

^(*) تشمل الفوائد المؤداة عن قروض السندات الأجنبية.

سجلت هذه الفوائد نمواً بنسبة 4% إلى 2 785 084 ألف درهم، مقابل انخفاض بنسبة 5% في المتوسط خلال السنتين الأخيرتين. لتعكس ارتفاع جاري التوظيفات بالعملات الأجنبية. ويعزى هذا التطور بشكل كبير إلى ارتفاع العائد عن سندات الاقتراض الذي بلغ 2 533 467 ألف درهم، أي 182 012 + ألف درهم مقارنة بالسنة المنصرمة. وضمن هذه التوظيفات، سجلت الفوائد المحصلة من محفظة التوظيف نمو بأكثر من الضعف (101%) إلى 948 060 ألف درهم، نتيجة تعزيز التوظيفات بالدولار. بالمقابل، تراجعت عائدات محفظة الاستثمار بنسبة 16% إلى 1 585 407 ألف درهم، بالنظر إلى بلوغ أجل استحقاقات السندات المقومة بالأورو التي تم شراؤها بأسعار فائدة إيجابية والتي لم تتم إعادة استثمارها في هذه الشريحة بالنظر إلى أسعار الفائدة السلبية.

بدورها، سجلت الفوائد على التوظيفات النقدية ترجعاً، من 229 316 ألف درهم في 2018 إلى 156 365 ألف درهم، ارتباطاً بالأساس بتقلص المبلغ الجاري لمحفظة الخزينة بالدولار إلى جانب انخفاض معدل العائد. ومكنت مداخيل التوظيفات بالدولار من تعويض العائدات السلبية الناجمة عن التوظيفات النقدية بالأورو بشكل كامل (105 925 ألف درهم).

وسجلت فوائد التوظيفات في الذهب انخفاضاً قوياً (98%) بالنظر إلى عدم القيام في 2019 بعمليات إقراض للذهب، بالنظر إلى نسبة الفائدة السلبية. ويعزى العائد المسجل، أي 100 ألف درهم، إلى عمليتين بلغتا أجل استحقاقها مع بداية السنة.

وانتقلت الفوائد المحصلة من ديون حقوق السحب الخاصة، من سنة لأخرى، من 82 007 ألف درهم إلى 87 434 ألف درهم، لتعكس ارتفاع متوسط سعر العائد على حقوق السحب الخاصة بواقع 6 نقط أساس إلى 0,99% في 2019.

إيضاح رقم 17: فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتضمن هذا البند الفوائد المحصلة من طرف البنك على التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح 4 من الحصيلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

واصل هذا المبلغ توجهه نحو الارتفاع المسجل منذ 2017، ليصل إلى 1 744 588 ألف درهم بنهاية 2019، رغم تسجيل تباطؤ في نموه إلى 23% مقابل 107%+ خلال السنتين الأخيرتين. ارتباطا بتقلص حاجيات السيولة لدى البنوك ابتداء من الفصل الأخير من السنة، والمرتبب بدورها بتخفيض الاحتياطي النقدي وارتفاع احتياطات الصرف، وحسب كل أداة رئيسية:

- أفرزت التسبيقات لمدة 7 أيام التي بلغ متوسط مبلغها الجاري 74 804 862 ألف درهم، لفوائد قدرها 1 683 109 ألف درهم، مرتفعة بواقع 329 935 ألف درهم؛
- حققت عمليات القروض المضمونة التي وصل مبلغها الجاري إلى 2 479 722 ألف درهم، لعوائد بواقع 55 794 ألف درهم، منخفضة بمقدار 10 091 ألف درهم.

جدول 26.2.3: فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم (منها)	2018	2019	التغير %
قروض مضمونة	65 884	55 794	-15
تسبيقات لمدة 7 أيام	1 353 175	1 683 109	24
تسبيقات لمدة 24 ساعة	3 063	4 603	50
المجموع	1 422 337	1 744 558	23

إيضاح رقم 18: فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند بالأساس الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدمي البنك من أجل شراء وبناء المساكن. وقد بلغت هذه الفوائد بنهاية هذه السنة ما مجموعه 12 591 ألف درهم، منخفضة بنسبة 6% مقارنة بسنة 2018.

إيضاح رقم 19: عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زبائنه تشمل على الخصوص عمليات الصرف ومركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة

وفي سنة 2019، ارتفعت هذه العمولات بنسبة 9%، ارتباطا بشكل رئيسي بارتفاع عمولات الصرف بنسبة

14% إلى 593 765 ألف درهم. ويعزى تراجع هامش الوساطة إلى 1 919 ألف درهم بالأساس إلى غياب تدخل البنك في سوق الصرف سنة 2019. من ناحية أخرى، تقلصت عمولة مركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة بنسبة 9% إلى 51 885 ألف درهم، نتيجة عدم حضور قوي للخزينة في السوق الأولية.

جدول 27.2.3: عمولات محصلة

التغير %	2018	2019	بالآلاف الدراهم
14	523 051	593 765	عمولات عن عمليات الصرف
-83	11 409	1 919	هامش الوساطة
-9	57 263	51 885	تدبير سندات الخزينة
-1	16 628	16 535	عمولات أخرى
9	608 351	664 105	المجموع

إيضاح رقم 20: عائدات مالية أخرى

تشمل العائدات المالية الأخرى أساساً فوائض القيمة التي تفرزها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، وتوزيع التخفيضات عن السندات الاستثمار الأجنبية وأرباح عمليات مبادلة الصرف.

مع متم هذه السنة، سجلت هذه العائدات نمواً هاماً بواقع 379 268 ألف درهم، نتيجة بالأساس للارتفاع القوي بمقدار 324 652 ألف درهم في فوائض القيمة المحققة، لا سيما بفعل تفويت سندات التوظيف الأجنبية في سياق تميز بتراجع عائدات الأصول المقومة بالدولار.

وأبرزت عمليات مبادلة الصرف مع البنوك المغربية، التي تمت إعادة إطلاقها ابتداء من الفصل الأخير من 2019 في إطار تطبيق السياسة النقدية، أرباحاً بلغت 27 787 ألف درهم.

بموازاة ذلك، ومن أجل تحسين العائد عن التوظيفات النقدية بالدولار، أطلق البنك سنة 2019 عمليات مبادلة الصرف مع الأطراف المقابلة الأجنبية، والتي بلغت أرباحها المحققة بنهاية السنة 37 111 ألف درهم.

جدول 28.2.3: عائدات مالية أخرى

التغير %	2018	2019	بآلاف الدراهم
>100	11 028	335 679	فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف
-24	49 140	37 466	توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية
61	57 069	92 166	فوائض القيمة عن تفويضات التدبير
-96	31 246	1 152	فوائض القيمة على سندات المعاملات
-	-	27 787	الأرباح المترتبة عن عمليات مبادلة الدرهم مقابل العملات الأجنبية (السياسة النقدية)
-	-	37 111	الأرباح المترتبة عن عمليات مبادلة الدرهم مقابل العملات الأجنبية (سعر الصرف الأجل/الفوري)
-48	7 522	3 912	عائدات أخرى
>100	156 006	535 274	المجموع

إيضاح رقم 21: مبيعات السلع المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي ينتجها البنك والتي تشمل بالخصوص الوثائق المؤمنة. بما فيها جواز السفر البيومتري. والأوراق البنكية الأجنبية الموجهة للتصدير. ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا إلى سعر التكلفة الناتج عن معطيات النظام التحليلي للبنك. وتسجل في هذا البند أيضا تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

وفي متم سنة 2019، بلغت هذه المبيعات 131 409 ألف درهم. متراجعة بمقدار 94 443 ألف درهم مقارنة بمستواها المسجل السنة الماضية. ويشمل هذا التطور تقلص مبيعات السلع الموجهة للتصدير بمقدار 58 015 ألف درهم. وارتفاع مبيعات الوثائق المؤمنة. ومنها جواز السفر البيومتري والمستندات الجديدة⁽¹⁾ المنتجة هذه السنة وكذا تراجع المخزون الذي أدى إلى تغير سلبي بقيمة 63 481 ألف درهم.

إيضاح رقم 22: عائدات مختلفة

يتضمن بند العائدات المختلفة مساهمة البنوك في نظام الفوترة الخاص بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية واسترداد المصاريف المؤداة من طرف بنك المغرب. وقد وصل رصيد هذا البند إلى 19 045 ألف درهم. أي بارتفاع قدره 1 219 ألف درهم. يعزى إلى تسجيل سنة 2019 عائد عن تسوية الضريبة على القيمة المضافة بلغ 1 077 ألف درهم. بعد رفع نسبة الخصم.

إيضاح رقم 23: مؤونات مسترجعة

وصل مبلغ المؤونات المسترجعة بنهاية هذه السنة إلى ما قدره 243 576 ألف درهم. تشمل على الخصوص استرجاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية بمبلغ 201 528 ألف درهم. وتغطية التزام التقاعد

⁽¹⁾ الميداليات الذهبية والفضية وشواهد الباكلوريا وبيانات النقط ورخص حمل السلاح والصيد.

بمبلغ 20 000 ألف درهم (70 000 ألف درهم في 2018). طبقا لمخطط تمويل الانتقال التدريجي إلى جدول الوفيات TV 88-90 (انظر الجدول 35.2.3 من الإيضاح 32 من حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح رقم 24: عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية وغير المتكررة. وبنهاية دجنبر 2019، بلغ رصيده 3 243 ألف درهم مقابل 8 501 ألف درهم في 2018، وهي السنة التي سجلت تفويت أرض في ملكية البنك (6 000 ألف درهم).

إيضاح رقم 25: فوائد منوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

بلغت هذه الفوائد 179 768 ألف درهم، منخفضة بمقدار 4 615 ألف درهم، نتيجة التأثير المزدوج لما يلي:

- تراجع الفوائد السلبية على الودائع النقدية بالأورو بواقع 8 868 ألف درهم، والتي بلغت 105 925 ألف درهم متم سنة 2019، ارتباطا بتقليص حجم محفظة الخزانة بالأورو. وقد تم تعويض هذه الفوائد كاملة بعائدات التوظيفات بالدولار (انظر الإيضاح 16 من حساب العائدات والتكاليف).
- وارتفاع العملات التي يؤديها البنك برسوم مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بوصفه بلدا عضوا بواقع 4 253 ألف درهم، لتصل إلى 73 843 ألف درهم، ارتباطا بارتفاع نسبة الفائدة المؤداة عن حقوق السحب الخاصة.

إيضاح رقم 26: فوائد منوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات الحساب الجاري للخزينة العامة وكذا برسوم الاحتياطي الإلزامي (بالنسبة لشروط أداء الفوائد برسوم تلك الحسابات، انظر الإيضاح 10 في الحصيلة). ويمكن أن يشمل هذا البند أيضا، في حالة وفرة السيولة، الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام، وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

في سنة 2019، تراجعت الفوائد المؤداة على الاحتياطي النقدي من 32 744 ألف درهم مع متم 2018 إلى 12 360 ألف درهم في نهاية سنة 2019. وقد تم تعليقها ابتداء من 26 شتنبر من هذه السنة، عقب تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى 2%. وارتفعت الفوائد الممنوحة على الحساب الجاري للخزينة العامة بنسبة 3% إلى 43 655 ألف درهم، بفعل ارتفاع متوسط المبلغ الجاري المؤدى عنه (1%+).

جدول 29.2.3: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم

التغير %	2018	2019	بآلاف الدراهم (منها)
-62	32 744	12 360	حسابات الاحتياطي النقدي
13	280 455	316 691	حسابات أخرى (منها)
3	42 254	43 655	الحساب الجاري للخرينة العامة
4	326 354	340 159	المجموع

إيضاح رقم 27: عمولات ممنوحة

يتعلق الأمر بالعمولات المؤداة مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك وكذا الهوامش السلبية للوساطة في عمليات الصرف المنجزة مع الوسطاء المعتمدين. وبنهاية 2019، تراجعت هذه العمولات بالنصف إلى 16 386 ألف درهم، ارتباطا بانخفاض هذا الهامش من 21 746 ألف درهم إلى 3 939 ألف درهم، ما بين 2018 و2019.

إيضاح رقم 28: تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر المسجلة على العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية، منها على الخصوص، نواقص القيمة والتوزيع الزمني للمكافآت.

بلغت هذه التكاليف 986 330 ألف درهم في 2019، أي بتراجع سنوي بواقع 76 908 ألف درهم، يعزى بالأساس إلى انخفاض التوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار (141 023 - ألف درهم)، وارتفاع الفوائد السلبية على سندات التوظيف المحررة بالأورو (74 102 + ألف درهم)، موازنة مع تعزيز حجم محفظة التوظيف بالأورو.

جدول 30.2.3: تكاليف مالية أخرى

التغير %	2018	2019	بآلاف الدراهم
-4	239 009	228 713	نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف ^(*)
-18	789 101	648 079	التوزيع الزمني للمكافآت على السندات الأجنبية
>100	28 221	102 323	الفوائد السلبية على سندات التوظيف
4	6 906	7 216	تكاليف أخرى
-7	1 063 238	986 330	المجموع

^(*) الفرق بين القيمة المحاسبية وسعر التفويت.

إيضاح رقم 29: تكاليف خاصة بالمستخدمين

يتضمن هذا البند أساساً أجور ورواتب مستخدمي البنك، والتعويضات والمكافآت المدفوعة لهم، ومساهمات المشغل في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية، فضلاً عن مختلف أقساط التأمين وتكاليف التكوين.

وقد بلغت هذه التكاليف 863 391 ألف درهم سنة 2019، منخفضة بواقع 13% مقارنة بسنة 2018. ويعزى هذا الانخفاض بالخصوص إلى الفارق الناجم عن المساهمة التي دفعها بنك المغرب هذه السنة إلى صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب (60 000 ألف درهم مقابل 210 000 ألف درهم).

جدول 31.2.3: تكاليف خاصة بالمستخدمين

التغير %	2018	2019	بالآلاف الدراهم
4	621 624	644 351	رواتب المستخدمين
-43	335 326	191 060	التحملات الاجتماعية
17	9 376	10 991	تكاليف التكوين
-25	22 534	16 988	تخملات أخرى
-13	988 860	863 391	المجموع

إيضاح رقم 30: مشتريات المواد والأدوات

يغطي هذا البند شراء المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح الإلكترونية والمعادن النفيسة) المستخدمة في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق المؤمنة، والقطع النقدية التذكارية، كما يغطي تغيرات مخزون المواد الأولية واللوازم وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك على المشتريات التي يقوم بها لدى مورديه.

تراجع هذا البند بنسبة 3% سنة 2019 إلى 236 625 ألف درهم نتيجة تظافر العوامل التالية:

- تزايد مصاريف المشتريات من المواد لصناعة ووثائق التعريف والأغلفة الإلكترونية لجواز السفر البيومتري والقوالب النقدية والمداد.
- ارتفاع المخزون من المواد الأولية والتجهيزات، مما نتج عنه تغيرات بلغت 43 773 - ألف درهم نهاية سنة 2019 مقابل 7 198 ألف درهم في متم سنة 2018.

جدول 32.2.3: مشتريات المواد والأدوات

التغير %	2018	2019	بآلاف الدراهم
-0,2	168 378	168 012	مشتريات المواد الأولية
-6	33 221	31 122	مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك
-11	42 102	37 491	مشتريات أخرى
-3	243 702	236 625	المجموع

إيضاح رقم 31: تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك التي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وبالإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، والهبات والمساعدات ومختلف الضرائب والرسوم.

في سنة 2019، بلغت هذه التكاليف 356 045 ألف درهم، متنامية بمقدار 3 134 ألف درهم مقارنة بسنة 2018. ويشمل هذا التغير بالخصوص، ارتفاع التكاليف المرتبطة بعقود صيانة التطبيقات والأجهزة المعلوماتية عقب توسعة نطاق بعض العقود وإبرام عقود جديدة في 2019، واستئجار برامج معلوماتية وتنظيم فعاليات بمناسبة الذكرى 60 لتأسيس البنك.

جدول 33.2.3: تكاليف خارجية أخرى

التغير %	2018	2019	بآلاف الدراهم
4	110 030	113 888	نفقات صيانة وإصلاح الأصول الثابتة
8	41 854	45 338	إيجارات
0,3	26 617	26 694	نفقات الماء والكهرباء وشراء المحروقات
37	17 469	23 947	تكاليف النقل- التنقل- المهام والاستقبالات
8	29 840	32 116	نفقات البريد والاتصالات
0,4	18 700	18 775	ضرائب ورسوم
-12	108 400	95 286	نفقات أخرى
1	352 911	356 045	المجموع

إيضاح رقم 32: مخصصات للاستخدامات والمؤونات

مخصصات للاستخدامات

جدول 34.2.3: مخصصات للاستخدامات

التغير %	2018	2019	بآلاف الدراهم
-2	300 414	293 235	مخصصات عن استخدامات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة
-0,1	82 280	82 192	المباني ⁽¹⁾
2	171 868	174 967	الأثاث والمعدات
-	13	13	أصول ثابتة أخرى مجسدة
-22	46 253	36 063	أصول ثابتة غير مجسدة
14	3 335	3 787	مخصصات عن استخدامات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات
14	3 820	4 359	مخصصات عن استخدامات السنوات السابقة
-2	307 569	301 381 ⁽²⁾	المجموع

⁽¹⁾ بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهيئة والتجهيز.

مخصصات للمؤونات

جدول 35.2.3: مخصصات للمؤونات

المبلغ الجاري 2019/12/31	تغيرات أخرى	عمليات استعادة	المخصصات	المبلغ الجاري 2018/12/31	بآلاف الدراهم
					مؤونات عن نقصان القيمة
11 883	-38	201 528	9 159	204 290	سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها
5 654		8 050	5 654	8 050	قيم ومخزونات مختلفة
2 765		800		3 565	سندات مساهمة مغربية
11 575			3 400	8 175	سندات مساهمة أجنبية
3 773		1 157	2 135	2 794	مؤونات أخرى ⁽³⁾
					مؤونات عن المخاطر والتحملات المسجلة ضمن الخصوم
119 242		32 041	42 402	108 881	مؤونات عن المخاطر والتحملات (منها)
60 000		20 000		80 000	مؤونات برسم التزامات التقاعد
47 646		401	30 066	17 981	مؤونات عن المخاطر
133		54	133	54	غرامات عن التأخر في الأداء
389				389	مؤونات أخرى
		243 576 ⁽⁴⁾	62 751 ⁽²⁾		المجموع

⁽²⁾ بما مجموعه 367 132 ألف درهم. تمثل مبلغ بند "المخصصات للاستخدامات والمؤونات" في حساب العائدات والتكاليف.

⁽³⁾ تشمل بالأساس المخصصات لديون الزبناء التي تمثل درجة عالية من خطر عدم التحصيل.

⁽⁴⁾ يساوي مبلغ بند "استرجاع المؤونات" من حساب العائدات والتكاليف.

بالنسبة لشروط تشكيل واستعادة المؤونات، انظر الجزء 2.7.2.3 الخاص بطرق التقييم وكذا الإيضاح 11 من الحويلة.

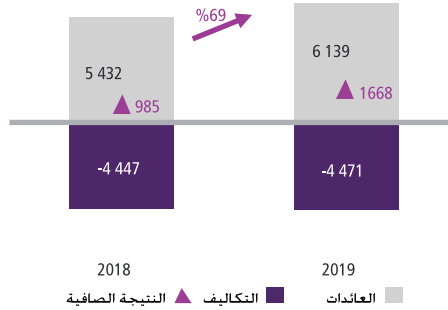
إيضاح رقم 33: تكاليف غير جارية

بلغت التكاليف غير الجارية ما مقداره 41 914 ألف درهم، منها 39 440 ألف درهم تمثل المساهمة الاجتماعية للتضامن من أرباح سنة 2018، التي أحدثها مشروع قانون المالية رقم 80-18 للسنة المالية 2019.

إيضاح رقم 34: الضريبة على النتيجة

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقا للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان. وقد انتقل مبلغ الضريبة على النتيجة، بين 2018 و2019، من 580 092 ألف درهم إلى 1 085 978 ألف درهم.

رسم بياني 4.2.3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)



3.3 الالتزامات تجاه الصناديق الاجتماعية

يستفيد مستخدمو البنك من نظامين داخليين للتقاعد وللتغطية الصحية يحملان على التوالي مسمى "صندوق تقاعد مستخدمي بنك المغرب" و"التعاضدية".

ويضمن صندوق التقاعد لمستخدمي البنك أو لذوي حقوقهم كلا من معاش التقاعد، ومعاش العجز ومعاش ذوي الحقوق والمخصصات المشتركة رأسمال-معاش. وتتولى التعاضدية تعويض المصاريف الطبية والدوائية لفائدة مستخدمي البنك وأفراد أسرهم المستحقين.

ويتمتع هذان النظامان بالاستقلالية المحاسبية رغم كونهما لا يتوفران على الشخصية المعنوية.

جدول 36.2.3: التزام وتمويل الصناديق الاجتماعية

صندوق التعاضدية		صندوق التقاعد لمستخدمي بنك المغرب		بالآلاف الدراهم
2018	2019	2018	2019	
485 219	541 463	3 091 864	3 267 833	الالتزام الإجمالي
409 866	440 663	2 970 002	3 320 742	الأصول المخصصة للتغطية
-75 353	-100 800	-121 862	52 909	الالتزام الصافي

يتم احتساب التزامات التقاعد والمرضى وفقا للمعايير الاكتوارية. من خلال استخدام طريقة وحدات الافتراض المتوقعة التي تأخذ بعين الاعتبار تطور الرواتب. وإعادة تقييم المعاشات واحتمالية تلقي الخدمة.

وتخضع المعطيات. والفرضيات المعتمدة في عمليات التقييم الاكتوارية وكذا التزامات التقاعد والمرضى للموافقة من لدن اكتوبري مستقل.

ويندرج تدبير أصول الصناديق الاجتماعية في إطار التخصيص الاستراتيجي. الذي يحدد توزيعا حسب فئة الأصول. أخذا بالاعتبار أهداف نظامي التقاعد والتغطية الصحية سواء من حيث المردودية أو المخاطر.

4.3 التقرير العام لمراقب الحسابات

بنك المغرب

من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2019

طبقاً للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، قمنا بمراجعة وتدقيق القوائم التركيبية لبنك المغرب للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2018 و المرفقة بهذا التقرير و التي تتضمن الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف و قائمة المعلومات التكميلية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية بهذا التاريخ. و طبقاً لهذه القوائم التركيبية تم تسجيل مبلغ للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 5 528 673 الف درهم مغربي و ربح صافي بمبلغ 1 668 127 الف درهم مغربي خلال السنة المالية 2019.

مسؤولية إدارة البنك :

تعتبر إدارة البنك مسؤولة عن الإعداد و العرض السليم لهذه القوائم التركيبية وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية الجاري بها العمل في المغرب. و تشمل هذه المسؤولية تهيئة و إقامة و متابعة أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد و عرض قوائم تركيبية لا تحتوي على أي خلل ملموس ، و كذلك حصر تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مراقب الحسابات :

تقتصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه القوائم التركيبية استناداً إلى ما قمنا به من تدقيق للحسابات. و قد قمنا بتدقيق الحسابات وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها في المغرب. و تتطلب منا هذه المعايير الاحترام للقوانين الأخلاقية و التخطيط و الإنجاز لعملية التدقيق للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية لا تحتوي على أي خلل ملموس.

و يشمل هذا التدقيق القيام بإجراءات من أجل الحصول على وثائق ذات مصداقية و مؤيدة للمبالغ والمعلومات المعروضة في القوائم التركيبية. و تبقى لمراقب الحسابات حرية اختيار الإجراءات المناسبة و تقييم مخاطر احتواء القوائم على اختلالات ملموسة. و لتقييم هذه المخاطر ، يأخذ المراقب بعين الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية الجاري بها العمل داخل البنك و المتعلقة بإعداد و عرض القوائم التركيبية و ذلك بغرض تحديد إجراءات المراجعة الملائمة. و دون إبداء رأي حول فعاليتها. كما تشمل المراجعة تقييماً لمدى ملائمة المعايير المحاسبية المتبعة و كذا لمدى ملائمة التقديرات التي استندت إليها إدارة البنك، بالإضافة إلى تقييم كيفية عرض القوائم التركيبية بصفة عامة.

ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وتشكل أساساً لرأينا.

ابداء الرأي حول القوائم التركيبية :

نقر أن القوائم التركيبية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة عمليات البنك خلال السنة المالية المنتهية و كذلك عن الوضعية المالية والذمة المالية لبنك المغرب في 31 دجنبر 2019 و ذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها بالمغرب.

التحقيقات و المعلومات الخاصة:

و قد تحققنا من مطابقة المعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك مع القوائم التركيبية.

الدار البيضاء، في 18 مارس 2020
شريك مسير

مراقب الحسابات
Mazars Audit et Conseil



السيد عبده سولاي ديوب

5.3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 47 من القانون رقم 40-17 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب. يعرض الوالي كلاما من تقرير تسيير البنك والقوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليهما.

وخلال اجتماعه المنعقد في 17 مارس 2020، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك. صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2019.

الملحقات الإحصائية



جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

**2019	*2018	*2017	
الاقتصاد العالمي⁽¹⁾			
النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)			
2,9	3,6	3,9	العالم
1,2	1,9	2,5	منطقة الأورو
2,3	2,9	2,4	الولايات المتحدة الأمريكية
1,4	1,3	1,9	بريطانيا
1,1	1,3	1,3	البرازيل
6,1	6,7	6,9	الصين
التضخم (بالنسبة المئوية)			
3,6	3,6	3,2	العالم
1,2	1,8	1,5	منطقة الأورو
1,8	2,4	2,1	الولايات المتحدة الأمريكية
1,8	2,5	2,7	بريطانيا
3,7	3,7	3,4	البرازيل
2,9	2,1	1,6	الصين
البطالة (بالنسبة المئوية)			
5,4	5,4	5,6	العالم ⁽²⁾
7,6	8,2	9,1	منطقة الأورو
3,7	3,9	4,3	الولايات المتحدة الأمريكية
3,8	4,1	4,4	بريطانيا
11,9	12,3	12,8	البرازيل
3,6	3,8	3,9	الصين
الاقتصاد الوطني⁽³⁾			
الحسابات والمجمعات الوطنية			
بسرر السنة الماضية (التغير السنوي %)			
2,5	3,1	4,2	الناتج الداخلي الخام
3,5	3,1	2,9	الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي
3,8	2,9	2,9	القيمة المضافة غير الفلاحية
2,0	4,6	3,1	الضرائب على المنتجات الصافية من الدعم
-5,8	3,7	15,2	القيمة المضافة الفلاحية
1,8	3,4	3,8	الاستهلاك النهائي للأسر
4,7	2,7	2,1	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
0,1	5,8	4,1	الاستثمارات
بالأسعار الجارية (بملايير الدراهم)			
1.151,2	1.108,5	1.063,0	الناتج الداخلي الخام
1.203,4	1.161,5	1.126,9	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
27,8	27,8	29,1	الإدخار الوطني الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
32,2	33,4	32,6	نسبة الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
50,5	62,5	37,7	حاجيات على التمويل
4,4	5,6	3,5	حاجيات على التمويل (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي إبريل 2020

(2) المصدر: منظمة العمل الدولية

(3) المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (تابع)

**2019	*2018	*2017	
الاقتصاد الوطني			
الشغل و البطالة			
45,8	46,0	46,7	معدل النشاط (%)
41,6	41,7	41,9	معدل الشغل (%)
165.000	111.000	86.000	صافي مناصب الشغل المحدثة
9,2	9,5	10,2	معدل البطالة (%)
39,2	41,8	42,8	نسبة بطالة الشباب (15 إلى 24 سنة) في الوسط الحضري (%)
الإنتاجية وتكاليف الأجور (التغير بالنسبة المئوية)			
-0,6	0,6	2,2	الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية الحد الأدنى المضمون للأجور في قطاع الزراعة
2,5	0,0	0,0	بالقيمة الاسمية
2,2	-1,8	-0,8	بالقيمة الحقيقية
الأسعار (التغير بالنسبة المئوية)			
0,2	1,6	0,7	التضخم
0,5	1,3	1,3	التضخم الأساسي
الحسابات الخارجية			
282,1	275,4	248,8	الصادرات الإجمالية (التسليم على ظهر السفينة) (بملايير الدراهم)
491,2	481,4	438,1	الواردات الإجمالية (التكلفة و التأمين و الشحن) (بملايير الدراهم)
18,2	18,6	17,8	الميزان التجاري (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
7,8	1,2	12,3	مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)
-0,2	-1,5	5,3	مداخيل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)
-4,1	-5,3	-3,4	رصيد حساب العمليات الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
2,9	4,3	3,2	مداخيل الإستثمارات المباشرة الأجنبية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
المالية العمومية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)			
-4,1	-3,8	-3,5	عجز الميزانية ⁽¹⁾
65,0	65,2	65,1	المبلغ الجاري للدين للخرزينة (الدين المباشر)
50,9	51,8	50,7	المبلغ الجاري للدين الداخلي للخرزينة
14,0	13,4	14,4	المبلغ الجاري للدين الخارجي للخرزينة
29,5	29,5	31,3	المبلغ الجاري للدين الخارجي العام
النقد والظروف النقدية			
-76,6	-62,4	-41,7	الفائض أو الحاجة إلى السيولة البنكية (بملايير الدراهم)
2,25	2,25	2,25	سعر الفائدة الرئيسي ⁽²⁾ (بالنسبة المئوية)
5,00	5,15	5,52	أسعار الفائدة على القروض ⁽³⁾ (بالنسبة المئوية)
2,28	2,28	2,28	سعر الفائدة ما بين البنوك ⁽³⁾ (بالنسبة المئوية)
253,38	233,74	244,34	الأصول الاحتياطية الرسمية (بملايير الدراهم) ⁽²⁾
6,3	5,3	5,6	الأصول الاحتياطية الرسمية بالأشهر من الواردات ⁽²⁾
5,3	3,2	3,1	القروض البنكية (التغير بالنسبة المئوية)
5,5	3,1	3,8	القروض البنكية للقطاع غير المالي (التغير بالنسبة المئوية)
7,6	7,5	7,5	نسبة الديون المعلقة الأداء (بالنسبة المئوية)
1.370,5	1.320,6	1.269,1	الكتلة النقدية (م3) (بملايير الدراهم)
0,4	1,2	-0,7	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير السنوي)

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.

(2) إلى متم شهر دجنبر.

(3) معدل المتوسط المرجح.

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، مكتب الصرف، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة و بنك المغرب.

جدول م 1.2 الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية (الأساس 2007)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

**2019	*2018	*2017	2016	2015	
2,5	3,1	4,2	1,1	4,5	الناتج الداخلي الإجمالي
-4,6	2,4	13,1	-12,5	11,5	القطاع الأولي
-5,8	3,7	15,2	-13,7	11,9	الفلاحة، الغابات و خدمات ملحقة
8,3	-11,0	-8,3	1,1	7,3	الصيد البحري و تربية الاسماك
3,5	3,0	3,6	0,6	1,8	القطاع الثانوي
2,4	4,4	17,1	0,1	-2,1	صناعة الاستخراج المعدني
2,8	3,5	2,5	0,1	2,3	الصناعات التحويلية
13,2	5,3	3,3	2,5	6,2	الماء والكهرباء
1,7	0,1	1,8	1,6	0,7	البناء والأشغال العمومية
3,8	3,1	2,8	2,9	1,7	القطاع الثالثي
2,4	2,3	3,2	5,3	0,5	التجارة
3,7	6,0	11,5	3,6	-1,3	الفنادق و المطاعم
6,6	3,7	3,7	1,4	3,2	النقل
0,3	2,8	0,8	6,9	2,8	البريد و الاتصالات
4,6	3,4	3,8	0,2	2,6	الأنشطة المالية والتأمينات
4,1	5,3	3,6	4,4	4,2	العقار و الكراء و الخدمات المقدمة للمقاولات
5,0	2,2	2,4	1,6	0,5	الإدارة العامة والضمان الاجتماعي
2,4	0,7	-0,9	1,4	0,1	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
2,9	1,6	1,0	3,0	3,4	خدمات أخرى غير مالية
3,8	2,9	2,9	2,1	1,8	القيمة المضافة غير الفلاحية
2,5	3,0	4,4	0,1	3,0	القيمة المضافة الإجمالية
2,0	4,6	3,1	8,8	18,1	ضرائب على المنتجات صافية من الدعم

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المتدوينية السامية للتخطيط.

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بملايين الدراهم)

(بالأسعار الجارية)

**2019	*2018	*2017	2016	2015	
1.151.170	1.108.463	1.063.045	1.013.229	987.950	الناتج الداخلي الإجمالي
140.019	135.418	131.419	121.554	124.759	القطاع الأولي
128.643	124.083	120.092	110.549	114.841	الفلاحة، الغابات وخدمات ملحقة
11.376	11.335	11.327	11.005	9.918	الصيد البحري و تربية الاسماك
291.760	286.801	278.087	262.348	257.796	القطاع الثانوي
26.337	25.455	24.483	20.638	22.692	صناعة الاستخراج المعدني
171.735	173.754	166.888	158.855	159.425	الصناعات التحويلية
32.081	27.906	27.021	24.980	21.095	الماء والكهرباء
61.607	59.686	59.695	57.875	54.584	البناء والأشغال العمومية
586.243	555.797	531.382	510.699	491.424	القطاع الثالثي
91.208	87.812	84.011	81.775	76.968	التجارة
30.338	28.808	26.659	22.485	21.175	الفنادق والمطاعم
47.818	42.837	40.898	37.997	36.290	النقل
21.925	21.615	21.175	21.239	21.298	البريد والاتصالات
53.320	50.872	48.529	46.602	46.868	الأنشطة المالية والتأمينات
130.771	123.237	114.878	109.432	102.832	العقار والكراء و الخدمات المقدمة للمقاولات
107.896	101.225	97.356	93.491	90.630	الإدارة العامة والضمان الاجتماعي
87.813	84.900	83.555	83.603	81.816	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
15.154	14.491	14.321	14.075	13.547	خدمات غير مالية أخرى
889.379	853.933	820.796	784.052	759.138	القيمة المضافة غير الفلاحية
1.018.022	978.016	940.888	894.601	873.979	القيمة المضافة الإجمالية
133.148	130.447	122.157	118.628	113.971	ضرائب على المنتجات صافية من الدعم

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.2 حساب السلع والخدمات

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغير %		**2019	*2018	*2017	2016	2015	
**2019 2018	*2018 2017						
3,9	4,3	1.151.170	1.108.463	1.063.045	1.013.229	987.950	الموارد
							الناتج الداخلي الإجمالي
1,4	9,7	552.934	545.345	497.243	461.111	418.871	واردات السلع والخدمات
الاستعمالات							
2,7	4,5	653.804	636.799	609.560	586.461	562.842	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
5,8	4,2	222.967	210.758	202.208	195.644	190.450	نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
5,9	2,8	6.538	6.175	6.007	5.845	5.424	نفقات الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية في خدمة الأسر
1,2	3,5	318.567	314.734	304.200	304.286	280.271	التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت
-6,3	30,3	52.014	55.508	42.607	23.912	24.027	التغير في المخزونات
4,7	8,6	450.214	429.834	395.706	358.192	343.807	صادرات السلع والخدمات

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخصيصه

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغير %		**2019	*2018	*2017	2016	2015	
**2019 2018	*2018 2017						
3,6	3,1	1.203.443	1.161.510	1.126.892	1.073.422	1.043.299	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
3,9	4,3	1.151.170	1.108.463	1.063.045	1.013.229	987.950	الناتج الداخلي الإجمالي
3,9	3,7	-22.448	-21.603	-20.838	-19.479	-18.895	الدخل والتحويلات الخارجية الصافية
3,9	4,3	1.128.722	1.086.860	1.042.207	993.750	969.055	الدخل الوطني الإجمالي
0,1	-11,8	74.721	74.650	84.685	79.672	74.244	التحويلات الجارية المتأتية من الخارج
3,6	3,1	1.203.443	1.161.510	1.126.892	1.073.422	1.043.299	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
3,5	4,4	883.309	853.732	817.775	787.950	758.716	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
2,7	4,5	653.804	636.799	609.560	586.461	562.842	للأسر
5,8	4,2	222.967	210.758	202.208	195.644	190.450	للإدارات العمومية
5,9	2,8	6.538	6.175	6.007	5.845	5.424	للمؤسسات الغير الربحية في خدمة الأسر
4,0	-0,4	320.134	307.778	309.117	285.472	284.583	التوفير الوطني الإجمالي

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 5.2 الاستثمار و التوفير

(بالملايين الدراهم)

(بالأسعار الجارية)

	% التغير		**2019	*2018	*2017	2016	2015	
	**2019 2018	*2018 2017						
	4,0	-0,4	320.134	307.778	309.117	285.472	284.583	الموارد
	-	-	-3	0	0	0	9	التوفير الوطني الإجمالي
								تحويلات صافية بالرساميل المتلقاة
	1,2	3,5	318.567	314.734	304.200	304.286	280.271	الاستعمالات
	-6,3	30,3	52.014	55.508	42.607	23.912	24.027	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
	-19,2	65,7	-50.450	-62.464	-37.690	-42.726	-19.706	التغير في المخزونات
								قدرة حاجيات التمويل

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: المدوينة السامية للتخطيط.

جدول م 6.2 الفلاحة

(المساحة بالآلاف الهكتار / الإنتاج بملايين قنطار، والمردود بقنطار/هكتار)

الموسم الفلاحي 2019 - 2018			الموسم الفلاحي 2018 - 2017			
المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	
15	52	3.556	23	103	4.487	الحبوب الرئيسية
16	27	1.687	26	49	1.891	القمح الطري
16	13	819	24	24	997	القمح الصلب
11	12	1.050	18	29	1.599	الشعير
7	2	310	9	3	330	القطاني
306	73	240	302	79	262	زراعات الخضر

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

جدول م 7.2 إنتاج الكهرباء

(جيجاواط ساعة)

% التغير 2019 2018	**2019	*2018	2017	2016	2015	
17	40.348	34.519	31.890	30.840	29.914	الإنتاج المحلي الصافي⁽¹⁾
16	32.214	27.653	26.616	25.652	25.048	الطاقة الحرارية
-17	1.654	1.998	1.565	1.662	2.282	الطاقة المائية
22	4.699	3.841	3.035	3.000	2.519	الطاقة الريحية
66	1.581	950	415	402	6	الطاقة الشمسية
-127	-928	3.374	5.896	5.154	4.974	رصيد مبادلات الكهرباء^(***)

(1) يمثل الفرق بين صافي الإنتاج المحلي وإجمالي الإنتاج حسب المصدر يتمثل في مساهمة الأغيار
(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة.
(***) الفرق بين الواردات والصادرات
المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

جدول م 8.2 الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني

(أساس 100:2015)

التغير % 2019 2018	2019	2018	القطاع و الفرع
2,9	132,1	128,4	الصناعات الاستخراجية
1,0	105,0	104,0	استخراج خامات المعادن
3,0	133,5	129,6	صناعات استخراجية أخرى
2,4	113,2	110,6	الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول
1,0	116,6	115,4	الصناعات الغذائية
-0,9	94,8	95,7	صناعة المشروبات
-1,5	97,6	99,1	صناعة منتجات التبغ
-3,0	93,8	96,7	صناعة النسيج
3,5	100,3	96,9	صناعة الملابس
-8,8	78,2	85,7	صناعة الجلد والأحذية (باستثناء الملابس الجدية)
4,1	84,4	81,1	نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الاثاث و صناعة منتجات من القصب واللفاء
-1,2	113,3	114,7	صنع الورق والورق المقوى
1,7	116,3	114,3	الطباعة ونسخ التسجيلات
4,7	135,9	129,8	صناعة كيمياوية
2,9	106,1	103,1	الصناعة الصيدلانية
4,8	115,3	110,0	صنع منتجات من المطاط والپلاستيك
0,9	100,9	100,0	صنع منتجات أخرى غير معدنية
9,0	88,8	81,5	التعدين
-3,4	94,4	97,7	صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات
6,9	114,5	107,1	صنع تجهيزات معلوماتية و منتجات الكترونية و بصرية
6,4	109,5	102,9	صنع الأجهزة الكهربائية
-4,2	112,1	117,0	صنع الآلات وتجهيزات غير المصنفة في موضع اخر
6,3	135,0	127,0	صناعة السيارات
0,6	192,2	191,1	صنع وسائل النقل الأخرى
0,6	88,3	87,8	صنع الأثاث
-7,8	103,4	112,1	صناعات تحويلية أخرى
2,5	105,8	103,2	إصلاح وتركيب الآلات و المعدات
15,1	128,6	111,7	انتاج و توزيع الكهرباء

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 9.2 السياحة

التغير % 2019 2018	2019	2018	2017	2016	
5,2	12.932.260	12.288.708	11.349.347	10.331.731	مجموع السياح الوافدين
5,4	7.043.006	6.679.101	5.864.920	5.103.204	السياح الأجانب المقيمين
7,1	5.004.616	4.672.843	4.104.559	3.621.872	دول الاتحاد الأوروبي
7,9	1.990.813	1.844.397	1.614.011	1.449.757	فرنسا
8,2	880.818	814.069	710.730	615.720	إسبانيا
4,8	413.384	394.328	331.185	260.255	ألمانيا
8,0	551.499	510.516	486.262	458.561	المملكة المتحدة
15,2	351.916	305.505	246.313	219.334	إيطاليا
-0,5	466.595	468.789	373.145	307.783	دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي
7,2	603.885	563.435	480.371	379.454	أمريكا
13,7	346.702	304.960	254.531	197.858	الولايات المتحدة
0,7	131.497	130.579	111.394	96.436	كندا
-7,0	47.113	50.681	44.736	32.447	البرازيل
-0,4	198.454	199.303	203.499	208.655	الشرق الأوسط ⁽¹⁾
6,1	227.281	214.295	207.885	209.823	المغرب العربي
-16,7	188.792	226.525	200.311	179.105	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
8,1	307.871	284.917	252.381	162.190	آسيا
-7,1	45.512	48.994	42.769	34.322	بلدان أخرى
5,0	5.889.254	5.609.607	5.484.427	5.228.527	المغاربة المقيمون بالخارج

(1) بما فيها مصر.
المصدر: وزارة السياحة و النقل الجوي و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي.

جدول م 1.3 الشغل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

2019	2018	2017	
26.359	25.944	25.533	السكان في سن النشاط
12.082	11.947	11.915	السكان النشيطون
7.204	6.987	6.887	الوسط الحضري
4.878	4.960	5.028	الوسط القروي
45,8	46,0	46,7	معدل النشاط
42,3	42,0	42,4	الوسط الحضري
52,2	53,2	54,1	الوسط القروي
41,6	41,7	41,9	نسبة التشغيل
36,9	36,2	36,1	الوسط الحضري
50,3	51,3	52,0	الوسط القروي
9,2	9,5	10,2	معدل البطالة
			حسب مكان الإقامة
12,9	13,8	14,7	الوسط الحضري
3,7	3,6	4,0	الوسط القروي
			حسب الجنس
7,8	8,1	8,8	ذكور
13,5	14,1	14,7	إناث
			حسب فئات السن
24,9	25,6	26,5	15 إلى 24 سنة
15,1	15,0	15,4	25 إلى 34 سنة
4,5	4,5	5,1	35 إلى 44 سنة
2,1	2,2	2,5	45 سنة فما فوق
			حسب المستوى التعليمي
3,1	3,3	3,8	غير الحاصلين على شهادة
15,7	16,7	17,9	الحاصلون على شهادة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.3 تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي⁽¹⁾

(بالآلاف)

التغيرات		السنوات		
بالنسبة المئوية	مطلق	2019	2018 ^(*)	
1,5	165	10.975	10.810	المجموع
-3,9	-146	3.568	3.714	الفلاحة، الغابة والصيد البحري
1,3	17	1.317	1.300	الصناعات (بما فيها الصناعة التقليدية)
2,1	24	1.148	1.125	البناء والأشغال العمومية
5,7	267	4.927	4.660	الخدمات

(1) يهيم تشغيل الأشخاص، البالغين 15 سنة فما فوق.

(*) أرقام مراجعة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.3 الشغل والبطالة حسب الجهات

(بالنسبة المئوية)

معدل البطالة			نسبة التشغيل (15 سنة فما فوق)			معدل النشاط (15 سنة فما فوق)			السنة	
المستوى الوطني	الوسط القروي	الوسط الحضري	المستوى الوطني	الوسط القروي	الوسط الحضري	المستوى الوطني	الوسط القروي	الوسط الحضري		
8,6	3,6	11,9	41,9	48,1	38,3	45,8	49,9	43,4	2019	طنجة-تطوان-الحسيمة
7,5	3,6	10,6	43,2	51,3	38,2	46,7	53,2	42,8	2018	
13,8	9,2	16,0	37,0	43,3	34,5	43,0	47,7	41,1	2019	الجهة الشرقية
15,6	9,7	18,6	37,1	44,6	33,9	44,0	49,4	41,7	2018	
8,7	3,0	12,9	39,2	49,4	33,7	43,0	50,9	38,7	2019	فاس-مكناس
9,3	2,8	14,4	38,7	50,2	32,2	42,7	51,7	37,7	2018	
10,7	3,9	13,7	40,6	52,1	36,5	45,5	54,2	42,3	2019	الرباط-سلا-القنيطرة
11,4	4,3	14,7	41,0	54,5	36,2	46,3	56,9	42,5	2018	
5,4	1,9	9,9	42,7	53,2	33,2	45,1	54,3	36,9	2019	بني ملال-خنيفرة
5,8	1,8	11,2	41,5	52,4	31,7	44,1	53,4	35,7	2018	
10,0	2,7	13,0	45,0	62,1	40,1	50,0	63,8	46,1	2019	الدار البيضاء-سطات
10,2	2,0	13,6	44,7	64,1	39,1	49,8	65,4	45,2	2018	
5,7	2,9	9,8	44,7	50,5	38,0	47,4	51,9	42,1	2019	مراكش-أسفي
6,9	2,9	12,5	44,8	50,6	38,0	48,1	52,1	43,5	2018	
5,6	3,8	9,6	39,2	43,3	32,2	41,6	45,0	35,6	2019	درعة-تفيلالت
5,3	2,7	11,0	38,4	42,5	31,2	40,6	43,7	35,1	2018	
10,3	6,5	12,7	38,5	40,7	37,2	42,9	43,5	42,6	2019	سوس-ماسة
10,1	6,3	12,9	38,6	42,2	36,2	42,9	45,0	41,6	2018	
16,3	7,1	19,7	38,5	56,3	33,8	46,0	60,6	42,1	2019	جهات الجنوب
14,7	6,7	17,8	39,6	54,8	35,3	46,4	58,7	42,9	2018	
9,2	3,7	12,9	41,6	50,3	36,9	45,8	52,2	42,3	2019	المجموع
9,5	3,6	13,8	41,7	51,3	36,2	46,0	53,2	42,0	2018	

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.4 التضخم و التضمم الأساسي
(التغير السنوي)

(الأساس 100:2017)

التضخم														المنتجات الغذائية الثقيلة الأسعار	المقاييس العام	السنوات والشهور		
التضخم الأساسي																		
سلع وخدمات مختلفة (1)	الطاعم والفنادق	التعليم	الترفيه والثقافة (1)	التواصل	النقل (2)	الصحة (1)	الصيانة اليومية للمساكن	الأثاث والعدات المنزلية وأدوات المنزلية	المسكن الماء والمرحاضات والمحروقات أخرى (1)	الملابس والأحذية	المنتجات الغذائية الدرجة في التضمم الأساسي	مقاييس العام	المنتجات الغذائية الأسعار				التشخيص ومواد الوقود	
1,8	1,1	2,6	0,1	1,0	0,3	1,0	0,2	1,0	1,0	1,2	1,4	1,3	3,0	5,5	0,9	1,3	1,6	2018
1,3	0,7	1,6	0,1	-0,2	-0,1	0,3	0,1	0,7	0,7	0,9	2,0	1,2	7,1	2,9	0,9	1,2	2,0	يناير
1,1	0,6	1,5	0,0	-0,2	-0,2	0,6	0,0	0,7	0,7	0,2	1,4	0,9	4,0	3,2	1,0	0,9	1,4	فبراير
1,4	0,5	1,5	0,0	-0,2	-0,6	0,6	0,0	0,9	0,9	0,5	1,4	0,9	7,8	0,9	0,9	0,9	1,7	مارس
1,8	0,9	1,9	0,1	-0,1	-0,4	1,1	0,3	0,8	0,8	0,3	1,5	1,1	9,5	5,6	0,8	1,1	2,2	أبريل
2,0	1,1	1,8	0,1	-0,2	-0,2	1,7	0,3	1,1	1,1	0,9	1,6	1,2	9,3	7,7	0,8	1,2	2,4	ماي
2,0	1,2	2,1	-0,1	-0,2	0,5	1,6	0,3	1,1	1,1	1,7	1,6	1,3	8,0	10,0	0,8	1,3	2,4	يونيو
2,0	1,7	2,1	0,0	-0,2	0,1	1,4	0,4	1,2	1,2	1,4	1,5	1,3	4,0	12,7	0,9	1,3	1,9	يوليوز
2,1	1,5	2,1	0,0	-0,3	0,2	1,5	0,0	1,2	1,2	1,8	1,7	1,4	2,2	9,7	0,8	1,3	1,6	غشت
2,1	1,3	3,9	0,1	-0,2	1,2	1,6	0,3	1,2	1,2	1,5	1,6	1,6	-2,4	8,0	0,9	1,6	1,2	سبتمبر
2,1	1,2	4,1	0,1	4,6	0,5	0,7	0,3	1,2	1,2	1,7	1,1	1,5	-3,4	8,2	1,0	1,5	1,1	أكتوبر
2,1	1,2	4,3	0,2	4,6	1,0	0,6	0,4	1,2	1,2	1,5	0,7	1,5	-1,7	4,0	1,1	1,5	1,1	نوفمبر
2,1	1,3	4,3	0,0	4,6	1,2	0,6	0,3	1,2	1,2	1,6	0,6	1,4	-6,4	-5,5	1,0	1,4	0,2	دجنبر
0,8	1,4	3,5	0,3	3,3	0,7	0,0	0,4	1,5	1,5	1,2	-1,1	0,5	-1,5	-2,7	1,3	0,5	0,2	2019
1,0	1,3	3,8	0,4	4,6	0,9	0,4	0,4	1,2	1,2	1,6	-0,3	0,9	-7,1	-10,8	1,3	0,9	-0,5	يناير
1,1	1,3	3,8	0,7	4,5	0,9	0,0	0,6	1,5	1,5	2,1	-0,7	0,8	-4,0	-8,2	1,2	0,8	0,0	فبراير
1,0	1,4	3,8	0,8	4,5	0,9	-0,3	0,7	1,2	1,2	1,6	-0,8	0,8	-6,4	-1,4	1,2	0,8	-0,1	مارس
0,7	1,3	3,8	0,2	4,5	1,2	-0,3	0,4	1,5	1,5	1,6	-0,9	0,7	-4,9	-1,1	1,2	0,7	0,0	أبريل
0,6	1,2	3,4	0,4	4,5	0,8	-0,6	0,4	1,3	1,3	1,7	-1,0	0,5	-1,9	0,8	1,3	0,5	0,3	ماي
0,7	1,1	3,4	0,5	4,5	0,7	0,0	0,5	1,3	1,3	0,5	-1,5	0,3	-1,0	-1,5	1,3	0,3	0,2	يونيو
0,7	1,1	3,4	0,3	4,5	0,9	0,2	0,4	1,5	1,5	0,7	-1,4	0,4	-0,4	-2,1	1,3	0,4	0,3	يوليوز
0,7	1,5	3,4	0,3	4,6	1,4	0,4	0,6	1,7	1,7	0,6	-1,2	0,5	1,8	-2,4	1,4	0,5	0,7	غشت
0,7	1,6	3,5	0,3	4,5	0,7	0,1	0,4	1,5	1,5	1,0	-1,5	0,3	-0,7	-4,4	1,3	0,3	0,1	سبتمبر
0,6	1,7	3,2	0,4	-0,4	0,7	-0,2	0,1	1,3	1,3	1,2	-1,4	0,1	3,1	-3,6	1,3	0,1	0,5	أكتوبر
0,7	1,8	3,0	0,1	-0,5	0,3	-0,1	0,1	1,5	1,5	1,2	-1,1	0,2	0,7	-2,7	1,2	0,2	0,4	نوفمبر
0,7	1,8	3,1	0,0	-0,5	-0,2	0,0	0,1	1,3	1,3	1,0	-0,8	0,3	3,5	6,5	1,3	0,3	1,1	دجنبر

(1) بدون احتساب المنتجات والخدمات المقننة السعر

(2) باستثناء المنتجات والخدمات المقننة السعر والوقود ومواد التشخيص

المصدر: مصبوب على أساس معطيات النشوية السامية للتخطيط

جدول م 2.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية (على أساس سنوي)

السنوات	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية	التضخم الأساسي
2018	0,6	2,1	1,3
يناير	1,1	1,3	1,2
فبراير	0,8	1,0	0,9
مارس	0,7	1,1	0,9
أبريل	0,7	1,5	1,1
ماي	0,9	1,7	1,2
يونيو	0,9	1,9	1,3
يوليو	0,8	1,9	1,3
غشت	0,7	2,2	1,4
شتنبر	0,8	2,6	1,6
أكتوبر	0,3	3,2	1,5
نونبر	-0,1	3,5	1,5
دجنبر	-0,3	3,7	1,4
2019	-1,2	2,6	0,5
يناير	-0,9	3,2	0,9
فبراير	-1,1	3,4	0,8
مارس	-1,2	3,4	0,8
أبريل	-1,2	3,1	0,7
ماي	-1,4	3,0	0,5
يونيو	-1,6	2,7	0,3
يوليو	-1,5	2,8	0,4
غشت	-1,3	2,8	0,5
شتنبر	-1,2	2,3	0,3
أكتوبر	-1,1	1,7	0,1
نونبر	-0,9	1,6	0,2
دجنبر	-0,7	1,5	0,3

المصدر: محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 3.4 مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي
(على أساس سنوي)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
0,2	0,0	0,0	-0,3	-0,2	0,3	0,1
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	1,6
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,1	0,1	0,0	-0,4	-0,2	0,3	0,2
0,5	2,6	0,7	-0,4	-0,2	-2,0	-0,9
-0,6	0,2	0,3	-0,4	-0,7	-0,7	1,5
0,2	0,3	0,0	0,0	0,1	1,0	1,5
0,3	0,0	0,0	2,4	5,2	2,1	6,4
0,2	1,8	-1,2	0,1	-2,8	0,5	-0,3
2,0	0,7	0,0	0,8	2,8	1,1	0,7
0,0	0,9	2,7	0,1	0,0	0,9	5,2
4,1	1,5	-0,3	0,7	0,0	2,5	0,8
4,6	0,8	0,2	-2,3	-0,4	1,0	1,8
-0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,3	0,6
3,5	12,1	2,1	-0,2	-0,3	-11,7	-9,5
-0,1	-0,2	-0,3	-0,7	-2,8	-1,6	-1,2
-0,5	-0,5	-0,5	2,6	2,4	2,4	0,1
-0,2	2,6	0,7	-0,7	0,2	1,5	4,0
-2,6	-0,2	0,4	-2,2	-1,6	-0,2	-1,2
-0,6	1,3	2,3	-0,3	-2,9	-1,3	1,4
0,2	-1,1	0,2	-0,1	0,3	0,9	-0,1
-0,8	6,2	2,9	-3,1	0,1	-2,4	-1,6
-0,1	0,0	0,0	0,1	0,0	1,3	0,8
0,2	0,2	-0,7	-0,2	1,3	-0,3	-0,3
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-0,2	0,0
0,3	2,7	2,4	-0,2	1,8	1,4	0,6
0,6	-0,5	0,7	0,0	-5,3	-5,2	-2,9
0,0	0,0	3,9	3,9	5,2	1,5	0,0
0,0	0,0	0,0	6,0	9,6	2,5	0,0

(الأساس: 2010 = 100)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط
(*) نظراً لعدم وجود بيانات رسمية عن أسعار الصناعات التحويلية باستثناء التكرير قبل ماي 2016، تم حساب هذا المؤشر عن طريق دمج وزن صناعة التكرير حسب تقديرات بنك المغرب.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

القيمة	البنية ب% 2019***		التغير				**2019		*2018	
	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	
			%	مطلق						
100,0	100,0	2,0	9,788	7,9	4,364	491,230	59,477	481,442	55,112	
9,7	19,4	4,5	2,049	8,3	888	47,825	11,562	45,776	10,675	
19,3	33,3	1,2	109	-3,6	-142	9,233	3,845	9,124	3,987	
11,0	17,8	6,7	330	15,9	282	5,241	2,061	4,911	1,779	
10,9	23,6	12,7	588	15,7	372	5,235	2,731	4,647	2,360	
8,3	10,4	12,9	452	14,1	150	3,957	1,207	3,505	1,057	
4,7	0,7	7,9	162	10,2	8	2,231	83	2,069	76	
45,9	14,1	1,9	407	15,4	219	21,929	1,636	21,522	1,417	
15,5	40,8	-7,2	-5,958	6,4	1,452	76,343	24,290	82,301	22,838	
50,8	28,4	-6,6	-2,760	-3,3	-233	38,776	6,892	41,537	7,124	
18,4	15,1	-9,9	-1,546	1,9	67	14,055	3,679	15,601	3,612	
11,9	47,0	5,0	433	14,6	1,458	9,088	11,422	8,655	9,964	
11,0	4,8	1,4	113	5,9	65	8,428	1,171	8,315	1,106	
0,2	0,0	-93,5	-2,154	-	0	149	0	2,302	0	
7,7	4,6	-0,8	-45	9,2	95	5,847	1,127	5,891	1,032	
2,5	3,1	-5,9	-779	3,9	70	12,497	1,869	13,276	1,799	
29,4	29,3	-2,6	-99	4,1	21	3,678	547	3,777	526	
22,0	40,7	-6,0	-175	5,2	38	2,752	760	2,927	722	
7,6	1,5	-5,0	-50	-26,2	-10	947	28	997	38	
5,9	0,9	-10,2	-83	-0,4	0	736	17	819	17	
0,9	0,3	-30,0	-49	-25,0	-2	115	6	164	8	
34,2	27,3	-7,0	-323	4,7	23	4,270	511	4,593	488	
2,0	12,6	-14,8	-1,676	12,6	836	9,651	7,488	11,327	6,652	
72,1	89,1	-12,6	-1,006	14,4	838	6,961	6,673	7,967	5,835	
13,8	6,2	-11,6	-175	1,0	5	1,330	468	1,505	463	
4,9	0,4	-17,2	-97	-14,0	-5	468	30	566	35	
1,8	0,1	16,3	24	7,5	1	170	7	146	7	
1,6	2,0	3,8	6	-4,1	-6	159	149	153	155	
5,8	2,2	-43,2	-428	2,2	3	562	161	990	158	

(*) أرقام مراجعة
 (**) أرقام مؤقتة
 (***) تبالغ حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع
 المصدر: مكتب الصرف

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بالآلاف الأطنان / القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	الوزن	التغير		**2019		*2018				
		القيمة		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة			
		%	مطلق							
21,3	19,3	4,7	4.669	9,1	963	104.528	11.500	99.859	10.537	أنصاف المنتوجات
13,8	7,9	4,5	621	10,2	84	14.385	907	13.763	822	البلاستيك واللدائن المتنوعة
9,9	21,2	1,2	124	-1,2	-29	10.340	2.439	10.216	2.468	المواد الكيميائية
6,0	5,2	-4,0	-260	-3,3	-20	6.308	601	6.567	622	الورق والورق المقوى والمنتجات من الورق والورق المقوى
5,1	0,8	5,4	270	13,0	10	5.301	87	5.031	77	أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من النحاس
4,2	6,1	22,6	801	28,1	154	4.350	702	3.549	548	أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من الحديد أو الفولاذ غير السبيكة
3,9	8,2	63,0	1.576	87,7	441	4.079	944	2.503	503	منتجات نصف مصنعة من الحديد أو الفولاذ غير السبيكة
3,8	3,8	4,6	175	6,4	26	3.957	437	3.782	411	الصفائح المجنبة الحديدية أو الفولاذية غير السبيكة
3,6	13,8	-5,5	-220	9,8	142	3.763	1.588	3.983	1.446	الألمنيوم
2,7	8,3	-12,1	-383	-18,1	-210	2.792	950	3.175	1.160	الأسمدة الطبيعية والكيميائية
2,3	0,9	21,8	434	26,1	20	2.419	99	1.986	78	أكسوسارات الأنايب والبناء المعدني
2,1	0,0	4,3	90	-21,8	0	2.175	1	2.085	1	المكونات الإلكترونية (الترانزستورات)
42,7	23,9	3,3	1.441	14,3	344	44.660	2.745	43.219	2.401	منتجات نصف مصنعة أخرى
0,4	0,1	-24,6	-583	-17,7	-8	1.789	36	2.372	44	المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي
69,8	75,2	-11,1	-156	-8,4	-3	1.248	27	1.405	30	الأدوات والآلات الفلاحية
29,7	24,6	-44,6	-428	-37,2	-5	531	9	959	14	أدوات الحرث والجرارات الآلية
0,6	0,3	14,6	1	-10,2	0	10	0	9	0	غيرها من المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي
25,5	1,6	6,2	7.358	5,0	44	125.219	929	117.861	885	المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي
9,8	11,1	19,5	1.998	15,7	14	12.231	103	10.233	89	آلات وأجهزة متنوعة
7,9	3,4	7,0	645	14,7	4	9.921	32	9.275	28	أجهزة لقطع أو توصيل الدوائر الكهربائية والمقاومات
7,2	5,3	-0,2	-18	-7,2	-4	9.052	50	9.070	53	الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات المعزولة للكهرباء
7,1	8,6	-1,5	-135	-0,9	-1	8.925	80	9.060	81	محركات المكبس ومحركات أخرى وأجزاءها
6,5	0,4	5,9	456	10,3	0	8.183	4	7.728	4	أجزاء من الطائرات وغيرها من العربات الجوية أو الفضائية
5,4	8,6	26,9	1.426	23,6	15	6.735	80	5.309	65	السيارات النفعية

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) تظل حصة كل منتج داخل مجموعة استعمال، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع

المصدر: مكتب الصرف

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (نهائية)

(الوزن بآلاف الأطنان / القيمة بملايين الدراهم)

البنية ب2019***		التغير		**2019		*2018	
القيمة	الوزن	القيمة		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
		%	مطلق				
3,0	4,5	4,5	163	-3,2	-1	42	3.590
2,4	7,0	-6,2	-194	-4,7	-3	65	3.139
2,2	0,4	13,0	317	9,1	0	4	2.448
0,9	2,7	-5,6	-70	24,2	5	25	1.255
0,3	0,8	-19,5	-88	-9,5	-1	8	449
47,2	47,0	5,1	2.858	3,5	15	436	56.305
23,0	3,0	4,2	4.568	7,1	120	1.802	108.491
18,0	10,2	-7,5	-1.656	-8,1	-16	185	21.975
16,6	16,7	6,7	1.175	7,8	22	302	17.593
7,2	4,6	8,2	619	20,9	14	82	7.551
6,1	0,5	8,7	556	7,9	1	9	6.370
5,3	7,2	14,7	767	18,1	20	129	5.215
5,1	5,4	8,9	472	17,9	15	97	5.275
3,1	6,1	1,9	67	3,8	4	111	3.493
2,6	1,9	5,2	146	18,6	5	33	2.828
2,4	0,9	-4,9	-138	-5,3	-1	16	2.831
33,5	46,5	7,2	2.560	7,3	57	839	35.360
0,1	0,0	79,4	140	-	0	0	177

ذهب صناعي

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

(***) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

القيمة	البنية ب % **2019		التغير				**2019		*2018	
	الوزن	% القيمة	الوزن		مطلق	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
			%	مطلق						
100,0	100,0	2,4	6.617	-3,0	-982	282.057	31.690	275.441	32.672	
19,8	12,2	5,0	2.648	2,4	92	55.794	3.857	53.146	3.765	
14,2	2,8	-8,7	-753	20,6	18	7.938	107	8.691	89	
14,1	5,4	5,5	410	6,7	13	7.861	210	7.451	197	
13,2	15,2	15,6	991	4,7	27	7.356	588	6.365	561	
9,5	12,0	-3,9	-215	-14,1	-76	5.320	462	5.535	538	
8,6	16,6	11,2	481	-13,5	-100	4.773	639	4.292	739	
40,4	48,0	8,3	1.733	12,8	210	22.545	1.851	20.812	1.641	
1,5	1,5	33,8	1.083	22,7	87	4.292	469	3.209	382	
85,7	99,2	18,6	577	22,7	86	3.679	465	3.103	379	
14,3	0,8	476,6	507	19,9	1	613	4	106	3	
2,1	0,8	8,3	452	4,3	10	5.927	243	5.475	233	
14,2	5,3	29,3	190	4,1	1	840	13	650	12	
13,0	16,5	5,2	38	15,1	5	770	40	732	35	
10,4	14,7	-1,7	-10	16,4	5	618	36	629	31	
7,8	5,7	-10,7	-56	-37,9	-8	465	14	521	22	
5,1	3,9	20,7	52	16,5	1	301	9	250	8	
4,7	0,4	-12,0	-38	-11,5	0	281	1	319	1	
44,7	53,5	11,6	276	5,2	6	2.651	130	2.375	124	
4,7	41,7	-9,5	-1.392	-10,3	-1.510	13.295	13.219	14.687	14.729	
55,0	71,8	-11,9	-987	-15,6	-1.755	7.311	9.495	8.298	11.251	
12,1	0,5	-3,3	-55	-4,8	-4	1.607	71	1.663	75	
7,1	8,1	12,8	108	11,3	109	948	1.074	840	965	
6,9	0,9	-21,1	-247	-11,8	-16	922	117	1.170	133	
5,5	0,5	-10,3	-84	-15,2	-11	732	61	816	72	
13,4	18,2	-6,6	-126	7,5	167	1.775	2.400	1.901	2.234	

(*) أرقام مراجعة.
 (**) أرقام مؤقتة.
 (***) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع
 المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات (تابع و نهاية)

(الوزن بالألف الأطنان / القيمة بملايين الدرام)

القيمة	الوزن	النسبة ب2019***		التغير		**2019		*2018	
		%	مطلق	%	مطلق	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
20,6	40,2	-4,1	2,1	2,1	262	58.156	12.755	60.629	12.493
48,2	71,0	-6,0	8,0	8,0	672	28.050	9.058	29.828	8.386
23,4	16,4	-2,0	1,3	1,3	27	13.584	2.092	13.863	2.065
7,3	0,0	-3,2	69,0	1	4.270	3	3	4.411	2
1,5	0,0	35,7	30,6	0	899	0	0	662	0
0,8	0,5	-28,8	-25,1	-21	463	64	64	650	85
18,7	12,1	-2,9	-21,3	-417	10.889	1.538	1.538	11.215	1.955
0,0	0,0	-10,3	-22,3	0	136	0	0	151	0
6,9	33,6	21,8	2	22,4	0	9	0	8	0
0,9	5,1	-88,9	-10	-90,6	0	1	0	11	0
92,2	61,3	-5,7	31,0	0	125	0	0	133	0
20,8	0,9	8,9	10,3	27	58.696	293	293	53.875	265
56,8	67,0	10,4	11,4	20	33.357	196	30.204	176	176
13,0	1,1	2,4	4,4	0	7.626	3	7.446	3	3
12,6	6,5	0,1	1,0	0	7.422	19	7.412	19	19
1,1	0,1	-1,4	22,9	0	622	0	631	0	0
0,7	1,5	-32,6	-22,5	-1	410	4	609	6	6
15,8	23,9	22,3	13,1	8	9.259	70	7.574	62	62
30,2	2,7	1,5	6,3	51	85.145	855	83.890	804	804
38,9	49,3	-1,3	3,9	16	33.087	422	33.533	406	406
27,4	9,2	-2,0	1,8	1	23.307	78	23.774	77	77
8,8	5,4	-3,9	-2,6	-1	7.499	46	7.800	48	48
2,8	1,3	-6,5	12,0	1	2.365	11	2.530	10	10
2,6	1,2	-7,5	-4,1	0	2.194	10	2.372	11	11
19,6	33,5	20,3	13,4	34	16.693	286	13.882	253	253
0,2	0,0	63,3	49,7	0	615	0	377	0	0

الذهب الصناعي

(*) أرقام من أمانة
 (**) أرقام مؤقتة
 (***) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استهلاكه، وحصة كل مجموعة استهلاك ضمن المجموع
 المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 3.5 التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الواردات بدون احتساب التكلفة والتأمين والشحن		الصادرات باعتبار التكلفة والتأمين والشحن		
**2019	*2018	**2019	*2018	**2019	*2018	
-209.173	-206.001	491.230	481.442	282.057	275.441	مجموع المبادلات
-107.785	-116.016	308.171	309.240	200.386	193.224	أوروبا
-8.456	-11.042	76.412	76.111	67.956	65.069	إسبانيا
826	2.559	60.029	57.266	60.855	59.825	فرنسا
-13.212	-15.108	26.347	26.888	13.135	11.780	إيطاليا
-15.231	-14.733	24.284	23.465	9.053	8.732	ألمانيا
-200	-2.508	7.729	8.745	7.529	6.237	هولندا
-1.310	-2.814	8.308	10.615	6.998	7.801	المملكة المتحدة
-19.487	-15.987	25.629	21.536	6.142	5.550	تركيا
-50.716	-56.384	79.433	84.614	28.717	28.230	دول أوروبية أخرى
-76.247	-65.978	103.978	94.229	27.732	28.252	آسيا
-2.917	3.743	11.143	6.598	8.226	10.341	الهند
-17.944	-17.329	22.988	21.501	5.043	4.172	الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط ⁽¹⁾
-47.134	-44.745	49.857	47.285	2.724	2.540	الصين
-931	-1.604	3.402	3.591	2.471	1.987	اليابان
-7.320	-6.042	16.589	15.254	9.268	9.212	دول آسيوية أخرى
-32.350	-28.829	58.718	56.316	26.367	27.487	أمريكا
-25.169	-25.280	36.323	38.221	11.154	12.941	الولايات المتحدة الأمريكية
2.685	1.396	5.547	5.808	8.232	7.204	البرازيل
-1.062	-1.641	3.873	4.581	2.811	2.941	كندا
-994	707	2.509	1.307	1.516	2.014	المكسيك
-7.810	-4.011	10.466	6.399	2.656	2.387	دول أمريكية أخرى
3.722	2.675	17.928	18.919	21.649	21.594	إفريقيا
1.849	1.753	24	22	1.873	1.775	موريطانيا
-3.426	-5.331	4.955	6.960	1.529	1.630	الجزائر
653	284	194	521	848	805	ليبيا
-1.549	-1.341	2.368	2.434	819	1.093	تونس
6.194	7.308	10.386	8.982	16.580	16.290	دول أفريقية أخرى
3.487	2.147	2.436	2.737	5.923	4.884	أوقيانوسيا ومناطق أخرى

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) الأراضي الفلسطينية المحتلة ، قطر ، الأردن ، الإمارات العربية المتحدة ، عُمان ، الكويت ، جمهورية إيران الإسلامية ، الجمهورية العربية السورية ، أفغانستان ، العراق ، المملكة العربية السعودية ، البحرين ، اليمن ولبنان
المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

*2019			
الأرصدة	النفقات	المدخيل	
			حساب المعاملات الجارية
-104.069,5	527.509,9	423.440,4	السلع والخدمات
-192.414,2	429.550,5	237.136,3	السلع
-192.815,9	429.261,9	236.446,0	البضائع العامة
+550,3	-	550,3	صافي صادرات التجارة
-148,6	288,6	140,0	الذهب غير النقدي
+88.344,7	97.959,4	186.304,1	الخدمات
+15.545,0	27,0	15.572,0	خدمات تصنيع مقدمة على مدخلات مادية في حوزة الأغيار
+2.476,3	793,0	3.269,3	خدمات الصيانة والإصلاح (غير مدرجة في بنود أخرى)
-6.271,3	41.567,1	35.295,8	النقل
-15.005,1	26.800,1	11.795,0	النقل البحري
+7.564,6	10.548,3	18.112,9	النقل الجوي
+1.299,5	4.038,0	5.337,5	نقل آخر
-130,3	180,7	50,4	خدمات البريد والإرساليات
+57.825,1	20.926,8	78.751,9	الأسفار
+1.760,9	1.782,9	3.543,8	أسفار مهنية
+56.064,2	19.143,9	75.208,1	أسفار شخصية
-355,2	3.932,6	3.577,4	بنايات
+457,9	452,3	910,2	خدمات التأمين والتقاعد
-364,0	1.271,5	907,5	خدمات مالية
-1.303,6	1.420,3	116,7	تكاليف استعمال الملكية الفكرية (غير مدرجة في بنود أخرى)
+11.843,5	3.422,4	15.265,9	خدمات الاتصال والمعلومات والمعلومات
+10.736,1	14.488,4	25.224,5	خدمات أخرى للمقاولات
+781,8	308,3	1.090,1	خدمات شخصية وثقافية وترفيهية
-3.026,9	9.349,7	6.322,8	سلع وخدمات للإدارات العمومية (غير مدرجة في بنود أخرى)
-18.423,7	25.838,4	7.414,7	مدخول أولي
-19.040,8	25.802,7	6.761,9	مدخيل الاستثمارات
-12.351,2	16.960,7	4.609,5	استثمارات مباشرة
-3.287,0	3.330,4	43,4	استثمارات المحفظة
-5.370,9	5.511,6	140,7	استثمارات أخرى
+1.968,3	-	1.968,3	الأصول الاحتياطية
+617,1	35,7	652,8	مدخيل أولية أخرى
+75.176,7	6.806,1	81.982,8	مدخيل ثانوية
+2.565,3	1.009,7	3.575,0	عمومية
+72.611,4	5.796,4	78.407,8	خاصة
-47.316,5	560.154,4	512.837,9	رصيد حساب المعاملات الجارية
-47.316,5			القدرة على (+) / الحاجة إلى (-) التمويل

(*) الأرقام الأولية
المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات (تابع)

(بملايين الدراهم)

*2019			
الرصيد	صافي زيادة الالتزامات	صافي مقننيات الأصول	
			الحساب المالي
			الاستثمارات المباشرة
-5.446,0	15.379,0	9.933,0	أسهم وحصص في صناديق التوظيف
-4.058,0	13.380,0	9.322,0	أدوات الدين
-1.388,0	1.999,0	611,0	
-11.430,0	11.575,9	145,9	استثمارات المحفظة
-2.550,6	2.686,8	136,2	أسهم وحصص في صناديق التوظيف
-8.879,4	8.889,1	9,7	سندات الدين
+183,3	-2.588,6	-2.405,3	مشتقات مالية
-35.388,0	34.902,3	-485,7	استثمارات أخرى
+287,8	-	287,8	مساهمات أخرى
-12.341,7	11.443,1	-898,6	العملة الائتمانية والودائع
-12.168,9	12.437,9	269,0	السلفات
-11.165,2	11.021,3	-143,9	القروض التجارية والتسبيقات
+18.707,7	-	18.707,7	الأصول الاحتياطية
-33.373,0	59.268,6	25.895,6	مجموع تغيرات الأصول/الالتزامات
-33.373,0			القدرة على (+)/ الحاجة إلى (-) التمويل
+13.943,5			صافي مجموع حالات الخطأ والسهو

(*) الأرقام الأولية
المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 5.5 الوضعية المالية الخارجية الإجمالية

(بملايين الدراهم)

**2019			*2018			
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
-576.204	638.173	61.970	-561.658	613.486	51.828	الاستثمارات المباشرة
-522.965	579.455	56.491	-509.559	556.835	47.276	سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي
-522.965	579.455	56.491	-509.559	556.835	47.276	المستثمرون المباشرون في مقاولات الاستثمار المباشر
-53.239	58.718	5.479	-52.100	56.651	4.552	أدوات الدين
-53.239	58.718	5.479	-52.100	56.651	4.552	ديون المستثمر المباشر على مقاولات الاستثمار المباشر
-104.291	115.505	11.214	-89.911	101.024	11.114	استثمارات المحفظة
-27.168	37.268	10.100	-20.023	30.027	10.003	سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي
-15.598	16.557	958	-10.377	11.339	963	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
-11.569	20.711	9.142	-9.647	18.687	9.040	قطاعات أخرى
2.030	962	2.993	1.987	962	2.949	شركات مالية أخرى
-13.600	19.749	6.149	-11.634	17.725	6.092	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
-77.124	78.237	1.114	-69.888	70.998	1.110	سندات الدين
-42	1.088	1.047	-204	1.257	1.053	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
-50.112	50.112	-	-42.512	42.512	-	الإدارات العمومية
-26.970	27.037	67	-27.171	27.229	58	قطاعات أخرى
67	-	67	58	-	58	شركات مالية أخرى
-27.037	27.037	-	-27.229	27.229	-	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
73	128	201	59	290	349	مشتقات مالية (غير الاحتياطيات) وخيارات الأسهم الممنوحة للموظفين
-338.063	415.786	77.723	-315.980	390.115	74.135	استثمارات أخرى
2.618	-	2.618	2.335	-	2.335	سندات مساهمة أخرى
-469	48.562	48.093	7.584	37.120	44.704	العملة الائتمانية والودائع
-2.776	3.567	791	-2.303	3.129	826	البنك المركزي
-1.071	44.996	43.925	5.637	33.991	39.628	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
3.377	-	3.377	4.250	-	4.250	قطاعات أخرى
935	-	935	938	-	938	شركات مالية أخرى
2.443	-	2.443	3.312	-	3.312	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
-294.988	295.619	631	-287.360	287.718	358	سلفات
-3.766	4.397	631	-2.181	2.539	358	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
-113.219	113.219	-	-106.607	106.607	-	الإدارات العمومية
-178.003	178.003	-	-178.572	178.572	-	قطاعات أخرى
-680	680	-	-641	641	-	شركات مالية أخرى
-177.323	177.323	-	-177.931	177.931	-	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
-37.776	64.157	26.381	-31.070	57.808	26.738	قروض تجارية وتسبيقات
-37.776	64.157	26.381	-31.070	57.808	26.738	قطاعات أخرى
-37.776	64.157	26.381	-31.070	57.808	26.738	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
-7.448	7.448	-	-7.469	7.469	-	حقوق السحب الخاصة (المخصصات)
253.381	-	253.381	233.744	-	233.744	الأصول الاحتياطية
10.387	-	10.387	8.732	-	8.732	الذهب النقدي
7.133	-	7.133	7.205	-	7.205	حقوق السحب الخاصة
1.955	-	1.955	1.960	-	1.960	شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
233.907	-	233.907	215.848	-	215.848	أصول احتياطية أخرى
-765.104	1.169.593	404.489	-733.745	1.104.915	371.170	مجموع الأصول/الخصوم

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 1.6 وضعية موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

تغيرات الإنجاز بالنسبة السنوية	2019			2018			
	نسبة تنفيذ قانون المالية	قانون المالية	الإنجاز**	نسبة تنفيذ قانون المالية	قانون المالية	الإنجاز*	
4,6	101,5	266.982	270.942	98,7	262.448	259.116	الموارد العادية
1,3	96,9	245.971	238.245	99,2	237.010	235.145	الموارد الجبائية
0,3	93,3	102.674	95.763	98,4	97.059	95.523	الضرائب المباشرة
-1,6	94,0	51.961	48.853	97,1	51.169	49.664	الضريبة على الشركات
-0,5	94,4	44.602	42.095	101,3	41.748	42.297	الضريبة على الدخل
35,2	78,8	6.111	4.815	86,0	4.142	3.562	ضرائب مباشرة أخرى
2,4	101,5	115.847	117.599	101,9	112.742	114.890	الضرائب غير المباشرة ⁽¹⁾
1,3	101,1	86.728	87.699	101,3	85.451	86.572	الضريبة على القيمة المضافة
-0,9	110,5	28.618	31.620	104,5	30.554	31.919	(داخلي)
2,6	96,5	58.110	56.079	99,6	54.897	54.654	(استيراد)
5,6	102,7	29.119	29.900	103,8	27.291	28.318	ضريبة الاستهلاك المحلي
4,8	103,0	11.000	11.335	113,3	9.550	10.820	(التبغ)
5,6	101,8	16.319	16.616	98,4	15.990	15.736	(منتجات الطاقة)
10,6	108,3	1.800	1.949	100,7	1.751	1.763	(أخرى)
0,8	103,6	9.424	9.768	100,0	9.688	9.693	الرسوم الجمركية
0,5	83,8	18.026	15.115	85,8	17.521	15.039	رسوم التسجيل والتبني
43,1	163,1	17.711	28.888	91,2	22.138	20.194	الموارد غير الجبائية⁽²⁾
12,9	91,7	11.450	10.494	94,6	9.821	9.294	الاحتكارات
68,8	293,8	6.261	18.394	88,5	12.317	10.900	مداخل أخرى
-41,4	81,9	2.000	1.637	39,9	7.000	2.793	منها هبات مجلس التعاون الخليجي
0,8	115,4	3.300	3.809	114,5	3.300	3.777	موارد بعض الحسابات الخصوصية
5,2	101,2	316.366	320.212	100,9	301.722	304.339	النفقات الإجمالية
4,6	96,5	258.761	249.800	98,9	241.461	238.738	النفقات العادية
7,3	97,0	186.715	181.109	96,4	174.995	168.726	السلع والخدمات
5,0	99,4	112.159	111.526	97,6	108.854	106.232	نفقات الموظفين
11,3	93,3	74.555	69.583	94,5	66.141	62.494	خدمات وسلع أخرى
0,0	95,1	27.658	26.310	97,1	27.112	26.322	فوائد الدين
-0,1	95,3	23.703	22.577	96,2	23.470	22.589	الداخلي
0,0	94,4	3.955	3.733	102,5	3.642	3.733	الخارجي
-9,3	87,5	18.370	16.072	129,1	13.719	17.718	المقاصة
1,3	101,1	26.018	26.310	101,3	25.635	25.972	التحويلات للجماعات الترابية
-	-	8.221	21.141	-	20.987	20.378	الرصيد العادي
7,3	122,2	57.606	70.412	108,9	60.261	65.601	نفقات الاستثمار
-36,7	-	6.000	2.255	-	6.000	3.565	رصيد الحسابات الخصوصية
12,9	-	-43.384	-47.016	-	-33.274	-41.658	رصيد الميزانية
-	-	0	-4.498	-	0	358	تغير العمليات المتعلقة
24,7	-	-43.384	-51.514	-	-33.274	-41.301	الحاجة أو الفائض إلى التمويل
-	-	43.384	51.514	-	33.274	41.301	التمويل الصافي
-	-	18.514	16.999	-	19.767	-1.838	التمويل الخارجي
-	-	27.000	25.084	-	25.000	6.247	السحوبات
-	-	-8.486	-8.085	-	-5.233	-8.085	الاستخدامات
-	-	19.871	29.171	-	13.507	43.138	التمويل الداخلي
-	-	5.000	5.344	-	-	-	عمليات الخصوصية

(1) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.

(2) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

جدول م 1.7 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم و سعر الصرف الفعلي

متوسط الشهر	2019												2018		
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	سنتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	ديجنبر	المتوسط السنوي	
10,766	10,691	10,665	10,676	10,665	10,671	10,763	10,845	10,826	10,827	10,867	10,822	10,883	10,853	11,086	1 أورو ⁽¹⁾
9,617	9,624	9,651	9,658	9,689	9,599	9,590	9,600	9,679	9,632	9,610	9,537	9,536	9,529	9,386	1 دولار أمريكي ⁽¹⁾
100,405	100,651		100,689		100,280				100,002				101,366	99,969	سعر الصرف الفعلي الحقيقي ^(*)
113,208	113,830		113,995		112,749				112,259				113,201	110,331	سعر الصرف الفعلي الإسمي ^(*)

(*) معطيات فصلية

(1) المتوسط الشهري لسعر التحويل.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

المتوسط السنوي 2019	2019												المتوسط السنوي 2018	
	ديجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير		
	عمليات الصرف بالتناجز													
41.084	57.016	47.537	49.104	36.368	32.789	38.657	44.727	35.678	42.638	32.923	36.826	38.741	37.019	شراء/بيع العملات مقابل العملات مع مراسليها بالخارج
21.043	28.446	21.404	29.890	28.461	16.628	22.491	22.572	16.150	18.313	12.958	17.354	17.845	17.366	شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك ^(*)
6.837	10.519	7.225	9.028	5.481	5.836	7.358	3.172	1.272	8.496	6.467	8.895	8.296	8.485	توظيفات العملات بالخارج
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	607	بيع بنك المغرب للعملات لفائدة البنوك
	عمليات الصرف الأجلة													
11.530	13.848	9.091	14.899	7.693	9.588	11.891	14.184	12.680	13.021	8.269	9.251	13.948	11.166	شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الودائع)
2.153	5.085	967	2.787	1.758	1.136	2.074	1.972	1.490	1.371	2.019	1.767	3.404	3.887	بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)

المصدر: بنك المغرب
 (*) أصبحت السلسلة الخاصة بحجم العمليات في سوق الصرف بين البنوك تضم، من الآن فصاعداً، عمليات شراء أو بيع العملات مقابل الدرهم في السوق القائمة بين البنوك، على الصعيد المحلي (اتجاه واحد)، زائد العمليات بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.

جدول م 3.7 العوامل المستقلة للسيولة البنكية وتدخلات بنك المغرب في السوق النقدية ⁽¹⁾

(بملايين الدراهم)

	ديجنبر- 2019	نونبر- 2019	أكتوبر- 2019	شتنبر- 2019	غشت- 2019	يوليوز- 2019	يونيو- 2019	ماي- 2019	أبريل- 2019	مارس- 2019	فبراير 2019	يناير- 2019	ديجنبر- 2018
الأوراق والقطع النقدية	264.769	265.987	264.069	268.370	273.145	258.101	256.798	251.663	251.343	249.605	249.073	248.756	246.693
الوضعية الصافية للخزينة ⁽²⁾	-4.907	-4.097	-4.196	-3.851	-3.761	-4.489	-4.621	-3.774	-3.626	-3.591	-4.009	-4.181	-4.440
الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب	237.155	226.005	225.571	226.990	226.104	226.437	228.106	226.800	222.081	221.775	221.530	222.932	221.480
عناصر أخرى	-20.160	-19.959	-20.244	-18.720	-21.857	-19.906	-21.747	-22.389	-20.215	-20.761	-19.342	-18.405	-17.270
الوضعية البنوية لسيولة البنوك ⁽³⁾	-52.681	-64.038	-62.938	-63.951	-72.659	-56.059	-55.060	-51.026	-53.102	-52.182	-50.893	-48.410	-46.923
الاحتياطي النقدي	11.437	11.391	11.446	19.979	22.819	22.517	22.419	22.175	22.109	22.305	22.608	22.182	22.032
الفائض أو الحاجة إلى السيولة	-64.118	-75.430	-74.385	-83.930	-95.477	-78.576	-77.479	-73.201	-75.211	-74.487	-73.501	-70.592	-68.956
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	66.065	77.320	74.468	84.898	97.142	77.680	79.118	73.452	76.198	75.700	73.500	72.085	69.428
تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	59.695	70.688	67.615	81.465	93.882	75.380	76.418	70.752	73.548	73.200	71.000	68.000	66.000
تسبيقات لمدة 24 ساعة	0	0	0	0	4.800	0	0	0	0	0	0	6.340	4.510
القروض المضمونة	2.300	2.300	2.300	2.300	2.300	2.300	2.700	2.700	2.650	2.500	2.500	2.500	2.300

(1) تحسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع.
(2) تحسب الوضعية الصافية للخزينة من خلال الفارق بين مجموع التسبيقات لغاية الخزينة وأرباح الخزينة في إطار عمليات السوق المفتوحة التي يحوزها بنك المغرب من جهة، ومجموع حسابات الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية + صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
(3) تفكك الوضعية البنوية لسيولة البنوك التائمه الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنوك وتحسب كما يلي: الوضعية البنوية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى - النقد المتداول.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 4.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2019

(بالنسبة المئوية)

سعر الفائدة في السوق ما بين البنوك		معدل تدخلات بنك المغرب		شهور
نهاية الشهر	المتوسط الشهري	تسبيقات لمدة 24 ساعة	تسبيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	
2,30	2,29	3,25	2,25	يناير
2,26	2,26	3,25	2,25	فبراير
2,28	2,26	3,25	2,25	مارس
2,28	2,27	3,25	2,25	أبريل
2,27	2,26	3,25	2,25	ماي
2,29	2,27	3,25	2,25	يونيو
2,30	2,26	3,25	2,25	يوليو
2,29	2,42	3,25	2,25	غشت
2,30	2,26	3,25	2,25	شتنبر
2,29	2,26	3,25	2,25	أكتوبر
2,28	2,27	3,25	2,25	نونبر
2,26	2,27	3,25	2,25	دجنبر

المصدر: بنك المغرب

جدول م 5.7 أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

(بالنسبة المئوية)

2019		2018		حسابات على الدفاتر ⁽¹⁾
يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	
1,83	1,94	1,88	1,84	

(1) يساوي معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالزيادة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 6.7 سعر الفائدة على الودائع في 2019

(بالنسبة المئوية)

لأجل 12 شهرا	لأجل 6 أشهر	شهور
3,13	2,87	يناير
3,03	2,70	فبراير
3,03	2,76	مارس
2,95	2,65	أبريل
3,00	2,69	ماي
3,05	2,70	يونيو
3,01	2,87	يوليو
3,02	2,65	غشت
2,99	2,74	شتنبر
2,99	2,63	أكتوبر
2,94	2,69	نونبر
3,00	2,71	دجنبر

المصدر : بنك المغرب

جدول م 7.7 السعر المتوسط المرجح لأذونات الخزينة بالمزايدة

بالتسوية السنوية	أجال									
	30 سنة	20 سنة	15 سنة	10 سنوات	5 سنوات	سنتان	52 أسبوعا	26 أسبوعا	13 أسبوعا	
-	-	-	3,70	-	2,85	2,58	2,42	-	-	يناير 2018
-	-	-	-	3,29	2,81	2,55	2,35	-	-	فبراير
-	-	3,67	3,26	2,76	2,45	2,28	2,19	2,16	-	مارس
-	3,98	-	3,22	2,75	2,45	2,31	-	-	-	أبريل
-	-	3,67	-	2,76	2,50	-	-	-	-	ماي
-	-	3,68	3,25	2,78	2,54	-	-	-	-	يونيو
-	-	3,70	3,27	2,79	2,57	-	-	-	-	يوليوز
-	-	-	3,28	2,82	2,58	2,40	-	2,20	-	غشت
-	-	-	3,30	2,84	2,59	2,43	-	-	-	سبتمبر
-	-	-	3,31	2,86	2,60	2,45	-	-	-	أكتوبر
-	-	3,74	3,33	2,87	2,59	2,44	-	-	-	نوفمبر
-	-	3,74	3,37	2,86	2,60	2,45	-	-	-	دجنبر
-	-	3,72	-	2,85	2,58	2,44	-	-	-	يناير 2019
-	3,89	3,62	3,25	2,75	-	2,35	-	-	-	فبراير
-	3,82	3,57	3,12	2,70	2,44	2,32	-	-	-	مارس
4,43	3,77	3,49	3,06	2,65	2,41	2,33	-	-	-	أبريل
-	3,76	3,38	-	2,57	2,39	2,31	-	-	-	ماي
-	3,68	3,38	2,97	2,57	2,37	2,29	-	-	-	يونيو
4,31	-	3,38	2,96	2,57	2,36	2,28	-	-	-	يوليوز
-	3,62	3,40	2,97	2,60	2,38	2,33	-	2,20	-	غشت
4,17	3,61	3,37	2,97	2,58	2,39	2,31	2,23	2,19	-	سبتمبر
-	-	3,20	2,89	2,51	2,35	2,28	-	2,17	-	أكتوبر
-	3,45	3,10	2,74	2,45	2,33	2,27	-	-	-	نوفمبر
4,05	3,35	3,02	-	2,41	2,29	2,26	-	2,15	-	دجنبر

المصدر: بنك المغرب

جدول م 8.7 معدلات (1) إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(بالنسبة المئوية)

2019	2018	
-	-	شهادات الإيداع
2,44-2,53	2,35-2,55	أقل من 32 يوم
2,40-2,80	2,40-2,90	من 32 إلى 92 يوم
2,45-3,00	2,45-3,00	من 93 إلى 182 يوم
2,55-3,05	2,64-3,15	من 183 إلى 365 يوم
2,71-3,08	2,83-3,10	من 366 يوم إلى سنتين
2,78-3,40	2,98-3,95	من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات
2,92-3,31	-	من أزيد من 3 إلى 5 سنوات
		من أزيد من 5 سنوات
		سندات شركات التمويل
2,66-2,85	2,85-3,12	سنتين
2,73-3,09	3,11-3,29	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
2,82-3,50	3,23-3,50	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
3,15-3,35	-	من أكثر من 5 سنوات
		أوراق الخزينة
4,15-4,53	4,00 - 5,00	أقل من 32 يوم
2,90-5,00	3,70-5,00	من 32 إلى 92 يوم
2,85-5,00	2,74-5,30	من 93 إلى 182 يوم
2,95-5,00	2,56-5,75	من 183 إلى 365 يوم

(1) الحد الأدنى والأقصى الملاحظ.

(-) بدون إصدار.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 9.7 النسبة (1) المطبقة على السندات الخاصة

(بالنسبة المئوية)

2019	2018	
2,72-4,37	-	أقل من 4 سنوات
3,39-3,65	3,50 - 5,69	أكثر من 4 سنوات إلى 5 سنوات
2,91-4,75	3,32 - 4,46	أكثر من 5 سنوات إلى 7 سنوات
2,86-4,10	2,94 - 4,16	أكثر من 7 سنوات إلى 10 سنوات
2,97-3,91	3,84 - 5,00	أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة
3,64	-	أكثر من 15 سنة إلى 20 سنة
4,16	-	أكثر من 20 سنة إلى 25 سنة
4,02 - 4,33	4,50	أكثر من 25 سنة إلى 30 سنة
4,60* - 5,78*	3,00* - 6,23*	أكثر من 30 سنة

(1) أدنى وأقصى معدل ملاحظ.

(-) بدون إصدار.

(*) يتعلق الأمر بسندات دائمة

المصدر: الوديع المركزي مراكش.

جدول م 10.7 أسعار الفائدة على القروض

(بالنسبة المئوية)

فصل 4-2019	فصل 3-2019	فصل 2-2019	فصل 1-2019	الوحدات الاقتصادية والغرض الاقتصادي
4,91	5,09	4,98	5,02	متوسط أسعار الفائدة على القروض
5,55	5,69	5,34	5,78	قروض للأفراد
4,48	4,51	4,18	4,70	قروض سكنية
6,66	6,72	6,71	6,74	قروض الاستهلاك
6,31	6,87	6,64	6,28	القروض المقدمة للمقاولين الأفراد
6,60	7,37	7,50	6,58	الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة
7,32	7,72	7,68	8,10	قروض التجهيز
5,52	5,68	5,42	5,34	قروض الإنعاش العقاري
4,77	4,92	4,85	4,78	قروض للمقاولات
				حسب الغرض الاقتصادي
4,65	4,74	4,70	4,72	الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة
4,58	5,20	5,07	4,48	قروض التجهيز
6,12	6,07	5,46	5,59	قروض الإنعاش العقاري
				حسب حجم المقاولات
5,68	5,87	5,75	6,08	مقاولات صغيرة جدا ومتوسطة
4,47	4,50	4,41	4,56	مقاولات كبرى

المصدر: بنك المغرب

جدول م 11.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان⁽¹⁾

(بالنسبة المئوية السنوية)

أبريل 2020 - مارس 2021	أبريل 2019 - مارس 2020	أبريل 2018 - مارس 2019	أبريل 2017 - مارس 2018	الفترة السعر
13,52	13,57	13,60	13,90	المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية

(1) تحسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة التعاقدية سنويا في فاتح أبريل من كل سنة، اعتبارا للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 1.8 المجمعات النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة

(بملايين الدراهم)

	2019												2018	2017			
	2019	2018	2017	على أساس سنوي (%)	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليوز	يونيو	مايو			أبريل	مارس	فبراير
التداول الائتماني	7,1	6,7	7,7	250,2	250,2	248,6	249,7	254,5	247,4	241,4	240,5	237,0	236,9	234,5	234,5	218,8	
الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة	7,4	7,2	7,4	266,8	264,5	263,4	264,3	270,0	262,7	255,1	254,4	251,6	249,6	248,2	248,5	231,8	
الموجودات لدى البنوك	11,2	14,9	3,5	16,5	14,3	14,8	14,6	15,5	15,3	13,7	13,9	14,6	12,7	13,8	14,2	12,9	
النفوذ الكتابية	5,8	5,6	7,9	661,6	630,6	629,2	629,9	625,3	620,9	626,2	611,1	608,5	612,8	604,8	603,5	592,2	
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	10,6	10,4	-16,5	2,3	2,7	2,8	2,9	5,4	3,8	3,8	4,2	4,6	4,4	3,6	3,9	2,1	
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	4,7	4,9	7,6	587,2	564,5	562,9	561,4	557,3	555,5	562,0	545,6	542,7	547,6	541,4	538,9	534,3	
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	15,8	11,3	12,4	72,1	63,3	63,5	65,6	62,7	61,7	60,5	61,2	61,1	60,7	59,9	60,7	56,0	
المجموع م 1	6,2	5,9	7,9	911,8	880,8	877,9	879,6	879,8	868,3	867,6	851,6	845,5	849,6	839,3	838,0	811,0	
التوظيفات تحت الطلب	4,6	3,5	5,2	166,5	165,6	165,2	164,5	163,8	162,5	162,4	161,9	161,2	160,9	160,4	160,2	153,9	
الحسابات على الدفاتر لدى البنوك	4,6	3,5	5,2	166,5	165,6	165,2	164,5	163,8	162,5	162,4	161,9	161,2	160,9	160,4	160,2	153,9	
المجموع م 2	5,9	5,5	7,4	1.078,3	1.046,4	1.043,1	1.044,1	1.043,5	1.030,9	1.030,1	1.013,5	1.006,7	1.010,5	999,7	998,1	964,9	
أصول نقدية أخرى	-3,5	-0,5	0,0	292,2	297,9	301,0	298,4	305,8	309,1	304,5	303,2	304,2	304,0	309,3	307,8	304,2	
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-7,0	3,4	-4,6	149,9	152,9	153,0	151,4	153,0	154,6	152,9	154,7	154,8	158,7	161,1	161,3	155,8	
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	-3,4	-6,8	0,0	54,6	54,6	53,1	54,3	54,5	54,2	51,6	51,7	55,1	54,6	56,8	60,0	60,6	
ودائع بالعملات الأجنبية (1)	12,4	-8,9	-5,0	42,0	42,1	43,3	44,1	44,1	44,3	43,1	43,9	41,4	42,4	41,9	38,5	37,4	
اتفاقيات إعادة الشراء	-19,4	-29,9	76,0	5,6	5,8	5,9	2,9	8,7	10,2	9,1	10,1	11,0	5,8	7,4	6,1	7,0	
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	3,0	23,4	12,5	28,6	27,9	29,2	29,5	29,2	30,3	31,5	30,2	30,6	30,0	29,0	28,1	27,8	
ودائع لأجل لدى الخزينة	-16,4	14,6	11,5	8,3	12,3	12,5	12,8	12,8	12,9	12,7	9,0	8,6	9,7	9,8	9,9	8,6	
ودائع أخرى (2)	1,4	-45,4	50,6	3,1	2,4	4,0	3,5	3,4	2,6	3,6	3,6	2,7	2,8	3,3	3,9	3,1	
المجموع م 3	3,8	4,1	5,5	1.370,5	1.344,4	1.344,0	1.342,5	1.349,3	1.339,9	1.334,6	1.316,7	1.310,9	1.314,5	1.309,0	1.305,9	1.320,6	1.269,1
مجمعات التوظيفات السائلة	5,9	9,1	9,3	741,5	732,6	738,7	729,9	725,0	725,7	723,8	717,0	713,7	714,3	716,0	696,9	700,1	642,0
مجمع التوظيفات السائلة 1	2,8	7,4	2,1	409,2	408,2	415,1	410,8	407,2	402,8	407,2	402,1	398,4	403,4	396,7	393,7	397,9	370,7
مجمع التوظيفات السائلة 2	8,0	15,2	18,1	272,5	267,9	268,2	263,7	262,1	267,8	264,3	266,3	266,4	261,3	268,6	253,4	252,3	218,9
مجمع التوظيفات السائلة 3	19,8	-4,8	35,4	59,8	56,5	55,4	55,4	55,7	55,1	52,3	48,6	48,9	49,6	50,7	49,8	49,9	52,4

(1) ودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك.
(2) اقتراضات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 2.8 توزيع الأصول النقدية حسب القطاعات المؤسسية

الأسر	2019												2018	2017						
	على أساس سنوي (%)																			
	2019	2018	2017	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر			أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر			
ودائع تحت الطلب	4,9	4,9	8,1	443,5	734,7	724,5	724,5	722,6	721,7	721,4	718,5	717,7	713,1	707,4	707,8	705,1	703,2	706,2	682,3	402,9
حسابات الادخار لدى البنوك	4,6	3,5	5,3	166,5	165,6	165,2	164,5	163,8	162,5	162,5	162,5	162,4	161,9	161,2	160,9	160,4	160,1	159,2	153,9	153,9
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	1,8	-3,2	-1,8	102,3	101,3	101,6	100,1	100,4	101,8	101,8	100,3	101,9	101,7	101,7	101,2	102,0	101,7	100,5	103,9	103,9
ودائع بالعملات الأجنبية	1,0	-1,0	1,9	12,2	11,7	12,0	11,8	11,7	11,7	11,7	11,6	11,6	11,6	11,4	11,5	11,4	12,3	12,0	12,2	12,2
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	-9,4	20,6	80,5	3,4	3,4	3,4	3,5	3,5	3,5	3,5	4,1	4,2	4,1	4,0	3,9	3,8	3,9	3,8	3,1	3,1
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	-13,7	25,1	4,2	6,8	7,4	7,2	7,4	7,2	7,2	7,2	6,9	6,8	6,8	7,2	7,1	8,0	8,4	7,9	6,3	6,3
شركات غير مالية خصوصية	0,9	3,8	1,8	178,4	165,8	162,9	162,0	161,0	159,8	163,1	161,2	161,2	165,4	165,9	165,9	168,2	167,6	176,7	170,3	170,3
ودائع تحت الطلب	4,7	6,6	4,1	115,0	105,3	102,8	101,0	99,5	98,0	102,4	96,2	96,2	99,0	99,3	99,3	98,0	99,2	109,9	103,1	103,1
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-11,4	7,9	-10,4	21,5	21,3	20,8	20,8	20,5	21,2	21,4	21,5	21,5	21,5	22,1	22,1	23,8	23,4	24,3	22,5	22,5
ودائع بالعملات الأجنبية	5,6	-6,4	26,7	11,7	12,4	12,7	13,6	13,5	13,6	13,6	14,0	14,0	14,0	14,1	14,1	14,7	11,7	11,1	11,9	11,9
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	-8,0	-3,4	-4,0	28,7	26,3	25,8	26,3	26,6	26,5	25,3	28,9	28,9	30,7	30,3	30,3	31,5	33,1	31,2	32,3	32,3
القطاع العام	-15,2	7,5	-2,8	28,3	27,5	30,9	30,9	29,3	29,1	28,7	28,9	28,9	27,9	34,0	34,0	32,3	31,8	33,3	31,0	31,0
ودائع تحت الطلب	2,8	2,9	15,3	13,3	10,4	13,2	12,3	10,8	11,8	11,6	12,2	12,2	11,6	13,1	13,1	11,1	11,2	12,9	12,5	12,5
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-51,1	62,6	-19,2	6,2	6,8	6,8	6,8	7,3	6,7	6,7	7,3	7,3	7,3	11,7	11,8	11,8	12,4	12,6	7,8	7,8
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	-2,5	-17,3	-10,7	6,8	7,8	7,7	7,8	7,6	7,6	7,3	6,4	6,4	6,8	6,7	6,7	7,0	7,3	6,9	8,4	8,4
شركات مالية أخرى	-1,4	-5,6	3,4	83,4	86,7	89,2	86,2	94,2	97,2	96,4	89,7	89,7	90,2	86,3	86,3	86,2	85,4	84,5	89,6	89,6
ودائع تحت الطلب	2,8	-17,3	7,4	7,8	7,6	7,7	7,5	9,1	9,8	9,7	6,1	6,1	6,1	7,5	7,8	7,8	7,1	7,6	9,1	9,1
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-22,0	10,4	-7,1	15,5	19,1	19,4	19,8	20,5	20,6	20,8	20,2	20,2	20,6	20,1	19,8	19,8	20,0	19,9	18,0	18,0
ودائع أخرى	-10,1	-48,5	49,6	2,6	2,2	3,7	3,2	3,1	2,4	3,3	3,4	3,4	2,5	2,6	3,0	3,7	3,7	2,9	5,6	5,6
ودائع بالعملات الأجنبية	21,6	-9,6	-26,6	15,7	15,2	15,3	14,3	14,9	15,5	14,4	14,8	14,8	13,3	14,0	12,9	13,3	12,9	14,3	14,3	14,3
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	4,6	22,7	6,1	24,9	24,1	25,3	25,7	25,3	25,8	26,9	25,7	25,7	26,4	25,9	25,0	25,0	24,0	23,8	19,4	19,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	17,6	-23,3	17,9	12,3	13,0	12,3	12,8	13,1	12,9	12,2	9,6	9,6	10,4	10,4	10,3	11,2	11,2	10,5	13,7	13,7
العائشات	-35,0	-26,1	67,9	4,5	5,5	5,5	2,9	8,2	10,2	9,0	9,9	9,9	10,9	5,8	7,4	6,1	7,0	7,0	9,4	9,4

المصدر: بنك المغرب

جدول م 3.8 مقابلات المجمع م3

(بملايير الدراهم)

	2019												2018	2017			
	2019	2018	2017	على أساس سنوي (%)	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو			أبريل	مارس	فبراير
ديون للاقتصاد	5,6	3,4	3,3	1.079,9	1.058,2	1.061,8	1.057,5	1.053,1	1.059,4	1.056,0	1.032,6	1.027,1	1.030,6	1.024,1	1.014,8	1.022,9	989,5
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى	5,5	3,4	3,3	1.078,5	1.056,9	1.060,5	1.056,2	1.051,9	1.058,2	1.054,9	1.031,5	1.026,0	1.029,5	1.023,0	1.013,7	1.021,8	988,4
القرض البنكي	5,3	3,2	3,1	917,2	892,1	898,4	898,4	892,2	894,0	900,4	869,7	863,7	872,2	858,9	852,8	870,6	843,3
منها: التمويل المشترك	99,0	2.785,4	-	9,1	8,6	8,3	7,9	7,5	7,2	6,8	6,5	6,1	5,7	5,3	4,9	4,6	0,2
الديون الصافية على الإدارة المركزية	4,6	21,0	17,8	212,4	205,9	210,5	204,5	205,9	200,5	201,2	198,9	199,0	203,7	199,5	203,1	203,0	167,8
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	4,8	20,6	17,5	211,9	209,8	208,6	205,5	206,4	201,1	201,3	199,6	199,7	204,5	200,6	203,4	202,2	167,6
قروض	3,8	128,3	4,4	58,6	56,0	55,0	55,1	54,4	54,6	56,4	56,9	56,2	56,1	56,7	55,9	56,5	24,7
سندات الخزينة	3,8	3,9	14,4	160,3	162,2	158,9	157,4	157,9	156,5	156,4	151,9	152,1	156,5	150,1	155,2	154,4	148,6
السكك	6,7	7,4	18,3	145,7	145,8	141,5	139,3	139,5	139,2	140,4	134,8	134,2	137,6	132,9	137,2	136,6	127,2
سندات التوظيف الجماعي النقدية	-18,0	-17,2	-4,2	14,6	16,4	17,4	18,0	18,5	17,3	16,0	17,1	18,0	18,8	17,2	18,0	17,8	21,5
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الوحدات غير المقيمة	5,5	-4,6	8,7	263,9	260,8	253,4	257,8	258,6	249,8	247,9	256,0	252,0	246,5	245,5	246,5	250,2	262,3
الأصول الاحتياطية الرسمية	8,4	-4,3	-3,6	253,4	246,8	239,0	240,2	235,2	235,5	237,7	237,9	235,3	230,6	230,0	231,8	233,7	244,3
النهب النقدي	19,0	1,6	3,4	10,4	10,0	10,3	10,3	10,4	9,8	9,6	9,0	8,8	8,9	9,0	9,0	8,7	8,6
العملات الأجنبية	85,0	-7,2	40,6	6,3	4,8	3,8	6,8	10,1	5,5	4,7	4,6	3,9	4,4	3,1	4,0	3,4	3,7
الودائع والسندات المدرجة في الخياطيات الدولية	7,1	-4,7	-4,4	227,6	222,9	215,8	214,0	205,6	211,1	214,3	215,1	213,4	208,1	208,7	209,6	212,4	222,9
الوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي	-0,3	0,4	-2,1	2,0	2,0	2,0	2,0	1,9	1,9	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	-1,0	-0,1	-3,1	7,1	7,2	7,2	7,2	7,1	7,1	7,2	7,3	7,2	7,3	7,2	7,2	7,2	7,2
مقابلات الودائع لدى الخزينة	11,4	11,8	12,3	80,4	75,6	76,0	78,3	75,5	74,6	73,1	70,2	69,7	70,5	69,7	70,6	72,2	64,6
موارد ذات طابع غير نقدي	10,7	8,5	8,5	242,2	236,1	234,8	229,4	226,2	223,9	222,3	217,2	218,4	216,8	216,9	217,0	218,8	201,6
رأسمال واحتياطيات مؤسسات إيداع	7,8	8,1	3,2	160,7	161,0	160,3	156,3	153,6	150,7	151,5	148,3	149,0	148,7	148,7	148,4	149,1	137,9
التزامات غير نقدية لمؤسسات إيداع	16,8	9,5	22,3	81,5	75,1	74,5	73,1	72,6	73,2	70,8	68,9	69,4	68,0	68,2	68,6	69,7	63,7
بنود صافية أخرى	169,4	-34,5	25,7	23,9	20,1	22,7	26,1	17,7	20,4	21,4	23,9	18,5	20,0	12,8	12,0	8,9	13,5
مجموع المقابلات(*)	3,8	4,1	5,5	1.370,5	1.344,4	1.344,0	1.342,5	1.349,3	1.339,9	1.334,6	1.316,7	1.310,9	1.314,5	1.309,0	1.305,9	1.320,6	1.269,1

(*) مجموع المقابلات = الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الوحدات غير المقيمة + الديون الصافية على الإدارة المركزية + الديون على الاقتصاد + مقابلات الودائع لدى الخزينة - الموارد غير النقدية - بنود صافية أخرى
المصدر: بنك المغرب

جدول م 4.8 التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع الموسمي^(*)

بملايير الدراهم	2019												2018	2017		
	2019	2018	2017	على أساس سنوي (%)	ديجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو			أبريل	مارس
حسب الغرض البنكي ^(*)	5,3	3,2	3,1	917,2	892,1	898,4	898,4	892,2	894,0	900,4	869,7	863,7	872,2	858,9	852,8	843,3
حسب الغرض الاقتصادي	6,8	6,2	-3,1	189,7	185,6	186,1	188,7	184,6	186,8	186,5	176,3	176,2	180,0	175,7	172,8	167,4
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزنة	5,7	2,0	11,6	184,0	179,8	178,4	177,6	178,8	177,4	176,9	175,7	174,6	175,0	172,8	172,5	170,6
القروض للتجهيز	3,5	3,7	4,4	276,7	275,8	275,3	274,7	273,7	273,5	273,4	273,4	271,1	269,3	268,1	267,3	257,8
القروض للعقار	3,8	5,7	3,8	215,0	214,8	214,0	213,1	212,1	211,7	211,7	211,9	209,9	209,3	207,8	207,1	196,0
القروض للسكن	90,9	2 468,7	-	7,8	7,4	7,1	6,9	6,6	6,4	6,1	5,9	5,5	5,2	4,7	4,3	0,2
بما فيها: التمويل التشاركي للسكن	2,4	-3,5	8,3	59,4	56,9	58,6	59,3	59,3	59,4	59,7	58,0	58,2	57,4	56,1	55,3	60,1
قروض الإزعاش العقاري	4,6	6,1	4,6	56,6	56,5	56,4	56,2	56,1	56,1	55,4	55,4	54,9	54,8	54,4	54,1	51,0
القروض للاستهلاك	6,0	-0,5	-1,9	140,2	124,4	132,5	132,3	130,5	132,7	140,5	121,1	118,7	125,7	121,1	121,2	132,9
ديون مختلفة على الزبناء	6,0	0,8	-3,6	124,3	109,7	118,0	116,1	116,2	118,2	126,1	106,8	105,2	111,5	105,6	106,3	116,3
قروض مالية ⁽¹⁾	5,8	-10,0	12,4	15,8	14,8	14,5	14,3	14,4	14,6	14,4	14,3	13,4	14,2	15,5	14,9	16,6
قروض أخرى ⁽²⁾	7,2	2,5	3,7	69,9	69,9	69,7	68,9	68,6	67,6	67,7	67,7	68,1	67,3	66,9	64,8	63,6
ديون معلقة الأداء	5,5	3,1	3,8	785,5	776,2	774,8	773,7	770,0	770,4	769,1	757,7	749,2	749,0	744,5	737,3	744,5
القطاع المؤسساتي	3,7	6,4	7,2	73,6	70,1	70,0	71,0	70,9	71,3	70,5	71,3	70,6	72,1	71,2	69,8	66,6
قروض للقطاع غير المالي	15,7	12,9	14,7	22,6	20,9	20,7	20,7	20,7	20,4	19,2	19,3	19,3	19,3	19,7	19,5	17,3
القطاع العمومي باستثناء الإدارة المركزية وإدارات محلية	-0,8	4,2	4,8	51,0	49,2	49,3	50,4	50,2	50,8	51,3	52,0	51,3	52,7	51,6	50,3	49,3
شركات غير مالية عمومية	5,7	2,8	3,5	711,9	706,1	704,9	702,7	699,1	699,1	698,6	686,4	678,5	676,9	673,3	667,5	673,6
القطاع الخاص	7,3	0,5	3,0	367,9	361,3	360,1	359,5	358,2	358,1	358,8	346,6	342,4	342,4	341,2	336,6	342,9
شركات غير مالية خصوصية	4,0	5,3	4,0	344,0	344,7	344,7	343,1	341,0	341,0	339,8	339,8	336,1	334,6	332,1	330,8	314,3
قطاعات مقيمة أخرى	3,9	5,3	4,0	342,6	343,3	343,7	342,1	339,9	339,9	338,8	338,8	335,3	333,5	331,2	329,9	313,3
الأسر	4,7	5,5	4,6	302,9	302,5	301,8	299,9	298,4	298,3	297,1	297,0	295,2	293,2	291,1	289,8	274,1
أفراد ومقاربة مقيمون بالخارج	-2,1	3,4	0,3	39,7	40,8	41,9	42,2	41,5	41,7	41,6	41,8	40,1	40,3	40,0	40,0	39,2
المقاولون الأفراد	39,8	1,6	14,3	1,4	1,4	1,1	1,0	1,0	1,0	1,0	1,0	0,8	1,0	1,0	1,0	1,0
المؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر	4,4	4,0	-1,3	131,7	115,9	123,6	124,7	122,2	123,7	131,3	112,0	114,5	123,2	114,4	115,5	126,1
شركات مالية أخرى	-7,5	0,7	-5,0	52,4	52,5	53,7	53,9	54,3	54,8	55,0	53,9	54,1	54,9	55,4	55,7	56,6
شركات التمويل	10,6	-1,4	-8,9	26,4	25,1	26,1	24,8	25,9	26,2	27,9	23,9	22,7	23,6	24,0	23,9	24,2
مؤسسات الإئتمان ⁽¹⁾	35,6	-16,5	-0,8	18,4	11,3	15,4	16,2	14,7	15,9	19,8	9,7	12,3	16,8	10,2	10,6	16,2
مؤسسات التوظيف الجماعي	7,7	30,7	18,9	34,5	27,0	28,4	29,7	27,3	26,8	28,7	24,6	25,4	27,9	24,9	25,3	24,5
غير النقدية																
غيرها ⁽⁹⁾																

(1) مكونة من القروض الممنوحة للزبناء من القطاع المالي وغير المالي في إطار عملية مالية.

(2) مكونة أساساً من الديون التي تم اقتناؤها بواسطة شراء وتحويل الديون.

(3) شركات تدبير مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم الموقوتة، وشركات التورصة، وشركات التأمين وإعادة التأمين، وهيئات الاحتياط الاجتماعي والقطاع ومستاديق التوظيف الجماعي للمستفيد.

(4) قروض مفتوح من طرف البنوك التقليدية وتمويل البنوك والبنوك التشاركية.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 5.8 التوزيع الفصلي للقروض حسب أجل الاستحقاق و فرع النشاط

(بملايير الدراهم)

2019	2019				*2018	2017			
	على أساس سنوي (%)	دجنبر	شتنبر	يونيو				مارس	
5,3	3,2	3,1	917,2	898,4	900,4	872,2	870,6	843,3	القرض البنكي ⁽¹⁾
									حسب أجل الاستحقاق ⁽²⁾
-3,9	3,4	-2,2	274,7	268,3	272,5	268,5	285,8	276,4	الأمدة القصير
17,4	23,6	-8,8	9,1	9,8	8,2	8,5	7,7	6,3	استحقاقات غير مؤداة
16,7	-9,9	6,5	210,2	204,7	204,5	192,2	180,1	199,9	الأمدة المتوسط
6,7	11,9	6,0	362,3	356,5	355,8	344,1	339,5	303,4	الأمدة الطويل
7,2	2,5	3,7	69,9	68,9	67,7	67,3	65,2	63,6	ديون معلقة الأداء
6,7	17,6	-3,5	38,3	36,7	35,1	34,6	35,9	30,5	حسب فروع النشاط الاقتصادي
6,7	17,6	-3,5	38,3	36,7	35,1	34,6	35,9	30,5	القطاع الأولي
1,0	2,1	0,4	245,6	240,2	237,7	233,6	243,3	238,2	القطاع الثانوي
25,8	8,8	16,3	21,4	15,2	15,6	16,2	17,0	15,6	الصناعات الاستخراجية
-2,1	6,5	0,6	85,6	88,5	83,8	82,3	87,5	82,1	الصناعات التحويلية
-0,4	14,3	9,7	32,0	34,3	30,6	30,6	32,1	28,1	الصناعات الغذائية و التبغ
5,8	-2,6	-1,2	6,3	6,3	6,4	6,0	6,0	6,1	الصناعة النسيج, الألبسة و الجلد
0,5	19,2	2,7	11,3	11,9	10,9	9,5	11,2	9,4	الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية
									الصناعة الميكانيكية, الصناعة الثقيلة و الصناعة الكهربائية والإلكترونية
4,2	3,4	-5,1	19,5	19,8	19,7	19,2	18,7	18,1	المنتجات المصنعة أخرى
-15,0	-4,5	-5,4	16,6	16,3	16,2	17,1	19,5	20,4	الماء و الكهرباء
-3,3	-6,0	-7,4	42,5	40,6	42,6	40,7	43,9	46,7	البناء والأشغال العمومية
1,3	1,2	2,2	96,1	95,9	95,7	94,4	94,9	93,7	القطاع الثالثي
7,1	2,9	4,6	633,2	621,5	627,6	604,0	591,4	574,6	النجارة . تصليح السيارات والسلع المنزلية
7,3	-1,4	8,5	59,9	61,8	61,3	57,4	55,9	56,7	الفنادق و المطاعم
-2,8	-5,3	-4,1	14,0	14,3	14,3	14,1	14,4	15,2	النقل و الاتصالات
9,8	-4,6	14,4	39,8	41,8	41,9	37,6	36,3	38,0	الأنشطة المالية
6,7	5,8	-3,9	144,8	134,7	139,5	133,8	135,7	128,3	أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج
4,7	5,5	4,6	302,9	299,9	297,1	293,2	289,2	274,1	إدارات محلية
15,7	12,9	14,7	22,6	20,7	19,2	19,3	19,5	17,3	خدمات أخرى ⁽³⁾
21,4	-10,3	20,8	49,1	48,5	54,2	48,5	40,4	45,0	

(1) قرض ممنوح من طرف البنوك التقليدية وتمويل البنوك والنوافذ التشاركية

(2) الأمدة القصير: أقل من سنتان، الأمدة المتوسط: بين 2 و 7 سنوات و الأمدة الطويل: فوق 7 سنوات

(3) باستثناء الخدمات المقدمة للأفراد والخدمات المنزلية

المصدر: بنك المغرب

(*) أرقام مراجعة

جدول م 6.8 ديون المقاولات المالية الأخرى على الوحدات غير المالية حسب الغرض الاقتصادي⁽¹⁾

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)			2019				2018	2017	
2019	2018	2017	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس			
12,2	0,7	8,3	303,7	287,7	287,4	274,0	270,7	268,9	ديون على الوحدات غير المالية
4,0	3,3	6,4	151,9	146,1	146,2	144,5	146,0	141,3	ديون ممنوحة من طرف المقاولات المالية الأخرى
5,7	5,9	5,0	119,2	114,9	114,4	113,3	112,8	106,5	شركات التمويل
8,9	1,9	1,5	30,1	29,3	28,6	27,6	27,6	27,1	قروض الاستهلاك
4,1	6,7	8,2	67,4	65,6	65,7	65,3	64,7	60,6	القروض الإيجارية
5,2	11,5	6,0	11,8	11,7	11,3	11,3	11,2	10,0	ديون معلقة الأداء
-13,4	3,2	-4,8	12,0	11,0	11,0	11,4	13,8	13,4	البنوك الحرة
-32,1	4,7	-6,9	6,0	5,2	5,4	6,0	8,9	8,5	تسهيلات الخزينة
20,9	-1,0	-1,1	5,7	5,5	5,2	5,1	4,7	4,7	قروض التجهيز
-20,6	-32,8	32,8	6,0	6,3	6,9	7,8	7,6	11,3	صندوق الإيداع والتدبير
-14,4	-39,9	21,0	3,1	3,1	3,3	3,7	3,6	6,0	تسهيلات الخزينة
-36,0	-32,7	47,2	2,1	2,1	2,7	3,3	3,3	4,9	قروض التجهيز
9,0	2,5	3,7	7,4	7,4	7,3	7,0	6,8	6,6	جمعيات القروض الصغرى
56,2	56,5	59,8	6,8	6,0	6,2	4,2	4,4	2,8	صندوق التوظيف الجماعي للتسديد
21,1	-1,4	13,5	139,7	129,4	129,3	118,9	115,3	116,9	سندات صادرة عن الشركات غير المالية وحوزها الشركات المالية الأخرى
35,2	-0,6	14,4	59,3	49,6	48,4	46,7	43,8	44,1	مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
6,1	7,1	22,5	50,2	50,2	49,1	48,2	47,4	44,2	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
14,4	-16,9	-14,2	8,9	8,0	10,7	7,8	7,8	9,4	صندوق الإيداع والتدبير
30,3	-13,8	8,4	20,8	20,8	20,8	16,0	16,0	18,6	صناديق التقاعد ⁽²⁾
29,8	-11,9	-14,3	12,2	12,2	11,8	10,6	9,4	10,6	ديون أخرى

(1) باستثناء ديون المقاولات المالية الأخرى على الإدارة المركزية

(2) الصناديق التابعة للقطاع المالي، أي الصندوق المغربي للمعاشات التقاعدية والصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات المصدر: بنك المغرب

جدول م 7.8 تطور السوق ما بين البنوك

	2019												2018		
	المتوسط	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط	
متوسط المبلغ الجاري	7.617	8.036	7.652	7.657	7.922	7.607	6.522	7.235	6.363	7.504	7.708	8.147	9.053	8.139	
متوسط الحجم المتبادل	3.550	3.885	2.963	3.445	3.682	3.603	3.695	3.414	3.477	4.388	3.126	3.135	3.784	4.006	

المصدر: بنك المغرب

جدول م 8.8 الاكتتابات في أذونات الخزينة بالمزايدة

	2019												مجموع 2018		
	المجموع	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير		
مجموع الاكتتابات	104.393	3.573	8.756	9.927	7.523	6.241	4.765	8.138	5.053	19.465	8.029	13.567	9.357	115.052	
الأمد القصير	9.427	200	525	1.650	1.229	1.428	300	522	1.029	548	414	1.168	414	18.227	
13 أسبوعا	950	100	0	550	100	200	0	0	0	0	0	0	0	811	
26 أسبوعا	132	0	0	0	132	0	0	0	0	0	0	0	0	100	
52 أسبوعا	8.345	100	525	1.100	997	1.228	300	522	1.029	548	414	1.168	414	17.316	
الأمد المتوسط	39.796	200	1.517	5.111	4.201	3.472	1.645	2.175	1.658	7.992	4.223	2.046	5.557	73.982	
سنتان	15.317	100	950	3.991	2.029	1.822	200	883	516	913	600	0	3.313	42.923	
5 سنوات	24.479	100	567	1.121	2.172	1.650	1.445	1.292	1.142	7.078	3.623	2.046	2.244	31.060	
الأمد الطويل	55.170	3.173	6.715	3.166	2.094	1.341	2.820	5.441	2.366	10.925	3.392	10.353	3.386	22.843	
10 سنوات	16.707	0	1.788	2.051	243	267	1.148	2.142	0	3.378	2.103	3.588	0	17.885	
15 سنة	26.703	2.096	1.134	1.115	1.110	560	1.118	2.255	1.818	5.975	649	5.487	3.386	4.853	
20 سنة	9.141	102	3.793	0	170	514	0	1.044	548	1.052	640	1.278	0	105	
30 سنة	2.620	975	0	0	571	0	554	0	0	520	0	0	0	0	

المصدر: بنك المغرب

جدول م 1.9 المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزايدة
(حسب فئات المكتبتين الأوتائل)

2019	2018	التغيرات بالنسبة المئوية		2019	2018	2017	2016	2015	
		2019/2018	2018/2017						
35,5	37,3	-3,1	8,6	197.575	203.962	187.877	178.947	157.887	مؤسسات التوظيف الجماعي
23,5	24,2	-0,6	5,2	131.179	131.910	125.394	134.510	126.113	شركات التأمين و مؤسسات الإحتياط
24,1	22,9	7,2	6,5	134.237	125.184	117.541	93.515	96.027	البنوك
8,2	6,4	31,2	5,6	45.964	35.021	33.151	29.841	29.068	صندوق الإيداع والتدبير ⁽¹⁾
4,4	5,0	-10,3	-10,3	24.374	27.187	30.322	29.644	39.427	مؤسسات مالية أخرى
4,2	4,1	4,7	1,2	23.325	22.269	21.996	23.272	21.234	المقاولات غير المالية
0,1	0,1	-26,1	58,1	497	672	425	291	340	شركات التمويل
0	-	-	-	10	-	-	9	9	الشركات غير القيمة
-	-	2,0	5,7	557.161	546.205	516.706	490.028	470.104	إجمالي سندات الدين القابلة للتداول

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بحوزة مؤسسة الإحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 2.9 المبلغ الجاري و اصدارات سندات الدين القابلة للتداول
(حسب فئات المكتتبين الأوتل)

فئة السندات	2018						2019					
	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع		
المبلغ الجاري	16.058	455	52.287	5.043	73.843	19.999	790	65.458	5.448	91.696		
شهادات الإيداع	9.822	217	37.995	4.743	52.778	14.679	555	44.065	5.049	64.348		
سندات شركات التمويل	6.227	158	13.085	300	19.769	5.320	235	19.460	400	25.414		
أوراق الخزينة	9	80	1.207	0	1.296	0	0	1.934	0	1934		
الإصدارات	8.387	160	31.886	4.057	44.489	12.090	565	45.090	4.193	61.939		
شهادات الإيداع	6.515	80	26.187	3.768	36.550	11.345	438	33.008	4.093	48.884		
سندات شركات التمويل	1.854	0	3.209	264	5.327	680	97	8.864	100	9.741		
أوراق الخزينة	18	80	2.489	25	2.612	65	30	3.218	0	3.313		

المصدر: بنك المغرب

جدول م 3.9 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

2019	2019				2018	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		
137.296	137.296	123.160	123.720	121.005	123.880	المبلغ الجاري
77.584	77.584	68.813	67.714	64.978	65.064	القطاع العمومي
49.049	49.049	43.578	44.479	41.643	41.729	الشركات غير المالية
28.535	28.535	25.235	23.235	23.335	23.335	البنوك
59.713	59.713	54.347	56.006	56.026	58.816	القطاع الخاص
28.950	28.950	26.450	25.495	25.450	27.350	البنوك
24.918	24.918	23.403	26.137	26.437	26.927	الشركات غير المالية
5.845	5.845	4.495	4.375	4.140	4.540	شركات مالية أخرى
24.350	16.630	3.470	4.250	0	24.385	الإصدارات
15.450	9.700	2.750	3.000	0	14.000	القطاع العمومي
5.300	3.300	2.000	0	0	6.000	البنوك
10.150	6.400	750	3.000	0	8.000	الشركات غير المالية
8.900	6.930	720	1.250	0	10.385	القطاع الخاص
3.500	2.500	0	1.000	0	4.550	البنوك
3.480	2.880	600	0	0	4.210	الشركات غير المالية
1.920	1.550	120	250	0	1.625	شركات مالية أخرى

المصدر: الوديع المركزي مروكلير وحساب بنك المغرب.

جدول م 4.9 مؤشرات البورصة

التاريخ	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	مؤشر المازي	مؤشر المادكس	الرسملة (بملايين الدراهم)
2011 دجنبر	18.885,8	11.027,7	9.011,6	516.222
2012 دجنبر	16.213,8	9.359,2	7.614,0	445.268
2013 دجنبر	18.278,6	9.114,1	7.418,1	451.113
2014 دجنبر	13.429,6	9.620,1	7.842,8	484.448
2015 دجنبر	20.286,6	8.925,7	7.255,2	453.316
2016 دجنبر	22.115,5	11.644,2	9.547,3	583.380
2017 دجنبر	21.047,7	12.388,8	10.100,3	626.965
2018 دجنبر	18.220,2	11.364,3	9.233,0	582.155
2019 دجنبر	17.253,4	12.171,9	9.919,3	626.693
2018 يناير	5.176,8	13.075,5	10.653,8	663.170
فبراير	3.243,4	13.142,7	10.710,6	665.598
مارس	3.438,0	13.062,4	10.611,8	660.642
أبريل	2.061,8	13.028,0	10.598,6	662.293
ماي	4.332,3	12.335,4	10.005,8	628.542
يونيو	6.623,8	11.878,7	9.617,2	605.706
يوليوز	2.035,1	11.746,1	9.555,0	597.619
غشت	1.300,3	11.546,5	9.381,4	588.887
شتنبر	2.141,2	11.335,6	9.214,8	578.698
أكتوبر	2.650,8	10.919,7	8.873,4	557.648
نونبر	1.463,7	11.229,3	9.129,7	572.543
دجنبر	18.220,2	11.364,3	9.233,0	582.155
2019 يناير	3.951,8	11.350,7	9.221,7	585.614
فبراير	5.446,6	11.136,6	9.037,2	574.954
مارس	2.408,3	10.912,2	8.850,1	561.737
أبريل	1.800,9	11.192,1	9.091,1	572.653
ماي	2.079,8	10.999,9	8.941,2	559.616
يونيو	20.301,9	11.287,0	9.183,4	583.092
يوليوز	6.105,5	11.616,5	9.463,6	596.062
غشت	5.231,9	11.710,9	9.542,2	601.887
شتنبر	2.199,4	11.561,7	9.415,8	594.364
أكتوبر	3.374,6	11.484,3	9.358,7	590.475
نونبر	5.240,6	11.822,3	9.640,1	608.914
دجنبر	17.253,4	12.171,9	9.919,3	626.693

المصدر: بورصة القيم بالدار البيضاء.

جدول م 5.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

مؤشر أسعار الأصول العقارية			
التغير بالنسبة المئوية 2019 2018	2019**	2018*	
0,0	116,3	116,3	المجموع
0,1	116,0	115,9	عقارات سكنية
0,2	114,2	114,0	شقق
-0,8	124,0	125,0	منازل
-1,0	128,2	129,5	فيلات
-0,2	119,9	120,2	أراضي
0,0	119,1	119,0	محلات للاستعمال المهني
-0,4	121,5	122,0	محلات تجارية
0,5	107,4	106,9	مكاتب

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحساب بنك المغرب

جدول م 6.9 حجم المعاملات حسب الفئة

التغير بالنسبة المئوية		حجم المعاملات
2019 بالنسبة لـ 2018	2018 بالنسبة لـ 2017	
-3,6	4,8	المجموع
-1,7	3,3	عقارات سكنية
-1,4	2,5	شقق
-2,0	14,4	منازل
-12,8	11,0	فيلات
-10,1	8,7	أراضي
-4,4	9,6	محلات للاستعمال المهني
-6,1	9,7	محلات تجارية
7,0	8,2	مكاتب

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حساب بنك المغرب

جدول م 7.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية

التغير بالنسبة 2019/2018 (%)		المدن
حجم المعاملات	مؤشر أسعار الأصول العقارية	
-12,6	-0,9	اكادير
0,1	-0,5	الدار البيضاء
-4,6	0,1	الجديدة
-8,9	-0,9	فاس
-8,2	0,8	القنيطرة
-14,6	-0,4	مراكش
-6,6	0,7	مكناس
-13,4	1,2	وجدة
-13,1	-1,3	الرباط
-1,5	0,0	طنجة

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حساب بنك المغرب

المحتويات

بنك المغرب
بنك المغرب
بنك المغرب

المحتويات

المقدمة

الجزء • 1 الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي
4	1.1.1 النمو الاقتصادي
5	2.1.1 سوق الشغل
7	3.1.1 أسواق السلع الأساسية
9	4.1.1 التضخم
10	5.1.1 المالية العمومية
14	7.1.1 السياسات النقدية
17	8.1.1 الأسواق المالية
26	2.1 الإنتاج والطلب
27	1.2.1 الإنتاج
34	2.2.1 الطلب
36	3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الإسمية
40	3.1 سوق الشغل
40	1.3.1 الساكنة النشيطة
42	2.3.1 السكان المشتغلون
44	3.3.1 البطالة والشغل الناقص
48	4.3.1 الإنتاجية والأجور
53	4.1 التضخم
57	1.4.1 مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك
57	1.1.4.1 المواد الغذائية المتقلبة الأسعار
57	2.1.4.1 المحروقات وزيوت التشحيم
58	3.1.4.1 المواد المقننة الأسعار
61	4.1.4.1 التضخم الأساسي
62	2.4.1 السلع والخدمات
63	3.4.1 تطور التضخم خلال السنة
63	4.4.1 أسعار الاستهلاك حسب المدن
64	5.4.1 أسعار الإنتاج الصناعي
66	5.1 المالية العمومية
67	1.5.1 قانون المالية لسنة 2019

71	2.5.1 تنفيذ الميزانية
78	3.5.1 تمويل الخزينة
79	4.5.1 الدين العمومي
83	3.1 ميزان الأداءات
84	1.6.1 الميزان التجاري
91	2.6.1 ميزان الخدمات
92	3.6.1 ميزان المداخيل
93	4.6.1 الحساب المالي
97	5.6.1 الوضعية المالية الخارجية الإجمالية
99	7.1 الأوضاع النقدية
100	1.7.1 أسعار الفائدة
102	2.7.1 سوق الصرف
103	3.7.1 القروض البنكية
108	4.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى
110	5.7.1 مكونات المجموع م3
114	8.1 أسواق الأصول
115	1.8.1 سندات الدين
115	سندات الخزينة
116	سندات الدين الخاص
119	2.8.1 سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
124	3.8.1 سوق البورصة
127	4.8.1 الأصول العقارية
129	9.1 تمويل الاقتصاد
130	1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم
131	2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

الجزء • 2 إنجازات البنك في إطار مهامه

139	أبرز أحداث أبرز أحداث السنة
142	1.2 الحكامة والاستراتيجية
142	1.1.2 تبني القانون بمثابة القانون الأساسي لبنك المغرب

144	2.1.2 البنيات التنظيمية والحكامة
148	3.1.2 الاستراتيجية
152	4.1.2 الرقابة الداخلية والافتحاص وإدارة المخاطر والأخلاقيات
157	5.1.2 المطابقة
158	2.2 مهام البنك
158	1.2.2 السياسة النقدية
169	2.2.2 الإحصائيات النقدية
169	3.2.2 البحوث
170	4.2.2 تدبير احتياطات الصرف
170	5.2.2 الإشراف البنكي
171	6.2.2 المراقبة الاحترازية الكلية
172	7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء والشمول المالي
174	8.2.2 العملة الائتمانية
178	9.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات
179	3.2 التواصل والانفتاح
181	4.2 الموارد
181	1.4.2 الموارد البشرية
182	2.4.2 أنظمة المعلومات والاستراتيجية الرقمية
182	3.4.2 المسؤولية المجتمعية

الجزء • 3 التقرير المالي

187	1.3 نظرة على الوضعية المالية لسنة 2019
187	1.1.3 الحصيلة
187	2.1.3 النتيجة
189	2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة
189	1.2.3 الحصيلة (الأصول)
190	2.2.3 الحصيلة (الخصوم)
191	3.2.3 خارج الحصيلة
192	4.2.3 حساب العائدات والتكاليف
193	5.2.3 جدول تدفقات الخزينة
194	6.2.3 جدول تغير الرساميل الذاتية

195	7.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم
199	8.2.3 منظومة تدبير المخاطر المالية
202	9.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة
214	10.2.3 تعليقات حول بنود خارج الحصيلة
216	11.2.3 تعليقات حول بنود حساب العائدات والتكاليف
226	3.3 الالتزامات تجاه الصناديق الاجتماعية
228	4.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
230	5.3 مصادقة مجلس البنك

فهرس البيانات

6	رسم بياني 1.1.1 : تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة
7	رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب في الدول المتقدمة
7	رسم بياني 3.1.1 : التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية
7	رسم بياني 4.1.1 : التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في 2019
8	رسم بياني 5.1.1 : التطور السنوي لأسعار السلع الطاقية
8	رسم بياني 6.1.1 : التطور الشهري لأسعار السلع الطاقية في 2019
9	رسم بياني 7.1.1 : التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية غير الطاقية
9	رسم بياني 8.1.1 : أسعار الفوسفات والأسمدة
10	رسم بياني 9.1.1 : التضخم في العالم
10	رسم بياني 10.1.1 : التضخم في الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو
11	رسم بياني 11.1.1 : تطور رصيد الميزانية
11	رسم بياني 12.1.1 : تطور الدين العمومي
	رسم بياني 13.1.1 : مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة 13
15	رسم بياني 14.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي
16	رسم بياني 15.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية لبنك إنجلترا وبنك اليابان
17	رسم بياني 16.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية للبلدان الصاعدة الرئيسية
18	رسم بياني 17.1.1 : مؤشرات البورصة الرئيسية للبلدان المتقدمة
18	رسم بياني 18.1.1 : مؤشرات تقلب أسواق البورصة
18	رسم بياني 19.1.1 : مؤشر MSCI EM ومؤشر 1MSCI EAFE
20	رسم بياني 20.1.1 : عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات في الولايات المتحدة والبلدان الرئيسية لمنطقة الأورو
21	رسم بياني 21.1.1 : تطور الإقراض في الولايات المتحدة وفي منطقة الأورو
21	رسم بياني 22.1.1 : سعر صرف الأورو مقابل الدولار
21	رسم بياني 23.1.1 : سعر صرف الجنيه الاسترليني

22	رسم بياني 24.1.1 : تطور سعر صرف عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار
27	رسم بياني 1.2.1 : إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة
27	رسم بياني 2.2.1 : إنتاج المحاصيل الرئيسية باستثناء الحبوب
28	رسم بياني 3.2.1 : الإنتاج المسوق من الصيد الساحلي والتقليدي
28	رسم بياني 4.2.1 : إنتاج الكهرباء حسب المصدر
29	رسم بياني 1.1.2.1 : القدرات المنشأة لمصادر الطاقة الشمسية والطاقة الريحية
30	رسم بياني 2.1.2.1 : هياكل القدرة المنشأة وإنتاج الكهرباء حسب المصدر
31	رسم بياني 5.2.1 : المساهمة في تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية
31	رسم بياني 6.2.1 : إنتاج وتصدير الفوسفات الخام من حيث الحجم
31	رسم بياني 7.2.1 : القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية
34	رسم بياني 8.2.1 : متوسط الاستعمال الصادر
35	رسم بياني 9.2.1 : الاستهلاك النهائي الوطني
35	رسم بياني 10.2.1 : الاستثمار
36	رسم بياني 11.2.1 : مساهمة مكونات الطلب في النمو
36	رسم بياني 12.2.1 : الدخل الوطني الإجمالي المتاح
36	رسم بياني 13.2.1 : الإيداع الوطني
37	رسم بياني 14.2.1 : معدل الاستثمار
37	رسم بياني 15.2.1 : الحاجة للتمويل
37	رسم بياني 1.2.2.1 : تطور عدد الدول حسب ترتيب الدخل
38	رسم بياني 2.2.2.1 : توزيع البلدان حسب فئة الدخل سنة 2018 تبعا لتصنيفها سنة 2000
41	رسم بياني 1.3.1 : خصائص الساكنة النشيطة في 2019
41	رسم بياني 2.3.1 : معدل النشاط في 2019
43	رسم بياني 3.3.1 : المساهمات في تطور الشغل
43	رسم بياني 4.3.1 : بنية التشغيل حسب قطاع النشاط
44	رسم بياني 5.3.1 : بنية التشغيل حسب الوضعية المهنية في 2019
44	رسم بياني 6.3.1 : نسبة المستخدمين المستفيدين من تغطية اجتماعية حسب قطاع الأنشطة في 2019
45	رسم بياني 7.3.1 : نسبة البطالة حسب الفئة العمرية
45	رسم بياني 8.3.1 : بنية الساكنة العاطلة عن العمل في 2019
46	رسم بياني 9.3.1 : نسبة الشغل الناقص حسب وسط الإقامة
46	رسم بياني 10.3.1 : نسبة الشغل الناقص حسب خصائص الساكنة المشتغلة
49	رسم بياني 11.3.1 : الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية والأجور بالقيمة الحقيقية
50	رسم بياني 1.2.3.1 : حصة التشغيل غير المهيكل في التشغيل العام حسب الجهة
50	رسم بياني 2.2.3.1 : التشغيل غير المهيكل في المغرب (بالنسبة المئوية من التشغيل العام)
53	رسم بياني 1.4.1 : تطور التضخم
53	رسم بياني 2.4.1 : المساهمة في التضخم

55	رسم بياني إ1.1.4.1 : متوسط التضخم حسب فئة الدخل	55
55	رسم بياني إ2.1.4.1 : توزيع نسب التضخم حسب مجموعات البلدان	56
56	رسم بياني إ3.1.4.1 : واردات المغرب من الصين	58
58	رسم بياني 4.4.1 : أسعار الوقود وزيوت التشحيم (مؤشر أساس 100=2017) وسعر البرنت	58
58	رسم بياني 5.4.1 : سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي	59
59	رسم بياني 6.4.1 : مساهمة المنتجات المقننة الأسعار في التضخم	60
60	رسم بياني إ1.2.4.1 : حصة الضرائب في ثمن بيع نوع التبغ الأكثر مبيعا بالتقسيط. سنة 2018	62
62	رسم بياني 7.4.1 : تطور التضخم الأساسي	62
62	رسم بياني 8.4.1 : أسعار السلع والخدمات	62
62	رسم بياني 9.4.1 : مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم	63
63	رسم بياني 10.4.1 : تطور التضخم خلال السنة	72
72	رسم بياني 1.5.1 : الرصيد الإجمالي للميزانية والرصيد الأولي	72
72	رسم بياني 2.5.1 : الرصيد الاجمالي للميزانية	73
73	رسم بياني 3.5.1 : مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل	73
73	رسم بياني 4.5.1 : عائدات الاحتكار والمساهمات	73
73	رسم بياني 5.5.1 : الموارد العادية	73
73	رسم بياني 6.5.1 : بنية الموارد العادية	76
76	رسم بياني 7.5.1 : النفقات الإجمالية	76
76	رسم بياني 8.5.1 : بنية النفقات الإجمالية	77
77	رسم بياني 9.5.1 : كتلة الأجور	77
77	رسم بياني 10.5.1 : تكاليف المقاصة	77
77	رسم بياني 11.5.1 : الرصيد العادي	77
77	رسم بياني 12.5.1 : نفقات الاستثمار	78
78	رسم بياني 13.5.1 : مخزون العمليات قيد الأداء	78
78	رسم بياني 14.5.1 : الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر	79
79	رسم بياني 15.5.1 : التمويل الصافي للخزينة	79
79	رسم بياني 16.5.1 : التمويل الخارجي للخزينة	80
80	رسم بياني 17.5.1 : مديونية الخزينة	80
80	رسم بياني 18.5.1 : الدين الخارجي العمومي	84
84	رسم بياني 1.6.1 : الميزان التجاري	85
85	رسم بياني 2.6.1 : مساهمة أبرز المنتجات في تطور الواردات سنة 2019	87
87	رسم بياني 3.6.1 : مساهمات القطاعات الرئيسية في تطور الصادرات سنة 2019	87
87	رسم بياني 4.6.1 : صادرات الفوسفات ومشتقاته	89
89	رسم بياني إ1.1.6.1 : تطور حجم المبادلات التجارية بين الصين والمغرب	90
90	رسم بياني إ2.1.6.1 : حصة المحتوى من القيمة المضافة الصينية في الطلب النهائي الداخلي للمغرب	

رسم بياني إ.1.6.1.3 :	حصة المحتوى من القيمة المضافة الصينية في الطلب النهائي الداخلي للمغرب حسب القطاعات الرئيسية	90
رسم بياني 5.6.1 :	عائدات ونفقات الأسفار	92
رسم بياني 6.6.1 :	التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية بالمغرب حسب القطاع	93
رسم بياني 7.6.1 :	التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية بالمغرب حسب بلدان المصدر	93
رسم بياني 8.6.1 :	صافي تدفقات الاستثمار المباشر للخارج من قبل المقيمين	94
رسم بياني 9.6.1 :	تطور الأصول الاحتياطية الرسمية	95
رسم بياني إ.1.2.6.1 :	الاستثمارات المباشرة في الخارج	96
رسم بياني 10.6.1 :	الوضعية المالية الخارجية الإجمالية	97
رسم بياني 1.7.1 :	متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة مابين البنوك سنة 2019	100
رسم بياني 2.7.1 :	متوسط سعر الفائدة المرجح على إصدارات الخزينة	100
رسم بياني 3.7.1 :	منحنى أسعار الفائدة في السوق الثانوية	100
رسم بياني 4.7.1 :	سعر الصرف الأورو/الدولار الأمريكي	102
رسم بياني 5.7.1 :	السعر المرجعي للدرهم	102
رسم بياني 6.7.1 :	حجم العمليات ما بين البنوك أعلاه في سوق الصرف	102
رسم بياني 7.7.1 :	سعر الصرف الفعلي للدرهم	102
رسم بياني 8.7.1 :	عمليات البنوك بالناجز مع الزبناء	103
رسم بياني 9.7.1 :	عمليات التغطية التي تنجزها البنوك مع الزبناء	103
رسم بياني 10.7.1 :	وضعية الصرف لدى البنوك في 2019	103
رسم بياني 11.7.1 :	القروض البنكية	104
رسم بياني 12.7.1 :	نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي	104
رسم بياني 13.7.1 :	الديون المعلقة الأداء	105
رسم بياني إ.1.1.7.1 :	نسبة الديون المعلقة الأداء	107
رسم بياني إ.2.1.7.1 :	استجابة القروض المقدمة للقطاع غير المالي لصدمة إيجابية على الديون المعلقة الأداء	108
رسم بياني إ.1.2.7.1 :	التغير السنوي للأصول الاحتياطية الرسمية والاحتياطيات الدولية الصافية	109
رسم بياني 14.7.1 :	الأصول الاحتياطية الرسمية	109
رسم بياني 15.7.1 :	الديون الصافية على الإدارة المركزية	110
رسم بياني إ.1.3.7.1 :	نمو الودائع لدى البنوك على أساس سنوي	111
رسم بياني إ.2.3.7.1 :	مساهمة الفاعلين غير الماليين في نمو الودائع	112
رسم بياني إ.3.3.7.1 :	المساهمات حسب المكونات، في نمو الودائع البنكية	112
رسم بياني إ.4.3.7.1 :	تطور الودائع وسعر الفائدة الرئيسي لمدة 12 شهرا	112
رسم بياني 1.8.1 :	إصدارات و تسديدات سندات الخزينة	115
رسم بياني 2.8.1 :	متوسط أسعار الفائدة المرجحة على سندات الخزينة في السوق الأولية	115
رسم بياني 3.8.1 :	بنية المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة	116
رسم بياني إ.1.1.8.1 :	أجال أداء الزبناء في سنة 2018	118

119.....	رسم بياني إ 2.1.8.1 : آجال أداء المومنين في سنة 2018.....
120.....	رسم بياني 4.8.1 : مردودية مؤسسات التوظيف في القيم المنقولة
122.....	رسم بياني 5.8.1 : بنية المبلغ الجاري لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية حسب الجهة الحائزة.....
123.....	رسم بياني إ 1.2.8.1 : رسمة صناديق التوظيف في العقار وحجم سوق العقار التجاري.....
124.....	رسم بياني 6.8.1 : مؤشر مازي
124.....	رسم بياني 7.8.1 : التغيرات اليومية لمؤشر مازي في سنة 2019
125.....	رسم بياني 8.8.1 : مؤشرات البورصة القطاعية
126.....	رسم بياني 9.8.1 : تطور رسمة البورصة.....
127.....	رسم بياني 10.8.1 : معدل السيولة
129.....	رسم بياني 1.9.1 : الحاجة إلى التمويل
130.....	رسم بياني 2.9.1 : مصادر التمويل الخارجية الرئيسية
134.....	رسم بياني 3.9.1 : تدفقات القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية
135.....	رسم بياني 4.9.1 : تدفقات ودائع الأسر لدى البنوك
165.....	رسم بياني 1.2.2 : الوضعية الهيكلية للسيولة ومبلغ الاحتياطي النقدي.....
162.....	رسم بياني إ 1.1.2.2 : فارق التوقع حسب مكونات التضخم لسنة 2019.....
162.....	رسم بياني إ 2.1.2.2 : الرسوم البيانية المروحية للتضخم حسب تواريخ اجتماعات مجلس البنك.....
163.....	رسم بياني إ 3.1.2.2 : فارق توقع النمو لسنة 2019.....
163.....	رسم بياني إ 4.1.2.2 : الرسوم البيانية المروحية للنمو حسب تواريخ اجتماعات مجلس البنك
166.....	رسم بياني 2.2.2 : وضعية سيولة البنوك
166.....	رسم بياني 3.2.2 : مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة
166.....	رسم بياني 4.2.2 : تدخلات بنك المغرب
167.....	رسم بياني 5.2.2 : تطور متوسط حجم العمليات في السوق ما بين البنوك
167.....	رسم بياني 6.2.2 : متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك
167.....	رسم بياني 7.2.2 : المبيعات الصافية للعملاء الأجنبية من طرف بنك المغرب
167.....	رسم بياني 8.2.2 : السعر المرجعي للدرهم مقارنة بالدولار الأمريكي.....
168.....	رسم بياني إ 1.3.2.2 : احتياطات الصرف لدى البنوك
168.....	رسم بياني إ 2.3.2.2 : حجم المبادلات بين البنوك
168.....	رسم بياني إ 3.3.2.2 : سعر الصرف المرجعي.....
174.....	رسم بياني 1.8.2.2 : بنية الأوراق النقدية المتداولة.....
174.....	رسم بياني 2.8.2.2 : بنية القطع النقدية المتداولة.....
175.....	رسم بياني 3.8.2.2 : تطور حجم الأوراق المعالجة
176.....	رسم بياني 4.8.2.2 : إنتاج الأوراق النقدية الجديدة
176.....	رسم بياني 5.8.2.2 : إنتاج القطع النقدية
178.....	رسم بياني 1.9.2.2 : تطور عوارض الأداء وعمليات التسوية.....
178.....	رسم بياني 2.9.2.2 : تطور عوارض الأداء
178.....	رسم بياني 3.9.2.2 : تطور عدد الأشخاص الحائزين على الكمبيالات غير مسددة

179	رسم بياني 4.9.2.2: الاستشارات السنوية حسب نوع المؤسسة
200	رسم بياني 1.2.3 : توزيع تعرض المحافظ حسب الجهات
200	رسم بياني 2.2.3 : توزيع تعرض المحافظ حسب فئات الأصول
216	رسم بياني 3.2.3 : بنية الالتزامات على السندات المحصلة
226	رسم بياني 4.2.3 : تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية

فهرس الجداول

4	جدول 1.1.1 : النمو الاقتصادي في العالم
6	جدول 2.1.1 : تطور نسبة البطالة
9	جدول 3.1.1 : التضخم في العالم
12	جدول 4.1.1 : رصيد الحساب الجاري في العالم
26	جدول 1.2.1 : القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة
32	جدول 2.2.1 : عدد الوافدين بالمراكز الحدودية
33	جدول 3.2.1 : عدد لياالي المبيت في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة في المدن الرئيسية
33	جدول 4.2.1 : نسبة الإشغال الفندقية حسب المدن الرئيسية
35	جدول 5.2.1 : مكونات الطلب بأسعار السنة الماضية
39	جدول 1.2.2.1 : المؤشرات السوسيو-اقتصادية حسب فئة الدخل في بلدان العينة
42	جدول 1.3.1 : معدل النشاط حسب الجهة
45	جدول 2.3.1 : نسبة البطالة حسب الجهات
51	جدول 1.2.3.1 : بعض الإجراءات المتخذة من أجل الحد من انتشار الوحدات الإنتاجية غير المهيكلة
52	جدول 2.3.1 : المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل
54	جدول 1.4.1 : أسعار الاستهلاك
60	جدول 1.2.4.1 : مراجعة الضريبة الداخلية للاستهلاك المطبقة على التبغ المصنع ابتداء من سنة 2013
64	جدول 2.4.1 : أسعار الاستهلاك حسب المدن
65	جدول 3.4.1 : أسعار الإنتاج الصناعي
67	جدول 1.5.1 : المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية
68	جدول 2.5.1 : البرمجة المالية
74	جدول 3.5.1 : وضعية حمّلات وموارد الخزينة
80	جدول 4.5.1 : وضعية الدين العمومي
83	جدول 1.6.1 : البنود الرئيسية لميزان الأداءات
85	جدول 2.6.1 : أبرز الواردات
88	جدول 3.6.1 : أبرز القطاعات الموجهة للتصدير
98	جدول 4.6.1 : الوضعية المالية الخارجية الإجمالية
99	جدول 1.7.1 : أبرز مؤشرات الأوضاع النقدية

101.....	: سعر الفائدة على الودائع لأجل والحسابات على الدفتر	جدول 2.7.1
101.....	: أسعار الفائدة على القروض	جدول 3.7.1
105.....	: الائتمان البنكي	جدول 4.7.1
106.....	: القروض الممنوحة من الشركات المالية الرئيسية عدا البنوك	جدول 5.7.1
108.....	: معاملات نموذج متجه تصحيح الخطأ الطويلة الأمد	جدول 1.2.7.1
111.....	: المكونات الرئيسية لمجموع م3	جدول 6.7.1
113.....	: مجتمعات التوظيفات السائلة	جدول 7.7.1
114.....	: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول	جدول 1.8.1
116.....	: العمليات الخاصة بسندات الخزينة. حسب أجل الاستحقاق	جدول 2.8.1
117.....	: إصدارات سندات الدين الخاص	جدول 3.8.1
117.....	: المبلغ الجاري للدين الخاص	جدول 4.8.1
121.....	: الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	جدول 5.8.1
123.....	: حجم سوق العقار التجاري وحصص صناديق التوظيف العقاري المدرجة في البورصة	جدول 1.2.8.1
	: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للدول الأكثر تمثيلاً في صنف «الأسواق الحدودية»	جدول 6.8.1
125.....	: مؤشر MSCI	
126.....	: تطور حجم المعاملات	جدول 7.8.1
127.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات	جدول 8.8.1
128.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية	جدول 9.8.1
131.....	: التدفقات المالية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم	جدول 1.9.1
133.....	: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية	جدول 2.9.1
134.....	: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية	جدول 3.9.1
135.....	: التدفقات المالية الرئيسية للأسر	جدول 4.9.1
149.....	: التقرير المرحلي الأولي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2019-2023	جدول 1.3.1.2
159.....	: توقعات التضخم في 2019	جدول 1.2.2
160.....	: قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2010	جدول 2.2.2
187.....	: الحصيلة حسب العمليات	جدول 1.1.3
188.....	: النتيجة الصافية للسنة المالية	جدول 2.1.3
189.....	: الأصول في 31 دجنبر 2019	جدول 1.2.3
190.....	: الخصوم في 31 دجنبر 2019	جدول 2.2.3
191.....	: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2019	جدول 3.2.3
192.....	: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2019	جدول 4.2.3
193.....	: تدفقات الخزينة إلى غاية 31 دجنبر 2019	جدول 5.2.3
194.....	: تغيير الرساميل الذاتية إلى 31 دجنبر 2019	جدول 6.2.3
198.....	: آجال استخدام الأصول الثابتة	جدول 7.2.3
202.....	: موجودات وتوظيفات بالذهب	جدول 8.2.3
203.....	: التوزيع حسب نوع التوظيفات	جدول 9.2.3

203.....	جدول 10.2.3 : التوزيع حسب العملة.....
203.....	جدول 11.2.3 : التوزيع حسب الأجل المتبقي.....
204.....	جدول 12.2.3 : الوضعية لدى صندوق النقد الدولي.....
206.....	جدول 13.2.3 : بنية الديون على مؤسسات الائتمان.....
207.....	جدول 14.2.3 : القيم الثابتة.....
208.....	جدول 15.2.3 : سندات المساهمة واستخدامات ماثلة.....
209.....	جدول 16.2.3 : أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة.....
210.....	جدول 17.2.3 : التزامات بالدرهم القابل للتحويل.....
211.....	جدول 18.2.3 : الودائع والالتزامات بالدرهم.....
212.....	جدول 19.2.3 : التقسيم حسب أجل سداد حصيلة ديون الموردين.....
213.....	جدول 20.2.3 : خصوم أخرى.....
214.....	جدول 21.2.3 : الرساميل الذاتية ومثيلاتها.....
215.....	جدول 22.2.3 : عمليات الصرف.....
215.....	جدول 23.2.3 : التزامات على السندات.....
216.....	جدول 24.2.3 : التزامات أخرى.....
217.....	جدول 25.2.3 : فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية.....
218.....	جدول 26.2.3 : فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان.....
219.....	جدول 27.2.3 : عمولات محصلة.....
220.....	جدول 28.2.3 : عائدات مالية أخرى.....
222.....	جدول 29.2.3 : فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم.....
222.....	جدول 30.2.3 : تكاليف مالية أخرى.....
223.....	جدول 31.2.3 : تكاليف خاصة بالمستخدمين.....
224.....	جدول 32.2.3 : مشتريات المواد والأدوات.....
224.....	جدول 33.2.3 : تكاليف خارجية أخرى.....
225.....	جدول 34.2.3 : مخصصات للاستخدامات.....
225.....	جدول 35.2.3 : مخصصات للمؤسسات.....
227.....	جدول 36.2.3 : التزام وتمويل الصناديق الاجتماعية.....

فهرس الاطارات

19.....	إطار 1.1.1 : وفرة السيولة: أسبابها وتداعياتها.....
22.....	إطار 2.1.1 : تطور العملات الرقمية للبنوك المركزية : التحديات المطروحة والفرص الممنوحة.....
29.....	إطار 1.2.1 : الانتقال الطاقى بالمغرب.....
37.....	إطار 2.2.1 : مقارنة دولية لترتيب المغرب حسب دخل الفرد.....
46.....	إطار 1.3.1 : تشغيل كبار السن في المغرب.....

49	: العمل غير المهيكل في المغرب	إطار 2.3.1
54	: المنحى التنافلي العالمي للتضخم وتطور التضخم على المدى الطويل بالمغرب	إطار 1.4.1
59	: إصلاح الضريبة على التبغ بالمغرب وتأثيره على التضخم	إطار 2.4.1
69	: أبرز التدابير الضريبية في قانون المالية لسنة 2019	إطار 1.5.1
75	: المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات	إطار 2.5.1
81	: السياسة المالية ومحاربة تغير المناخ	إطار 3.5.1
89	: المبادلات التجارية بين المغرب والصين	إطار 1.6.1
95	: الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج	إطار 2.6.1
106	: تطور الديون المعلقة الأداء بالمغرب وتأثيرها على عروض الائتمان	إطار 1.7.1
109	: اعتماد الأصول الاحتياطية الرسمية كمؤشر مرجعي لاحتياطيات الصرف	إطار 2.7.1
111	: تباطؤ الودائع البنكية بالمغرب في السنوات الأخيرة	إطار 3.7.1
118	: تطور آجال الأداء	إطار 1.8.1
122	: هيئات التوظيف الجماعي العقاري. آلية جديدة للتمويل والتوظيف	إطار 2.8.1
156	: نظام إدارة مكافحة الفساد التابع لبنك المغرب: إطار مهيكلي يعزز النظام الأخلاقي للبنك	إطار 1.1.2
162	: تقييم توقعات التضخم والنمو	إطار 1.2.2
164	: البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات	إطار 2.2.2
167	: تطور سوق الصرف خلال المرحلة الأولى من العمل بسعر صرف أكثر مرونة للدرهم	إطار 3.2.2
176	: الأوراق النقدية التذكارية	إطار 4.2.2

فهرس الملحقات الإحصائية

233	: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	جدول م 1
235	: الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية	جدول م 1.2
236	: الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي	جدول م 2.2
237	: حساب السلع والخدمات	جدول م 3.2
237	: الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخصيصه	جدول م 4.2
238	: الاستثمار و التوفير	جدول م 5.2
238	: الفلاحة	جدول م 6.2
238	: إنتاج الكهرباء	جدول م 7.2
239	: الرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني	جدول م 8.2
240	: السياحة	جدول م 9.2
241	: الشغل والبطالة	جدول م 1.3
242	: تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي	جدول م 2.3
243	: الشغل والبطالة حسب الجهات	جدول م 3.3
244	: التضخم و التضخم الأساسي	جدول م 1.4
245	: تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية	جدول م 2.4

246.....	: مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي	جدول م 3.4
247.....	: الواردات حسب أبرز المنتجات	جدول م 1.5
250.....	: الصادرات حسب أبرز المنتجات	جدول م 2.5
252.....	: التوزيع الجغرافي للمبادلات	جدول م 3.5
253.....	: ميزان الأداءات	جدول م 4.5
255.....	: الوضعية المالية الخارجية الإجمالية.....	جدول م 5.5
256.....	: وضعية موارد وحمولات الخزينة	جدول م 1.6
	: سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم و سعر الصرف الفعلي	جدول م 1.7
257.....		
258.....	: تطور نشاط سوق الصرف	جدول م 2.7
259.....	: العوامل المستقلة للسيولة البنكية وتدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	جدول م 3.7
260.....	: سعر الفائدة في السوق النقدية في 2019.....	جدول م 4.7
260.....	: أسعار الفائدة المطبقة على الودائع	جدول م 5.7
261.....	: سعر الفائدة على الودائع في 2019.....	جدول م 6.7
262.....	: السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بالزيادة	جدول م 7.7
263.....	: معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول	جدول م 8.7
263.....	: النسبة المطبقة على السندات الخاصة	جدول م 9.7
264.....	: أسعار الفائدة على القروض.....	جدول م 10.7
264.....	: المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان	جدول م 11.7
265.....	: المجمعات النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة	جدول م 1.8
266.....	: توزيع الأصول النقدية حسب القطاعات المؤسسية.....	جدول م 2.8
267.....	: مقابلات الجمع م3	جدول م 3.8
268.....	: التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي.....	جدول م 4.8
269.....	: التوزيع الفصلي للقروض حسب أجل الإستحقاق و فرع النشاط.....	جدول م 5.8
270.....	: ديون المقاولت المالية الأخرى على الوحدات غير المالية حسب الغرض الاقتصادي.....	جدول م 6.8
271.....	: تطور السوق ما بين البنوك	جدول م 7.8
271.....	: الاكتتابات في أذينات الخزينة بالزيادة.....	جدول م 8.8
272.....	: المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالزيادة	جدول م 1.9
273.....	: المبلغ الجاري و اصدارات سندات الدين القابلة للتداول	جدول م 2.9
274.....	: سوق سندات الاقتراض	جدول م 3.9
275.....	: مؤشرات البورصة.....	جدول م 4.9
276.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية.....	جدول م 5.9
277.....	: حجم المعاملات حسب الفئة	جدول م 6.9
277.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية.....	جدول م 7.9

الإيداع القانوني : 0077PE2020

رد مد : 2509 -0305